المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة طيبة
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
قسم اللّغة العربيّة

مقولةُ الفعلِ من خلالِ نظريّةِ أجزاءِ الكلامِ العربيِّ
(دراسة وصفية تحليلية)

رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص علم اللغة

إعداد:

وئام مساعد الأحمدي

إشراف:

أ . د. بو شعيب راغين

(أستاذ علم اللغة العام بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة طيبة)

١٤٣٤هـ – ٢٠١٣ م

بسم الله الرحمن الرحيم

عمادة الدراسات العليا

نموذج رقم (١٥)

ثالثاً: قرار لجنة المناقشة(*):

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على النبي الأمين... وبعد:

ففي يوم الأثنين: ١٤٣٤/٤/٨هـ، اجتمعت اللجنة المشكلة لمناقشة الطالبة: **وئام بنت مساعد سعد الأحمدي**، في أطروحتها لرسالة الماجستير المعنونة: (بنية الفعل من خلال نظرية أجزاء الكلام العربي دراسة تحليلية) وبعد مناقشة علنية للطالب من الساعة ..... إلى الساعة ..... وبعد المداولة والمناقشة، اتخذت اللجنة القرار التالي:

- ☐ قبول الرسالة والتوصية بمنح الدرجة. بامتياز مع مرتبة الشرف الأولى وتنوه حاجي من لخذ الكتاب
- ☐ قبول الرسالة مع إجراء بعض التعديلات، دون مناقشتها مرة أخرى[1].
- ☐ استكمال أوجه النقص في الرسالة، وإعادة مناقشتها[2].
- ☐ عدم قبول الرسالة[3].

رابعاً: تعقيبات أخرى:

واللجنة إذ تقرر ذلك، توصي الطالب بتقوى الله في السر والعلن، والحمدالله رب العالمين.

المشرف والمقرر	المناقش الداخلي	المناقش الداخلي
أ. د. بوشعيب مسعود راغين	د. يوسف عبدالله الجوارنة	د. ميمونة بنت أحمد الفوتاوي

(*) يعبأ من قبل مقرر اللجنة ويوقع من بقية الأعضاء.

(١) في حالة الأخذ بهذه التوصية يفوض أحد أعضاء لجنة المناقشة بالتوصية بمنح الدرجة بعد التأكد من الأخذ بهذه التعديلات في مدة لاتتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ المناقشة، ولمجلس الجامعة الاستثناء من ذلك بناء على توصية لجنة الحكم ومجلس عمادة الدراسات العليا.

(٢) في حالة الأخذ بهذه التوصية يحدد مجلس عمادة الدراسات العليا بناءً على توصية مجلس القسم المختص موعد إعادة المناقشة، على ألا يزيد ذلك على سنة واحدة من تاريخ المناقشة الأولى.

(٣) في حالة الاختلاف في الرأي لكل عضو من أعضاء لجنة الحكم على الرسالة حق تقديم ما له من مرئيات مغايرة أو تحفظات في تقرير مفصل إلى كل من رئيس القسم وعميد الدراسات العليا، في مدة لاتتجاوز أسبوعين من تاريخ المناقشة.

شكر وتقدير

﴿رَبِّ أَوْزِعْنِيٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ ٱلَّتِيٓ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ﴾ [النمل:١٩]

فالشكر لله في الأولى والآخرة، ثم لوالديّ الكريمين إجلالا وتقديرا وامتثالا لقوله: ﴿أَنِ ٱشْكُرْ لِي وَلِوَٰلِدَيْكَ﴾ [لقمان:١٤]

و اعترافًا بفضل ذوي الفضل أشكر جامعة طيبة التي هيأت لي هذه الفرصة في مواصلة الدراسة في هذه الجامعة، وأخص بالشكر قسم اللغة العربية.

أمّا فائقُ الشكرِ وصادقُ الامتنانِ فأقدمه إلى أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور بوشعيب راغين الذي أكرمني الله بإشرافه على هذا البحث، فكان المعين بعد الله، والمسدد بتوفيقه، أسأل الله أن يبلغه من الدرجات أرفعها في الدنيا والآخرة.

كما أشكرُ أعضاءَ لجنةِ المناقشةِ الذين صرفوا وقتًا وجهدًا في تقييمِ هذا العملِ، وإثرائِه بآرائِهم وملاحظاتِهم.

ولكل من ساندني في إنجاز بحثي ناصحًا أو داعيًا، فأسهم بطيب صنيعه في دفع الهمّة، الشكر والتقدير.

فهرس المحتويات	الصفحة
شكر وتقدير	٤
فهرس المحتويات	٥
المستخلص	٩
مقدمة	١٠
الفصل الأول : حول نظرية أجزاء الكلام العربي:	١٤-٩٥
١. تقديم معرفي لنظرية أجزاء الكلام العربي في التراث العربي	١٥
٢. عرض الآراء حول نظرية أجزاء الكلام العربي:	٢٩
٢. ١. نظرة تاريخية.	٢٩
٢. ٢. عرض آراء المستشرقين:	٣٠
٢. ٢. ١. ميركس.	٣٠
٢. ٢. ٢. ت. ج. دي بور.	٣١
٢. ٢. ٣. فيشر.	٣٢
٢. ٢. ٤. كيس فيرستيغ.	٣٣
٢. ٣. عرض آراء اللغويين الوصفيين العرب:	٣٨
٢. ٣. ١. إبراهيم أنيس.	٣٨
٢. ٣. ٢. مهدي المخزومي.	٤١
٢. ٣. ٣. فؤاد ترزي.	٤٤
٢. ٣. ٤. أنيس فريحة.	٤٥
٢. ٣. ٥. تمام حسان.	٤٦
٢. ٣. ٦. فاضل الساقي.	٥١
٣. مناقشة الآراء القائمة حول تقسيم الكلام الثلاثي:	٥٢
٣. ١. الاستدلال التاريخي:	٥٢

فهرس المحتويات	الصفحة
٣. ١. ١. اضطراب الآراء وضعف الترجمات الأولى.	٥٢
٣. ١. ٢. الموقف العربي الإسلامي من المنطق الأرسطي.	٦١
٣. ١. ٣. الأثر المنطقي في الفكر اللغوي العربي.	٦٤
٣. ٢. الاستدلال النسقي:	٦٧
٣. ٢. ١. الاعتماد على مواطن المشابهة لإثبات الصلة.	٧١
٣. ٢. ٢. تأخر المصادر المعتمدة.	٧٥
٣. ٢. ٣. تناقض المآخذ على الحدود الموضوعة لأقسام الكلم.	٧٦
٣. ٢. ٤. عدُّ بعض المحدثين أقسام الكلام مبحثا صرفيًا.	٧٨
٤. حول أصالة نظرية أجزاء الكلام العربيّ:	٨١
٤. ١.آليات التصنيف المعرفي ترفض قوانين المنطق الأرسطي.	٨١
٤. ٢.تنبه النحويين إلى عدم التماثل بين بنية الصنف الواحد.	٨٤
٤. ٣.الاختلاف في الحدود لا يقدح في صحة التقسيم.	٨٥
٤. ٤.البدائل المقترحة في الأدبيات النحوية الحديثة.	٨٩
٤. ٥.أصول الفقه وعلاقتها بأصول النحو.	٩١
الفصل الثاني: الفعل مفهومه وخصائصه وبنياته ودلالاته:	٩٦-١٨٩
١. الفعل وتقسيم الكلام عند الأمم:	٩٧
١. ١. اليونان.	٩٧
١. ٢. الرومان.	١٠٢
١. ٣. السريان.	١٠٤
١. ٤. الهنود.	١٠٧
٢. الفعل وقضية التقسيم الثلاثي في التراث النحوي.	١٠٩
٣. حد الفعل:	١١٢
٣. ١. حد الفعل في اللغة.	١١٢

فهرس المحتويات	الصفحة
٣. ٢. حد الفعل في الاصطلاح.	١١٢
٣. ٣. حد الفعل بالخصائص والعلامات.	١٢١
٤. أبنية الفعل بحسب الحروف الأصول وما يتصل بها من اللزوم والتعدي:	١٢٦
٤. ١. صيغ المضارع المقابلة لأبنية الفعل الماضي المجرد.	١٣١
٤. ٢. صيغتا الأمر المشتقة من صيغة المضارع.	١٤٠
٥. أبنية الأفعال من الثلاثي المزيد.	١٤١
٦. الخصائص التركيبيِّة للأفعال المزيدة.	١٥٢
٧. اللواصق وأثرها في بنية الفعل التركيبية:	١٦٠
٧. ١. التأنيث والتذكير.	١٦٠
٧. ٢. الإفراد والتثنية والجمع.	١٦٥
٨. الفعل مقولة دلالية:	١٧١
٨. ١. الطبقات الدلالية للفعل.	١٧٢
٨. ٢. أفعال الحركة.	١٧٧
٨. ٣. أفعال الحلول.	١٧٩
٨. ٤. أفعال العمل.	١٨١
الفصل الثالث: الفعل في العلاقات الإعرابية العاملية:	١٩٠-٢٥٦
١. مفهوم الإعراب والبناء وصلتهما بالفعل.	١٩١
٢. الفعل في المعاني النحوية الوظيفية.	١٩٧
٣. الفعل في نظرية الإعراب والعمل.	٢٠٧
٤. تصنيف الأفعال بحسب درجات البناء والإعراب.	٢١١
٥. تصنيف العوامل الفعلية وأثرها فيما سواها:	٢١٨

فهرس المحتويات	الصفحة
٥. ١. معايير تصنيف العوامل.	٢٢٠
٥. ٢. أثر العوامل الفعلية في التراكيب.	٢٢٥
٥. ٣. مبادئ العمل من خلال كتب النحاة.	٢٣٨
٦. الفعل مقولة حدثية :	٢٤٨
٦. ١. أنواع الحدث الفعلي.	٢٤٩
٦. ٢. سمات الحدث.	٢٥٠
٦. ٣. الحدث والبنية الموضوعية للجملة الفعلية.	٢٥٢
الخاتمة	٢٥٧
ملخص البحث	٢٥٩
الفهارس	٢٦٠
فهرس المصطلحات	٢٦١
فهرس المراجع والمصادر	٢٦٤
المستخلص باللغة الإنجليزية	٢٧٨

مُستخلص

عنوان الرسالة: مقولة الفعل من خلال نظرية أجزاء الكلام العربي

اسم الباحثة: وئام مساعد الأحمدي

يحاول البحث تأصيل نظرية أجزاء الكلام العربي، وتأكيد كونها صنيعاً عربيًا خالصاً من التأثير اليوناني، باستعراض آراء المستشرقين واللغويين العرب الذين آمنوا بهذا التأثير، ثم الاستدلال على ضعف دعواهم بالقول بالتأثير الأجنبي من جهة، وبقصور النظرية عن احتواء جميع أقسام الكلام من جهة أخرى، من خلال تتبع العلاقات التاريخية بين التراثين، وكيفية معالجة النحويين المتقدمين لهذه النظرية في المدونات النحوية العربية. ثم أُفرِدتْ الدراسة للفعل باعتباره أحد أجزاء هذه النظرية، بتحديد الموقع الذي احتله في التراث اللغوي الإنساني والعربي، والإشكاليات المعرفية حول تحديد مفهومه، وتميزه صرفيًا ودلاليًا وتركيبيًا عن قرينيه الاسم والحرف، ورصد موقعه في منظومة العلاقات الإعرابية العاملية في اللغة العربية.

ويتطلع هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نجملها فيما يأتي:

- تأكيد خلوص هذه النظرية من مشارب الفكر اليوناني منطقاً ونحواً، وإحكام التقسيم الثلاثي وملاءمته لطبيعة النظر العربي اللغوي.
- الكشف عن الخصائص التي تمايز بها الفعل عن قسيميه: الاسم، والحرف في مختلف المستويات اللغوية، في ظل ما قدمه الأوائل وما أفصحت عنه النظريات اللغوية الحديثة.
- تحديد موقع الفعل في العلاقات الإعرابية العاملية، وإبراز دوره الرئيس في تحديد عناصر الجمل.

ومن أهم النتائج التي توصل إليها البحث:

- إثبات أصالة نظرية أجزاء الكلام العربي، وملاءمتها للمنظومة النحوية العربيّة.
- تمايز الفعل عن قرينيه في مختلف المستويات اللغوية، تركيبيًا ودلاليًا وصرفيًا.

كلمات دالة :

أجزاء الكلام العربي، اسم، وفعل، وحرف، الفعل.

مقدمة:

الحمد لله على أفضاله وصلى الله على محمد أشرف المرسلين وآله، والمذعنين بتصديق إرساله، وبعد

فإنّ الدرس اللُّغوي العربي يشكل إرثًا إنسانيًا ثمينًا، وفكرًا رائدًا في مجاله، لا يشكك في إنجازاته متبصر، ولا يغضُّ الطرف من قيمته منصف، قد وصل إلينا مكتوبًا محفوظًا، شرعت مدوناته بالضبط والتصنيف ثم أُتبعت بالشرح والتعليم، ولقد افتتح سيبويه أولى مدونات هذا الإرث العظيم بقوله: «الكلم: اسم، وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل»[١] واضعًا اللبنة الأولى في هذا الصرح النحويّ الشامخ.

إذْ يعد تقسيم أنواع الكلم أول خطوة في منهجيّة رسم الفكر اللغوي العربي، وإن لم يُصرّح بضوابطها وأصولها. وقد أتى النحويون بعد سيبويه مصادقين على كلامه ومجمعين، مصدرين كتبهم بعبارات مقاربة، تسليمًا منهم بصحة التقسيم.[٢] ولمّا كانت النظريات العلمية قابلة دومًا للمراجعة والدحض، فإن هذه النظرية قد نالت حظها من ذلك بشكلٍ مكثفٍ في الدرس اللغوي الحديث، إذ توجهت أنظارُ كثيرٍ من المحدثين إلى معاودة النظر في تقسيم الكلم العربي -وهي سمة كانت الطابع الأبرز في أعمال المجددين-. وظهرت دراسات علمية قامت على تشريح أجزاء الكلم، وتوضيح الخلل -المزعوم فيها- للحصول على مساحة سانحة لطرح مقترحات جديدة، وبدائل -بدت للكثيرين- أكثر علمية وأعدل تقسيمًا.

في حين جاءت الأفكار المبرِّرة للنظر العربي الأول، والمتمسكة بالذهن المتقادم شذرات من فصول، أو سطورًا في مقالات وبحوث. ومن هنا كانت الرغبة -لا يناصرها تعصب ولا تدفعها عاطفة- تتطلع للانتصار لهذا الفكر وإنصافه، بإفراد جزء من هذا البحث لتقديم المسوغات العلمية والمعرفية

(١) سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، ط.٣، (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م)، ١٢/١

(٢) الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق، الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن المبارك، ط.٣، (بيروت:دار النفائس، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م)، ٤١

لهذه الثلاثية العربية ابتداءً، ثم الارتكاز على أحد أعمدة الكلام ليس العربي فحسب، بل الإنسانيّ قاطبةً، ألا وهو الفعل بالبحث الموسوم بـ: «مقولة الفعل من خلال نظرية أجزاء الكلام العربي».

وتنبع أهمية هذا الموضوع من استناده إلى نظرية تأسيسية جوهرية في الفكر النحو العربي، حيث إن تقسيم الكلام كان أول ركيزة تصدّرت أغلب المدونات النحوية ابتداء بسيبويه وانتهاء بالشروح والكتب الجمّاعة. وعلى الرغم من ارتكازية هذه النظرية فإنها حظيت بمعاودات نظر اقترحت تفتيتها وإعادة تقسيمها؛ مما يجلّي أهمية البحث في محاولته الإفصاح عن مسوغات القسمة الثلاثية، بالمواءمة بين خطين متوازيين هما:

- تأصيل نظرية أجزاء الكلام العربي تاريخيًا ونسقيًا.
- دراسة مقولة الفعل من خلال ما جاء في الكتابات العربية القديمة وبعض الكتابات الحديثة.

فالمسوغ الأساس لتناول هذا الموضوع بالدرس والتمحيص هو إثبات أصالة نظرية أجزاء الكلام العربي، وكونها قد استسقت من معين عربي ملائم للمنظومة النحوية التي خلفها التراث العربي، ثم رصد مقولة الفعل بشكل خاص، بإبراز تمايزاته عن قرينيه الاسم والحرف، وذلك من خلال الحدود والتعريفات التي قدمها النظر القديم في محاولة لتحديد مفهومه، إذ تفاوتت هذه الحدود من حيث اختلاف وجهات النظر، والكشف عن نطاقاته في المنظومة اللُّغوية العربية، فرام البحث بذلك وصف مقولة الفعل وتحليلها، باعتباره جنسًا ذا أبنية صرفية مستقلة وخاصة، وعنصرًا تركيبيًا مهمًا في الجملة العربية، وعاملا يمثل أقوى القرائن اللفظية في منظومة الإعراب والعمل، رغبة منا في محاولة تقديم رؤية جديدة ترنو إلى المكاملة بين نظرات تراثية قديمة، وأخرى لغوية حديثة في إطار علمي متجانس.

وقد اقتضت طبيعة البحث والغاية المتوخاة منه أن يكون في ثلاثة فصول، يسبقها مقدمة وتقفوها خاتمة، جاءت على النحو الآتي:

اختص **الفصل الأول** بنظرية أجزاء الكلام العربي، فقدمت لهذه النظرية من خلال جمع ما قيل حولها في التراث اللغوي العربي، معتمدة في عرض أقوال النحويين على الأسبقية الزمنية، ثم خصصت المبحث الثاني لاستعراض آراء المشككين في أصالة هذه النظرية وقصورها من مستشرقين ولغويين عرب، وحصرت الفريق الأول منهم في: ميركس، ودي بور، و فيشر، وكيس فيرستيغ. أما الفريق الآخر فاكتفيت بعرض آراء كل من: إبراهيم أنيس، ومهدي المخزومي، وفؤاد ترزي، وأنيس فريحة، وتمام حسان، وفاضل الساقي. وبعد هذا الاستعراض ناقشت في المبحث الثالث هذه الآراء القائمة حول تقسيم الكلام الثلاثي عبر مسارين الأول تاريخي يثبت اضطراب الآراء وضعف الصلات والترجمات الأولى، ويوضح الموقف العربي الإسلامي من المنطق الأرسطي، وينتهي إلى بيان مرحلة التأثر بالمنطق في الفكر اللغوي العربي. أما المسار الآخر فهو نسقي ناقشت فيه اختلاف المنطلقات المعرفية بين التقسيم النحوي العربي وتقسيم أرسطو، وعارضت بعض الإجراءات المنهجية التي اتخذها المستشرقون واللغويون العرب في محاولة إثبات دعواهم، كالاعتماد على مواطن المشابهة لإثبات الصلة وتأخر المصادر المعتمدة، وتناقض المآخذ على الحدود الموضوعة لأقسام الكلم، وأخيرا عدّ بعض المحدثين أقسام الكلام مبحثا صرفيًا. أما المبحث الرابع فكان حول أصالة نظرية أجزاء الكلام العربيّ، قدمت فيه جمعًا من الآراء التي تساند التقسيم الثلاثي، وتثبت أصالته وصحته وشموله، في ضوء الاستعانة بنظريات التصنيف المعرفي الحديثة، وبيان علاقة أصول النحو بأصول الفقه.

أما **الفصل الثاني** فقد خصصته للفعل مفهومه وخصائصه وبنياته ودلالاته، وقد تضمن ثمانية مباحث، تناولت في المبحث الأول الفعل وتقسيم الكلام عند الأمم، وحصرتهم في اليونان والرومان والسريان والهنود. ووقفت في المبحث الثاني على الفعل باعتباره أحد أعمدة التقسيم الثلاثي في التراث النحوي العربي، ووضحت العلاقات المرسومة بينه وبين قسيميه، أما المبحث الثالث فكان لبيان حد الفعل لغة واصطلاحا، وأهم خصائصه وعلاماته. فيما أفردت المبحث الرابع للحديث عن أبنية الفعل بحسب الحروف الأصول، وعالجت فيه صيغ المضارع المقابلة لأبنية الفعل الماضي المجرد، وصيغ الأمر المشتقة من صيغة المضارع.

ثم تحدثت في المبحث الخامس عن أبنية الأفعال من الثلاثي المزيد ودلالات الزيادة، فيما أبرزت في المبحث السادس الخصائص التركيبيّة للأفعال المزيدة. أما المبحث السابع فتناولت فيه الزوائد التي تلحق الفعل وأثرها في بنية الفعل التركيبية. وانتهيت في المبحث الثامن إلى معالجة الفعل باعتباره مقولة دلالية من خلال نظرية البنية التصورية، حيث أوضحت بعض الطبقات الدلالية للفعل، كأفعال الحركة وأفعال الحلول وأفعال العمل.

أما **الفصل الثالث** الذي طرحت فيه نظام الفعل في العلاقات الإعرابية العاملية، فلقد احتوى على ستة مباحث، تناولت في المبحث الأول مفهوم الإعراب والبناء وصلتهما بالفعل، ثم وضحت في المبحث الثاني موقع الفعل في المعاني النحوية الوظيفية، أما المبحث الثالث فكان لجلاء موقعه في نظرية الإعراب والعمل، فيما عرضت في المبحث الرابع لتصنيف الأفعال بحسب درجات البناء والإعراب. أما المبحث الخامس فلقد خصصته لتصنيف العوامل الفعلية وأثرها فيما سواها، فأوضحت معايير تصنيف العوامل التي اعتمدها النحويون في كتب التراث النحوي، ثم أبنت عن أثر هذه العوامل الفعلية في التراكيب، وأعقبت ذلك بذكر مبادئ العمل من خلال كتب النحاة. أما المبحث السادس فلقد عالجت فيه الفعل باعتباره مقولة حدثية، فبينت أنواع الحدث الفعلي؛ العلاجي والقلبي، ثم عرجت على سمات الحدث، وانتهيت إلى إجلاء العلاقة بين الحدث والبنية الموضوعية للجملة الفعلية.

وقد استلزمت طبيعة البحث الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، لملاءمته طبيعة الأهداف المنشودة في إثبات إحكام القسمة الثلاثية للكلم، ورصد مقولة «الفعل» باعتباره أحد الأقسام، وتحليلها من خلال ما عليه منطق مستويات التحليل اللغوي: الصرفية، والنحوية، والدلالية.

هذا وإنني أسأل الله التوفيق فيما أرومه، والإقالة من الخطأ فيما أنحوه وأقصده. وأن يكون هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، ونافعًا لأهل العلم وطلبته، والحمد لله في بدءٍ وفي ختم.

الفصل الأول: حول نظرية أجزاء الكلام العربيّ:

وفيه أربعة مباحث :

١. تقديم معرفي لنظرية أجزاء الكلام العربي في التراث العربيّ.

٢. عرض الآراء حول نظرية أجزاء الكلام العربيّ.

٣. مناقشة الآراء القائمة حول تقسيم الكلام الثلاثيّ.

٤. حول أصالة نظرية أجزاء الكلام العربيّ.

١. تقديم معرفي لنظرية أجزاء الكلام العربي في التراث العربي:

نشأ النحو العربي لأسباب دينية ولغوية واجتماعية متعاضدة مجتمعة، أدت بدورها إلى تصعيد الحاجة إلى وضع قواعد وأحكام تحفظ للعربية استقامتها، هذا ما يؤيده الاستقراء الدقيق لتاريخ النشأة، ولا تستقيم نسبتها إلى حوادث شخصية، وإن تداولتها كتب السير والتراجم، فإنها لا تعدو أن تكون مؤشرات تعكس الصورة العامة التي تشابكت فيها الدواعي، وانبثقت منها الحاجة.[١]

ومن الثابت تاريخيًا أن واضع النحو هو أبو الأسود الدؤلي، سواء بمشورة من علي بن أبي طالب – كرم الله وجهه - أو من تلقاء نفسه، كما نصّت على ذلك أكثر المصادر. يقول ابن سلام الجمحي (٢٣٢هـ): «أول من أسس العربية وفتح بابها، وأنهج سبيلها، ووضع قياسها أبو الأسود الدؤلي».[٢] ومع وجود ما يشبه الإجماع على ذلك، وتواتر هذه الروايات التي تنسب النشأة لأبي الأسود واتصال أسانيدها،[٣] بما لا يدع مجالا للشك في نسبة النشأة إلى غيره، يجنح المستشرق الألماني بروكلمان إلى عد دراسات أبي الأسود وتلاميذه «المزعومين» من قبيل الأساطير![٤] مشيراً إلى أن تعيين أول من وجه العرب إلى الاشتغال بالبحوث اللغوية ما يزال

(١) ينظر، للمزيد: الحلواني، محمد خير، المفصل في تاريخ النحو العربي، ط.١، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م)، ١/١٧- ٣٥

(٢) الجمحي، محمد بن سلام، طبقات فحول الشعراء، تحقيق: محمود محمد شاكر، د.ط، (جدة: دار المدني، د.ت)، ١/١٢، وينظر: أبو الطيب اللغوي، عبد الواحد بن علي، مراتب النحويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط.١، (بيروت: المكتبة العصرية، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م)، ٢٠ ؛ السيرافي، الحسن بن عبد الله، أخبار النحويين البصريين، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، ط.١، (القاهرة: دار الاعتصام، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م)، ٣٣ ؛ النديم، محمد بن إسحاق، الفهرست، تحقيق: رضا تجدد، د.ط، (طهران: د.م، ١٩٧١م)، ٤٥-٤٦ ؛ القفطي، علي بن يوسف، انباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط.١، (القاهرة: دارالفكر العربي، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م)، ١/٣٩-٤٤

(٣) ينظر: الحلواني، المفصل، مرجع سابق، ٤٦-٤٩

(٤) بروكلمان، كارل، تاريخ الأدب العربي، ترجمة: عبد الحليم النجار، ط.٤، (القاهرة: دار المعارف، د.ت)، ٢/١٢٣

غامضًا، وتتضح دائرة التاريخ الصحيح مع طبقة أساتذة الخليل وسيبويه.[١] وفي الحقيقة إنّ هذا الإنكار ليس له ما يسّوغه ويدعمه، فحتى لو أننا لا نملك مدونة مكتوبة تعود لهذه الحقبة التاريخية، فلا يسعنا إنكار ما تناقله الرواة الثقات، وما أُثبت في كتبهم. ولو سلمنا بزعمه لكان هذا مدعاة للتشكيك في الرواية الوسيط الرئيس الذي تميّزت به الأمة العربية الإسلامية عن سائر الأمم حافظًا لتراثها كونها أمة السند، أمة النسبة.

في هذا السياق ننقل ما قاله أبو القاسم الزجاجي في أماليه في رصدٍ أولي لنظرية أجزاء الكلام العربي حيث قال: «حدثنا أبو جعفر محمد بن رسم الطبري قال: حدثنا أبو حاتم السجستاني، حدثني يعقوب بن إسحاق الحضرمي، حدثنا سعيد بن سلم الباهلي، حدثني أبي عن جدي عن أبي الأسود الدؤلي قال: دخلت على علي بن أبي طالب رضي الله عنه، فرأيته مطرقًا متفكرًا، فقلت: فيمَ تفكر يا أمير المؤمنين؟ قال: إني سمعت ببلدكم هذا لحنًا، فأردت أن أصنع كتابًا في أصول العربية. فقلت: إن فعلت هذا أحييتنا، وبقيت فينا هذه اللغة. ثم أتيته بعد ثلاث فألقى إليّ صحيفة فيها: بسم الله الرحمن الرحيم. الكلام كله اسم، وفعل، وحرف. فالاسم ما أنبأ عنه المسمى. والفعل ما أنبأ عن حركة المسمى. والحرف: ما أنبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل».[٢] وفي رواية أخرى عن أبي الأسود قال: «دخلت على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب – كرم الله وجهه – فأخرج لي رقعة فيها: الكلام كله اسم وفعل وحرف جاء لمعنى، قال: فقلت: ما دعاك إلى هذا ؟ قال: رأيت فسادًا في كلام بعض أهلي؛ فأحببت أن أرسم رسما يعرف به الصواب من الخطأ».[٣]

(١) بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، مرجع سابق، ١٢٨/١

(٢) الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق، أمالي الزجاجي، تحقيق: عبد السلام هارون، ط.٢، (بيروت: دار الجيل، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م)، ٢٣٨

(٣) القفطي، انباه الرواة، مرجع سابق، ٤٠/١، و نقله عنه السيوطي، ينظر: السيوطي، عبد الرحمن، الأشباه والنظائر في النحو، د.ط، (بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت)، ١٠/١

ومع التسليم بنسبة وضع النحو لأبي الأسود، إلا أن ثمة من يتخذ موقفًا متحفظًا على الروايتين السابقتين استنادًا إلى ما يأتي:

- ❖ أول ورود لهذه الراوية كان في زمن متأخر نسبيًا عن زمن وقوعها، حيث ذُكرت في أمالي الزجاجي (٣٣٧هـ)، ولم يشرْ إليها قبلا في حدود ما اطلعنا عليه.
- ❖ وجود مصطلحات وحدود للاسم والفعل وهو ما ظهر متأخرًا، حتى إنّ سيبويه نفسه لم يُعرّف الاسم واكتفى بالتمثيل له.(١)
- ❖ يذكر أحد الباحثين أنه بالرجوع إلى كتب الطبقات، فإنّ أحدًا لم يذكر رواية هؤلاء الرجال بعضهم عن بعض من ناحية، كما أن الإبهام في رواية سعيد الباهلي عن أبيه عن جده تثير الشك، وتشير إلى ضعف ما روى في اصطلاح علماء الإسناد من جهة أخرى، إضافة إلى أنه لم يروِ شيئا عن أبيه عن جده غير هذه الرواية، ولا يعرف عنهم جميعا أنهم كانوا من رجال العلم أو من رواة الأخبار.(٢)

ولكن تجدر الإشارة في هذا المقام إلى ملحظٍ مهمٍ ذكره الحلواني، وهو أن التشكيك في مدى صحة هاتين الروايتين لا يعني أنّ أبا الأسود لم ينتبه إلى ما بين الكلمات من فوراق، أو أنه لم يميز الفعل من الاسم أو الحرف، فهذا أمر بدهي، لأن ملاحظة الإعراب وفهمه - كما ثبتت نسبة وضعه إليه- يرتبطان ببنية التركيب اللغوي ارتباطًا محكمًا، فلابد من إدراك الصيغ الاسمية والصيغ الفعلية، وملاحظة العلاقات اللفظية في التركيب.(٣)

يتبع أبا الأسود ثلاث طبقات من النحويين القرّاء، الذين احتضنوا مدّة التكوين، وانبروا لخدمة اللغة رواية واستقراء، وملاحظة للكثرة الغالبة والقلة النادرة في الاستعمال النحوي واللغوي، دون إثارة للجدل و الخلاف، وذلك لقرب العهد بسلامة السليقة العربية، ثم أضافت لها سنن التطور

(١) ينظر: الحلواني، المفصل، مرجع سابق، ١٠٩

(٢) طلب، عبد الحميد السيد، تاريخ النحو وأصوله، د.ط، (القاهرة: مكتبة الشباب، د.ت)، ٣١

(٣) الحلواني، المفصل، مرجع سابق، ١٠٩

أبعادًا أخرى، كالعلل والقياس الذي بدأ على يد عبد الله بن أبي إسحاق(١١٧هـ)، والتأليف الذي افتتحه عيسى بن عمر(١٤٩هـ) بكتابيه: «الإكمال» و«الجامع»، وإن لم يصل إلى أيدينا سوى اسميهما.[١]

ثم يمتد عمرٌ طويلٌ وجهودٌ عظيمةٌ بين بدايات أبي الأسود حتى نضوج النحو واكتماله في كتاب سيبويه(١٨٠هـ)، وهذه المرحلة وإن لم تسجل في مدونات ومؤلفات، إلا أنها مبثوثة في ثنايا الكتب المؤلفة لاحقا، دليلا على وجودها ومعالجتها السابقة للمسائل اللغوية.

تَستفتح أولى المدونات العربية اللغوية الممثلة بكتاب سيبويه بنظرية أجزاء الكلم، من واقع تقديم الشيء المألوف الذي استقر في الأذهان، وأصبح شائعًا وموطئا فلا يُعلل له[٢]، حيث يقول سيبويه:«الكلم: اسم، وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل. فالاسم: رجل، وفرس، [وحائط].

وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع، فأما بناء ما مضى فذهب وسمع ومُكث وحُمد، وأما بناء ما لم يقع فإنه قولك آمرًا: اذهبْ واقتلْ واضربْ، ومخبرًا: يَقْتلُ ويَذْهبُ ويَضْربُ ويُقتلُ ويُضربُ، وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت. فهذه الأمثلة التي أخذت من لفظ أحداث الأسماء، ولها أبنية كثيرة ستبيّن إن شاء الله. والأحداث نحو الضرب والحمد والقتل. وأما ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل فنحو: ثُمّ، وسَوف، و واو القسم ولام الإضافة ونحوها».[٣]

وبهذا يكون سيبويه وضع اللبنة الأساس في الصرح النحويِّ العربيِّ، وقد اتخذ في عرضه أساسًا اشتقاقيًا صرفيًا، إذ يكتفي بالتمثيل للاسم، أمّا الفعل فهو يقرر اشتقاقه من المصادر، مشيرًا إلى أثر الصيغة في تحديد زمان

(١) ينظر: طلب، تاريخ النحو وأصوله، مرجع سابق، ٦٢-٦٤

(٢) المهيري، عبد القادر، نظرات في التراث اللغوي العربي، ط.١، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٣م)، ٨٥

(٣) سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ١٢/١

الفعل. ويقرُّ المبرد (٢٨٥هـ) من بعده هذا التقسيم بتعميمه، إذ لا يخلو الكلام – عربيًا كان أو أعجميًا – من هذه الثلاثة.[١]

يبدأ القرن الرابع الهجري وتزدهر الحركة العلمية في ظل العصر العباسي، الذي أسفر عن انتعاشٍ غير مسبوق في الترجمة والتأليف، فينطلق عصرٌ جديدٌ من التأليف النحوي القائم على منهج ينشد الدقة في التصنيف والتبويب والتقسيم، وتسللت ظلال المنطق إلى الدرس اللغوي العربي في ظهور معالجات ومجادلات تقوم «على أساس متطلبات العقل لا على أساس مقتضيات اللغة»[٢]، وتخلط هذا بذاك حيث يقابلنا ابن السراج (٣١٦هـ) في أصوله - التي عقلت النحو كما يقال- فيستهلها بقوله: «الكلام يتألف من ثلاثة أشياء: اسم وفعل وحرف»[٣]، ثم يبدأ بتعريف الاسم بهذا المنطق الجديد فـ: «الاسم ما دل على معنى مفرد، وذلك المعنى يكون شخصاً وغير شخص» معقبًا بشرحه للاسم، ثم ذكر أن للاسم ما يخصه من أشياء يُعد بها، فيمزج بين عقل المنطقي وآليات اللغوي حيث يقول: «الاسم ما جاز أن يخبر عنه، نحو قولك: عمروٌ منطلقٌ، وقامَ بكرٌ، والفعل: ما كان خبراً ولا يجوز أن يُخبر عنه، نحو قولك: أخوك يقومُ، وقَامَ أخوك، فيكون حديثاً عن الأخ، ولا يجوز أن تقول: ذهبَ يقومُ، ولا يقومُ يجلسُ. الحروف: ما لا يجوز أن يخبر عنها، ولا يجوز أن تكون خبراً، نحو: من، إلى».[٤] ويستفيض بذكر علامات الاسم ثم يعرف الفعل فالحرف، مبينًا علاماتها ومميزا للفوارق بين كل قسم وقرينيه.

ومع ظهور هذا التأثير المنطقي في الدرس اللغوي، فقد تفتقت ردود أفعال انبرى أصحابها لتفنيد تأثر النحو بالمنطق، مفرقين بين آليات

(١) المبرد، محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، ط.٣، (القاهرة: مطابع الأهرام، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م)، ١٤١/١

(٢) المهيري، نظرات في التراث اللغوي العربي، مرجع سابق، ٩٢

(٣) ابن السراج، محمد بن سهل، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط.٣، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٦م-١٤١٧هـ)، ٣٦/١

(٤) المرجع السابق، ٣٦/١- ٣٧

المنطقي وأقواله وحجج اللغوي وإجراءاته، ومِن أبزر مَنْ مثل ذلك الزجاجي(٣٣٧هـ)، إذ أقر بإجماع النحويين على أن الكلام اسم وفعل وحرف، ويستدل على صحة ذلك بدليلين أولهما عقلي والآخر نقلي، فالعقلي ينص على أن من الأشياء ما يعرف ببديهة العقل بغير برهان، مثال ذلك استحالة وجود جسم في حال واحدة ساكنًا متحركًا، أو لا ساكنًا ولا متحركًا، ومن الأشياء ما يُعرف بالدلائل الواضحة المتفق عليها، فمن المعلوم أن الله جعل الكلام ليعبر به الناس عما يهجس في نفوسهم، ويخاطب بعضهم بعضا بما في ضمائرهم، «فإذا كان هذا معقولا ظاهرا غير مدفوع فبين أن المخاطَب والمخاطِب، والمخبر عنه و المخبر به أجسام وأعراض تنوب في العبارة عنها أسماؤها... والخبر هو غير المخبر و المخبر عنه، وهما داخلان تحت قسم الاسم، والخبر هو الفعل وما اشتق منه أو تضمن معناه وهو الحديث للذي ذكرناه، ولابد من رباط بينهما وهو الحرف، ولن يجد إلى معنى رابع سبيل فيكون للكلام قسم رابع».[١]

أما النقلي فهو ما رواه عن علي بن أبي طالب، مؤكداً أن هذا التقسيم غير مرهون بتقليد إنما هو بعد بحث ونظر، و«المدعي أن للكلام قسماً رابعًا أو أكثر منه مخمن أو شاك، فإن كان متيقنًا فليوجد لنا في جميع كلام العرب قسماً خارجًا عن أحد هذه الأقسام، ليكون ذلك ناقضًا لقول سيبويه، ولن يجد إليه سبيلا».[٢]

ويتجلى المزج المنطقي عند السيرافي(٣٦٨هـ) تلميذ ابن السراج، ففي توضيحه لمراد سيبويه في خص الحرف بالمعنى مع العلم أن الاسم والفعل جاءا لمعانٍ، يذهب إلى أن المقصود به معنى في الاسم والفعل، كدلالة «إنّ» على التوكيد في قول أحدهم: «إنّ زيداً أخوك»... أما الأسماء والأفعال فمعانيها في أنفسها قائمة صحيحة، ويستشهد على ذلك بمثال مشوب بروح المنطق وهو أنه إذا قيل: ما الإنسان ؟ كان الجواب عن ذلك

(١) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، مرجع سابق، ٤٢
(٢) المرجع السابق، ٤٣

أن يقال: الذي يكون حيًّا ناطقًا كاتبًا.[١] ويوافقه في ذلك الأعلم الشنتمري (٤٧٦هـ).[٢] ويحدّ السيرافي الاسم بقوله: «كل شيء دل لفظه على معنى غير مقترن بزمان محصل من مضيّ أو غيره فهو اسم. فهذا الحد الذي لا يخرج منه اسم البتة، ولا يدخل فيه غير اسم».[٣]

وقد فضل بعض النحويين أن يتمسك بآليات المنظومة النحوية التركيبة ومنطلقات المشابهة، فها هو أبو علي الفارسي(٣٧٧هـ) يذهب في تعريفه للاسم إلى القول بأن: «الاسم المطلق ما دل على معنى وجاز الإخبار عنه»[٤]، ويوضح أن ما كان من الأسماء ولا يجوز أن يخبر عنها مع دلالتها على معنى فلمشابهتها الحروف.[٥] يتضح ذلك أكثر في كتابه «الإيضاح» حيث يصرح بأن الكلام يأتلف من ثلاثة أشياء: اسم وفعل وحرف، فما جاز الأخبار عنه من هذه الكلم فهو اسم... أما الفعل فما كان مستنداً إلى شيء ولم يسند إليه شيء.[٦]

وإذ قُدم الفارسي أنموذجًا للنحوي الذي حاول مجانبة المنطق في دراساته اللغوية، على الرغم من ظهور هذا التأثير بشكل بارز في عصره، فإن الرماني (٣٨٤هـ) يشكل الأنموذج المعاكس، وقد أُثر عن الفارسي قوله: «إن كان النحو ما يقول أبو الحسن الرماني فليس معنا منه شيء،

(١) السيرافي، الحسن بن عبد الله، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: رمضان عبد التواب؛ محمود فهمي حجازي؛ محمد هاشم عبد الدائم، د.ط، (القاهرة: مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦م)، ٥٢/١

(٢) ينظر: الأعلم الشنتمري، يوسف بن سليمان، النكت في تفسير كتاب سيبويه، تحقيق: رشيد بلحبيب، د.ط، (المغرب: وزارة الأوقاف الشؤون الاسلامية، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م)، ١/ ١٦٤-١٦٥

(٣) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، مرجع سابق، ٥٣/١

(٤) الفارسي، الحسن بن أحمد، التعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق: عوض حمد القوزي، ط.١، (القاهرة: مطبعة الأمانة، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م)، ١٤/١

(٥) المرجع السابق، ١٥/١

(٦) الفارسي، الحسن بن أحمد، الإيضاح، تحقيق: كاظم بحر المرجان، ط.٢، (بيروت: عالم الكتب، ١٤٢٦هـ-١٩٩٦م)، ص٧١

وإن كان النحو ما نقوله فليس معه منه شيء»[١]، يقول الرماني في عرض أول مسألة من كتاب سيبويه «باب علم ما الكلم من العربية»، جوابا لسؤال قد طرحه بدءا «ما الاسم والفعل والحرف ؟»[٢]: «الاسم كلمة تدل على معنى غير مختص بزمان. والفعل كلمة تدل على معنى مختص بزمان، والحرف كلمة لا تدل على معنى إلا مع غيرها مما معناها في غيرها. فهذه الحدود هي الأصول التي عليها مدار الأمر في هذا الباب».[٣]

أما ابن جني تلميذ أبي علي الفارسي (٣٩٢هـ) فيمايز بين كل قسم بعلاماته، فالاسم ما حسُن فيه حرف من حروف الجر، أو كان عبارة عن شخص. والفعل ما حسُن فيه قدْ أو كان أمرًا، والحرف مالم تحسن فيه علامات الأسماء ولا علامات الأفعال وإنما جاء لمعنى في غيره.[٤] ويعلن ابن ابن فارس(٣٩٥هـ) في نهاية هذا القرن عن إجماع أهل العلم على أن الكلام ثلاثة: اسم وفعل وحرف[٥]، مناقشًا الحدود التي وضعت للأقسام الثلاث، ومصرحًا أنه لم يوجد حد للاسم سلم من المعارضة.[٦]

وبالانتقال إلى القرن الخامس الهجري يذكر ابن بابشاذ (٤٦٩هـ) أن الاسم والفعل والحرف هي الأصول الأُول التي لا يستغني عن تقدمة معرفتها، لأنها أنفس الكلام وما بعدها فإنما هو كلام على عوارضها الداخلة عليها، لذا اتفقت كتب متقدمي النحويين على البدء بها. ويبرر هذا التقسيم الثلاثي بمثل ما ذهب إليه الزجاجي من أن العبارة على حسب

(١) الأنباري، عبد الرحمن بن محمد، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، د.ط، (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م)، ٢٧٦

(٢) الرماني، علي بن عيسى، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: شيبة، محمد إبراهيم يوسف، (١٤١٤هـ)، رسالة دكتوراة (غير منشورة)، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، مكة المكرمة، ١٠٣/١

(٣) المرجع السابق، ١٠٤/١

(٤) ابن جني، أبو الفتح عثمان، اللمع في العربية، تحقيق: سميح أبو مغلي، د.ط، (عمان: دار مجدلاوي للنشر، ١٩٨٨م)، ١٥- ١٦

(٥) ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا، الصاحبي في فقه اللغة، تعليق: أحمد حسن بسج، ط.١، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م)، ٤٨

(٦) المرجع السابق، ٤٩

المعبر عنه، والمعبّر عنه لا يخلو من أن يكون ذاتا أو حدثا من ذات أو واسطة بين الذات وحدثها، فالأسماء عبارة عن الذات، والأفعال عبارة عن الحدث، والحروف عبارة عن الوسائط.(١)

أما عبدالقاهر الجرجاني (٤٧١هـ) فيرى فساد قول من قال الكلام ثلاثة أشياء، لأن ذلك يؤدي إلى غرضين: أحدهما أن يراد أن الكلام ما تجتمع فيه هذه الثلاثة، والآخر أن يراد أن كل جزء من هذه الأجزاء يكون كلاما، وكلاهما باطل. لذا صح عن أبي علي الفارسي قوله: «الكلام يأتلف من ثلاثة أشياء»، ولو قصد حذف الائتلاف لوجب أن يقال: ألفاظ الكلام أو أجزاء الكلام ثلاثة أشياء، أوالكلم.(٢) كما يرى أن ما قاله الفارسي في أن الاسم ما جاز الإخبار عنه؛ إنما هو وصف للاسم وليس بحد، لأنك تقدر على طرده، وهو أن تقول: كل ما صح الإخبار عنه فهو اسم، ولا تقدر على عكسه، وهو أن تقول: كل ما لم يصح الإخبار عنه فليس باسم، نحو كيف وأين فهما اسمان والإخبار عنهما مع ذلك ممتنع، والحد يجب أن يكون مطردا ومنعكسا.(٣)

يستمر هذا الإقرار بثلاثية أقسام الكلم مع النقاش حول مدى صحة الحدود للأقسام الثلاثة حتى القرن السادس الهجري، فيرى البطليوسي (٥٢١هـ) أن تقسيم الكلام ثلاثة أقسام قسمة صحيحة لا اعتراض فيها لمعترض.(٤) وينبه بعد أن يستعرض جمعًا من حدود الاسم لكثير من المتقدمين على أن أقوالهم لا تصح أن تكون حدًا للاسم، إنما هي رسمٌ وتقريبٌ، لأن الحدّ هو قول وجيز يستغرق المحدود ويحيط به، لهذا سماه

(١) ابن بابشاذ، طاهر بن أحمد، شرح المقدمة المحسبة، تحقيق: خالد عبد الكريم، ط.١، (الكويت: المكتبة العصرية، ١٩٧٧م)، ٩٢/١

(٢) الجرجاني، عبد القاهر، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: كاظم بحر المرجان، د.ط، (العراق: دار الرشيد للنشر، ١٩٨٣م)، ٦٨/١-٦٩

(٣) المرجع السابق، ٧٠/١

(٤) البطليوسي، عبد الله بن محمد بن السيد، الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، تحقيق: سعيد عبد الكريم سعودي، د.ط، (بيروت: دار الطليعة، د.ت)، ٥٩

المتكلمون الجامع المانع، «الجامع» من حيث إنه يجمع المحدود حتى لا يشذ منه شيء، و«المانع» حيث إنه يمنع أن يدخل في المحدود شيء ليس منه، أو يخرج منه شيء هو منه.[١] ويشير إلى أن صناعة النحو ليست من صناعة الجدل، وإن كان بين الصناعتين مناسبة من بعض الجهات.[٢]

أما الزمخشري (٥٣٨هـ) فيرى أن الكلمة هي اللفظ الدال على معنى مفرد بالوضع، وهي جنس تحته ثلاثة أنواع الاسم والفعل والحرف، ويعرف الاسم بأنه: ما دل على معنى في نفسه دلالة مجردة عن الاقتران[٣]، موضحاً بعد ذلك خصائص الاسم وأصنافه. فيما يوضح أبو البركات الأنباري (٥٧٧هـ) اقتصار الكلام على هذه الأقسام الثلاثة بنفس ما ذهب إليه الزجاجي و ابن بابشاذ من تعبيرها عن جميع ما يخطر بالبال، ولو كان ثمة قسم رابع لبقي في النفس شيء يتعذر التعبير عنه.[٤] ولقد أشار إلى أن النحويين ذكروا للاسم حدودا تنيف عن سبعين حداً، ومنهم من قال لا حدّ له، ولذا لم يحده سيبويه واكتفى بالتمثيل له.[٥] في حين يرصد السهيلي (٥٨١هـ) هذه النظرية ناقداً مقالة الزجاجي فيها، وهي قوله أقسام الكلام ثلاثة: اسم وفعل وحرف، لأن الكلام هو اسم مفرد يعبر به عن المعنى القائم في النفس الذي تدل عليه العبارات، وما يصطلح عليه من إشارات، وتعبير سيبويه بـ(الكلم) هو الصحيح لأنه جمع كلمة، ويرى أن العبارة الأصح منها قول من قال الكلام ما يتألف من ثلاثة أشياء... إلا أنها لم تسلم من الاعتراض، إذ إنه يوجد من الكلام ما يتألف من شيئين.[٦]

(١) البطليوسي، الحلل، مرجع سابق، ٦٠-٦٢
(٢) المرجع السابق، ٧٩
(٣) الزمخشري، محمود بن عمر، المفصل في علم العربية، ط.٢، (بيروت: دار الجيل، د.ت)، ٦
(٤) الأنباري، عبدالرحمن بن محمد، أسرار العربية، تحقيق: محمد البيطار، د.ط، (دمشق: مطبوعات المجمع العلمي العربي، د.ت)، ٣
(٥) الأنباري، أسرار العربية، مرجع سابق، ٩-١٠
(٦) السهيلي، عبد الرحمن بن عبد الله، نتائج الفكر في النحو، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود ؛ علي محمد معوّض، ط.١، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م)، ٤٩-٥٠

وأول من يقابلنا في القرن السابع الهجري أبو البقاء العكبري (٦١٦هـ)، الذي يبرهن عن كون الكلم ثلاثًا فقط من وجهين؛ أحدهما ما ذهب إليه النحويون من قبل كون هذه الأقسام تعبر عن كل معنى يجول في النفس، ولم يُفتقر إلى معنى يتعذر التعبير عنه. والآخر أن الكلام وضع للتعبير عن المعاني، والمعاني ثلاثة: معنى يخبر به، ومعنى يخبر عنه، ومعنى يربط أحدهما بالآخر فكانت العبارات عنها كذلك.(١)

فيما يشير ابن يعيش (٦٤٣هـ) إلى ملحظ مهم ورئيس في شرحه لمفصل الزمخشري، الذي طوى أقسام الكلم تحت لفظة «جنس»، والجنس في عرف النحويين والفقهاء هو اللفظ العام، وكل لفظ عمّ شيئين فصاعدا فهو جنس لما تحته، سواء أختلف نوعه أم لم يختلف؛ وعند آخرين لا يكون جنساً حتى يختلف بالنوع نحو: الحيوان فإنه جنس للإنسان والفرس والطائر ونحو ذلك، فالعام جنس وما تحته نوع، وقد يكون جنسا لأنواع، ونوعا لجنس كـ«الحيوان» فإنه نوع بالنسبة إلى الجسم، وجنس بالنسبة إلى الإنسان والفرس، وإذ فُهم معنى الجنس فالكلمة إذًا جنس والاسم والفعل و الحرف أنواع. ولذلك يصدق إطلاق اسم الكلمة على كل أحد من الاسم والفعل والحرف.(٢) أما الشلوبيني (٦٤٥هـ) فيوضح أن مراد الزجاجي من أقسام الكلام هو من قسمة الشيء إلى مواده التي منها يكون، وليس شرط هذه القسمة صِدق اسم المقسوم على الأقسام.(٣)

ويقدم ابن الحاجب (٦٤٦هـ) حجة أخرى للتقسيم الثلاثي، فقد ذكر ما يدل على الحصر بالنفي والإثبات، فالكلمة إمّا أن تدل على معنى في نفسها أو لا، الثاني الحرف، والأول إمّا أن يقترن بأحد الأزمنة الثلاثة أو لا،

(١) العكبري، عبد الله بن الحسين، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: غازي طليمات، ط.١، (دمشق: دار الفكر، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م)، ٤٣/١

(٢) ابن يعيش، يعيش بن علي، شرح المفصل، تحقيق: إميل بديع يعقوب، ط.١، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م)، ٧٠/١

(٣) الشلوبيني، عمر بن محمد، التوطئة، تحقيق: يوسف المطوع، ط.٢، (القاهرة: دار الكتب، ١٤٠١هـ-١٩٨١م)، ١١٣

الثاني الاسم، والأول الفعل، فتبين بهذا الحصر الدائر بين النفي والإثبات انحصارها في الثلاثة أقسام المذكورة.[١]

أما ابن عصفور (٦٦٩هـ) فيستدل بثلاثية التقسيم بقوله: «اللفظ الذي يكون جزء كلام لا يخلو من أن يدل على معنى أو لا يدل، وباطل ألا يدل على معنى أصلا فإن ذلك عبث. فإن دل فإما أن يدل على معنى في نفسه أو في غيره، فإن دل على معنى في غيره فهو حرف، وإن دل على معنى في نفسه فلا يخلو أن يتعرّض ببنيته لزمان أو لا يتعرض، فإن تعرض فهو الفعل، وإن لم يتعرض فهو الاسم.»[٢]

في حين يرى ابن مالك (٦٧٢هـ) في باب «شرح الكلمة والكلام وما يتعلق به» أن الكلمة إن لم تكن ركن الإسناد فهي حرف، وإن كانت ركنًا له فإن قبلت الإسناد بطرفيه فهي اسم، وإلا فهي فعل.[٣] فالاسم كلمة يسند ما لمعناها إلى نفسها أو نظيرها، والفعل كلمة تسند أبدا، قابلة لعلامة فرعيّة المسند إليه، والحرف كلمة لا تقبل إسنادا وضعيًا بنفسها ولا بنظير.[٤]

ويعلق أبو حيان (٧٤٥هـ) على ملمح لطيف في هذا المقام، وهو عدول ابن مالك عن لفظ «حد» الكلمة إلى «شرح» الكلمة، لأن الحد للشيء عسير الوجود، وكلاهما يشترك في كشف المحدود وتبيانه[٥]، ولخص أبو حيان دلائل حصر الكلمة في الاسم والفعل الحرف فيما يأتي:

(١) ابن الحاجب، عثمان بن عمر، الكافية في علم النحو، تحقيق: صالح الشاعر، ط.١، (القاهرة: مكتبة الآداب، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م)، ١١

(٢) ابن عصفور، على بن مؤمن، شرح جمل الزجاجي، تحقيق: صاحب أبو جناح، د.ط، (بغداد، وزارة الأوقاف، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م)، ١/٨٨

(٣) ابن مالك، محمد بن عبد الله، شرح التسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، طارق فتحي السيد، ط.١، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م)، ١/ ١٣

(٤) المرجع السابق، ١/١٦-١٧

(٥) أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: حسن هنداوي، ط.١، (دمشق: دار القلم، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م)، ١/١٣

- ❖ الدليل الأول: الاستقراء، حيث إن أئمة النحويين الذين تتبعوا ألفاظ العرب لم يجدوا غير هذه الثلاثة.
- ❖ الدليل الثاني: أن الكلمة إما أن تدل على معناها بانفرادها أو تدل على معناها بذكر متعلق، وهذا الثاني هو الحرف، والأول إما أن تتعرض ببنيتها لزمان ذلك المعنى أو لا تتعرض، الثاني هو الاسم، والذي قبله الفعل فلا رابع، وهذا ما ذكره ابن الحاجب كما سبق توضيحه.
- ❖ الدليل الثالث: أن المعاني ثلاثة: ذات وحدث ورابطة بين الذات والحدث. فالأول الاسم، والثاني الفعل، والثالث الحرف.

ورأى أن أجود هذه الدلائل هو ثانيها. وأشار إلى ما استدل به ابن مالك من قابلية الإسناد أنه دليل راجع إلى الاستقراء، وهو استدلال بالعوارض لا بالذاتيات فالإسناد إنما يكون في حالة التركيب.[١]

ويذكر أبو حيان في هذا السياق أول رأي مخالف للقسمة الثلاثية، بعد أن أثبت إجماع النحويين على أن أقسام الكلمة ثلاثة، فيقول: «وحكي لنا الأستاذ أبو جعفر بن الزبير شيخنا عن صاحبه أبي جعفر بن صابر أنه كان يذهب إلى أن ثمّ رابعا، وهو الذي نسيمه نحن اسم فعل، وكان يسميه خالفة إذ ليس هو عنده واحدا من الثلاثة». وأشار إلى شذوذ هذا الرأي حيث كانت روايتها على سبيل الاستغراب والاستندار لهذه المقالة.[٢]

وقد بقي هذا الرأي متداولا في كتب النحو على كونه شاذًا ولا يُعتد به، فيؤكد ابن هشام (٧٦١هـ) أن الكلمة جنس تحته هذه الأنواع الثلاثة لا غير، بإجماع من يعتد برأيه. وذكر دليلين للحصر سبق توضيحهما، وكان

(١) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل، مرجع سابق، ١/٢١-٢٢
(٢) المرجع السابق، ١/٢٢-٢٣

قد ذكر ابن الخباز(٦٣٩هـ) أن هذا الانحصار في الأنواع الثلاثة لا يختص بلغة العرب، لأن الدليل عقلي والأمور العقلية لا تختلف باختلاف اللغات.[١]

وينوه السيوطي(٩١١هـ) والأشموني(٩٢٩هـ) بأن الكلم الذي يتألف منه الكلام ينقسم باعتبار واحده إلى ثلاثة أنواع: نوع الاسم ونوع الفعل ونوع الحرف، فهو من تقسيم الكلي إلى جزئياته، لأن المقسم وهو الكلمة صادق على كل واحد من الأقسام الثلاثة. وذهبا مع رأى ابن مالك من قبلهما أن «دليل انحصار الكلمة في الثلاثة أن الكلمة إما أن تصلح ركناً للإسناد أو لا، الثاني الحرف، والأول إما أن يقبل الإسناد بطرفيه أو بطرف، الأول الاسم والثاني الفعل» مشيرين إلى إجماع النحويين على ذلك، إلا من لا يعتد بخلافه.[٢]

يظهر من استعراض آراء النحويين منذ القرن الأول الهجري اتفاقهم بإجماع على التقسيم الثلاثي للكلم، وأن القول بقسم رابع قول متأخر لم يظهر إلا في القرن الثامن الهجري، وقد اتفق النحويون على شذوذه وعدم الاعتداد به، مستدلين على حصر هذه الأقسام في ثلاثة بطريقين أحدهما نقلي، والآخر عقلي. وعلى انبراء الاختلاف حول الحدود الموضوعة للأقسام الثلاثة، إلا أن أحدا لم يقل بخلاف ذلك، سواء أكان في المرحلة المتقدمة التي أسست للنحو، أو في المرحلة التالية التي تجلى فيها التأثير المنطقي ممثلا في الحدود، أو المرحلة المتأخرة القائمة على التعليم والتدريس والشروح.

(١) ابن هشام، عبد الله بن يوسف، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، د.ط، (القاهرة: دار الطلائع، ٢٠٠٤م)، ٣٥

(٢) ينظر: السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين، ط.١، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٨م-١٤١٨هـ)، ١/٢٢؛ الأشموني، علي بن محمد، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: حسن حمد، ط.١، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م)، ١/٢٤

٢. عرض الآراء حول نظرية أجزاء الكلام العربي:

٢. ١. نظرة تاريخية:

بدأت الشكوك في مدى خلوص التراث اللغوي العربي من تأثيرات سابقة من قبل المستشرقين، إذ أثيرت حفيظتهم لسرعة نشأة هذا العلم واكتماله مقارنة بطول المدة التي استغرقها النحو اليوناني، وانتهوا إلى القول بتأثر النحو العربي بالتراث الإغريقي. ويُعزى هذا الفرض إلى المستشرق الإيطالي إغناطوس جويدي(١٨٤٤-١٩٣٥م) في أول إشارة، ثم تلقفه المستشرق أدلبار ميركس في عمله الذي صدر عام(١٨٨٩م) بعنوان:"تاريخ صناعة النحو عند السريان" بالحجج والتدعيم.[١] ولم يقف هذا الفرض عند حدود المستشرقين، إنما تجاوز ذلك إلى قبوله والتسليم بصحته لدى كثير من المحدثين ابتداء من إبراهيم مدكور(١٩٤٨م)، الذي يتخذ من تقسيم الكلم الثلاثي حجة على هذا التأثر بين أرسطو وسيبويه.[٢]

إن تسليم كثير من المحدثين بتأثر النحو العربي بالمنطق اليوناني أو نَحْوه في بداياته، قد يعد الخلفية المعرفية التي انطلقوا منها للتشكيك في مدى ملاءمة التقسيم الثلاثي للكلام العربي، باعتبار أن هذا التقسيم في أساسه نظرية مقترضة من مجال آخر ولغة أخرى. وإننا في عرض آراء المستشرقين نحاول أن نناقش حججهم في إثبات هذا التأثر، أما في استعراض آراء المحدثين فنحاول أن نوضح الأسس التي استندوا إليها في نقدهم التقسيم الثلاثي، والاقتراحات المقدمة في سبيل إصلاح الخلل -المفترض- بعد أن سلمّوا بالتأثير وآمنوا به.

---

(١) نقلا عن: مجدوب، عز الدين، المنوال النحوي العربي، ط.١، (تونس، دار محمد علي الحامي، ١٩٩٨م)، ١٨٧

(٢) مدكور، إبراهيم بيومي، منطق أرسطو والنحو العربي، مجلة مجمع اللغة العربية، الجزء السابع، مطبعة وزارة المعارف العمومية، ١٩٥٣م، من بحث ألقي في مؤتمر المجمع ٢٧-١٢-١٩٤٨م، ص ص ٣٣٨-٣٤٦، ٣٤٠

٢. ٢. عرض آراء المستشرقين:

٢. ٢. ١. ميركس:

يعد المستشرق Merx ميركس من أوائل من حاول تدعيم الأثر الأبوي للفكر الأرسطي في النحو العربي من خلال مناقشة أوجه التقارب بينهما، باعتبار أن نظرية التقسيم الثلاثي هي إحدى صور هذا التقارب، فتقسيم سيبويه للمقولات الثلاث: اسم وفعل وحرف، يشبه إلى حد كبير تصريف الأسماء والأفعال والحالات عند أرسطو.

بالإضافة إلى دعائم أُخر يستدل بها، وهي:

- ❖ أن أرسطو لم يُعرف "الموضوع" نحويا ، إنما عرّف الصفة أو المقولة[١] –المحمول ، وقد اقتبسه النحاة العرب تحت اسم "الخبر".
- ❖ ورود فكرة الجنس في الكتابة النحوية العربية من خلال تصريف الأسماء والأفعال وحالات الإعراب، مع العلم أنها لم ترد في سالف الأقوام إلا عند اليونان.
- ❖ التقارب الدلالي بين الاصطلاحات العربية واليونانية.[٢] ويرى فرستيغ أن تشابه المصطلحات الفنية التي اعتمدها ميركس للتدعيم لا تبرهن على تأثير المنطق اليوناني، بل تدل على الاتصال بالنحو اليوناني، وهو ما يحاول إثباته في كتابه كما سيتضح لاحقا.[٣]

(١) المقولة هي المحمول، باعتبار أن المحمول في القضية المنطقية هو المقول على الموضوع، والمقولات في اللغة الفلسفية عموما هي المفاهيم والتصورات التي تُصنف تحتها الأفكار والظواهر، ونُرجع إليها أحكام العقل. ولقد استعارت اللسانيات الحديثة هذا المصطلح حيث أطلقت لفظ المقولات النحوية على كل مجموعة من الوحدات التي تشترك في الخواص المورفولوجية والدلالية والتركيبية حتى تحظى بالوضع نفسه داخل الجملة، ينظر: سعيد، جلال الدين، معجم المصطلحات والشواهد الفلسفية، د.ط، (تونس: دار الجنوب،١٩٩٤م)، ٤٤١ ؛ بريور، ماري نوال غاري، المصطلحات المفاتيح في اللسانيات، ترجمة: عبد القادر فهيم الشيباني ، ط.١، (الجزائر: د.م ، ٢٠٠٧م)، ٢٦

(٢) نقلا عن: جهامي، جيرار، الإشكالية اللغوية في الفلسفة العربية، ط.١، (بيروت: دار المشرق، ١٩٩٤م)، ١٢٤-١٢٥

(٣) فيرستيغ، كيس، عناصر يونانية في الفكر اللغوي العربي، ترجمة: محمود كناكري، ط.٢، (إربد: عالم الكتب الحديث، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م)، ٤٨-٤٩

٢. ٢. ٢. ت. ج. دي بور:

يرصد المستشرق الهولندي الأصل T.J.De Boer تاريخ الفلسفة في الإسلام من واقع تأثر العرب مبكرا –كما يرى- بالثقافة اليونانية عن طريق السريان، وفي حديثه عن العلوم العربية خاصة يذهب إلى أن العلوم العربية المتمثلة في علوم اللسان والفقه والكلام والتاريخ وعلوم الأدب ليست من مبتكرات العرب الخالصة، حيث إنها نشأت أو اكتملت في ظل معايشة العرب واختلاطهم بغيرهم، بحيث يسهل على الناظر أن يرى تأثير الأجانب ولاسيما الفرس في نشوء هذه العلوم، بالإضافة إلى الفلسفة اليونانية التي كان حظها من التأثير وافراً بتقدم الأيام.(١) ويصرح بأن العرب ينسبون إلى علي بن أبي طالب علم النحو، وأشياء كثيرة غيره، حتى إنهم ينسبون إليه تقسيم أرسطو الكلمة إلى ثلاثة أقسام، مشيراً إلى غموض نشأة النحو، إذ إن كتاب سيبويه كان عملا ناضجا، مما جعل المتأخرين يرون أنه ثمرة جهود متظافرة لكثير من العلماء.

ويعرج إلى نقطة مهمة مفادها الاختلاف بين نحاة الكوفة ونحاة البصرة إذ أكبر الأخيرون من شأن القياس، في حين ترخص أهل الكوفة في أمور كثيرة تشذ عن القياس، ولهذا سُمِيّ أهل البصرة بأهل المنطق، ويرى أن سبق البصريين بالانتفاع بهذا العلم لم يكن محض اتفاق، حيث إن تأثير المذاهب الفلسفية ظهر في البصرة قبل ظهوره في غيرها، وكان من نحاتها كثير من الشيعة والمعتزلة الذين سمحوا للحكمة الأجنبية أن تؤثر في مذاهبهم الكلامية.(٢)

ويرى أن تأثير منطق أرسطو كان كبيراً في علوم اللسان النحوية، وليست اللغوية التي اضطلعت بجمع المفردات، فقد درس السريان والفرس كتاب **العبارة** لأرسطو مع إضافات ترجع إلى الرواقيين وإلى أهل المذهب

(١) دي بور، ت.ج، تاريخ الفلسفة في الإسلام، ترجمة: محمد عبد الهادي أبو ريده، ط.٥، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، د.ت)، ٥٢

(٢) المرجع السابق، ٥٤- ٥٥

الأفلاطوني الجديد قبل ظهور الإسلام. وكان ابن المقفع صديق الخليل بن أحمد هو من يسّر للعرب الإطلاع على كل ما كان في اللغة الفهلوية من أبحاث لغوية ومنطقية وعلى هذا المثال... حُصرت أقسام الكلام الثلاثة: الاسم، والفعل، والحرف.[١] ومع هذا فقد احتفظ النحو العربي- من وجهة نظره - بخصائص له تجعله من الآثار الرائعة للعقل العربي، بما له من دقة في الملاحظة، ومن نشاط في جمع ما تفرق.[٢]

٢. ٢. ٣. فيشر:

يحاول المستشرق الأمريكي Fischer إثبات تأثر النحو العربي بالفكر اليوناني في مقاله المعنون بـ: «أصل التقسيم الثلاثي لأجزاء الكلام في نحو اللغات السامية»، ولم يكن النحو اليوناني -من وجهة نظره- مرجعاً لهذا التأثر، بل منطقه، وبشكل أكثر تحديداً من خلال كتاب «**الشعر**» لأرسطو.

وبناء على ذلك يحاول فيشر إثبات وجود تجارب سريانية قديمة لترجمة هذا الكتاب من اليونانية إلى السيريانية، ثم محاولات عربية لترجمة هذا الكتاب حيث يرجع أولى هذه المحاولات إلى حُنين بن إسحاق، بشكل يثبت حسب وجهة نظره الانتشار الكبير للكتاب على الرغم من طبيعته الخاصة، ويرى أنه «حين كانت المفاهيم الأرسطية تناقش في المدارس باعتبارها جزءاً من منهج الدراسة، فإن المفاهيم النحوية لابد أنها كانت أيضاً من بين هذه البحوث التي تتطلب شرحاً وتوضيحاً للمصطلحات كما تتطلب أمثلة تطبيقية».

وفي محاولة إرجاعه التقسيم الثلاثي للكلم العربي إلى كتاب الشعر لأرسطو، يوضح أن أرسطو عند حديثه عن اللغة لم يكن يقصد أجزاء الكلام فقط، إنما عرض موضوعات عامة من بينها أجزاء الكلام، ولهذا يقسم فيشر

(١) دي بور، تاريخ الفلسفة في الإسلام، مرجع سابق، ٥٦
(٢) المرجع السابق، ٥٧

هذه الموضوعات إلى: الحروف والمقاطع، والفاصلات والأسماء والأفعال، والجملة والأسلوب.[١]

٢. ٢. ٤. كيس فيرستيغ:

تندرج محاولة المستشرق الهولندي Versteegh في كتابه «عناصر يونانية في الفكر اللغوي العربي» تحت مظلة أصحاب الاتجاه القائل بالاتصال المباشر بين النحو العربي والمنطق والنحو اليونانيين، عبر المراكز الهيلينية التي كانت منتشرة آنذاك في مناطق مختلفة من العالم الاسلامي، ويراهن فرستيغ في عمله هذا على اتصال النحو العربي بنحاة الاغريق في المراكز المصرية والعراقية والسورية التي سيطر فيها فكر دينيسيوس ثراكس.[٢]

يحلل فيرستيغ العلاقة بين تقسيم الكلم العربي والتراث اليوناني في إطار مختلف، حيث يقر بدءاً بأن التقسيم النحوي العربي سبق دخول المنطق إلى العالم العربي، وعليه فلا يمكن للثاني أن يكون قد قُلد بواسطة الأول، ولكنه يطرح افتراضاً مغايراً يرتكز على التأثر من خلال النظرية النحوية اليونانية التي ارتبطت بشكل ما بالمنطق وتأثرت به.[٣] ويسوق عناصر مشابهة بين تقسيم سيبويه للكلم والنحو اليوناني على النحو الآتي:

- يعرج على الأمثلة التي ذكرها سيبويه في حديثه عن الاسم حيث لم يعرفه، وإنما اكتفى بالتمثيل له بـ: «رجل» و«فرس» و«حائط»، مع التشكيك في مدى صحة ورود المثال الأخير عند سيبويه. مشيراً إلى أن الاستعمال المتواتر للأمثلة نفسها غالباً ما يساعد على إيجاد أرضية لارتباط مجموعة من النحويين، فلو عدنا إلى المثالين السابقين «رجل» و«فرس» لوجدناهما قد ظهرا في النحوين

(١) نقلا عن: محسب، محي الدين، الثقافة المنطقية في الفكر النحوي، د.ط، (الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ٢٠٠٧م)، ٣١-٣٢، استرجعت بتاريخ ٢٠١١/٤/٤ من موقع: http://faculty.ksu.edu.sa/Prof.muhassab/default.aspx

(٢) ينظر: فرستيغ، عناصر يونانية في الفكر اللغوي العربي، مرجع سابق، ٣٨-٤١

(٣) المرجع السابق، ٩٢

اليوناني واللاتيني، وكانت نابعة من التقليد الرواقي، ولا يعتقد أن اختيار سيبويه لهذين الاسمين كان بمحض الصدفة، إنما كان في استعماله لهذين الاسمين بالتحديد يتبع تقليداً قديماً، لأن هذه الأمثلة نفسها التي استخدمها أفلاطون وأرسطو، وحيث إنه من غير الممكن أن يكون مصدر سيبويه التقليد الأرسطوطاليسي، حيث إنه قد عاش قبل دخول المنطق العالم العربي -كما سبق أن نوه-، فإنه يرى أنه اعتمد على تقليد المدارس كما ذُكر في كتاب ديونيسيوس ثراكس "Teche" الذي كان يعتمد بدوره على الرواقيين.[١]

- ❖ في تعريف سيبويه للفعل يذكر أن الأفعال «أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء»، ويعلق فيرسيتيغ بقوله إذا كان المفهوم من عبارة «مأخوذ» بمعني مفردة استعيرت «من»، فإن ذلك تأكيد على أن المصادر قد سبقت الأفعال من ناحية التطور. ويورد اعتقاد ميركس أن هناك علاقة بين هذا التأكيد وصفحة من كتاب لأرسطو قد أشارت إلى الفكرة نفسها، ولكن الكلمات تختلف قليلا. إلا أن فرستيغ يضعف احتمال أن أرسطو قصد اشتقاق الفعل من ناحية تاريخية من الاسم.[٢]
- ❖ يشير فرستيغ إلى أن الفعل «ضرب» هو الأكثر شيوعا في التمثيل لفئة الأفعال عند العرب، وهذا الفعل لم يستخدمه أرسطو أبدا، لكنه اُستخدم كثيرا في قوائم الفعل خلال العصور القديمة، فقد استعمل تيودوسيوس تصريف هذا الفعل مثالا عند تعامله معه، وهذا يدل على أن الفعل استعمل في النواحي التعليمية، بالإضافة إلى الأفعال "كتب" و"عمل"، اللذين استعملهما سيبويه بشكل متكرر أيضا، ولكون أرسطو قد استعمل أفعالا أخرى، يعزو فرستيغ استعمال سيبويه للفعل "ضرب" إلى تأثير النحو اليوناني.[٣]
- ❖ يوضح فرسيتغ أن مراد سيبويه في تعريفه للحرف بقوله: «ما جاء لمعنى»، تمييزه عن الحروف التي لا تحمل معنى وهي حروف المعجم، إذ إن الحروف باعتبارها قسماً ثالثًا من أقسام الكلام تملك معانيها الذاتية، ولذا سميت بحروف المعاني، ومثل هذا التفريق قد

(١) فيرستيغ، عناصر يونانية في الفكر اللغوي العربي، مرجع سابق، ٩٣-٩٤

(٢) ينظر: المرجع السابق، ٩٦

(٣) المرجع السابق، ٩٧

ورد في التراث النحوي اليوناني في شروحات لكتب أرسطو، ويشير إلى أن سيبويه لم يملك تحديداً دقيقاً للاستعمال اللغوي للحرف، فلا يعني الحرف عنده الأداة، فكثيرا ما كان يستعمل «الحرف» ليعني «الكلمة» أو «عبارة» أو «مجموعة من الكلمات»، أو بشكل عام عناصر صغيرة من الجملة. وبذلك تكون كلمة «حرف» ترجمة حرفية لمعنى stoicheion لأنها تشترك مع الكلمة اليونانية في معنى «عنصر أساسي، أو جزء صغير، أو عنصر»، فالحرف معنى أصيل، ومعنى «أداة» إنما جاء نتيجة تطور معنى «الحرف» عبر «كلمة صغيرة» إلى «كلمة صغيرة عدا عن الاسم أو الفعل»، وأخيرا إلى معنى «الجزء الثالث من الكلام» وهذا التطور قد حدد بواسطة استعمال stoicheion في النحو اليوناني والأدب الفلسفي.[١]

ويتطرق فرسيتغ إلى ناحية أخرى من الفئات النحوية التي ميزها النحو العربي، وإن لم تعد قسما مستقلا من أقسام الكلام، وذلك لكونه لا يتبنى المذهب القائل بتأثر النحو العربي بمنطق اليونان، ومن ثم تقسيم أرسطو الثلاثي، بل يحاول أن يثبت تأثر النحو العربي بالنحو اليوناني الذي بلغ التقسيم فيه ثمانية أقسام، نتيجة لذلك يرى أن التمييز بين هذه الفئات النحوية مشابه لما هو موجود في النحو اليوناني، حيث إن معايير تقسيم الكلام يجب أن تعتمد على الميزات الرئيسة المتعلقة بالمعنى وليس الثانوية الصرفية، ويمثل لذلك في النحو العربي باسم العلم فهو على الرغم من قواعده الصوتية، وعدم ملازمته للقياس بسبب كثرة الاستعمال فهو لم يدرج في قسم مستقل[٢]، ومن هذه الفئات ما يلي:

أ- الصفات: يعرف النحو اليوناني الصفات بأنها نوع من الأسماء، وهي كلمات تستعمل بشكل متجانس مع أسماء الجنس والعلم، التي تشير إلى مدح أو ذم. في المقابل يميز النحو العربي بين الصفات والأسماء حيث يستشهد بقول أبي علي الفارسي لابن خالويه:

(١) فيرستيغ، عناصر يونانية في الفكر اللغوي العربي، مرجع سابق، ١٠٤- ١٠٥
(٢) المرجع السابق، ١٠٥-١٠٦

«وكأنّ الشيخ لا يفرق بين الاسم والصفة»[١]، ويرى أنه ليس من قبيل المصادفة أن عددا من العلماء العرب يصف الصفات على أنها كلمات تستعمل للمدح والذم.[٢]

ب- الضمير: يناقش فيرستيغ في هذا الإطار فصل الضمائر وضمها للأسماء في النحو اليوناني، فالنحويون اليونانيون فصلوا الضمير عن الاسم للاختلافات الصرفية، ولاعتبارات متعلقة بالمعنى، ويتضمن ضمائر الأشخاص وضمائر الإشارة، في حين عدّ أتباع أرسطو الاسم والفعل أهم عنصرين في الجملة، ومن وجهة نظرهم يبقي الضمير البديل الوحيد للاسم، ويذكر في هذا السياق أن الاسكندر أفرودسيس أضاف الضمائر والظروف لفئة الأسماء. أما النحاة الرواقيون فربطوا ضمائر الأشخاص والإشارة لفئة arthra،وأضافوا إليها الأداة وضمائر الوصل وحجتهم أن الضمائر من الممكن أن تستبدل من قبل الأدوات. وهذه الحجة بالتحديد المتعلقة بإمكانية تناوب الكلمات نحويا هي التي جعلت سيبويه يجمع ضمائر الأشخاص والإشارة في فئة الأسماء حسب رأيه.

ويشير فيرستيغ إلى أن سيبويه سمّى ضمير الشخص بالاسم المضمر، في حين أنه استعمله أيضا في التعبير عن الاسم الذي يرجع إليه الضمير، ولهذا يربط بينه وبين المصطلح السرياني «هو شابايه» (المفهوم، المقصود) المستعمل للدلالة على الضمائر، ثم يعرج على مصطلح آخر وهو تسمية سيبويه ضمير الإشارة «اسما مبهما». ويصرح بانتماء كل من الاسم المبهم والاسم المضمر إلى ما سماه سيبويه وأبو نصر الفارابي(٣٣٩هـ) «الخوالف»، وهو مصطلح منطقي يكافئ المصطلحات الفنية النحوية: «أسماء مبهمة و أسماء مضمرة وأبدال الأسماء». ويرى

(١) ينظر: السيوطي، عبد الرحمن، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: محمد جاد المولى ؛ محمد أبو الفضل ؛ علي البجاوي، ط.٣، (القاهرة، مكتبة دار التراث، د.ت)،١/٤٠٥

(٢) فيرستيغ، عناصر يونانية في الفكر اللغوي العربي، مرجع سابق، ١٠٧-١٠٨

فيرستيغ أيضا احتمالية تأثر مصطلح «خوالف» بالمصطلح السرياني للضمائر «حلاب شما»[١] قبل أن يصبح «شابايه»، وكلا المصطلحين خوالف وأبدال الأسماء ترجمة جيدة للمصطلح اليوناني antonumiai.[٢]

ج – الخوالف: وهو مصطلح استخدمه الفارابي في كتابه الألفاظ المستعملة في المنطق، حيث وصف فيه عناصر الكلام وفق المبدأ النحوي اليوناني. فلما رأى أن النحويين العرب لم يميزوا بين الأنواع المختلفة للحروف، استعار الفارابي أسماء هذه الأنواع المختلفة من النحويين اليونان الذين أحدثوا خمس فئات: خوالف و واصلات و واسطات وحواشي وروابط.

الفئة الأولى(الخوالف): وتتضمن الضمائر الشخصية والإشارة.

الفئة الثانية(الواصلات): تتضمن الأداة وضمائر الوصل وأداة النداء «يا». وأشار فيرستيغ إلى أن ارتباط الأداة وضمائر الوصل ميزة للنحو اليوناني، وواصلة هي ترجمة للكلمة اليونانية arthron.

الفئة الثالثة(الواسطات): وتتضمن حروف الجر لأنها تقع دائما بين اسمين أو بين فعل واسم، ولا يوجد مصطلح يوناني مكافئ لهذا المصطلح، فالمصطلح الرواقيMesotes يشير إلى الظروف، وحروف الجر في النحو اليوناني تشكل مجموعة منفصلة، أما في النحو العربي فعديد من الكلمات التي من الممكن أن نسميها حروف جر متضمنة في فئة الأسماء تحت اسم «ظروف».

الفئة الرابعة(الحواشي): وهي الظروف ، ويرى فرستيغ أنها بنفس معنى الكلمة اليونانية stoibai التي استعملها ترايفون للإشارة

(١) وردت في مراجع أخرى: "حلف شما" helaf sema **حلُف شمًا** ، ينظر: الجمل، أحمد، أقسام الكلام السرياني، مجلة كلية اللغات والترجمة، جامعة الأزهر، عدد ٣٣ لسنة ٢٠٠٢م، ١ ؛ عمايرة، إسماعيل أحمد، المستشرقون ونظراتهم في نشأة الدراسات العربية، ط.٢، (عمان: دار حنين، ١٩٩٢م-١٤١٢هـ)، ٨٢

(٢)فيرستيغ، عناصر يونانية في الفكر اللغوي العربي، مرجع سابق، ١٠٨- ١١٠

إلى مجموعة من الروابط في حشو الكلام. كما يرى أن تصنيف الظروف أسماء مكافئة لما هو موجود في الأدب اليوناني.

الفئة الخامسة(الروابط): هي الروابط ويبدو أنها ترجمة حرفية لمعنى الكلمة اليونانية Sundesmos.[١]

وينتهي فيرستيغ بعد مناقشات مفصلة حول تعريف الاسم والفعل وأيهما مشتق من الآخر، إلى أن كلا المجموعتين من النحاة اليونانيين والعرب، استعمل التسميات نفسها وتوصل إلى النتائج نفسها، وهذه بينة كافية لمقولة أن العربية تأثرت بالنحو اليوناني، وبتعبيرآخر يرى بأن النحو اليوناني قد زوّد النحو العربي بالمواد الخام، بينما شيّد اللغويون العرب بقية البناء بصورة مستقلة.[٢]

٢. ٣. عرض آراء اللغويين الوصفيين العرب:

٢. ٣. ١. إبراهيم أنيس:

يخص إبراهيم أنيس تقسيم الكلام بمبحث صريح عَنونه بـ «أجزاء الكلام»، ويصدر حديثه مسلمًا بأن التقسيم الثلاثي هو وجه من وجوه تأثر النحو العربي بفلسفة اليونان وأهل المنطق، مبررًا ذلك بمشقة إيجادهم لتعريفات جامعة مانعة للاسم والفعل والحرف، الأمر الذي أدى بدوره إلى اعتمادهم على العلامات للتفريق بين الأنواع الثلاثة، كقبول الأسماء للتنوين والألف واللام، و قبول الأفعال للسين و استباقها بقد وسوف.[٣]

وفي هذا الإطار يقدم أنيس رؤية جديدة تعتمد على أسس ثلاثة هي: المعنى، والصيغة، ووظيفة اللفظ في الكلام، بشرط أن تتعاضد جميعها إذ إن إسقاط أحدها يؤدي إلى خلل في التقسيم، أما «إذا روعيت تلك الأسس الثلاثة معا، أمكن إلى حد كبير التمييز بين أجزاء الكلام».

(١) ينظر: فرستيغ، عناصر يونانية في الفكر اللغوي العربي، مرجع سابق، ١١٠-١١٤

(٢) المرجع السابق، ١٦٣

(٣)ينظر: أنيس، إبراهيم، أسرار اللغة، د.ط، (القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠١٠م)، ٢٣٨- ٢٣٩

وقد اقترح وفق هذه الأسس تقسيمًا رباعيًا دون أن ينسبه إلى نفسه بل أشار إلى أنه عملٌ موفقٌ من صنيع المحدثين[١]، وفي هذا السياق يرى أحد الباحثين أن هذا التقسيم قد يكون مقتبسًا من محاضرات المستشرق الألماني براجشتراسر التي ألقاها بالجامعة المصرية القديمة سنة ١٩٢٩م، وأعاد نشرها رمضان عبد التواب بعنوان «التطور النحوي للغة العربية».[٢] ويتكون هذا المقترح من أربعة أقسام أساسية تنطوي على تقسيمات فرعية على النحو الآتي:

القسم الأول: الاسم:

ويندرج تحته ثلاثة أنواع هي:

١. الاسم العام: ويقصد به الاسم الكلي – كما يسميه المناطقة – وهو «الذي يشترك في معناه أفراد كثيرة لوجود صفة أو مجموعة من الصفات في هذه الأفراد مثل: شجرة، كتاب، إنسان ... الخ».
٢. العلم: وهو ما يحلو للمناطقة – على حد تعبيره – أن يصفوه بأنه «اسم جزئي يدل على ذات مشخصة لا يشترك معها غيرها».[٣]
٣. الصفة: ويقصد بها النعت مثل: كبير، وأحمر ونحو ذلك. ويؤكد بعد ذلك على حقيقة أن الكلمة الواحدة قد تكون اسمًا أو صفةً ولا يوضح المراد منها إلا الاستعمال اللغوي.[٤]

القسم الثاني: الضمائر:

وقدم لها بكونها ألفاظًا معينة في كل لغة، منها ما تركب من مقطع واحد، ومنها ما تركب من أكثر من ذلك، ولكنها عموما «ألفاظ صغيرة البنية، تستعيض بها اللغات عن تكرار الأسماء الظاهرة»[٥] وتشمل :

(١) أنيس، إبراهيم، أسرار اللغة، مرجع سابق، ٢٤٠
(٢) مجدوب، المنوال النحوي العربي، مرجع سابق، ١٨٧
(٣) أنيس، أسرار اللغة، مرجع سابق، ٢٤٠-٢٤١
(٤) المرجع السابق، ٢٤٦-٢٤٥
(٥) المرجع السابق، ٢٤٧

- ❖ الضمائر: ويقصد بها ما اصطلح النحاة على تسميته بذلك من ضمائر المتكلم والمخاطب والغائب.
- ❖ ألفاظ الإشارة.
- ❖ الموصولات.
- ❖ العدد: مثل ثلاثة، وأربعة ... الخ.

ويجمع بينها باعتبارها «رموزاً لغوية يستعاض بها عن تكرار الأسماء الظاهرة، وإن كان لكل منها استعمالها الخاص».[١]

القسم الثالث: الفعل:

ويعدٌ أحد الأركان الأساسية في معظم اللغات، ووظيفته في الجملة هي الإسناد، أما معناه فهو: «إفادة الحدث في زمن معين».

ونظراً لأن ربط الزمن بصيغة الفعل لا يبرره الاستعمال اللغوي من حيث دلالة المصدر عليه، يرى أنيس ضرورة الاعتماد على العلامات التي ذكرها النحاة لتمييز الأفعال؛ كإمكانية دخول «قد والسين وسوف» وضمير الرفع المتصل.

القسم الرابع: الأداة:

و يتضمن أمرين:

- ❖ ما اصُطلح على تسميته بالحروف: كحروف الجر والاستفهام والتعجب والنفي.
- ❖ الظروف المكانية والزمانية، مثل: فوق وتحت، قبل وبعد.[٢]

٢. ٣. ٢. مهدي المخزومي:

يقرٌ المخزومي في قراءته للتراث العربي باكتمال النحو ونضوجه على يد الخليل بن أحمد، ولكن عندما تولى سيبويه تلميذه توثيق هذه الدراسات من بعده وإحكام قواعدها، لجأ إلى مصطلحات ليست من اللغة في شيء، كالعامل والمعمول والناصب والجازم والجار، مما أدى إلى إقحام الفلسفة

(١) أنيس، أسرار اللغة، مرجع سابق، ٢٤٧-٢٤٩

(٢) المرجع السابق، ٢٤٩-٢٥٠

الكلامية ومنطق اليونان وآلياته من قياس وتوجيه في النحو العربي، وسيطرته عليه.[١]

وفي محاولة لتخليص النحو العربي من المنهج الفلسفي قدم المخزومي المنظومة النحوية مجردة من العامل وأثره، مقتفيا بذلك رأي أستاذه إبراهيم مصطفى في كتابه «إحياء النحو». وشيد رؤيته حول تقسيم الكلم في هذا الإطار، إذ رأى أن هذه الأقسام الثلاثة (الاسم، والفعل، والأداة) التي اتفق عليها النحويون لم تنل حظها من الدراسة الوافية، إذ إنهم لم يتناولوها إلا على أساس نظرية العامل، فزاد الاهتمام بالأسماء بشكل خاص نظرا لما تتحمله من معانٍ إعرابية، من حيث كونها معمولات يتجلى فيها تأثير العامل رفعًا ونصبًا وجرًا، واقتصر الاهتمام بالفعل والأداة بمقدار ما لهما من صلة بالعمل والعامل، وما لهما من تأثير في الأسماء.[٢]

ورأى أنّ هذا التقسيم الثلاثي بدا وكأنّه تقسيم أملاه حكم العقل عليهم، ولكنّه لا ينطبق على الواقع اللغوي، إذ إن «هناك كلمات لا ينطبق عليها تعريف الأسماء، ولا تعريف الأفعال، ولا تعريف الأدوات، ولم يعرض لها سيبويه أو يشر إليها في تقسيمه، أو ينص عليها في تمثيله لأقسام الكلمة، كلمات ليس لها معنى خاص، ولا مدلول بعينه، كلمات مبهمة تطلق على الموجودات كلها، ولا تدل على معنى دلالة الاسم على مسماه، كما يدل (رجل) على إنسان ذكر لا بعينه ... لكنها تستعمل في ذلك كله، وتدل على ذلك كله، ولم تكن الكلمات المبهمات إلا إشارات أو كنايات لأنها تشير إلى كل ذلك»،[٣] ومن ثم رأى ضرورة إعادة التقسيم إلى أربعة أقسام عوضا عن ثلاثة هي:

(١) ينظر: المخزومي، مهدي، في النحو العربي: نقد وتوجيه، ط.٢، (بيروت: دار الرائد العربي، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م)، ١٤

(٢) ينظر: المخزومي، مهدي، في النحو العربي: قواعد وتطبيق، ط.١، (القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ١٣٨٦هـ-١٩٦٦م)، ٤٥

(٣) المرجع السابق، ٤٦

القسم الأول: الفعل:

عرّفه بأنه «ما دل على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة».[١] وقدم تقسيما ثلاثيا للفعل يتضمن:

- ما كان على وزن (فَـعَل) وهو ما يسمى بالفعل الماضي، وينطوى على ثلاثة أنواع فرعية (باعتبار الزمن).
- ما كان على وزن (يَـفْـعَل) وهو ما يسمي بالفعل المضارع.
- ما كان على مثال (فاعِـل) وهو الذي يسميه البصريون اسم الفاعل، ويسميه الكوفيون الفعل الدائم. إذ يدل على استمرار وقوع الحدث ودوامه - في أغلب الاستعمالات-.

وقد قدم بنًدا رابعًا على الرغم من تنويهه بأن للفعل ثلاثة أقسام، أسماه بـ«أبنية أخرى»، احتوت على فعل الأمر فعرفه بأنه هو «ما دل على طلب إحداث الفعل».[٢] الأمر الذي يعكس حيرته تجاه ضم فعل الأمر باعتباره قسمًا مستقلا كما فعل البصريون، أو اعتباره جزءًا من الفعل المضارع كما رأى الكوفيون.

القسم الثاني: الاسم:

واستخلص له تعريفًا ينص على أنه «ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بزمان».[٣] ويوضح في عرضه لهذا القسم أهميته في الدرس اللغوي من حيث قيامه بالوظائف اللغوية من إسناد وإضافة ومن فاعلية ومفعولية وغيرها، واختصاصه بخصائص ينفرد بها عن سواه ومنها: التعريف والتنكير، والتذكير والتأنيث، والإفراد والتثنية والجمع.[٤]

(١) المخزومي، في النحو العربي: قواعد وتطبيق ، مرجع سابق، ١٩
(٢) المرجع السابق، ٢١-٢٣
(٣) المرجع السابق، ١٩
(٤) المرجع السابق، ٢٧-٢٨

القسم الثالث: الأداة:

وعرفها بكونها: «كلمات إذا أخذت مفردة غير مؤلفة فليس لها دلالة على معنى، ولا تدل على معانيها إلا في أثناء الجملة».[١] ورأى أن ليس لهذه الأدوات أي عمل فيما بعدها، بل إن كل ما تؤديه هو التعبير عن المعاني العامة التي تطرأ على الجمل، وهذه المعاني كثيرة منها: الاستفهام وأدواته، والنفي وأدواته، والتوكيد وأدواته، والشرط وأدواته، والاستثناء، وأدوات الوصل.[٢]

القسم الرابع: الكناية:

وهو القسم الذي أضافه، والكنايات – حسب ما يرى- تشمل طوائف تتمايز فيما بينها بطريقة خاصة، وباستعمال خاص. ويندرج في كل طائفة منها ألفاظ تؤدي وظيفة معينة مشتركة، وأهمها ما يلي:

- ❖ الضمائر: فهي إشارات يشار بها إلى المتكلمين والمخاطبين والغائبين وتتضمن: ضمائر متصلة، وضمائر منفصلة.[٣]
- ❖ الإشارة: إذ إن وظيفتها اللغوية هي الإشارة كما تدل عليه التسمية.
- ❖ الموصول بجملة: «وهو كناية موصولة بجملة معهودة المضمون لدى المتكلم والسامع».
- ❖ المستفهم به: «وهو كناية تضمنت معنى الهمزة في الاستفهام».[٤]
- ❖ كلمات الشرط: «وهي كنايات تضمنت (إن) في الشرط، فحملت عليها، واستعلمت استعمالها».[٥]

(١)المخزومي، في النحو العربي: قواعد وتطبيق، مرجع سابق، ٣٧
(٢) ينظر: المرجع السابق، ٣٨-٤٥
(٣) المرجع السابق، ٤٧
(٤) المرجع السابق، ٥١-٥٥
(٥) المرجع السابق، ٦٠

٢. ٣. ٣.فؤاد ترزي:

يتبنى ترزي الرأي القائل بتأثر النحو العربي بالمنطق والفلسفة اليونانيين عن طريق السريان، الذين تأثروا بدورهم بالنحو اليوناني ومنطقه، لأن نشأة النحو العربي سبقت احتكاك العرب بعلوم اليونان وفلسفتهم(١)، ويرجح أن التقسيم الثلاثي مأخوذ من أرسطو -الذي أخذه بدوره من أفلاطون- حين محاولته ربط الكلم بالموجودات، إذ الموجودات في نظره إما ذوات أو أحداث أو علائق بينهما، فلابد للكلم إما أن يكون اسما دالا على ذات، أو فعلا دالا على حدث، أو أداة تدل على علاقة بينهما.(٢) وقد أشار ترزي إلى إجماع النحويين على التقسيم الثلاثي واختلافهم حول تعريفات كل قسم، وعلل ذلك بعد أن استعرض اختلاف النحويين الأوائل في الحدود الموضوعة للأقسام الثلاثة، بصعوبة التوفيق بين هذه الأقسام وبين ما شاؤوا أن يضمنوه من ألفاظ،(٣) ولهذا رأى ضرورة إعادة النظر في هذا التقسيم إلى تقسيم أفضل منه، فقدم تقسيماً سداسياً يتكون من: الاسم، الضمير، الصفة، الفعل، الظرف، والأداة.

حيث يتضمن الاسم أسماء ذوات وأسماء معانٍ، وتضمنت الضمائر أسماء الإشارة والأسماء الموصولة أيضا، واختصت الصفة بما يوصف به الاسم، فيما حافظ الفعل على الوضع نفسه في التقسيم القديم، أما الظرف فما دل على زمان وقوع الفعل أو مكانه، وقد ضم إلى الأداة الحرف وما لا يمكن أن ينضوي تحت أي من الأقسام السابقة، نحو: «عن»، و«إلى»، و«ليس»، و«ما» التعجبية و«يا» النداء وما أشبه ذلك، وصرح أن تقسيمه المقترح أدعى إلى مواءمة الفكر الحديث، وأيسر على عقول الطلاب، بالجمع بين دلالة اللفظ وعمله النحوي الغالب وتركيبه.(٤)

(١) ترزي، فؤاد، في أصول اللغة والنحو، ط.١، (بيروت، مكتبة لبنان، ١٩٦٩م)، ١١٠
(٢) المرجع السابق، ١٣٩
(٣) ينظر: المرجع السابق، ١٤٠-١٤٦
(٤) المرجع السابق، ١٤٨-١٤٩

٢. ٣. ٤. أنيس فريحة:

ينطلق فريحة من إطار معرفي يقر بأن ثمة منهجين لدراسة اللغة المنهج الفلسفي والمنهج الوصفي، إذ يهتم الأول بمعرفة الأسباب والعلل للتغيرات اللغوية، «فاللغة منطقية قياسية مطردة تخضع لقوانين المنطق الصارم»[١]، أما المنهج الوصفي فيذهب إلى تعذر إمكانية معرفة هذه الأسباب ويكتفي بالوصف، إذ يقتصر العمل على «تقرير واقع لا تعليل لنشأة هذا الواقع وتفسير الأسباب التي أدت إليه».[٢]

وبعد عرضه المبسط للمنهجين ينسب فريحة النحو العربي إلى المنهج الأول، حيث إن نظرة النحويين القدماء للّغة كانت نظرة فلسفية، معلنًا تأثرهم بنظرة أرسطو إلى اللغة، ولكن هذا التأثر لم يكن مباشراً– حسب وجهة نظره – حيث لم يعرف العرب أرسطو إبان تأسيس صرحهم النحوي، إنما كان من خلال «السريان الذين وضعوا أحكام لغتهم على نمط الإغريق».[٣] فالسريان قد وضعوا نحوهم في زمنٍ سابقٍ لظهور الإسلام متأثرين بالنحو والصرف الإغريقيين بشهادة لغوييهم، وقد تأثر العرب بالنحو والصرف السريانيين من خلال ما وضعه «يعقوب الرهاوي» و «حنين بن إسحاق» الذي كان صديقًا حميمًا للخليل بن أحمد ولازمه حتى أتقن العربية، وقد نفى فريحة حدوث التأثير المباشر، لأن وضع القواعد العربية كان سابقا لعصر الترجمة والاحتكاك بالثقافة الإغريقية.[٤]

ومن استدلالاته على هذا التأثر رؤية أرسطو للّغة باعتبارها انعكاساً للكون الذي يتألف من ذات وفعل وأداة تربط بينهما، ومثله اللغة حيث إن موادها الأولية تتألف من ذوات هي الأسماء، ومن أفعال تمثل الحركة ومن أدوات تربط بينهما، منبهًا على استخدام الكوفيين لمصطلح «أدوات» عوضا عن المصطلح البصري «حروف».

(١) فريحة، أنيس، نظريات في اللغة، ط.٢، (بيروت: دار الكتاب اللبناني، ١٩٨١م)، ٨٣
(٢) المرجع السابق، ٨٤
(٣) المرجع السابق، ٨٤-٨٥
(٤) المرجع السابق، ١٢١-١٢٢

وبناء على ما سبق يرى أن تقسيم الكلمة في النحو العربي تقسيم فلسفي لا لغوي، مشيراً إلى صعوبة تعليم ذلك، في حين يحقق المنهج الوصفي السهولة والوضوح في التفريق بين الأسماء، والضمائر والصفات.[١] فهو «يُعنى بدراسة المعاني التي تؤديها الألفاظ المختلفة والوظائف التي تقوم بها في التركيب المفيد، وعليه إذا اعتبرنا المعاني التي تؤديها الألفاظ المختلفة التي تتركب منها اللغة لوجدنا أن هنالك أنواعا أكثر مما وجد الإغريق (اسم وفعل وأداة)، في اللغة أسماء وأفعال وكلمات نصف بها أو نقيد بها الأسماء والصفات، وضمائر تنوب عن الأسماء، وأدوات للربط وإظهار العلاقة».[٢]

٢. ٣. ٥. تمّام حسّـان:

لا يذهب تمّام حسّان مذهبًا مخالفًا لما اتفق عليه أغلب المحدثين تصريحًا أو تضمينًا من تأثير الدراسات اللغوية العربية القديمة بمنطق أرسطو وفلسفة اليونان، معبراً عن ذلك بسؤال يطرحه في مقدمة كتابه «مناهج البحث في اللغة»: «هل خلص العرب الدراسات اللغوية من شوائب التفكير غير اللغوي بصفة عامة، والتفكير الفلسفي بصفة خاصة؟»[٣]

حيث يرى أنّ نشأة الدراسات اللغوية العربية قد عاصرت نشاطًا علميًا كبيراً متضمنًا الترجمة من اللغات الأجنبية، إذ نشأت مدارس احترفت الترجمة في حَرّان و الرّها وغيرها، وعليه فقد بات العقل العربي في احتكاك مباشر بالأمم ذات الثقافة المكتوبة، الأمر الذي أدى بدوره إلى أن يتتلمذ العرب على أيدي تلك الأمم، ويتأثروا بعقولهم وينهجوا نهجهم. وقد صرح تمّام بتفرد الإرث اليوناني بنصيب الأسد من الترجمة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر عن طريق السريانية. وينتهي إلى أن أثر المنطق في النحو العربي يستبين في جانبين اثنين، هما: جانب المقولات،

(١) فريحة، نظريات في اللغة، مرجع سابق، ٨٥

(٢) المرجع السابق، ١٣٩-١٤٠

(٣) حسّان، تمام، مناهج البحث في اللغة، د.ط، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٩٠م)، ١٦

وتطبيقها في التفكير النحوي العام، وجانب الأقيسة والتعليلات في المسائل النحوية الخاصة، مع ما يساير ذلك من محاكاة التقسيمات اللغوية التي جاء بها أرسطو في دراساته.(١)

وفي هذا السياق من محاولة تخليص الدراسات اللغوية من العناصر غير اللغوية، ينتقد تمّام حسّان في رؤية أولى التقسيم الثلاثي للكلم بعدم التصريح بالأسس التي بُني عليها، فالنظر إلى هذا التقسيم في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة يؤدي إلى نتيجتين-بحسب ما يرى- هما: نقد التقسيم القديم، وأن هذا النقد قائم على أسس من الممكن استخدامها في تقديم تقسيم جديد.(٢)

وهذه الأسس المقترحة هي: الشكل الإملائي المكتوب، التوزيع الصرفي، الأسس السياقية، المعنى الأعم أو معنى الوظيفة، الوظيفة الاجتماعية.(٣) وعليها ينتج من ذلك أربعة أقسام للكلم: الاسم والفعل والأداة والضمير ويشمل: ضمير الشخص، وضمير الصلة، وضمير الإشارة.(٤) وهذا التقسيم يشبه إلى حد كبير ما ذهب إليه كل من إبراهيم أنيس و مهدي المخزومي، لكن حسان لا يلبث أن يقدم رؤية جديدة مختلفة في كتابه اللغة العربية معناها ومبناها، حيث رأى أنّ القدماء حاولوا تقسيم الكلام بناء على اعتباري المبنى والمعنى، واستشهد على الأول بقول ابن مالك:

بِالجَرّ والتنـوينِ والنّدا وأل ... ومُسنَدٍ للاسمِ تَمييزٌ حَصَلَ
بِتَا فَعَلْـتَ وأَتَتْ ويا افْعلي ... وَنُـونِ أقبِلَنّ فِعـلٌ ينجلي
سِواهُما الحرفُ كَهَل وَفي ولَمْ ... فعلٌ مضارعٌ يلي لَمْ كَيشمْ(٥)

واستشهد على اعتبار المعنى بقول النحاة: «الاسم ما دل على مسمى، والفعل ما دل على حدث وزمن، والحرف ما ليس كذلك».(٦)

(١) حسّان، مناهج البحث في اللغة، مرجع سابق، ١٦-١٨
(٢) المرجع السابق، ١٩٦
(٣) المرجع السابق، ١٩٦-٢٠١
(٤) المرجع السابق، ٢٠٣
(٥) ابن مالك، محمد بن عبدالله، متن ألفية ابن مالك، ط.١،(بيروت: دار حزم، ٢٠٠٢م-١٤٢٤هـ)،١٠-١١
(٦) حسّان، تمام، اللغة العربية معناها و مبناها، ط.٥، (القاهرة: عالم الكتب، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٧م)، ٨٧

ورأى أنّ الاعتماد على أحد هذين الاعتبارين (المبنى أو المعنى) دون الآخر لا يؤدي إلى التمييز الأمثل بين أقسام الكلم، ومن ثمّ قدم رؤيته الجديدة التي تنظر إلى الاعتبارين معًا متعاضدة ومؤتلفة، من خلال مجموعة من المقاييس الإجرائية حيث يتضمن المبنى: الصورة الإعرابية والرتبة والصيغة والجدول والإلصاق والتضام والرسم الإملائي، فيما يتضمن المعنى: التسمية والحدث و الزمن والتعليق والمعنى الجملي.(١)

وبناء عليهما يرتضي تقسيمًا سباعيًا للكلم وهو: الاسم، والصفة، والفعل، والضمير، والخالفة، والظرف، والأداة، لكنه ينبه على أن التفريق بين أقسام الكلم لن يكون في جميع هذه المقاييس، إنما في بعضٍ منها فالمهم هو ألاّ يكون التفريق من حيث المباني فقط وإن تعددت، أو المعاني فقط وإن تعددت إذ لابد من تظافر المعنى والمبنى في التفريق.(٢)ونفصل في عرض التقسيم الذي قدمه على النحو الآتي:

القسم الأول: الاسم:

ويشمل خمسة أقسام:

- ❖ الاسم المعين: وهو الذي يطلق على طائفة من المسميات الواقعة في نطاق التجربة؛ كالأعلام والأجسام والأعراض المختلفة، ومنه اسم الجثة.
- ❖ اسم الحدث: وهو يصدق على المصدر واسم المصدر واسم المرة واسم الهيئة... وتدخل تحت عنوان اسم المعنى.
- ❖ اسم الجنس: ويدخل تحته: اسم الجنس الجمعي واسم الجمع.
- ❖ مجموعة من الأسماء ذات الصيغ المشتقة المبدوءة بالميم الزائدة وهي: اسم الزمان، واسم المكان، واسم الآلة، ويطلق عليها اسم «الميمات».

(١)حسّان، اللغة العربية معناها و مبناها، مرجع سابق، ٨٧ -٨٨

(٢) المرجع السابق، ٩٠

❖ الاسم المبهم: وهو الذي لا يدل على معين بل على الجهات والأوقات والموازيين والمكاييل والأعداد ونحوها.[١]

القسم الثاني: الصفة:

وهي كل ما لا تدل على مسمى إنما تدل على موصوف بما تحمله من معنى الحدث، وبهذا يخرج عن تعريف الاسم. والصفات خمسة: صفة الفاعل، وصفة المفعول، وصفة المبالغة والصفة المشبهة و صفة التفضيل.

القسم الثالث: الفعل:

عرّفه بأنه ما دل على حدث وزمن، حيث تأتي دلالته على الحدث من اشتراكه مع المصدر في مادة واحدة، أما معنى الزمن فهو يكتسبه على المستوى الصرفي من شكل الصيغة، وعلى المستوى النحوي من مجرى السياق.[٢]

القسم الرابع: الضمير:

يوسع تمام حسان دائرة الضمير ليصبح المعنى الصرفي العام الذي يعبر عنه الضمير هو عموم الحاضر أو الغائب، دون دلالة على خصوص الغائب أو الحاضر. وعليه فإن الضمائر تنقسم إلى ثلاثة أقسام: ضمائر الشخص، ضمائر الإشارة، ضمائر الموصول.[٣]

القسم الخامس: الخوالف:

ويقصد بها الأساليب التي تستعمل للكشف عن موقف انفعالي ما والإفصاح عنه، وتتضمن أربعة أنواع:

❖ خالفة الإخالة، وهي اسم الفعل.

❖ خالفة الصوت، وهي اسم الصوت.

❖ خالفة التعجب، والمراد صيغة التعجب.

❖ خالفة المدح أو الذم وهي (فعلا المدح والذم).[٤]

(١) حسّان، اللغة العربية معناها و مبناها، مرجع سابق، ٩١

(٢) المرجع السابق، ١٠٤

(٣) المرجع السابق، ١٠٩-١١٠

(٤) المرجع السابق،١١٣ -١١٥

القسم السادس: الظرف:

يقصر حسان هذا القسم بالظروف المختصة المبنية دون غيرها، فهي عنده لا تزيد عن: إذ، وإذا، وإذاً، و لما، وأيان، ومتى للزمان، وأين، وأنّى، وحيث للمكان.(١)

ويخرج منه: المصادر، واسمي الزمان والمكان، وبعض حروف الجر نحو مذ ومنذ، وبعض ضمائر الإشارة إلى المكان نحو: "هنا" و "ثمّ"، أو إلى الزمان نحو: "الآن" و"أمس"، وبعض الأسماء المبهمة، نحو: فوق وتحت، وحين ووقت، وبعد ودون، ووسط وعند، وبعض الأسماء التي تطلق على مسميات زمانية معينة كسحر وسحرة وبكرة وضحوة وليلة...إلخ.(٢)

القسم السابع: الأداة:

يعبر عنها بكونها مبنى تقسيميًا يؤدي معنى التعليق، وهذه العلاقة التي تؤديها الأداة تكون بين الأجزاء المختلفة من الجملة، و تنقسم إلى قسمين:

- ❖ الأداة الأصلية: وهي الحروف ذات المعاني كحروف الجر والنسخ والعطف.
- ❖ الأداة المحولة: و قد تكون:
  - ظرفية من حيث استعمال الظروف في تعليق جمل الاستفهام والشرط.
  - اسمية كاستعمال بعض الأسماء المبهمة، مثل: كيف، وكم في الاستفهام والتكثير والشرط.
  - فعلية، مثل كان أخواتها، وكاد وأخواتها.
  - ضميرية، كنقل«من»،و«ما»،و«أي» إلى معاني الشرط والاستفهام والمصدرية الظرفية والتعجب وغيره.(٣)

(١) حسّان، اللغة العربية معناها و مبناها، مرجع سابق، ١٢١

(٢) المرجع السابق، ١١٩-١٢٠

(٣) المرجع السابق، ١٢٣

٢. ٣. ٦. فاضل الساقي:

قدم الساقي إحدى كبرى المناقشات لقضية أقسام الكلام في بحثه الموسوم بـ«أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة»، وقد صرح في مقدمة كتابه إلى اضطراب النحويين في وضع مفهوم محدد للاسم والفعل، الأمر الذي أدى إلى خروج كثيرٍ من الكلمات التي عدوها أسماء من قسم الاسم، والحال نفسه في الفعل.(١) فمن الأسباب التي دعته إلى هذا البحث خضوع هذه المسألة-حسب رأيه- لتأثيرات بعيدة عن روح اللغة، إذ إن دوران النحويين في فلك التقسيم الثلاثي دون مسوغ قد أدى إلى كثير من المتاعب المنهجية، وبدلا من تيسير المسائل وتذليل صعوباتها، سار النحويون في طريق التعقيد.(٢)

ورأى أنّ إعادة النظر في تقسيم الكلم على أسس شكلية ووظيفية سليمة ستضع حداً لاضطراب التقسيم القديم، وتساعد على فهم المقاصد الأساسية من التركيب الكلامي.(٣)

وفي الحقيقة إن هذه المحاولة وإن كانت أكثر تفصيلا وأشد إسهابا، إلا أن الساقي احتذى رأي أستاذه تمام حسان إلى حد كبير، الأمر الذي يغني عن الإعادة، حيث يرتضي التقسيم السباعي لأسباب منها: أن هذا التقسيم مطابق للتقسيم الذي استخلصه من آراء النحويين القدماء، وأنه جمع بشكل استقرائي جميع طوائف الكلمات التي تندرج تحت كل قسم من الأقسام السبعة، مستنداً في تقسيمه على سمات شكلية ووظيفية معًا تصلح في نظره للتفريق بين هذه الأقسام.(٤)

(١) الساقي، فاضل مصطفى، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، د.ط، (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م)، ٢٣

(٢) المرجع السابق، ٢٤-٢٥

(٣) المرجع السابق، ٢٥

(٤) المرجع السابق، ٢١٤

٣. مناقشة الآراء القائمة حول تقسيم الكلام الثلاثي:

إذا كان المرام مناقشة هذه الآراء بغية تفنيدها وإثبات ضعفها فمن الواجب توضيح أهم الأسس الثاوية وراء هذه الدعاوى، ومن خلال الاستعراض المعرفي السابق لأهم الآراء التي تناولت نظرية أجزاء الكلام العربي، بالطعن في أصالتها وملاءمتها لطبيعة النظر العربي، يتوصل إلى نتيجة مفادها ارتكاز هذه الآراء على مسارين: الأول تاريخي، والآخر منهجي لغوي من داخل النسق النحوي ذاته. ومن ثَمّ كان لزامًا الفصل بين المسارين في الاستدلال على ضعف هذه الدعاوى.

٣. ١. الاستدلال التاريخي:

٣. ١. ١. اضطراب الآراء وضعف الترجمات الأولى:

تعد نظرية أجزاء الكلام أحد أبرز ما أفرزته الثقافة اليونانية في الفكر اللغوي العربي وفقًا لآراء كثيرٍ من المستشرقين واللغويين المحدثين العرب، الذين رأوا أن هذه النظرية اقُتبست عن طريق الاحتكاك المباشر بالثقافة اليونانية من خلال الترجمة من اليونانية إلى العربية، أو غير المباشر من خلال اللغة السيريانية، وعليه يجب أن يستند البحث على مدى صحة هذه الأقوال من خلال التدقيق في العلاقات العربية اليونانية من منظور تاريخي، فما حقيقة الاتصال مع الثقافة اليونانية في العصور المتقدمة؟

إن تتبع المسار التاريخي في إثبات العلاقة بين النحو العربي والمنطق اليوناني لا تعطي أي إثباتات حاسمة، ولا توقن بوجود شيء من المنطق في أيدي النحاة الأوائل، وذلك لاضطراب الروايات وتعددها سواء فيما يتعلق بالنقول عن النحاة السريان أو الترجمة العربية المباشرة.[١]

(١) بو علي، فؤاد، الأسس المعرفية والمنهجية للخطاب النحوي العربي، ط.١، (إربد: عالم الكتب الحديث، ٢٠١١م-١٤٣٢هـ)، ١٤٣-١٤٤

فالقائلون بتأثر النحو العربي بمؤثرات أجنبية لم يجتمعوا على قول واحد، إنما تفرقوا في مذاهب شتى، ففريق منهم يزعم أن التأثر اللغوي كان بمنطق اليونان، وفريق آخر يرى أن التأثر كان بنحوهم لا بمنطقهم، وفريق ثالث يرى أن التأثر كان عن طريق لغة السريان، حيث إنها لغة سامية قريبة من اللغة العربية في خصائصها ونظمها، بل إن الاختلاف كان واقعًا أيضا فيمن تأثر بهم العرب من اليونان، فرأى بعضهم أنه أرسطو، ورأى آخرون أنه أفلاطون، وذهب بعضهم إلى أنها فلسفة الرواقيين مستدلين بأدلة ظنية أقرب من كونها براهين علمية.[١] إذ لم يثبت وجود مؤلفات يونانية في القرنين الأول والثاني من الهجرة تمكن من اقتباس معطياتها وتوطينها في النحو العربي[٢]، فحتى المستشرقون الذين حاولوا إثبات وجود صلة بين النحو العربي والتراث اليوناني أقروا بصعوبة التأكيد قطعا بمدى التأثير اليوناني في النحو العربي في بداياته، وأقصى محاولتهم هو توضيح احتمالية العلاقة بين الفكر اللغوي العربي واليوناني.[٣]

وإذا رمنا الدقة في تحديد مناط التأثر بموضوع البحث، وهو نظرية أجزاء الكلام وتقسيمها الثلاثي، نجد أن هذه النظرية قد نسبها عديد من المستشرقين واللغويين المحدثين العرب إلى أرسطو، وعدّوها مثالا صارخا على التأثير اليوناني في النحو العربي، غير أن أرسطو لم يتناول أقسام الكلام تناولا مباشرا، ولم يعرض لها في موضعٍ واحدٍ بحيث يقال إنه كان يقصد تقنين هذا التقسيم، فلقد عرض أرسطو للاسم onoma وللفعل rhema الذي تُرجم بمصطلح "الكلمة" في كتابه "العبارة"[٤]-وكان

(١) ينظر: الحلواني، محمد خير، بين منطق أرسطو والنحو العربي في تقسيم الكلام، مجلة المورد، المجلد التاسع، العدد الأول، (بغداد: دار الحرية للطباعة، ١٩٨٠م-١٤٠٠هـ)، ١٩

(٢) ينظر: المهيري، نظرات في التراث، مرجع سابق، ٩٠

(٣) ينظر: فرستيغ، عناصر يونانية في الفكر اللغوي العربي، مرجع سابق، ٣٥-٣٦

(٤) ينظر: أرسطو، منطق أرسطو، تحقيق: عبد الرحمن بدوي، ط.١، (بيروت: دار القلم، ١٩٨٠م)، ١٠٠-١٠٢

أفلاطون قد سبقه إلى ذلك- ، أما في كتابه "فن الشعر" فقد قدم مجموعة من التعريفات اللغوية، تضمنت الاسم والفعل والرابطة syndesmoi[١] ، بالإضافة إلى الحرف والمقطع وأداة الوصل والتصريف والعبارة أو الجملة.[٢]

وتكتفي الأبحاث بالإشارة إلى أن العرب اتصلوا بالمنطق الأرسطي من طريقين: الأول ما قدمه النحاة السريان، والثاني ما تُرجم مباشرة من هذا المنطق إلى العربية، دون تقديم إجابة موثقة لسؤال مفاده: متى عرفت أعمال أرسطو طريقها إلى الفكر العربي في مراحله الأولى؟[٣]

يندرج تحت الاتجاه القائل بالاتصال غير المباشر بالموروث اليوناني عن طريق السريان ما ذهب إليه كل من دي بور وفيشر ومدكور وفؤاد ترزي وأنيس فريحة، حيث اعتمد هذا الاتجاه على إثبات الترجمة وتأكيدها من السريانية إلى العربية، محاولا الاستدلال على تبكيرها (أواخر العصر الأموي وبداية العصر العباسي)، ولنقض دعائم هذه الآراء تكفي الإشارة إلى حقيقة تاريخية بسيطة وقطعية، حتى تأخذ حركة الترجمة حجمها الحقيقي في التأثير في النحو العربي، فمن المؤكد أن النحو العربي قد اكتمل مع كتاب سيبويه، وقد توفي حوالي١٨٠ هـ[٤]، في حين أن المعول عليه فيما يتصل ببداية الترجمات هو أن حركة الترجمة إنما نشطت في القرن الثالث الهجري، والاتصال بالفكر المترجم واستيعابه والإفادة منه تحتاج إلى زمن أطول، فبين وضع الكتاب والتأثر المفترض بالفكر اليوناني قرابة قرن من الزمن، فهذا عبده الراجحي يرد أولى

(١) الراجحي، عبده، النحو العربي والدرس الحديث، د.ط، (بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٧٩م)، ٨٩

(٢) ينظر: أرسطو، كتاب أرسطو في الشعر، تحقيق: ابراهيم حمادة، د.ط، (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٨٢م)، ١٨٠-١٨٣

(٣) الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، مرجع سابق، ٦٢

(٤) على الأرجح، وقيل: ١٧٩هـ، وقيل: ١٧٧هـ ينظر: ابن النديم، الفهرست، مرجع سابق، ٥٧ ؛ القفطي، انباه الرواة، مرجع سابق، ٣٥٣/٢ ؛ ابن خلكان، أحمد بن محمد، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، د.ط، (بيروت: دار صادر، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م)، ٤٦٤/٣

ترجمات"الأورغانون"لأرسطو إلى حُنين بن إسحاق[١] المتوفى سنة ٢٦٠هـ[٢]، حسب ما أورده ابن النديم، حيث يذكر أن "المقولات" (قاطيغورياس) بنقل حنين بن إسحاق، أما "العبارة"(باري ارمانياس) فبنقل حنين إلى السرياني وإسحاق ابنه إلى العربية[٣]، أما عبد الرحمن بدوي في تحقيقه لكتاب منطق أرسطو فبعد مناقشة طويلة ودقيقة حول الترجمات الأرسطية التي اعتمدها في تحقيق"الأرغانون" الذي ضم: كتاب "المقولات"، وكتاب"العبارة"، وكتاب"التحليلات الأولى"، يقرر أن اسحاق بن حنين المتوفى سنة ٢٩٨هـ[٤] هو من ترجم كتاب "المقولات"، كما أنه ينسب كتاب"العبارة" إليه أيضا مع الإشارة إلى صعوبة الجزم هل كانت ترجمته مباشرة من اليونانية، أو أنه اعتمد على النقل السرياني الذي قام به أبوه حُنين.[٥]

أما عن كتاب"فن الشعر"الذي يتضمن تصور أرسطو لأجزاء الكلام، فبناء على ما ذكره ابن النديم،[٦] يُستنتج أن الذين نقلوا كتاب فن الشعر هم: الكندي(٢٦٠هـ)[٧]وكان مختصرا، وإسحاق بن حنين(٢٩٨هـ)، ومتى بن يونس المتوفى سنة(٣٢٨هـ)[٨]، وتلميذه يحيي بن عدي. ويظهر تاخر الأربعة زمنيا عن كتاب سيبويه.[٩]

(١) الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، مرجع سابق، ٦٣

(٢) ينظر: ابن النديم، الفهرست، مرجع سابق،٣٥٢ ؛ القفطي، علي بن يوسف، تاريخ الحكماء، تحقيق: جوليوس ليبرت، طبعة قديمة، (ليبزغ، ١٩٠٨)، ١٧٣؛ ابن خلكان، وفيات الأعيان مرجع سابق، ٢/٢١٨؛ الزركلي، خير الدين، الأعلام، ط.٧، (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٦م)، ٢/٢٨٧

(٣) ينظر: ابن النديم، الفهرست، مرجع سابق، ٣٠٩

(٤)وقيل ٢٩٩هـ، ينظر: ابن النديم، الفهرست، مرجع سابق، ٣٤٣ ؛ ابن خلكان، وفيات الاعيان، مرجع سابق، ١/٢٠٦

(٥) بدوي، مقدمة منطق أرسطو، مرجع سابق، ١٠- ١٥

(٦) ينظر: ابن النديم، الفهرست، مرجع سابق، ٣١٠، ٣١٣

(٧) ينظر: الزركلي، الأعلام، مرجع سابق، ٨/١٩٥

(٨) ينظر: البغدادي، إسماعيل باشا، هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، د.ط، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ت)، ٢/٤

(٩) ينظر: وهابي، عبدالرحيم، القراءة العربية لكتاب فن الشعر لأرسطو، ط.١، (إربد: عالم الكتب الحديث، ٢٠١١م-١٤٣٢هـ)، ٤٨

وهذه الحقيقة القطعية في تأخر ترجمة المنطق الأرسطي عن نشأة النحو العربي، هي التي جعلت أحد أنصار الأطروحة الاغريقية وهو فيرستيغ، يعلق على ابراهيم مدكور مستنكرًا قوله إن الخليل وسيبويه عاشا وسط حركة الترجمة، مصرحًا أن كل الدلائل تشير إلى حقيقة أن النحويين الأوائل لم تكن لهم علاقة بمنطق أرسطو في الكلام، وأن التأثر بالمنطق اليوناني قد ظهر في وقت متأخر حينما أصبحت بغداد مركز الثقافة العربية.(١) ويؤيد هذا القول أن المترجمين الذين صح الاعتماد عليهم من هذه اللغات إلى العربية مثل حُنين وابنه إسحاق ومتى بن يونس لم يكونوا إلا في مرحلة متأخرة عن نشأة النحو العربي. فلقد ذكر القفطي في ترجمته لحُنين بأنه كان جليلا في ترجمته، وقد اختير للترجمة واؤتمن عليها، وجُعل له كتّابٌ نحارير عالمين بالترجمة كانوا يترجمون ويتصفح ما ترجموا(٢)، أما إسحاق فقد كان في منزلة أبيه في الفضل وصحة النقل من اللغة اليونانية والسريانية، بل إنه يزيد على أبيه في الفصاحة.(٣) فيما أثبت ابن النديم في ترجمته لمتى بن يونس أنه فسر الكتب الاربعة في المنطق بأسرها، وعليها قد عوّل الناس في القراءة.(٤) وأشار القفطي إلى كونه عالمًا بالمنطق شارحًا له، وعلى كتبه وشروحه اعتمد أهل هذا الشأن في عصره ومصره.(٥) وهذا من شأنه أن يؤكد أن المترجمين المعتمدين في نقل التراث المنطقي اليوناني لم يبرز عملهم حتى القرن الثالث الهجري أي بعد استواء النحو على سوقه.

ولقد ذكر ابن صاعد(٣٦٢هـ) أن العرب لم تهتم في صدر الإسلام بشيء من العلم إلا بلغتها، ومعرفة أحكام شريعتها ما عدا الطب، واستمر الحال على ما هو عليه إبان الدولة الأموية حتى عصر الدولة العباسية، فأول من

(١) ينظر: فيرستيغ، عناصر يونانية، مرجع سابق، ٤٧-٤٨
(٢) ينظر: القفطي، تاريخ الحكماء، مرجع سابق، ١٧١
(٣) ينظر: المرجع السابق، ٨٠
(٤) ينظر: ابن النديم، الفهرست، مرجع سابق، ٣٢٢
(٥) ينظر: القفطي، تاريخ الحكماء، مرجع سابق، ٣٢٣

اعتنى منهم بالعلوم كان أبو جعفر المنصور. ولما وصلت الخلافة للمأمون تعالت الهمم، واتصل بملوك الروم وسألهم صلته بما لديهم من كتب الفلاسفة، فبعثوا إليه بكتب أفلاطون وأرسطالطاليس وأبقراط...وغيرهم من الفلاسفة، فاستجاد لها مهرة التراجمة وكلفهم بإحكام ترجمتها فترجمت له على غاية ما أمكن.(١)

يُثبت كلام ابن صاعد أن اهتمام العرب بالموروث الأجنبي لم يكن متناميا في بداياته إلا فيما يخص الطب(٢)، أما ما عداه من العلوم فلم يشغل حيز اهتمامهم، ولعل السبب في ذلك يرجع إلى أن اهتمام الناس كان موجهاً بكليته إلى العلوم الدينية الإسلامية، وكانوا ينظرون إلى العلوم التي تدرس في المراكز الثقافية القديمة على أنها علوم غير المسلمين، مما أدى إلى انصرافهم عنها.(٣) ولم يُلتفت إلى هذه العلوم حتى عصر الدولة العباسية، وقد أشار ابن صاعد إلى أن أول علم اُعتني به من علوم الفلسفة: علم المنطق والنجوم، فأما المنطق فأول من اشتهر به في هذه الدولة عبدالله بن المقفع، الخطيب الفارسي كاتب أبي جعفر المنصور، فإنه ترجم كتب أرسطاطاليس المنطقية الثلاثة التي في صورة المنطق وهي: قاطاغورياس، وباري أرميناس، وأنولوطيقا...وذكر أنه لم يترجم منه إلى وقته إلا الكتاب الأول فقط.(٤)

يستدعي الحديث عن ابن المقفع باعتباره أول من ترجم المنطق بحسب رواية ابن صاعد الوقوف على حدود العلاقة الشخصية والاتصال المباشر بينه وبين الخليل، حيث ذُكر أن ابن المقفع كان صديقا له، وهو من يسّر

(١) ينظر: ابن صاعد الأندلسي، صاعد بن أحمد، طبقات الأمم، نشره وذيله بالحواشي: الأب لويس شنجو اليسوعي، د.ط، (بيروت، المطبعة الكاثوليكية، ١٩١٢م)، ٤٧-٤٨

(٢) من أهم المترجمين في هذا المجال يوحنا بن ماسويه، وكان نصرانيا سريانيا ولاه هارون الرشيد ترجمة الكتب الطبية القديمة، ينظر: القفطي، تاريخ الحكماء، مرجع سابق، ٣٨٠

(٣) عبد المقصود، طه، الحضارة الإسلامية، ١٦٣، نقلا عن: الجمل، أحمد محمد، أثر جهود السريان على الحضارة العربية الإسلامية، مجلة كلية اللغات والترجمة، جامعة الأزهر، ٢٠٠٥م ، ص ص ١ -٢٦

(٤) ابن صاعد، طبقات الأمم، مرجع سابق، ٤٩

للعرب الاطلاع على كل ما كان في اللغة الفهلوية من الموروث اليوناني وخاصة المنطقي منه.[١] كما ذكر بعض الباحثين صداقة «حُنين بن إسحاق» للخليل وملازمته حتى أتقن العربية.[٢] وقد أثبتت الحقائق التاريخية فيما يخص علاقة الخليل بن أحمد بحنين بن إسحاق أن هذه العلاقة لا أساس لها من الصحة، حيث ولد الثاني سنة ١٩٤هـ وتوفي في سنة٢٦٠هـ[٣]، أي ولد بعد وفاة الخليل بن أحمد(١٧٥هـ)[٤] بنحو عشرين سنة، ولقد بيّن ابن صاعد أن بين وفاة الخليل ووفاة ابن إسحاق تسعين سنة.[٥] ويرد الباحثون هذا الخطأ التاريخي إلى ابن جُلجُل(٣٨٤هـ)، حيث ذكر في ترجمته لحنين أن الخليل بن أحمد كان بأرض فارس فلزمه حتى برع في لسان العرب.[٦] ثم تكرر الخطأ حين أخذت كتب التراجم ينقل لاحقها عن سابقها دون تمحيص.[٧]

أما عن ابن المقفع الذي ثبتت ملاقاته بالخليل في كتب التراجم[٨] ، فقد كان بين وفاته ووفاة الخليل وتلميذه سيبويه مدة كافية لاطلاعهما على هذه التراجم والإفادة منها، وبغض النظر عن كون مجرد إثبات ترجمة أرسطو الى العربية في زمنهما لا يفيد حتما تأثرهما به، فإن الوقائع التاريخية أثبت أن المعني بالأمر ليس ابن المقفع؛ فرواية ابن صاعد التي

(١) دي بور، تاريخ الفلسفة في الإسلام، مرجع سابق، ٥٦

(٢) ينظر: مدكور، منطق أرسطو والنحو العربي، مرجع سابق، ٣٤١؛ ترزي، في أصول اللغة والنحو، مرجع سابق، ١١١ ؛ فريحة، نظريات في اللغة، مرجع سابق، ١٢٢

(٣) ينظر: القفطي، تاريخ الحكماء، مرجع سابق، ١٧٣؛ ابن خلكان، وفيات الأعيان، مرجع سابق، ٢١٨/٢؛ الزركلي، الأعلام، مرجع سابق، ٢٨٧/٢

(٤) ينظر: القفطي، انباه الرواة، مرجع سابق، ٣٨١/١

(٥) ابن صاعد الأندلسي، طبقات الأمم، مرجع سابق، ٣٦

(٦) ابن جُلجُل، سليمان بن حسان، طبقات الأطباء والحكماء، ط.٢، (بيروت: مؤسسة الرسالة،١٩٨٥م-١٤٠٥هـ)، ٦٩

(٧) عمايرة، المستشرقون ونظراتهم في نشأة الدراسات العربية، مرجع سابق، ٥٨

(٨) ينظر: الذهبي، محمد بن أحمد، سير أعلام النبلاء، تحقيق: شعيب الأرنؤوط ؛ حسين الأسد، ط.١١، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٦م- ١٤١٧هـ)، ٢٠٩/٦

تنص على أن عبد الله بن المقفع(١٤٥هـ)[١] هو من ترجم المنطق اليوناني قوبلت بالنقض من قبل المستشرق بول كرواس، إذ أثبت في مقالة له استنادا إلى دلائل مادية أن المترجم هو محمد ابنه، وأثبت أيضا أن هذه الكتب ليست ترجمة لكتب أرسطو إنما مجرد تلخيص موجز لأحد شروحها.[٢] كما قدم المستشرق فرنشسكو جبرييلي ملاحظة يستبعد فيها ترجمة عبدالله بن المقفع لأعمال أرسطو، بالنظر إلى إنتاجات ابن المقفع ذات الاتجاهات الأدبية بشكل خاص، ويستخلص أن ابن المقفع لم يكن يعرف السريانية التي كتبت بها التراجم الفلسفية اليونانية، ولم تعرف ترجمة فهلوية لهذه الكتب، ولهذا يصرح بأن افتراض دور لابن المقفع في ترجمة كتب أرسطو هو «فرض يعتبر اليوم غير مؤيد بالوثائق الكافية».[٣]

ويجدر التركيز في هذا الصدد على «أنه مهما يكن من أمر بدء ترجمة المنطق الأرسطي في مرحلة مبكرة، فإن هذه الترجمة لم تبلغ درجة من الذيوع والانتشار بحيث يمكن أن يقوم على أساس من مضامينها- أو بالأصح على أجزائها اللغوية المتناثرة في جميع الأورغانون- علم متكامل مثلما قام النحو العربي».[٤] فترجمة المنطق اليوناني لم تكن في الواقع أمرا شائعا إبان التأسيس، وهي -إن وجدت- ترجمات ضعيفة لم ترقَ لأن تصل إلى حد التأثير الذي تعتمد عليه نشأة النحو، حيث يذكر طيماثاوس الأول(المتوفى سنة ٨٢٣م، أي ما يوافق ٢٠٧/٢٠٨هـ) الذي كان صاحب حظوة عند المهدي(١٦٩هـ)[٥]، وهارون الرشيد(١٩٣هـ)[٦] بأن

(١) ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، مرجع سابق، ٢٠٩/٦ ؛ الزركلي، الأعلام مرجع سابق، ١٤٠/٤: وفيه توفي ١٤٢هـ.

(٢) ينظر: كرواس، بول، التراجم الأُرسطاطالية المنسوبة إلى ابن المقفع، ضمن كتاب التراث اليوناني في الحضارة الإسلامية، ترجمة: بدوي، عبد الرحمن، د.ط، (مصر: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٤٠م)، ١٠١-١٢٠

(٣) نقلا عن: بول كروس، التراجم الأُرسطاطالية المنسوبة إلى ابن المقفع، مرجع سابق، ١٠١

(٤) محسب، الثقافة المنطقية في الفكر النحوي، مرجع سابق، ٤١

(٥) ينظر: الزركلي، الأعلام، مرجع سابق، ٢٢١/٦

(٦) ينظر: المرجع السابق، ٦٢/٨

الخليفة[١] قد أمره بترجمة كتاب أرسطو إلى العربية، فكان يتحدث عن هذه الترجمات فيقول: «أمرنا الخليفة بترجمة كتاب طوبيقا (الجدل) لأرسطو الفيلسوف من السيريانية إلى العربية. وقد قام بذلك بعون الله الشيخ أبو نوح...ولو أن غيرنا قد قام بترجمة هذا الكتاب إلى العربية ... إلا أنه (أي الخليفة) لم يرَ أن هذه الترجمات جديرة بالاطلاع عليها. فهي غثة لا من ناحية الألفاظ فحسب، بل من ناحية المعاني كذلك، لصعوبة الموضوع من جهة ... وقلة دراية من قاموا بها من جهة أخرى».[٢]

كما تجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن النحو العربي وإن تبنى صيغته العلمية الأولى في كتاب سيبويه(١٨٠هـ) إلا أنه من غير الممكن التغافل عن التاريخ الطويل الذي امتد منذ عصر أبي الأسود(٦٩هـ)[٣]، و ما نسب إلى علي بن أبي طالب(٤٠هـ)[٤] من قبله، فحتى لو كان التشكيك قائما في مدى صحة هذا الرواية، فإننا لا يمكن أن نتجاهل هذه المحاولات التأسيسية الأولى للنحو العربي، والذي يتبدى للناظر فيها أن تقسيم الكلم يشكل خطوة مهمة حاضرة في الذهن اللغوي الأول، فلا يوجد ما يثبت اطلاع أوائل النحويين كعبد الله بن أبي إسحاق(١١٧هـ)[٥]، وعيسى بن عمر(١٤٩هـ)[٦]، وأبي عمرو بن العلاء(١٥٤هـ)[٧]، وصولا إلى الخليل بن أحمد(١٧٥هـ)[٨]، ويونس بن حبيب(١٨٢هـ)[٩] على المنطق أو النحو اليوناني.

(١) يرجح عبد الرحمن بدوي أن يكون المقصود هو هارون الرشيد، ينظر: بدوي، التراث اليوناني في الحضارة الإسلامية، مرجع سابق، ١١٥

(٢) نقلا عن: بول كروس، التراجم الارسطاطالية المنسوبة إلى ابن المقفع، مرجع سابق، ١١٩

(٣) ينظر: القفطي، انباه الرواة، مرجع سابق، ٥٥/١

(٤) ينظر: المرجع السابق، ٤٦/١

(٥) ينظر: أبو الطيب اللغوي، مرجع سابق، ٢٥ ؛ القفطي، انباه الرواة، مرجع سابق، ١٠٧/٢

(٦) ينظر: أبو الطيب اللغوي، مرجع سابق، ٣٣ ؛ ابن النديم، الفهرست، مرجع سابق، ٤٧

(٧) ينظر: أبو الطيب اللغوي، مرجع سابق، ٣٢ ؛ ابن النديم، الفهرست، مرجع سابق، ٤٧

(٨) ينظر: أبو الطيب اللغوي، مرجع سابق، ٤٥-٥٤ ؛ القفطي، انباه الرواة، مرجع سابق، ٣٨١/١

(٩) ينظر: أبو الطيب اللغوي، مرجع سابق، ٣٤

كما أن الوعي اللاحق بالفرق بين النحو وآلياته والمنطق وإجراءاته، الذي بات جليًا في القرن الرابع الهجري، يدل على أن المنطق كان طارئًا حديثًا على النحو العربي، ولم يكن قائمًا في الأساس على منطلقاته.[١]

٣. ١. ٢. الموقف العربي الإسلامي من المنطق الأرسطي:

إن قراءة تاريخ الثقافة العربية الإسلامية تؤكد حقيقة أنه لم يكن للمنطق سطوة ولا أثرٌ في القرن الأول أو الثاني الهجريين، ومن أبرز الدلائل على ذلك أنه حينما اتخذت الترجمة صيغة رسمية في الدولة العباسية، وكثرت الكتب في أيدي العرب، بدأت ملامح التأثير تظهر بشكل جلي، حصل نوع من الصدام الحضاري بين الثقافتين في الساحة المعرفية العربية الإسلامية.

يمثل ابن قتيبة(٢٧٦هـ) أحد أهم المعارضين لهذه الثقافة الدخيلة، والتي لا تستحق في نظره مقابلة التراث العربي الإسلامي حيث يقول: «ولو أن مؤلف حدّ المنطق (أي أرسطو) بلغ زماننا هذا، حتى يسمع دقائق الكلام في الدين والفقه والفرائض والنحو لَعَدّ نفسَه من البُكْم، أو يسمع كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم وصحابته لأيقنَ أن للعرب الحكمةَ وفصلَ الخطاب».[٢]

وتتجلى هذه الحساسية الدينية في تصدي الفقهاء وعلماء الدين شخصيًا للرد على المناطقة، ومناظرة من يترجمون كتبهم ويدعون إلى اتباع الفكر اليوناني في العالم الإسلامي. ولا أدّل على ذلك من تأليف

(١) ينظر: المهيري، نظرات في التراث اللغوي العربي، مرجع سابق، ٩٢

(٢) ابن قتيبة، عبدالله بن مسلم، أدب الكاتب، تحقيق: محمد الدالي، د.ط، (بيروت: مؤسسة الرسالة، د.ت)، ٩

ابن تيمية(٧٢٨هـ) ثلاثة كتب في الرد على المناطقة، وقبله أعلن ابن الصلاح(٦٤٣هـ) فتوى خطيرة يكفر فيها المتعاطي للمنطق.[١]

كما ألف السيوطي مؤلفه الشهير«صون المنطق والكلام عن فن المنطق والكلام»، أرّخ فيه لصراع الفقهاء مع المناطقة، فذكر منهم: الشافعي(٢٠٤هـ)،والهروي(٢٢٤هـ)والمحاسبي(٢٤١هـ)والطبري(٣١٠هـ) والخطابي(٣٨٤هـ)، واللالكائي(٤١٠هـ)، وابن عبدالبر (٤٦٣هـ)، والبغدادي (٤٦٣هـ)، والسمعاني(٤٨٩هـ)، وأورد ملخصًا لأقوالهم أو مصنفاتهم في ذم المنطق وعلم الكلام،[٢] وأورد في جزئه الثاني تلخيصا لكتاب ابن تيمية «نصيحة أهل الإيمان في الرد على منطق اليونان»، نقض فيه مفاهيم الحد والقياس بأنواعه، والبرهان والاستدلالات وتصور القضايا، وبيّن فيه استغناء الشريعة عن هذا العلم لعقمه وقصوره عن الوصول إلى الحقيقة اليقينية النافعة.[٣]

إن رفض ابن قتيبة لهذه الثقافة الجديدة والعلماء من بعده، واعتداده بالثقافة العربية الإسلامية «يكشف عن حقيقتين جوهريتين: أولهما أن الذات العربية في عنفوانها عبرت عن موقفها من تراث الآخر، فانكشف الصدام الحضاري بين الذات والآخر. وثانيهما أن المترجمات في هذه المرحلة لم تؤثِّر في مجالات الثقافة العربية الإسلامية، وأن ابن قتيبة مثّل بداية الصدام، وحمل على معاصريه لتهاونهم بعلوم العربية، وشكّل أول حملة ضد المنطق اليوناني».[٤] وقد نص ابن تيمية (٧٢٨هـ) على تأخر هذا التأثير بردّه على من قال بأهمية هذا العلم قائلا: إن في الإسلام ما صنف من علوم النحو واللغة والعروض والفقه وأصوله، ولم يلتفت أصحابه إلى

(١) ينظر: النشار، علي سامي، مناهج البحث عند مفكري الإسلام، ط.٣، (بيروت: دار النهضة العربية، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م)، ١٨٢-١٨٤

(٢) السيوطي، عبد الرحمن، صون المنطق والكلام عن فن المنطق والكلام، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، ط.١، (بيروت: دار الكتب العلمية،١٤٢٧هـ-٢٠٠٧م)، ١٤-١٥٩

(٣) المرجع السابق، ١٧٧-٢٨٦

(٤) أرحيلة، عباس، ابن قتيبة والفكر الأرسطي، مجلة آفاق الثقافة والتراث، السنة الخامسة، العدد ١٩، (١٤١٨هـ-١٩٩٧م)، ص ص ١٢-٢٠

المنطق، بل إن عامة هذه العلوم كانت قبل أن يُعرب المنطق اليوناني، وذكر أن القرون الثلاثة في هذه الأمة لم تتكئ على المنطق أو تعرج عليه، على الرغم أنهم كانوا أكثر الناس علمًا وفهمًا، وكانت علومهم في غاية التحقيق والكمال.(١)

واستمر موقف العلماء المسلمين من إقصاء المنطق الأرسطي، حيث إنهم رأوا أن المنطق اليوناني يتنافى مع روح الإسلام لارتباطه بمسائل ميتافيزيقية(٢)، وكان الفقهاء بشكل خاص قد أسسوا لأنفسهم طرقًا خاصة للاستدلال والقياس متناغمة مع الروح الإسلامية، ابتداءً من الشافعي في رسالته حتى أواسط القرن الخامس الهجري، والذي عدّه النشار القرن الذي يمثل فاصلا دقيقا بين عهدين؛ عهد لم يلجأ فيه المسلمون إلى مزج علومهم بالمنطق والفلسفة اليونانية، وعهد بدأ فيه المسلمون عملية المزج وخاصة في نطاق المنطق، ويرجع ذلك بصفة خاصة إلى الإمام الغزالي، حيث يعد أول من مزج المنطق بعلوم المسلمين.(٣)

يقول ابن تيمية في ذلك: «ومازال نظار المسلمين يعيبون طريق أهل المنطق، ويبينون ما فيها من العي واللكنة وقصور العقل وعجز النطق، **ويبينون أنها إلى إفساد المنطق العقلي واللساني** أقرب منها إلى تقويم ذلك، ولا يرضون أن يسلكوها في نظرهم ومناظرتهم لا مع من يوالونه ولا مع من يعادونه، وإنما كثر استعمالها من زمن أبي حامد».(٤)

وعلى هذا يُمكن القول إن المنطق اليوناني لم يجد قبولا في الأوساط الثقافية العربية حتى عصر متأخر، بل حتى هذه الحركة الفكرية التي قام بها الغزالي بعد أن استقرت ترجمات المنطق وأُثبتت قد لاقت ردود فعل

(١) ينظر: ابن تيمية، أحمد بن عبدالحليم، مجموعة الفتاوى، ط.٣، (المنصورة: دار الوفاء، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م)، ٩/١٥-١٦

(٢) الميتافيزيقا ويسمى علم ما بعد الطبيعة، هو العلم الذي يتأمل الموجودات اللامحسوسة والماورائية أي الغيبيات، ينظر: سعيد، معجم المصطلحات والشواهد الفلسفية، مرجع سابق،٤٦٠

(٣) النشار، مناهج البحث عند مفكري الإسلام، مرجع سابق، ١٦٦

(٤) ابن تيمية، مجموعة الفتاوى، مرجع سابق، ٩/١٠٠

متفاوتة ما بين معارض مهاجم، ومؤيد متابع، ولقد تولى ابن تيمية مهمة نقد المنطق الأرسطي بصورة علمية موضوعية موضحًا الأسباب والبدائل.[١]

ولقد كان لهذا الموقف ما يبرره، ذلك أن الروح الإسلامية حين قامت بوضع فلسفتها المعبرة عن حضارتها والمتصلة ببنياتها الاجتماعية، كان لابد من اختلاف عنيف وجدل قاس وتعارض في المنهج والمادة بينها وبين الفلسفة اليونانية، باعتبارها نغمًا تشاؤميًا يعبر عن حياة أمة ملحدة لم تعرف أبدا نعمة الوحي.[٢]

يُستنتج إذن مما سبق أن الواقع التاريخي والاجتماعي يثبت أن انتقال المنطق اليوناني ونحوه إلى العالم الإسلامي وتأثيره لم يتخذ صيغته الرسمية إلا في عصر متأخر عن نشأة النحو العربيّ، وما سبق ذلك لم يتجاوز كونه محاولات فردية ضعيفة في مجملها لا يمكن أن يتأسس على مبادئها علمٌ ناضجٌ ومكتملٌ، مع الأخذ بالاعتبار سبق الاشتغال بالنحو العربي في مرحلة مبكرة جدًا من تاريخ العالم الإسلامي لم يتجاوز القرن الأول الهجري، وارتباط النشأة بالقرّاء النحويين بصفتها بيئة إسلامية تهدف إلى حفظ اللسان العربي لدواعٍ دينية في المقام الأول، كما أن الناظر في الموقف الإسلامي المبكر تجاه الفكر اليوناني يتجلى له تنافي الحالة النفسية والفكرية مع فكرة التقليد والاحتذاء المفترضة، وذلك لضعف القبول به والإصرار على خصوصية الفكر العربي الإسلامي، واختلافه وتباينه مع الثقافة اليونانية ومنطق أرسطو بشكل خاص.

٣. ١. ٣. الأثر المنطقي في الفكر اللغوي العربي:

إنّ محاولة إثبات تأخر دخول المنطق عن المراحل التأسيسية للفكر النحوي لا تمنع من الإقرار بالغزو المنطقي للنحو منذ القرن الثالث

(١) النشار، مناهج البحث عند مفكري الإسلام، مرجع سابق، ١٨٠

(٢) ينظر: المرجع السابق، ١٠٠-١٠١

الهجري، فكل متفحص في طرق الاحتجاج سرعان ما يقتنع بأنها لا تخلو من طابع منطقي، ولعل هذا السبب هو الذي دفع المحدثين تصديق آراء ماركس وتبنيه، وبالأخص ونحن نفتقر إلى التاريخ المفصل لأطوار النحو العربي.(١)

وإذا كان التاريخ لا يقطع بشيء في المراحل الأولى لتأسيس المنهج، فإنه يؤكد اتصال النحاة بالمنطق منذ القرن الثالث، حيث سجل المنطق حضوره في الساحة الفكرية العربية الإسلامية كواقعة ثقافية بمنهجه وآلياته، فالرافضون لقضية تأثر النحو العربي بالمنطق الأرسطي يستندون إلى ما صرح به بعض علماء العربية من رفض المنطق، وما جرى من مناظرات بين المناطقة والنحاة وبخاصة في القرن الرابع(٢)، ومن أشهر هذه المناظرات المناظرة التي قامت بين السيرافي ومتى بن يونس سنة ٣٢٠هـ(٣). فقد كان نحاة القرن الرابع نظراً لهذا الاقتحام المعرفي مطالبين بالدليل على ما قاله سيبويه.

يبرز هذا الأثر في نطاق الحدود خاصة، حيث يتضح ذلك جليًا في كتابات الزجاجي، الذي تصدى لبيان أثر الاقتحام المنطقي للنحو بمعالجة حدود الاسم والفعل والحرف، مشيراً إلى الفرق بين أوضاع النحو وأوضاع المنطق، ولكنه يتقلد بمنهجهم حيث يقول:«لم نجد بدا من مخاطبتهم من حيث يعقلون، وتفهيمهم من حيث يفهمون».(٤)

إن وجود هذا النوع من ردود الفعل يلفت النظر إلى أن هذا التسرب المنطقي إنما هو شيء طارئ وجديد، ولو أن النحو استمد أسسه من المنطق ابتداءً «لما استطاع المناهضون أن يميزوا بين الفنين، وأن يعتبروا

(١) ينظر: المهيري، نظرات في التراث اللغوي العربي، مرجع سابق، ٩٢
(٢) الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، مرجع سابق، ٦٥
(٣) ينظر تفاصيل المناظرة: التوحيدي، أبو حيان، المقابسات، تحقيق: حسن السندوبي، ط.٢، (الكويت: دار سعاد الصباح، ١٩٩٢م)، ٦٨-٨٦
(٤) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، مرجع سابق، ٤٧

أن لكليهما طريقة خاصة وغاية واضحة له»[١]، ويتضح هذا التمييز فيما قاله الزجاجي في حد الاسم: فـ«الاسم في كلام العرب ما كان فاعلا أو مفعولا، أو واقعا في حيّز الفاعل والمفعول به. هذا الحد داخل في مقاييس النحو وأوضاعه وليس يخرج عنه اسم البتة. ولا يدخل فيه ما ليس باسم، وإنما قلنا في كلام العرب لأنا له نقصد وعليه نتكلم، ولأن المنطقيين وبعض النحويين قد حدوه حدا خارجا عن أوضاع النحو، فقالوا: الاسم صوت موضوع دال باتفاق على معنى غير مقرون بزمان، وليس هذا من ألفاظ النحويين ولا أوضاعهم، وإنما هو من كلام المنطقيين وإن كان قد تعلق به جماعة من النحويين».[٢]

لقد اعتمد الزجاجي في هذا التعريف الذي وضعه على النظرية النحوية، حيث كان هدفه الرئيس أن يكون على أرض لا يقيم عليها المناطقة، وهذا الرفض ذو طبيعة أيدلوجية[٣]، فالأمر آنذاك كان يتعلق ببيان أن النحو يكتفي بنفسه، وليس بحاجة إلى أن يستعير أي شيء من المنطق، هذا العلم "الغريب" و"الدخيل" كما أُطلق على مجمل العلوم ذات الصلة بالإرث اليوناني في ذلك الوقت.[٤]

لكن الزجاجي وغيره من نحاة القرن الرابع الهجري كالسيرافي والفارسي على محاولاتهم التفرقة بين «أوضاع النحو» و«أوضاع المنطق»، «إلا أن الأمر كان أكبر من محاولات التفريق؛ لأن الثقافة المنطقية كانت آنذاك مكوناً فكريًا حيًا، وبخاصة أنها ذات صلة وثيقة بأمر اللغة التي كانت مناط اهتمام الفكر العربي. ومن ثمّ فإن مثل هذه المحاولات في التفرقة لم تستطع أن تبني لنفسها منهجاً مستقلاً تمام الاستقلال عن المنطق اليوناني، ولذلك فإنها كانت تقاوم أوضاع المنطق

(١) المهيري، نظرات في التراث اللغوي العربي، مرجع سابق، ٩٢

(٢) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، مرجع سابق، ٤٨

(٣) الأيدولوجيا : هي كل مذهب أو اعتقاد يستلهمه الفرد أو الجماعة ويستمد منه آراءه ومواقفه، ينظر: سعيد، معجم المصطلحات والشواهد الفلسفية، مرجع سابق، ٧١

(٤) ينظر: غيوم، جان باتريك؛ تكوين نظرية أقسام الكلام وبناؤها في العرف النحوي العربي، ترجمة: عمار سام، مجلة التعريب، العدد ١٢، (١٩٩٦م)، ص ص ٦١ – ٧٩، ٧٦

في موضع، وتأخذ بها في موضع آخر». فلم يتمكن النحويون من الخلوص منها، إنما قد وقف التفريق بينهما عند حد الأقوال النظرية، ولكن عند التطبيق ما لبث أن أخذوا بما حاولوا رفضه على المستوى النظري.[١]

وقد ساعد في ذلك أن مثل هذه التعريفات لم تعد تعكس الفلسفة اليونانية، فلقد اندمج جزء مهم من المنطق في الأفق المشترك للعلوم الإسلامية، ولم يعد تبني مثل هذه الحدود تأكيدا صريحا للولاء لنظام شامل من المراجع الثقافية المتميزة عن ذاك الذي كونته العلوم الفلسفية الدينية، إذ انتقل الأمر إلى مجرد التعلق بالاصطلاحات المعترف بها للغة.[٢]

٣. ٢. الاستدلال النسقي:

تعتمد حجج المحدثين في ضعف كفاءة التقسيم الثلاثي للكلم على فكرة مفادها عدم إحاطة تعريفاته بجميع ما يجب أن يندرج تحتها، بحيث كانت هذه الحدود الموضوعة ليست جامعة مانعة، مما أدى إلى انصراف النحويين إلى الاعتماد على خصائص كل قسم في التفريق بينهم؛ هذا من جهة، ومن جهة أخرى سعى كثير من المستشرقين واللغويين المحدثين إلى إثبات العلاقة الأبوية بين النحو العربي ومنطق اليونان، بالبحث عن مواطن الشبه من واقع العلمين من خلال المقولات والمصطلحات، متغافلين عن ملحظ مهم وهو «أنه ليس من طبائع الأمور أن ينشأ علم على أساس من علم آخر، يختلف عنه من حيث الغاية والمنهج والموضوع». [٣]

وقد قابل الجابري في كتابه "بنية العقل العربي" بين مقولات أرسطو ومشتقات النحاة العرب باعتبار أن الفعل أصل المشتقات على رأي الكوفيين في هذا الجدول:

(١) ينظر: محسب، الثقافة المنطقية في الفكر النحوي، مرجع سابق، ٦٥-٧٠

(٢) ينظر: غيوم، تكوين نظرية أقسام الكلام، مرجع سابق، ٧٨

(٣) محسب، الثقافة المنطقية في الفكر النحوي، مرجع سابق، ٤١

مقولات أرسطو	مشتقات النحاة العرب
الجوهر	الفعل
الكم	اسم المرة أمثلة المبالغة
الكيف	اسم الهيئة الصفة المشبهة أفعل التفضيل
الإضافة	؟
المكان	اسم المكان
الزمان	اسم الزمان
الوضع	؟
الملكية	؟
الفعل	اسم الفاعل
الانفعال	اسم المفعول
؟	المصدر
؟	اسم الآلة

وأشار إلى أن وجود خانات فارغة في الطرفين معاً يثبت أن التواصل لا يمكن أن يكون تاما وكاملا بين الفكر الذي يعتمد اللائحة الأولى والفكر الذي يعتمد اللائحة الثانية، وعليه فالتفاهم متعذر، ووجود التطابق بين بعض عناصر اللائحتين لا ينفي وجود التخارج والتصادم أيضا. ويؤكد ذلك أمران:

- ❖ الاختلاف بين طبيعة الجملة في اللغة العربية التي تتعلق بإصدار بيان، وطبيعتها في اللغة اليونانية التي تتعلق بإصدار حكم.
- ❖ وجود فجوة تفصل بين الرؤية اليونانية والرؤية العربية نتلمسها في غياب مقولة الملكية من لائحة النحاة العرب، فهو غياب ينسجم مع التصور العربي الإسلامي الذي يجعل الملك لله وحده.[1]

(١) الجابري، محمد عابد، بنية العقل العربي، ط.٩، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩)، ٥٠-٥١

وفي مقابلة أخرى بين التقسيم الثلاثي العربي والتقسيم الثلاثي المنسوب إلى أرسطو، استطاع أحد الباحثين أن يبرهن ضعف الاستعارة المفترضة بين سيبويه وأرسطو بإثبات التناقض بين المنهج الأرسطوطاليسي والتقسيم الثلاثي من خلال عنصرين هما الحرف والفعل.[١]

فحينما عبر سيبويه عن الحرف أشار إلى كونه يجيء لمعنى،[٢] في حين وصف أرسطو في كتابه "الشعر" يصف أداة الربط وأداة الوصل بأنهما أصوات بلا دلالة أو معنى.[٣] وهذا دليل على تعارض الموقفين.

وقد تُناقض هذه الفكرة كما يستدرك الباحث بفكرة الدلالة بالوساطة، إذ الحروف لا تحمل دلالة في ذاتها وإنما مع شيء أخر، أو هي لا معنى لها بل لها آثار معنى. وهذه الفكرة ثابتة في النحو العربي، لكن هذه الفرضية لا تضع التطور الحقيقي للتقسيم الثلاثي في حسبانها، فالدلالة بالوساطة لم تظهر في النحو العربي إلا منذ منتصف القرن الرابع أي بعد دخول المنطق العالم العربي.

ويرى الباحث أن النظام النحوي العربي من جهة والنظام اليوناني من جهة أخرى، اتبعا خطّين تطورين متماثلين غير أنهما انطلاقا من وجهات نظر متعارضة، فالحرف يجيء لمعنى بحسب سيبويه، والروابط أصوات غير دالة تبعا لأرسطو، ليتوصلا إلى نتيجة واحدة. وما يهم في هذا المقام هو إثبات اختلاف المنطلقات بين سيبويه وأرسطو.

أما الأمر الآخر الذي يثبت ابتعاد سيبويه عن المنطق اليوناني هو تعريفه للفعل الذي فصل فيه أكثر من قسيميه؛ حيث قال: «أما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكن ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع»[٤]، في مقابل أرسطو الذي عرف الفعل بكونه:

(١) ينظر: غيوم، تكوين نظرية أقسام الكلام وبناؤها في العرف النحوي العربي، مرجع سابق، ٦٥-٦٨
(٢) سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ١٢/١
(٣) أرسطو، فن الشعر، مرجع سابق، ١٨١
(٤) سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ١٢/١

صوت مركب له دلالة ويدل على الزمن.[١]

وقد يُلاحظ من النظرة الأولى أن مكوني الفعل في العرف اليوناني وهما الحدث والزمان قد استعملهما سيبويه أيضا، لكن مفردات سيبويه تبدو صيغية أكثر، وموضع الاختلاف هو ذلك الجزء من المدة المتعلق بتزمين الحدث المقصود، وتجدر الإشارة إلى التفاوت بين تصور سيبويه وتصور النحويين المتأخرين الذي يقصرون الحديث على الأزمنة الثلاثة، حيث إن موقف سيبويه في الواقع أكثر تعقيدا ورهافة، فهو لم يضع العنصرين المكونين للفعل تماما على الصعيد ذاته.

فالحدث الذي يدخل في بناء الفعل ليس هو نفسه فعلا بل اسما هو المصدر، والفعل في علاقة اشتقاق صرفي تجاه هذا المصدر، ويبقى المصدر بحكم طبيعته الاسمية ذا معنى غريب عن الفعل الذي يتكون من أمثلة أي أبنية صرفية، خُصص كل منها لتحديد العلاقة بين الوضع الذي أنشأه تزمين العملية ووضع التكلم. والفعل بسبب ذلك ليس واحدا مثل الاسم بل متعدد فهو مجموعة أمثلة[٢]. ولهذا يشكل البناء الصرفي جزءًا أساسًا في تحديد ماهية الفعل في اللغة العربية.

وهذا مادعا فرستيغ إلى أن يقرّ بالاختلاف الكبير بين التقسيم المنطقي الأرسطي والتقسيم النحوي العربي على الرغم من التكافؤ الظاهري بينهما، ولاسيما عند الأخذ بالاعتبار حقيقة أن المصطلحات الأرسطية لا تشير إلى أقسام الكلام، بل إلى الأقسام المؤلفة للجملة.[٣]

وبالعودة إلى أول الحديث في هذا المبحث من اعتماد حكم اللغويين العرب بضعف كفاءة التقسيم الثلاثي على عدم إحاطة تعريفات كل قسم بجميع ما يجب أن يندرج تحتها، فقد أورد المحدثون أسسا جديدة في محاولاتهم لتقديم تقسيمات جديدة للكلم العربي، تعتمد على المعنى حينا

(١) أرسطو، فن الشعر، مرجع سابق، ١٨٢

(٢) ينظر: غيوم، تكوين نظرية أقسام الكلام، مرجع سابق، ٦٥-٦٨

(٣) فرستيغ ، عناصر يونانية في الفكر اللغوي العربي، مرجع سابق ، ٩١

وتحاول أن تجمع بين المعنى والمبنى حينا آخر، ولكن خفي على كثير منهم استيعاب المنظومة النحوية العربية التي اعتمدت التقسيم الثلاثي للكلم تحت تصديقهم وتسليمهم بأنها أثر من آثار التقليد الأرسطي، وفي سبيل إثبات اقتراض هذا التقسيم الثلاثي وقصوره وقع المستشرقون واللغويون المحدثون في تحفظات منهجية نجملها فيما يأتي:

٣. ٢. ١. الاعتماد على مواطن المشابهة لإثبات الصلة:

اعتمدت بعض الدراسات والبحوث التي حاولت إثبات العلاقة الأبوية بين التراث اليوناني والتراث اللغوي العربي على البحث عن مواطن الشبه في المصطلحات والأمثلة بين التراثين، واستنادا إلى هذه المواطن المتشابهة حاولت إثبات تأثر اللاحق بالسابق، «وهذه الطريقة و إن بدت مغرية لأنها تبعث على الظن بأنها تعتمد أدلة ملموسة... إلا أن هذا المنهج يقتضي ضمنيا أن نسلم بأن التشابه بين طريقتين في التفكير والتوبيب، يؤدي حتما إلى الاستنتاج بأن إحدى الطريقتين تأثرت بالأخرى، وهذا محل نظر، خاصة إذا ما اضطر القائل بهذا إلى أن يحتج بوجود مفاهيم ليس من المستبعد أن يهتدي إليها الإنسان بالطبع والبديهة»[1]، كاعتماد ميركس مثلا على ورود فكرة الجنس في الكتابة النحوية العربية في إثبات العلاقة، أو ما قدمه فرستيغ من مناقشات حول المقولات النحوية والأمثلة التي مثل بها سيبويه، والشبه القائم بين هذه الامثلة وأمثلة سبق إدراجها مع النحاة الرواقيين وعدها من الأدلة التي قد ترجح الصلة، نجملها في النقاط الاتية:

- تشابه أمثلة سيبويه والنحو الرواقي؛ إذ يمثل سيبويه للاسم بـ(رجل، وفرس وحائط)، وفرستيغ يرى بأن هذا تقليد رواقي منقول عن أرسطو وأفلاطون عن طريق ثراكس Dionysius Thrax.
- استعمال سيبويه معيار التوزيع الإغريقي لتحديد أفراد المقولة، وبموجبه وضع الضمير واسم الاشارة ضمن مقولة الاسم، وقد كان يسمي الضمير الاسم المضمر وهو مصطلح يحيل على نظيره السرياني المجهول الأصل.

(١) المهيري، نظرات في التراث اللغوي العربي، مرجع سابق، ٨٨-٨٩

- اعتبار سيبويه الصفة ضمن مقولة الاسم مرجعه كالنحو الرواقي الذي يعد الصفات ذواتا كالأسماء، كما يستدل بتطابق تعريفه للصفة مع التعريف الرواقي القائل: الصفة ما دل على مدح أو ذم.
- اعتبار سيبويه الاسم منقسمًا إلى عام وخاص(اسم العلم، اسم الجنس) نقلا عن النحو الرواقي.

فيما يتعلق بالتشابه في الأمثلة يُلاحظ إشارة فرستيغ نفسه إلى غياب المثال الثالث «حائط» حث يقف حائرًا أمام أصله الغامض(١)، وهو موقف طبعي بما أنه يعكس اعتقاده في عجز النحو العربي حتى عن إيراد الأمثلة المناسبة في اللغة المدروسة كما ينقله من مفاهيم، والحقيقة أنه بالرغم من التشابه الصارخ في المثالين «رجل، وفرس» فإن ذلك لا يمكن أن يدل على تأثر لأن من أسهل الأمور على الناقل هو تغيير الامثلة. فيما يؤكد أحد الباحثين أن الأمثلة التي وردت عند «ديونيسيوس هي: إنسان anthropos، وحصان (فرس) hippos، وحجر Lithos » وبهذا يتضح أن المطابقة ليست تامة كما زعموا، بل إن وجه الخلاف أكبر من وجه الشبه.(٢)

أما ما يتعلق باستعمال سيبويه معيار التوزيع الاغريقي لتحديد أفراد المقولة، فالسؤال المطروح هو كيف يستعمل سيبويه نفس المعيار الاغريقي ليصل به إلى نتيجة مخالفة تماما؟

فحديثه عن عدّ الصفة اسمًا بموجب نظرة الرواقيين للصفات على أنها ذوات، ينفيه أن النحو العربي يعدٌ الصفة اسما لأسباب لا صلة لها بوجهة النظر الرواقية. إذ تعد الصفة اسمًا لعدم دلالتها على الزمن رغم ورودها محمولة -أي مسندة- كالفعل، ولأنها تحل محل الاسماء من الابتداء والفاعلية والمفعولية والإضافة، وأما ما سوى ذلك فالنحويون يقربون الصفة من الفعل من خلال قولهم إن الصفة مما أشبه الفعل.(٣) وأما تعريف

(١) فرستيغ، عناصر يونانية في الفكر اللغوي العربي، مرجع سابق، ٩٣-٩٤

(٢) عمايرة، المستشرقون ونظراتهم في نشأة الدراسات العربية، مرجع سابق ، ٦٤-٦٥

(٣) ينظر: سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ٢١/١؛ ابن السراج، الأصول، مرجع سابق، ٧٠/١؛ الأنباري، أسرار العربية، مرجع سابق،٧٣ ؛ ابن عصفور، علي بن مؤمن، الممتع الكبير في التصريف، تحقيق: فخر الدين قباوة، ط.١، (بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، ١٩٩٦م)، ٣٤٥

النحويين للصفة بكونها ما دل على مدح أو ذم فمرجعه إلى دلالة الصفة المشتركة بين كل اللغات، وليس دليلا على نقل نحو من نحو، بل إن النحويين العرب وسعوا فائدة النعت من مجرد مدح أو ذم إلى تخصيص أو توضيح أو ترحم أو توكيد.(١)

وأمّا عن تمييز النحويين بين اسم العلم واسم الجنس فيفصله عن المفهوم الرواقي ما أشار إليه فيرستيغ نفسه من تمييز الرواقيين بين هذين النوعيين عن طريق المبدأ الرواقي الذي يرى أن الظواهر الخاصة (كأسماء الأعلام) لها وجود حقيقي، في حين أن الأفكار العامة (كأسماء الجنس) موجودة فقط في الكلام.(٢) وهذه الفكرة لا أثر لها في النحو العربي. ومما يضعف حجته أيضا ما صرح به هو نفسه من اختفاء هذه التفرقة عند النحويين الإغريق المتأخرين الذين نقل عنهم النحويون العرب في اعتقاده، وإذا كانت الفكرة غائبة عنهم فمن أين استقاها النحاة العرب إذن؟

فالاسم في النحو العربي مقولة واحدة، في حين أن النحو الرواقي نظر طويلا إلى الاسمين العام والخاص كمقولتين متميزتين، وكان من الغريب أن يستشهد فيرستيغ بكلام الفارابي مع كونه يعي جيدا الفرق بين تناول المتأخرين من أمثال الفارابي للاسم من زاوية الخصوص والعموم، وبين تناول المتقدمين من النحويين للاسم تناولا صرفيا تركيبيا(٣)، وهذا ما يستفاد من تعريف الزجاجي: «الاسم في كلام العرب ما كان فاعلا أو مفعولا، أو واقعا في حيّز الفاعل والمفعول به».(٤)

وفيما يخص تشابه المصطلحات فإننا نجد بعض الملاحظات المتعلقة بمصطلح الضمير الذي ربطه بالمصطلح السرياني «هو شابايه» والذي

(١) ينظر: ابن هشام، عبدالله بن يوسف، شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، ط.٤، (بيروت: المكتبة العصرية ،٢٠٠٠م-١٤٢١هـ)، ٣١٩

(٢) ينظر: فرستيغ، عناصر يونانية في الفكر اللغوي العربي، مرجع سابق، ١١٦

(٣) ينظر: المرجع السابق، ١١٧-١١٨

(٤) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ٤٨

كان أصلا «حلف شما»، حيث يشير إلى أن مصطلح «خوالف» ربما قد تأثر به، ويمكننا التسليم بصحة تأثر هذا المصطلح الوارد عند الفارابي الذي أراد فيه أن ينقل مصطلحات النحو اليوناني إلى العربية في زمن متأخر عن النشأة، لكن أن يكون هناك علاقة بينه وبين الضمير فأمر لا يسلم بصحته، فمصطلح «حلف شما» يقصد به «خلف الاسم» وهو ترجمة حرفية للمصطلح اليونانيpro-nomina ، فـpro معناها البديل وnomina الاسم، لكن ذلك بعيدا عن المصطلح العربي «الضمير».[١]

بالإضافة إلى ذلك فقد حسم جيرار تروبو المسألة علمياً حينما قدم جدولا تفصيليا لمصطلحات سيبويه وترجمة ابن المقفع، وهذا الجدول لا يحتاج إلى تعليق[٢]، فمن مجموع خمسة عشر مصطلحا أساسيا لا يتفق سيبويه وابن المقفع إلا في مصطلحين اثنين هما: (اسم، وكلام) كانا شائعين بمعناهما اللغوي المحض.

المصطلح اليوناني	سيبويه	ابن المقفع
Nom	اسم	اسم
Verb	فعل	حرف
Conjonctiuy	حرف عطف	جامعة
Copule	حرف إضافة	قرينة
Substitut	ضمير	بدل
Ajout	-	لحق
Adjectif	نعت	لاحقة
Finalite	-	غاية
Temps	زمن	وقت
Passe	ما مضى	ماضي
Present	ما أنت فيه	مقيم
Futur	ما يستقبل	منتظر

(١) عمايرة، المستشرقون ونظراتهم في نشأة الدراسات العربية، مرجع سابق، ٨٢

(٢) تربو، جيرار، ملحق معجم كتاب سيبويه، ١٩٨١م، ٢٤٥-٢٤٦

المصطلح اليوناني	سيبويه	ابن المقفع
Discourt	كلام	كلام
Proposition	-	كلام فصل
Negotion	نفي	سالب

وبالوقوف على مصطلح الفعل يُلاحظ أن الترجمة الحرفية لكلمة rhema هي «الكلمة» وليست «الفعل»، ولو كان هذا المصطلح منقولا عن اليونان لأطلق العرب على ما أسموه «الفعل» لفظ «الكلمة» على نحو ما صنع المترجمون، كحُنين بن إسحاق ومتى بن يونس في القرنين الثالث والرابع الهجريين، فشبح الترجمة الحرفية لم يفارق المتأخرين مع أن مصطلح «فعل» كان قد رسخ في ميدان النحو، وكانت هذه الترجمة أحرى بالقدماء لو كانوا حقيقة يأخذون مصطلحاتهم ترجمة عن اليونانية.[١] والأمر الذي يضعف هذا المنهج بشكل كبير هو عدم وجود وثائق تاريخية تثبت هذه الصلة أصلا[٢]، فما يؤثر من تماثل أو تقاطع بين التراث العربي وغيره قد يدخل في باب الاتحاد العقلي للعقل الإنساني، لتماثل التجارب التي تفضي إلى ذات الحلول، مع بعض الاختلافات في الجزئيات والتفاصيل.[٣] حيث يسهل إحالة هذه الاستشهادات إلى الطبع والبديهة، التي لا تخفي على متأمل، فما بالك بعالم متبصر.

٣. ٢. ٢. تأخر المصادر المعتمدة:

إن المصادر التي اعتمدها المحدثون في عرضهم لحدود الاسم والفعل والحرف كانت ترتكز على مرجعيات معرفية متأخرة، وهذا أمر لا يمكن القبول به منهجيًا لأنها غير ممثلة للتراث النحوي العربي، فقد كانت ذات أهداف تعليمية في المقام الأول، حيث إن مثل هذه المصادر تميل إلى الاختصار والتقريب للمتعلمين، ولا تعرض الفكر الثاوي خلفه.[٤]

(١) عمايرة، المستشرقون ونظراتهم في نشأة الدراسات العربية، مرجع سابق، ٦٢

(٢) المهيري، نظرات في التراث اللغوي العربي، مرجع سابق، ٨٩

(٣) زغوان، محمد، إرهاصات النشأة في النحو العربي، مجلة التراث العربي، السنة الخامسة والعشرون، العدد٩٩، (٢٠٠٥م-١٤٢٦هـ)، استرجعت بتاريخ ٢٠١١/٥/٢٠ من موقع:
http://www.awu-dam.org/trath/99-100/turath99-100-018.htm

(٤) مجدوب، المنوال النحوي العربي، مرجع سابق، ١٣٣

بالإضافة إلى ملحظ آخر وهو عدم التصريح بالمصدر المعتمد بعينه في نقل هذه التعريفات، فلا يصرح أنيس مثلا بالمصدر المعتمد في رجوعه لحد الاسم بل يذكر فقط بأنهم قد قالوا عنه (يقصد النحويين الأوائل): «هو ما دل على معنى وليس الزمن جزءا منه. أما الفعل فإنه يفيد معنى كما تدل صيغته على أحد الأزمنة الثلاثة: الماضي والحال والاستقبال... أما الحروف يجرّدونها من المعاني، وينسبون معناها لغيرها من الأسماء والأفعال»[١]، وكذلك فعل تمام حسان حين رأى أنّ النحويين اعتمدوا تارة على المعنى فالاسم ما دل على مسمى، والفعل ما دل على حدث وزمن، والحرف ما ليس كذلك. واستشهد بقول ابن مالك-الذي سبق أن أوردناه- دليلا على اعتمادهم على الشكل حينا آخر في تقسيمهم للكلم.[٢]

وتعتمد هذه الحدود المذكورة على مرحلة متأخرة في تاريخ النحو العربي بعد تسرب المنطق إليه، وكان الأولى الاعتماد على النهل الأول المتمثل في كتاب سيبويه. ويرى بعض الباحثين أن مثل هذه التعريفات التي أحال إليها المحدثون، وإن ظهرت ملامحها في بداية القرن الرابع إلا أنها لم تترسخ إلا في مرحلة متأخرة، تعود إلى القرن السادس الهجري على يد الزمخشري وابن الحاجب، وفي شروح ابن يعيش والرضي على مؤلفاتهما، مبرهنًا على ذلك بعدم وجود هذا النوع من الحدود في إيضاح أبي علي الفارسي، ولا لمع ابن جني، ولا مقتصد الجرجاجي.[٣]

٣. ٢. ٣. تناقض المآخذ على الحدود الموضوعة لأقسام الكلم:

إن المنطلق الذي خرجت منه بعض طعون المحدثين تجاه التقسيم الثلاثي كانت مرتكزة على أن هذه الحدود الموضوعة ليست جامعة مانعة[٤]، بمعنى عدم انضواء جميع أقسام الكلم تحت اللواء الموحد من الحدود وخصوصا ما يتعلق بالاسم[٥]، ولهذا المبرر بالذات ذهبوا إلى

(١) أنيس، أسرار اللغة، مرجع سابق، ٢٣٨-٢٣٩

(٢) حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، مرجع سابق، ٨٧

(٣) ينظر: مجدوب، المنوال النحوي العربي، مرجع سابق، ٢١٥-٢١٦

(٤) ينظر: أنيس، أسرار اللغة، مرجع سابق، ٢٣٨-٢٣٩

(٥) ينظر: المخزومي، في النحو العربي: قواعد وتطبيق، مرجع سابق، ٤٦

تقسيمات رباعية وسباعية، وفي حقيقة الأمر إن هذا القول الذي انتقد به المحدثون هذه التعريفات هو في أساسه انتقاد يعتمد على فكرة منطقية ينص عليها الحد الأرسطي، الذي حاولوا هم أنفسهم تخليص النحو العربي منه، حيث يقول أرسطو: «ينبغي أن يكون حدٌ الإنسان يصدق على كل إنسان».[١]

ولقد فطن النحويون الأوائل إلى هذا العنصر الدخيل على الفكر اللغوي العربي، فهذا الزجاجي يُعرّف الحد عند الفلاسفة بأنه «هو القول الوجيز الدال على طبيعة الشيء الموضوع له»، أو «هو الدال على حقيقة الشيء»[٢]، ويبرر الزجاجي اختلاف الحدود الموضوعة للاسم والفعل والحرف باختلاف الجهات والأغراض التي وُضعت لها هذه الحدود، مستشهدا باختلاف الفلاسفة في تحديد معنى الفلسفة ذاته.[٣]

وقد وقع الزجاجي فيما وقع فيه المحدثون من بعده من التناقض؛ إذ إنه رفض بعض حدود النحاة للاسم لأنها لا تحقق شرط الحد المنطقي كقول الأخفش: «الاسم ما جاز فيه نفعني وضرني»، إذ يقول: «وفساد هذا الحد بيّن؛ لأن من الأسماء ما لا يجوز الإخبار عنه، نحو: كيف وأين ومتى، فحكم على فساد الحد من حيث إنه لم يقصد به التوصل إلى حقيقة المعرف، كما أنه لم يحصر جميع المعرف».[٤]

ووفق هذا الأساس المنطقي يرفض البطليوسي حدّ الزجاجي للاسم على أنه ما كان فاعلا أو مفعولا أو واقعا في حيز الفاعل والمفعول به،[٥] لأن من الأسماء ما لا يكون فاعلا ولا مفعولا، وهي الأسماء التي ذكرها الزجاجي نفسه – كما يشير البطليوسي- في باب ما لا يقع إلا في النداء خاصة، ولا يستعمل في غيره مثل: «يا هناه أقبل»، وكلامه هذا يناقض ما صدر به كتابه الإيضاح، ويضيف إلى أن هناك من الأسماء ما لا يكون فاعلا، وذلك نحو أسماء الاستفهام والأسماء التي يجازى به، وأيضا «جير»

(١) أرسطو، منطق أرسطو، مرجع سابق، ٦٤٧
(٢) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، مرجع سابق، ٤٦
(٣) المرجع السابق، ٤٧
(٤) محسب، الثقافة المنطقية في الفكر النحوي، مرجع سابق، ٦٨
(٥) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو ، مرجع سابق، ٤٨

و«عوض» و«لعمرك»... وغيرها من الأسماء الخارجة عن هذا التحديد، ولهذا يرى أنّ ما وضعه الزجاجي ليس حدًا، وإنما هو رسم لأن الحد هو قول وجيز يستغرق المحدود، ويحيط به ولهذا سمي بالجامع المانع.(١) ونجد العكبري يعترض نفس الاعتراض مميزا الحد عن العلامة، ومعرفا إياه بأنه: «اللفظ الدال على كمال ماهية الشيء...لأن الحد هو الكاشف عن حقيقة المحدود».(٢)

ومع وجود مثل هذه الصبغة المنطقية إلا أن دخول المنطق إلى النحو لم يفد في إيراد نتائج أو مناهج أو أوصاف جديدة في اللغة، وكل جديد هو تغيير العبارات والصيغ، فالنحويون المتأخرون مثل النحويين المتقدمين لم يخرجوا إلا في جزئيات قليلة عن كتاب سيبويه.

ومن هنا يلزم أن يُعاد النظر في هذا التقسيم الثلاثي بعيدا عن نظرية الحد، التي تنص على قيود منطقية لا تتحملها طبيعة اللغة، وإذا اُتفق على أن النحو العربي نشأ بعيدا عن العقلية المنطقية اليونانية، فالأحرى أن ينظر إلى هذا التقسيم في أرضية مختلفة، مع الأخذ بعين الاعتبار أن التناقض الحاصل إنما هو في فرض قانون متأخر على نتاج متقدم غير خاضع له في المقام الأول.

(١) البطليوسي، الحلل، مرجع سابق، ٦٠

(٢) العكبري، عبد الله بن الحسين، مسائل خلافية في النحو، تحقيق: عبدالفتاح سليم، ط.٣، (القاهرة: مكتبة الآداب، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م)، ٤٩

٣. ٢. ٤. عدٌ بعض المحدثين أقسام الكلام مبحثًا صرفيًا:

ذهب بعض المحدثين[١] إلى تناول تقسيم الكلام تحت مبحث صرفي، إذ نظروا إلى الكلمة باعتبار خصائصها الذاتية، ولكن الناظر في كتب التراث العربي النحوي يجد أن تقسيم الكلم أحد المباحث الأولية التي صدرت بها مؤلفاتهم النحوية،[٢] وهذا يُوحي بأن النظر الأول لهذا التقسيم لم يكن من منظور صرفي بحت، بل نظروا إلى الكلمة من حيث التركيب ومواضعها في الجملة العربية، إذ إن «كل حديث عن التراكيب ومقتضياتها، والجمل وصورها يلزمه الابتداء بالمقولات وأصنافها و أدوراها الوظيفية، فالحديث المقولي هو المدخل الأساسي للحديث التركيبي-الجملي».[٣]

وقد عبر النحويون الأوائل عن ذلك بقولهم: «الكلام يأتلف من ثلاثة أشياء»[٤]، و«الكلام وما يأتلف منه»[٥]، فكان النظر إلى أقسام الكلم مرتبطًا بالكلام وهو «ما تضمن كلمتين بالإسناد»[٦] على حدّ تعبيرهم، وهذه النظرة التركيبية لأقسام الكلم أدت إلى حصر التوليفات الممكنة وغير الممكنة، يقول الرضي: «التركيب العقلي الثنائي بين الثلاثة الأشياء أعني الاسم والفعل والحرف لا يعدو ستة أقسام: الاسمان، والاسم مع الفعل أو الحرف، والفعل مع الفعل أو الحرف، والحرفان. فالاسمان يكونان كلامًا لكون أحدهما مسندًا والآخر مسندًا إليه، وكذا الاسم مع الفعل لكون الفعل مسندًا والاسم مسندًا إليه. والاسم مع الحرف لا يكون كلامًا...والفعل مع الفعل أو الحرف لا يكون كلامًا لعدم المسند إليه، وأما الحرف مع الحرف

(١) ينظر: المخزومي، في النحو العربي: قواعد وتطبيق، مرجع سابق، ١٩-٦٣، تعرض له في تمهيد للدرس النحوي؛ حسّان، اللغة العربية معناها ومبناها، مرجع سابق، ٨٦-١٣٢

(٢) ينظر: سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ١٢/١ ؛ المبرد، المقتضب، مرجع سابق، ١/ ١٤١؛ ابن السراج، الأصول، مرجع سابق، ٣٦/١؛ الزجاجي، الجمل، تصحيح: ابن أبي شنب، د.ط، (الجزائر: مطبعة جول كربونل، ١٩٢٦م)، ٢ ؛ الفارسي، الإيضاح، مرجع سابق، ص٧١ ؛ ابن جني، اللمع، مرجع سابق، ١٥ ؛ ابن بابشاذ، شرح المقدمة المحسبة، مرجع سابق، ٩٢/١ ؛ الزمخشري، المفصل،مرجع سابق، ٦ ؛ الشلوبيني، التوطئة، مرجع سابق، ١١٣ ؛ ابن الحاجب، الكافية، مرجع سابق، ١١ ؛ ابن مالك، شرح التسهيل، مرجع سابق، ١٣/١ ؛ ابن هشام، شرح شذور الذهب، مرجع سابق، ٣٥

(٣) بو علي، الأسس المعرفية والمنهجية للخطاب النحوي العربي، مرجع سابق، ٣٨٥

(٤) ينظر: ابن السراج، الأصول، مرجع سابق، ١/ ٣٦ ؛ الفارسي، الإيضاح، مرجع سابق، ٧١

(٥) ينظر: الشلوبيني، التوطئة، مرجع سابق، ١١٣

(٦) ينظر: ابن الجاحب، الكافية، مرجع سابق، ١١

فلا مسند فيهما ولا مسند إليه».[١]

ومن هذا المنطلق رأت الباحثة الألمانية أولركه موزل U.Mosel وفق بحث أجرته أن الأساس المنهجي الذي اعتمده سيبويه في تقسيمه للكلم هو على أساس التوزيع Distribution في الجملة. وذكرت أن سيبويه يميز بين الفصيلة الواحدة كالاسم مثلا والفصائل الفرعية التي تنطوي تحتها، إما أن يصفها وإما أن يذكر مصطلحا لها كاسم العدد والاسم المبهم واسم الفاعل والمصدر، وأن عناصر الفصيلة الفرعية لها في مقابل الفصائل الفرعية الأخرى نفس التوزيع دائماً، وتلفت النظر إلى أن سيبويه لم يستخدم مصطلح التوزيع ولا ما يتصل به كالسياق اللغوي، ولكنه كان على وعي تام بما يدل عليه كل منهما.[٢]

ويؤكد هذا الوعي قول سيبويه في حديثه عن الأفعال المضارعة: «ويُبيِّن لك أنّها ليست بأسماء أنّك لو وضعتها مواضع الأسماء لم يجز ذلك، ألا ترى أنك لو قلت إن يضرب يأتينا، وأشباه هذا لم يكن كلاما».[٣] ويعقب أحد الباحثين على هذا النص بأن سيبويه يشير إلى أن للاسم توزيعاً يختلف عن توزيع الفعل، وهذه إشارة دالة على المنهج اللغوي المنضبط الذي انتهجه سيبويه في تقسيم الكلم، وهو بعيد كل البعد عن النهج المنطقي الذي حاول به بعض النحاة تفسير تقسيم سيبويه الكلم ثلاثة أقسام.[٤]

يتضح من خلال ذلك أن النظر إلى أقسام الكلم باعتبارها كلمات مفردة خارج السياق اللغوي أمر لم يكن واقعاً في الدرس اللغوي العربي القديم، إنما كان الأمر مرهونًا بمواضع التركيب والتأليف كما يظهر ذلك جليًا في أساليب المعالجة.

(١) الرضي الاستراباذي، محمد بن الحسن، شرح الرضي على الكافية، تحقيق: يوسف حسن عمر، ط.٢، (بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، ١٩٩٦)، ١/٣٣-٣٤

(٢) نقلا عن: نحلة، محمود أحمد، الاسم والصفة في النحو العربي والدراسات الأوربية، د.ط، (الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٤م)، ١٤-١٥

(٣) سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ١/١٤

(٤) نحلة، الاسم والصفة في النحو العربي والدراسات الأوربية، مرجع سابق، ١٥

٤. حول أصالة نظرية أجزاء الكلام العربيّ :

إن محاولة استكشاف الأسس الثاوية وراء التقسيم الثلاثي للكلم يجب ألّا تكون خاضعة للحكم المنطقي بشكل أساس، فاعتماد النحويين على الخصائص التي تميز كل قسم لهو دليل قاطع على وعيهم بأن الحدود المنطقية الصارمة غير قادرة على استيعاب الواقع اللغوي، إذ إن الحد ييضبط حقيقة المحدود العامة، ولمّا كانت هذه الحقيقة أمراً ذهنياً مجرداً، لا وجود له في الواقع اللغوي، كان الاقتصار على الحد في تعيين العناصر المندرجة تحته وتمييزها من غيرها أمراً في غاية الصعوبة، لأنه سيعتمد على التعامل مع حقائق مجردة كلية هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن التمييز بين الأبنية لا يتم في حال كونها حقائق مجردة، وإنما يكون بعد أن تتحقق في الواقع اللغوي، وتدخل مع مثيلاتها في علاقات تركيبية مختلفة، فعلى المستوى الأول التجريدي الذهني نتعامل مع حقائق كلية وأقسام عامة، وعلى المستوى الثاني المتحقق في الواقع اللغوي نتعامل مع حقائق مخصوصة وأنواع محددة من الأبنية يحكمها التركيب.

ولذا لجأ النحويون إلى العلامات والخصائص، وهذا لا يقدح في حدودهم، لأن الحدود وضعت للتعبير عن مستوى مجرد يختلف عن المستوى التركيبي الذي يُلجأ فيه إلى العلامة.[١]

إن وضع نظرية أجزاء الكلام العربي في مكانها الملائم والمتسق مع منظومة الفكر العربي اللغوي يدعمه عدة أمور نلخصها فيما يلي:

٤. ١.آليات التصنيف المعرفي ترفض قوانين المنطق الأرسطي:

يعد التصنيف أحد العمليات العقلية التي تعكس الفكر والتصورات، إذ إن الإنسان في حياته اليومية يستمر في تصنيف الأشياء حوله طيلة الوقت، فكيفية التصنيف توضح مدى إدراكه وتفاعله مع الأشياء. ولقد نال التصنيف حظًا كبيراً في مجال دراسات علم اللغة المعرفي التي أسفرت عن نتائج مهمة في هذا السياق. حيث إن التصنيف خضع دائما للشروط

(١) النجار، لطيفة، دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها، ط.١، (عمان: دار البشير، ١٩٩٣م)، ٤٢

التقليدية التي حدتها الفلسفة الأرسطية، التي تنص على أسس أُوجزت «في النقاط التالية:

١- تعرّف الأصناف من خلال مجموعة من الخصائص الجامعة المانعة: ويتبع هذا المبدأ أن العنصر الذي ينتمي إلى أحد الأصناف لابدّ أن تتحقق فيه كل الخصائص التي تعرّف ذلك الصنف.

٢- تتّصف الخصائص، بالنظر إلى الصنف، بصفة الثنائيّة (أو النقيض): بمعنى أنّها إمّا أن تكون عنصراً في تعريف الصنف، وإمّا لا، وأنّ الأشياء إمّا أن تملك هذه الخصائص وإمّا لا. فليس للخصائص إلا إحدى القيمتين [+] أو[-]، وليست هناك حالات بينَ بين.

٣- الحدود بين الأصناف واضحة: إذ لا تداخل بينها ولا غموض؛ فالصنف يقسم الأشياء في الكون إلى قسمين: قسم ينتمي إليه، وقسم لا ينتمي إليه، وليس هناك حالات غامضة أو محتملة.

٤- كل العناصر التي تنتمي إلى صنف واحد لها وضع واحد: فليس هناك تدرج في الانتماء إلى الصنف، وليس هناك عنصر أفضل تمثيلا للصنف من غيره».[١]

ولكن اختبار هذه الأسس على عديد من الحقول مثل الألوان والطيور والألعاب أثبت أنها مجرد فرضيات غير متحققة، إذ يختلف إدراك الإنسان وتفاعله مع واقع الأشياء، فلا تخضع عملية التصنيف التي يقوم بها العقل البشري لهذه المبادئ ولا تلتزم بها غالبا.[٢] وقد أظهرت الدراسات سمة جديدة وهي ما عرف بالتباين asymmetry ضمن بنية الصنف الواحد، والتي تنافي المبادئ الأرسطية بشكل قاطع، حيث إنها ترى أنّ العناصر التي تنتمي إلى صنف واحد ليست متماثلة في امتلاك الخصائص التي تعرّف ذلك الصنف؛ إذ يصلح بعضها أن يكون مثالا جيداً دالاً، في حين يعد بعضها

(١) ينظر: النجار، لطيفة، آليات التصنيف اللغوي بين علم اللغة المعرفي والنحو العربيّ، مجلة جامعة الملك سعود، م١٧(١)، (١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م)، ص ص ١-٢٥

(٢) ينظر: النجار، آليات التصنيف اللغوي بين علم اللغة المعرفي والنحو العربيّ، مرجع سابق، ١١-١٣

الآخر مثالا سيئا لا يعرّف الصنف تمثيلا دقيقا.[١]

وقد أدى اكتشاف سمة التباين إلى إيجاد نموذج آخر للتصنيف عُرِف بنظرية النماذج الأصلية Prototype Theory لعالمة النفس إلينور روش Eleanor Rosch التي توصلت إلى أن الكائن البشري لا يكتفي فقط بتصنيف العالم إلى مقولات، ولكنه بالإضافة إلى ذلك، يميز داخل هذه المقولات بين أمثلة ذات درجات تمثيلية متفاوتة إلى هذا الحد أو ذاك. ويسمي المثال الأفضل «نمطًا نموذجيًا» وهو الذي يمثل أفضل صورة للمفهوم الذي تعبر عنه المقولة[٢]، «وتقوم نظرية النماذج الأصلية على تصوّر مختلف للأصناف»، إذ ترى أنّ:

١- بنية الأصناف قائمة على وجود عناصر مركزية أو نموذجية centeral typical members، وعناصر أخرى هامشية marginal.

٢- بنية الأصناف ليست ثابتة ولا مطلقة، بل هي متغيرة ؛ إذ إنها تعتمد على نموذج إدراكي مخزون في الدماغ يتأثر بالبنى الثقافية والتجارب الإنسانية المختلفة.

٣- الحدود بين الأصناف غير واضحة أو نهائية، بل هي حدود غائمة أو مبهمة (fuzzy) نوعا ما، وقد تتداخل (كما في الأسماء التي أشبهت الفعل، أو الأفعال التي ضارعت الأسماء).

٤- لا يشترط أن توجد جميع الخصائص المعرّفة للصنف في جميع العناصر المنتمية إليه، فبعض العناصر قد تشترك في عدد قليل جدا من الخصائص.[٣]

يقدم هذا التصور أيضا ما عُرف بمصطلح البنية الإشعاعية للصنف، التي تقوم على مبدأين اثنين: المركزية بمعنى وجود عنصر يمثل الصنف أفضل من عنصر، والتشابه العائلي بمعنى عدم وجود خصائص جامعة مانعة متحققة في جميع عناصر الصنف الواحد، بل ثمة روابط عائلية تجمع بين

(١) النجار، آليات التصنيف اللغوي بين علم اللغة المعرفي والنحو العربيّ، مرجع سابق، ١٢

(٢) غاليم، محمد، المعنى والتوافق مبادئ لتأصيل البحث الدلالي العربي، ط.١، (إربد: عالم الكتب الحديث، ٢٠١٠-١٤٣١هـ)، ١٣١

(٣) ينظر: النجار، آليات التصنيف اللغوي بين علم اللغة المعرفي والنحو العربيّ، مرجع سابق، ١٤

عناصر الصنف، حيث تجمعهم «شبكة من العلاقات والخصائص تتفاوت وتتداخل، ولكن لا يشترط فيها أن تتوحد».[١]

إن النظر في هذه الأسس الجديدة يطرح الفكر المنطقي الصارم بعيداً عن مجال التصنيف وخصوصا المجال اللغوي، حيث يرى أحد الباحثين أنه لا يصح إخضاع الكلمات في اللغات الطبيعية لمبدأ "نعم/لا"، إذ من المؤكد أن هناك أشياء يصح فيها بوضوح أنها "شجرة"، وأشياء لا يصح فيها ذلك بوضوح، فنحن لا نصنف العالم من خلال أحكام واضحة التحديد على مبدأ: نعم أو لا، وإنما تقوم أحكامنا على التغير والدرجات المتفاوتة،[٢] فإثبات وجود التفاوت وعدم التماثل بين بنية الصنف الواحد يحل إشكالية عدم قبول بعض الأسماء لعلامات الأسماء، وهو القسم الذي نال تفتيتا أكبر من قبل المحدثين الذين قدموا بدائل ومقترحات للتقسيم الثلاثي، نظرا لعدم خضوع جميع الأصناف للحدود المنطقية الصارمة، ويعيد الاعتبار للنحويين الأوائل الذين كانوا ينظرون إلى جنس الكلمة لا نوعها.

٤. ٢.تنبه النحويين إلى عدم التماثل بين بنية الصنف الواحد:

حينما عالج النحويون التقسيم الثلاثي للكلم لاحظوا التباين والتفاوت بين عناصر الصنف الواحد، فيرد ابن عصفور على من قال بفساد حد الزجاجي للاسم بكونه ما كان فاعلا أو مفعولا أو دخل عليه حرف من حروف الجر باعتبار أسماء الشرط والاستفهام ببطلان حجته، حيث إن هذه الأسماء وإن امتنع فيها أن تكون فاعلة، فالمفعولية ودخول حرف الجر سائغ فيها، وحدّ الزجاجي لا يقتضي أنه يلتزم في الاسم الأوصاف الثلاثة، لأنه أتى فيها بلفظ "أو".[٣]

فقد أدرك النحويون حقيقة أن العلامات التي وضعت للتمييز بين أقسام الكلم لا تلزم أن يقبلها كل ما يدخل تحت حيز أحدهم، ولهذا ذكر ابن السراج في معرض حديثه عن العلامات التي يختص بها الاسم دون

(١) النجار، آليات التصنيف اللغوي بين علم اللغة المعرفي والنحو العربيّ،مرجع سابق، ١٥
(٢) ينظر: غاليم، المعنى والتوافق، مرجع سابق، ١٢٧-١٢٩
(٣) ينظر: ابن عصفور، شرح الجمل، مرجع سابق، ٩١

الفعل، ويختص بها الفعل دون الاسم «أن الاسم يضمر ويكنى به، والفعل لا يكنى عنه فتضمره»، إلا أنه نبه بعد ذلك إلى «أن هذه الأشياء ليس يُعرف بها كل اسم، وإنما يعرف بها الأكثر، ألا ترى أن المضمرات والمكنيات أسماء، ومن الأسماء ما لا يكنى عنه».(١)

ويقول البطليوسي في تعليقه على حد الفعل بأنه ما دل على حدث وزمان إنّ «كان» الناقصة لا حدث لها، وهي عند النحويين فعل، «فدلّ هذا على أنه إنما بني على الأكثر، واضرب عما عرضت له علة أخرجته عن منهاج نظائره، وهو مع ذلك راجع إلى حكم نظائره بنوع من التأويل».(٢)

وفي هذه الأقوال إدراكٌ لِمبدأ المركزية والتشابه العائلي بين أفراد الصنف الواحد، الذي لا يوجب التماثل التام والقبول بكافة الخصائص والعلامات على مستوى واحد، وهذا لا يدل على حيرة واضطراب كما ذهب بعض المحدثين(٣)، وإنما له ما يبرره معرفيًا ومنهجيًا كما أثبتت الدراسات اللغوية المعرفية الحديثة.

٤. ٣.الاختلاف في الحدود لا يقدح في صحة التقسيم:

يتضح للناظر في التراث النحوي العربي إجماع النحويين العرب على التقسيم الثلاثي للكلم، الذي يعود في نسبته إلى عصور متقدمة تصل إلى الإمام علي بن أبي طالب -كرم الله وجهه –، وسواء أصحت النسبة أم لم تصح فقد ثبت الإجماع بين النحويين، ولم تظهر آراء تعارض هذا التقسيم إلا ما نسب إلى جعفر بن صابر من إضافة قسم رابع أسماه الخالفة، ولقد اتفق النحويون من بعده على اعتبار هذا الرأي رأيًا شاذًا ولا يعتدٌ به.(٤)

في مقابل هذا الإجماع نجد الاختلافات البينة والواضحة في وضع حدود لهذه الأقسام الثلاثة، تجلت في «الاسم» بشكل خاص، ولعل ذلك يعود إلى عدم تقديم حدّ له في الفكر السيبويهي في المقام الأول. فلقد أسفر الحكم

(١) ابن السراج، الأصول، مرجع سابق، ٣٨/١
(٢) البطليوسي، الحلل، مرجع سابق، ٧٢
(٣) ينظر: الساقي، أقسام الكلام العربي، مرجع سابق، ٤٩
(٤) ينظر: أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل، مرجع سابق، ٢٢/١-٢٣

المتكرر على فساد الحد الموضوع عن كثرة الحدود والرسوم لهذه الأقسام الثلاثة، بيد أن المنطلقات التي خولت الحكم على هذه الحدود هي أحد أبرز آثار تسرب المنطق إلى الفكر اللغوي العربي، إنها ظاهرة لاحقة للتقسيم وليست مؤسسة له، والإصرار على محاولة وضع حد ملتزم بقوانين المنطق الصارم هو الذي أدى إلى هذا التكاثر – إن صح التعبير– في وضع الحدود، إذ إن اللغة بوصفها ظاهرة اجتماعية تأبى في طبيعتها هذه الصرامة القانونية، وعليه فإن هذه الحدود لم تسلم دوما من المعارضة.

وقد اعتمد النحويون في وضعهم للحدود على معياري الدلالة والوظيفة، فإذا كان المعيار الدلالي مؤسَسًا – في غالبه- على شروط الحدود المنطقية مما يجعله غزوًا منطقيًا للمجال النحوي، فإن معيار الوظيفة التركيبية باعتباره هو المحدد لماهية المقولة وليس معناها أو بنيتها يعد فكرًا مناهضًا لهذا الغزو، للمحافظة به على أوضاع النحاة ومقاييسهم.[١]

ففي مقابل تعريف ابن السراج للاسم بأنه: «ما دل على معنى مفرد، وذلك المعنى يكون شخصًا وغير شخص»،[٢] نجد الزجاجي يعرفه بقوله: «الاسم في كلام العرب ما كان فاعلا أو مفعولا، أو واقعًا في حيّز الفاعل والمفعول به». حيث يعقب الزجاجي على حده هذا بالتأكيد على تمثيله لمقاييس النحو وأوضاعه، وذلك لوجود حدود خارجة عن أوضاع النحو من صنع المنطقيين وبعض النحويين، كقولهم: الاسم صوت دال باتفاق على معنى غير مقرون بزمان.[٣]

أما حد سيبويه للفعل فكان بعيدًا عن الجو المنطقي في وضعه، بل انصرف فيه إلى آليات لغوية اشتقاقية حيث يقول: «وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع، فأما بناء ما مضى فذهب وسمع ومُكث وحُمد، وأما بناء ما لم يقع فإنه قولك آمرًا: اذهبْ واقتلْ واضربْ، ومخبرًا: يَقتلُ ويَذهبُ ويَضربُ ويُقتلُ ويُضربُ، وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت».[٤] فالفعل «مثال» أي بنية وصيغة اشتقت من المصادر «أحداث

(١) ينظر: بو علي، الأسس المعرفية والمنهجية للخطاب النحوي العربي، ،مرجع سابق، ٤٠٥

(٢) ابن السراج، الأصول، مرجع سابق، ١/ ٣٦

(٣) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، مرجع سابق، ٤٨

(٤) سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ١٢/١

الأسماء»، ودلت بصيغها على الزمن الماضي والحاضر والمستقبل. في حين يذهب ابن السراج لاعتماد المعنى ولكن بعقليته المنطقية فالفعل: «ما دل على معنى وزمان، وذلك الزمان إما ماض وإما حاضر وإما مستقبل».(١) فيما يرتكز أبو علي الفارسي على مبدأ تركيبي فـ«الفعل ما كان مستندا إلى شيء، ولم يُسند إليه شيء».(٢)

أما الحرف فهو كما عرفه سيبويه: «ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل نحو: ثُمّ، وسَوف، و واو القسم ولام الإضافة ونحوها».(٣) في مقابل تعريف ابن السراج الذي يعتمد في تعريفه للحرف على أساس تركيبي وظيفي فالحرف «ما لا يجوز أن يخبر عنه كما يخبر عن الاسم، ألا ترى أنك لا تقول: «إلى منطلق»، كما تقول: «الرجل منطلق»...ولا يجوز أن يكون خبرا، فلا تقول: «عمرو إلى» و «لا بكر عن»، فقد بان أن الحرف من الكلم الثلاثة هو الذي لا يجوز أن تخبر عنه ولا يكون خبرا».(٤)

وتجدر الإشارة في هذا المقام إلى أن مفهوم الحد في الثقافة الإسلامية يتميز تمييزاً كاملا عن مفهوم الحد اليوناني، بل يختلف عنه اختلافاً جذرياً إلى حد التناقض التام. فإذا كان الحد الأرسطي يبحث عن الماهية، فإن الحد الاسلامي يبحث عن التمييز فقط، أي أنه يعرف المعرّف بما ليس عليه غيره، فهو يعتمد القيمة الخلافية بتعبير اللسانيات البنيوية. وقد حدد النشار معالم الحد الأصولي الذي اعتمده النحاة بأنه حد تمييزي صرف.(٥) حيث رفض ابن تيميّة أن يفيد الحد «تصور الأشياء»، وبيّن أن المحققين من النظار يعلمون أن الحد فائدته التمييز بين المحدود و غيره، كالاسم ليس فائدته تصوير المحدود وتعريف حقيقته، وإنما يدعي ذلك أهل المنطق اليوناني أتباع أرسطو، ومن سلك سبيلهم وحذا حذوهم تقليداً لهم من الإسلاميين وغيرهم.(٦)

(١) ابن السراج، الأصول، مرجع سابق، ٣٨/١

(٢) الفارسي، الإيضاح ، مرجع سابق، ٧١

(٣) سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ١٢/١

(٤) ابن السراج، الأصول، مرجع سابق، ٤٠/١

(٥) النشار، مناهج البحث عند مفكري الإسلام، مرجع سابق، ١٠١-١٠٢

(٦) ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، الرد على المنطقيين، تحقيق: عبدالصمد الكتبي، ط.١، (بيروت: مؤسسة الريان، ٢٠٠٥م-١٤٢٦هـ)، ٥٦

وهكذا نجد أن الاضطراب الواقع في وضع حدود للأقسام الثلاثة عائد إلى تنازع النحو بين آلياته التي نشأ عليها، وبين آليات المنطق الذي اقتحم الدرس اللغوي العربي، وبين هذا وذاك نجد أن النحويين الأوائل حاولوا أن يصطنعوا طرقهم الخاصة التي تميل حينا إلى العقلية الأولى القائمة على الاستقراء والمشابهة والتركيب، وحينا إلى العقلية المنطقية التي ترسو على الحد والتقسيم، والتي رفضت بدورها الحدود التي تربط هوية المقولة بوضعها التركيبي، حيث عُدّ التعريف الوظيفي «خروجا عن ضوابط الحد ومكوناته الجنسية والفصلية إلى وظيفة من وظائفه، وخاصية من خاصياته التأليفية»،[١] لكن اعتبار البعد الوظيفي في تعريف أقسام الكلم يحمل رؤية معينة لدور المقولة في فضاء التركيب والغاية منها أصلا، «فالهدف الأساس هو المركبات الإسنادية المؤدية لغرض التواصل وليس المفردات».[٢]

يؤكد هذه الرؤية ما ختم به ابن السراج حديثه عن أقسام الكلم حيث قال: «والذي يأتلف منه الكلام الثلاثة، الاسم والفعل والحرف، فالاسم قد يأتلف مع الاسم، نحو قولك: «اللهُ إلهنُا»، ويأتلف الاسم مع الفعل، نحو: «قامَ عمرٌو»، ولا يأتلف الفعل مع الفعل والحرف لا يأتلف مع الحرف، فقد بان فروق ما بينهما».[٣] ويذهب أحد الباحثين إلى الاحتراز من النظر في التعريف لأقسام الكلم لأنه يبدو قائما على المعنى إن نظرت إليه لذاته، معزولا عن سياقه (في الغالب)، لكن إن نظرت في شرحه وكيفية تأويله من قبل القدامى ألفيته شرحًا بمقتضى المقاييس التركيبية.[٤]

(١) بو علي، الأسس المعرفية والمنهجية للخطاب النحوي العربي،، مرجع سابق، ٤١٠

(٢) المرجع السابق، ٤١٠-٤١٣

(٣) ابن السراج، الأصول، مرجع سابق، ٤١/١

(٤) ينظر: مجدوب، المنوال النحوي العربي، مرجع سابق، ٢٣٩

٤. ٤.البدائل المقترحة في الأدبيات النحوية الحديثة:

من الملاحظ أن نقد نظرية التقسيم الثلاثي للكلم ومحاولة وضع بدائل لهذا التقسيم لا تعد ظاهرة حديثة العهد، بل تعود أقدم هذه المحاولات إلى عام ١٩٣٨م من خلال ما قدمه ساطع الحصري من اقتراحات عن فصل الصفة والضمير عن الاسم[١]، ومع هذا لم تتمكن هذه البدائل المقترحة من تعزيز وجودها في واقع الدرس اللغوي، وقد يعود ذلك إلى تعدد هذه المقترحات وتفاوتها في الأسس والنتائج، فتأمُل هذه المحاولات كما أشار أحد الباحثين يفضى إلى احتمال أمرين أو أحدهما: الأول عدم ارتباط تقسيم المحاولات بالأسس التي اعتمدتها، والأمر الآخر عدم اتفاق المحاولات المشتركة في بعض الأسس على طبيعة هذه الأسس.[٢]

ومما يُلاحظ على هذه المحاولات أيضا أنها لم تستبعد أيًا من الأقسام الثلاثة؛ الاسم والفعل والحرف، مما يدفع إلى القول باتفاق هذه المحاولات على تمايز هذه الأقسام، وإنما ذهبت في تقسيمها إلى مزيد من التفتيت والتقسيم، فأخرجت تارة الضمير من الأسماء وجعلته قسما مستقلا، وأخرجت الضمير والظرف والخوالف تارة أخرى.[٣]

وفي واقع الأمر فإن من شروط النظرية العلمية بعد شرطي التناسق والشمول هو البساطة، والذي «يقتضي السيطرة على كثرة المعطيات، بردها إلى عدد قليل من الأصناف بالنسبة إلى كل مستوى، وكلمّا كان عدد هذه الأصناف أقل كان الوصف أنجع».[٤]

ولعله ليس من المبالغة القول إن النحاة الأوائل طبقوا هذا المبدأ في الجنوح إلى البساطة، إذ كانوا على إدراك تام بهذه الاختلافات التي تنطوي عليها هذه الأقسام، لكنهم نظروا إلى جنس الكلمة لا إلى نوعها فعلى اعتبار

(١) نقلا عن: الرفاعي، محمد عبدالعزيز، العربية من منظور المنهج التوزيعي، ط.١، (القاهرة، دار الهاني للطباعة والنشر، ٢٠٠٨م)، ٥٩

(٢) ينظر: المرجع السابق، ٨٠-٨٢

(٣) ينظر: صالح، محمد سالم، الدلالة والتقعيد النحوي دراسة في فكر سيبويه، ط.١، (القاهرة: دار غريب، ٢٠٠٨م)، ٢٨

(٤) مجدوب، المنوال النحوي العربي، مرجع سابق، ١٠٥

المناطقة: «فإن الأخص يسمى نوعاً، والأعم يسمى جنساً».[١] فتقسيم الكلم إلى اسم وفعل وحرف كان قائما على الاستقراء والنظر إلى مواقعها في الكلام، مع العلم والإحاطة بما بين الأنواع المندرجة تحت الأجناس من اختلافات، فقد فرقوا بين الضمائر وأسماء الاستفهام والأسماء الموصولة والظروف واسم الجنس والصفة، ومن ذلك قول سيبويه: «ولو قلت: ائتني ببارد كان قبيحا، ولو قلت: ائتني بتمر كان حسنا، ألا ترى كيف قبُح أن يضع الصفة موضع الاسم».[٢] فاسم الجنس والصفة نوعان يندرجان تحت جنس الاسم، فإن كان ثمة متشابهات قد ضمتهم تحت جنس واحد، فإن ثمة اختلافات قد ميزتهم وجعلت لكل نوع أحكامه الخاصة التي لم يُغفل عنها، وعليه عدّ كل ما يقع موقع اسم الجنس ولو في جملة واحدة، أو في سياق لغوي واحد اسمًا، وبما أن الفعل لا يحل بحال من الأحوال محل اسم الجنس كان قسمًا قائمًا برأسه، وكذلك الحرف إذ لا يحل محل الفعل ولا اسم الجنس في سياق لغوي صحيح، وهكذا كانت أقسام الكلم ثلاثة.[٣]

ولقد ذكر أحد الباحثين أن النظام النحوي العربي خاضع لمبدأ الاقتصاد، فإذا كان النظام يضم ثلاثة أقسام: الاسم والفعل والحرف فكل من هذه الفئات تضم بدورها فئات فرعية، فالاسم يضم اسم العلم واسم الجنس والمصدر والصفة والضمير واسم الاشارة والاسم الموصول وأسماء الاستفهام.

والفعل يضم إلى جانب الأفعال الدالة على إجراء فعلي، أفعالا مساعدة تخص الهيئة (فئة كان)، وأخرى تخص الصيغة (فئة ظن) وتمثل سلوكا نحويا مماثلا للأفعال الحقيقية، وتختلف عنها مع ذلك في عدة نقاط، ويشمل أيضا أفعال التعجب والأفعال الجامدة. وأما الحرف فيشمل كل ما تبقى.[٤]

(١) الفارابي، أبو نصر، كتاب الحروف، تحقيق: محسن مهدي، ط.٢، (بيروت: دار المشرق،١٩٩٠م)، ١٦٦

(٢) سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ١/٢٧٠

(٣) ينظر: نحلة، الاسم والصفة في النحو العربي والدراسات الأوربية، مرجع سابق، ٢٧

(٤) غيوم، تكوين نظرية أقسام الكلام وبناؤها في العرف النحوي العربي، مرجع سابق، ٦٢-٦٣

٤. ٥.أصول الفقه وعلاقتها بأصول النحو:

إن النظرة التقويمية إلى التراث الإسلامي يجب أن تكون نظرة شمولية موسوعية تكاملية، كما يدعو إلى ذلك عديد من المفكرين الإسلاميين المحدثين، «وأهم مظاهر الشمول التي تُدرك بها الحقيقة التكاملية للتراث هي التداخل الذي حصل بين المعارف والعلوم في الممارسة التراثية».[١] ويظهر ذلك التداخل على مستويين هما التراتب بين العلوم والتفاعل، فعلماء المسلمين لم يكتفوا بالقول بتدرج العلوم فيما بينها، بل أكدوا مشروعية تفاعل العلوم بعضها مع بعض، وذلك التفاعل أدى إلى إثراء العلوم والفنون وحصول التأثير المتبادل بينها، الأمر الذي انعكس على اتجاه التعليم والتكوين بصناعة العالم الموسوعي المشتغل بتحصيل العلوم العقلية والنقلية.[٢]

يُبنى على ما سبق القول بأن علم الأصول نشأ في مناخ فقهي نتلمسه عند الصحابة ابتداءً، حتى استوى في "الرسالة" للشافعي، الذي يجمع المؤرخون على أنها أول محاولة لوضع منهج أصولي عام يحدد الطرق الواجب اتخاذها لاستنباط الأحكام.[٣] ووقفا لمبدأ تنقل الآليات الإنتاجية[٤] انتقلت كثيرٌ من هذه الآليات من الحقل الفقهي إلى الحقل اللغوي، ونظراً لتشبع التراث بهذه الآليات التي شكلت جزءًا من الوعي الجمعي لأي مُشتغل في العلوم، لم يشكل تأخر الدرس اللغوي في تثبيت هذه الأصول بتأليف مستقل مُشكل، فعندما جاء أبو البركات الأنباري(٥٧٧هـ) بكتابيه «لمع الأدلة» و «الإغراب في جدل الإعراب»، حاول أن يضبط هذه الآليات الإنتاجية المستخدمة سلفاً في كتب النحو المتقدمة بشكل يوازي الحقل المعرفي الفقهي، حيث يقول في مقدمة كتابه: «أصول النحو أدلة النحو التي تفرعت منها فروعه وفصوله، كما أن أصول الفقه أدلة الفقه التي تنوعت عنها جملته وتفصيله. وفائدته التعويل في إثبات الحكم على الحجة

(١) عبد الرحمن، طه، تجديد المنهج في تقويم التراث، ط.٢، (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، د.ت)، ٨٩

(٢) ينظر: المرجع السابق، ٩٠-٩١

(٣) ينظر: النشار، مناهج البحث عند مفكري الإسلام، مرجع سابق، ٨٠

(٤) ينظر: طه عبد الرحمن، تجديد المنهج في تقويم التراث، مرجع سابق، ٨٢

والتعليل، والارتفاع عن حضيض التقليد إلى يفاع الاطلاع على دليل».[١] يؤكد ذلك سبق أصول ابن السراج، ومناظرات الزجاجي والفصول المتعلقة بهذه الأصول النحوية الواردة في خصائص ابن جني.

ويظهر التأثير الفقهي على الدرس اللغوي من خلال أمرين: أولهما في المصطلحات المستعارة من المجال الفقهي، والآخر في الآليات الإنتاجية كالإجماع والقياس والتعليل.[٢] فالمقابلة بين هذين الحقلين قائمة في عديد من المناظرات النحوية، ومن ذلك ما يستشهد به الزجاجي من أن الأصل في الإعراب الحركات، ولكنه قد يقع بالحروف وبيان ذلك عنده أن «الشيء يكون له أصل يلزمه، ونحو يطرد فيه، ثم يعترض لبعضه علة تخرجه عن جمهور بابه، فلا يكون ذلك ناقضًا للباب...وذلك موجود في سائر العلوم، حتى في علوم الديانات، كما يقال بالإطلاق الصلاة واجبة على البالغين من الرجال والنساء، ثم نجد منهم من تلحقه علة تسقط عنه فرضها، وكما يقال من سرق حرز قُطع، وقد نجد القطع ساقطًا عن بعضهم، ولهذا نظائره كثيرة».[٣]

ويرى الجابري أنه على الرغم من التوسع في ممارسة القياس عند النحويين عما فعله الفقهاء، إلا إنهم في مجال التنظير لأصول النحو قد استنسخوا الهيكل الايبستمولوجي(المعرفي) لعلم أصول الفقه.[٤]

إن الارتباط النسقي بين العلوم الشرعية خصوصا الأصول والحديث والفقه والتفسير من جهة، والعلوم اللغوية كالنحو والبلاغة وفقه اللغة من جهة أخرى، قد أكسب الدرس اللغوي العربي قدسية دينية جعلت الحساسية من تأتير أجنبي تأخذ بعدًا عميقًا، ومكنته من أخذ مصطلحاته ومنهجه وإطاره النظري من العلوم الشرعية مستغنيا عما يضطره إلى الأخذ من مصادر أجنبية. وهذا يفسره كون كثير من النحاة مقرئين

(١) الأنباري، عبد الرحمن بن محمد، الإغراب في جدل الإعراب و لمع الأدلة في أصول النحو، تحقيق: سعيد الأفغاني، د.ط، (دمشق، مطبعة الجامعة السورية، ١٣٧٧هـ-١٩٥٧م)، ٨٠

(٢) شنوقة، السعيد، في أصول النحو العربي، ط.١،(القاهرة: المكتبة الأزهرية للتراث، ٢٠٠٨م)، ١٧

(٣) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو ، مرجع سابق، ٧٢-٧٣

(٤) الجابري، بنية العقل العربي، مرجع سابق، ١٤١

ومفسرين وقضاة وكلاميين. ونضيف إلى هذا الدليل القوي الاعتبارين الآتيين:

أ- النزعة الوصفية التي أسهم بها النحو العربي على الأقل خلال القرون الأربعة الأولى، والمتمثلة في جمع المادة وتصنيفها ووضعها وفق شروط وقواعد كما تثبته كتب أصول النحو، في حين أن النحو الاغريقي نحو معياري يبدأ بالتأمل، ويحاول تطبيق القواعد الفلسفية على خصائص اللغة.

ب- براءة الكتابة النحوية العربية من أعراض النقل، التي تظهر جليا في المباحث المنقولة أو المترجمة من بيئة أجنبية، وأهم هذه الأعراض:

- فقدان الأصالة المصطلحية، حيث يغلب التعريب وتفقد المصطلحات وضوحها وتماسكها اللغوي، والنحو العربي على العكس أصيل المصطلح لارتباط النسق الاصطلاحي السيبويهي بالعلوم الشرعية وخصوصا الفقه.
- سوء الفهم وتشويه الأفكار المنقولة بفعل الوسائط اللغوية المتعددة، وهو ما حصل في نقل الفكر اليوناني إلى العربية.

ومن أكبر الشواهد على التلاقح المعرفي بين العلوم الشرعية والعلوم النحوية ماقاله الجرمي: "أنا مذ ثلاثون أفتي الناس في الفقه من كتاب سيبويه"، وكان قوله محط تعجب، حتى فُسّر ذلك بأن الجرمي كان صاحب حديث، فلما علم كتاب سيبويه تفقّه في الحديث؛ إذ كان كتاب سيبويه يُتعلّم منه النظر والتفتيش.[١] فكلام الجرمي يدل على أن الفقهاء – وهو أحدهم- قد أفادوا من المنهجية النحوية والإطار النظري للكتاب في تدريس الفقه.

(١) ينظر: سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ١/٥-٦

خلاصة:

إن الافتراضات العلمية قائمة على جمع أكبر عدد من الحجج والبراهين لإثبات صحتها، ولذا فإن هدم أي افتراض أو التشيكك فيه يلزمه أن يقدم حججاً مضادة تقوض بناء هذا الافتراض، ولقد نُوقش ذلك في هذا الفصل فيما يتعلق بالافتراض القائل باقتباس نظرية أجزاء الكلام العربي من المنطق أو النحو اليونانين عن طريق مسارين؛ أولهما تاريخي كان يهدف إلى رصد بواكير العلاقات اليونانية مع الثقافة العربية، فتبين تعدد قنوات الاتصال بصورة تعكس اضطراب أقوال أصحابها المؤمنين بالاتصال المتقدم بالفكر اليوناني، واختلاق بعضها كعلاقة الخليل بحنين بن إسحاق، مما يؤكد عدم وجود أي إثباتات تاريخية حاسمة على الصلة المبكرة، ويجعل كل ما قُدم مجرد افتراضات لا تستند إلى براهين تصمد بالتمحيص، في حين يتجلى أثر الاتصال بالفكر اليوناني وثقافته منذ القرن الثالث مدعماً بآثار مكتوبة ومترجمة، ومناظرات مشهودة ومثبتة، وانعكاسات على المنتوج اللغوي والثقافي، ومواجهات فكرية ونقدية للثقافة اليونانية المتسربة إلى الفكر العربي.

أما المسار الآخر الذي سُلك لاستبعاد الفرض المسلّم بالتأثير اليوناني في نشاة النحو فنسقي؛ ينظر إلى داخل المنظومة النحوية ليسلط الضوء على معالجة النحويين لهذه النظرية محط البحث، فظهر التفاوت بين نظر النحويين الأوائل ونظر اللغويين المحدثين، الذين اعتمدوا على مواطن المشابهة دون التعمق بالفكر الثاوي خلفه، بل إنهم تجاوزوا المراحل التأسيسية في النحو العربي إلى مصادر متأخرة وضعت لمرامٍ تعليمية، فوقعوا فيما نقدوه من الشروط المنطقية الصارمة التي لم يلتزم بها الفكر النحوي المؤسس في تقسيمه الثلاثي لأقسام الكلم، إذ كان منطلقا من وجهة نظر تركيبية لا تنظر إلى المقولة كوحدة صرفية بمعزل عن التركيب.

وبعد أن قُدمت الحجج والبراهين التي تضعف من افتراض الاقتباس والتقليد، كان من اللازم تقديم الحجج التي تؤيد هذه النظرية وتثبت صحتها، فاُستعين بآليات التصنيف المعرفي التي تؤكد على أصالة فكرة تفاوت أفراد الصنف الواحد، ومشروعية اختلاف درجة تمثيل العناصر المنتمية للصنف دون أن يكون ذلك مبرراً للخروج من دائرته. وكان من السهل تتبع هذا القول وإثباته فيما يخص نظرية أجزاء الكلام في التراث النحوي العربي.

وإن كانت هذه النظرية قد سلمت من القول باقتباسها من المنطق اليوناني - من وجهة نظر الباحثة-، إلا أن حدودها لم تسلم من أثره، فقد حُكم مراراً بفساد الحدود الموضوعة لأقسام الكلم، الأمر الذي أثبت خضوع التقسيم الثلاثي لوجهة نظر لغوية تركيبية لا منطقية، ومن ثمّ لم يشعر النحويون بقصوره، إنما كانت جل محاولاتهم وضع الحدود المحققة للشروط المنطقية وهذا ما استمر الإخفاق فيه، لأنها لا تتسق مع منطلقات منظومتهم النحوية وأسسها.

كما لم يُفلح اللغويون المحدثون في وضع بدائل علمية يسهل تداولها، ويستقيم بها الخلل الذي افترضوه في هذا التقسيم لأن قراءتهم لهذا التراث كانت في سياق مؤمن بالأثر اليوناني دون مراجعة. في حين أنّ البحث والتمحيص في التراث النحوي العربي يثبت التأثر الفقهي المبكر، والتلاقح المعرفي بين المجال اللغوي والمجال الشرعي، بحيث لا يسمح بتأثير أجنبي دخيل إلا بعد أن يتجاوز قنطرة التوتر الاجتماعي، وهذا ما كان في زمن متأخر عن نشأة النحو.

الفصل الثاني: الفعل مفهومه وخصائصه وبنياته ودلالاته:

وفيه ثمانية مباحث:

١. الفعل وتقسيم الكلام عند الأمم.

٢. الفعل و قضية التقسيم الثلاثي في التراث النحوي.

٣. حد الفعل.

٤. أبنية الفعل بحسب الحروف الأصول.

٥. أبنية الأفعال من الثلاثي المزيد.

٦. الخصائص التركيبيِّة للأفعال المزيدة.

٧. اللواصق وأثرها في بنية الفعل التركيبية.

٨. الفعل مقولة دلالية.

١. الفعل وتقسيم الكلام عند الأمم:

يعدُّ تقسيم الكلام أحد المباحث الحيوية في تاريخ الدراسات اللغوية، فالمتتبع لتاريخ علم اللغة يجد أن الدراسات الأولية كانت دوما تدور في هذا المضمار من حيث الاهتمام المعجمي والصرفي بالكلمة بوصفها الوحدة الصغرى في تحليل الجملة.

وقد مثّل الفعل في جملة هذه الدراسات عنصراً مهماً حظي بعناية واسعة، حيث سجل حضوراً مبكراً في تراث الدرس اللغوي. ومع تمكّن الدرس اللغوي الحديث من تجاوز هذا الطرح، نظراً لصعوبة تحديد مفهوم واضح ومتفق عليه للكلمة، وتقديمه بديلًا علمياً لها وهو «المورفيم»[١] باعتباره أصغر وحدة معجمية غير قابلة للتجزيء، إلا أن «الفعل» بسماته الخاصة ما زال محافظاً على أهميته.

ولمعرفة هذا الموقع المهم الذي احتله الفعل، يلزمنا الوقوف على ملامح التقسيم في تراث الأمم، وأبرزهم الهنود واليونان والرومان والسريان وأهم الخصائص التي رُصدت له.

١. ١. اليونـان:

بدأ التفكير اللغوي عند اليونان مرتبطاً بالفلسفة حيث يعود أقدم تقسيم في تاريخ العلم اللغوي إلى أفلاطون (٤٢٩-٣٤٧ ق.م)، الذي قدم تقسيماً ثنائياً يتألف من: مكون اسمي ومكون فعلي « onoma and rhema»، ولم يوضح أفلاطون ما إذا كان يقصد بهذين المصطلحين الكلمات أم العبارات أم كليهما.[٢] ومع أن أفلاطون لم يرتب مباحثه اللغوية إلا أنه عُدّ رائد الدراسات النحوية اليونانية، وأول مَن فرق بين

(١) المورفيم: مصطلح يشيرإلى الوحدات الدنيا في اللسان؛ المتضمنة لشقي الدال والمدلول معا. ينظر: بريور، المصطلحات المفاتيح في اللسانيات، مرجع سابق، ٧٢

(٢) ر. هـ. روبنز، موجز تاريخ علم اللغة(في الغرب)، ترجمة: أحمد عوض، د.ط، (الكويت: عالم المعرفة، ١٩٩٧)، ١٠

الاسم والفعل[١]، وبهذا سجل «الفعل» حضوره في الالتفات الأول لدراسة اللغة.

يتبع أفلاطون أرسطو(٣٨٤-٣٢٢ ق.م) الذي يقر تقسيمه مع زيادة قسم ثالث سماه syndesmoi، ويضم هذا القسم ما أصبح يُعرف فيما بعد بالروابط والأداة والضمائر(وربما حروف الجر مع أن ذلك غير واضح من أمثلته الورادة). وهذا التحليل الثلاثي للجملة يُرجح أن يكون مقصود أرسطو منه تمييز مكونات العبارة الإخبارية التي كان أكثر اهتماماً بها بوصفه منطقيًا.[٢] ويُعرّف أرسطو المكون الفعلي rhema بأمرين: دلالته على الزمن، وتمثيله للخبر. وهذا الأمر الأخير قد سوغ له إضافة الصفة إلى المكون الفعلي باعتبار أنها قد تأتي أخباراً في الجملة اليونانية. وبالنظر إلى وجود الفعل الرابط(المساعد) esti في اللغة اليونانية فقد سوغ القول أيضا بأن الصفات تحمل معنى الزمن كذلك، ولهذا السبب يرى أحد الباحثين "إن ترجمة onoma and rhema بـ"اسم وفعل" على التوالي في هذه المرحلة من تطور النظرية القواعدية اليونانية قد تكون ترجمة مضللة".[٣]

ينتقل الدرس اللغوي اليوناني بعد أفلاطون وأرسطو إلى الرواقيين على يد Zenon حوالي ٣٠٠ق.م.[٤] وهم وإن كانوا فلاسفة إلا أنهم اعتنوا بالمباحث اللغوية عناية فائقة بما أملاه عليهم موقفهم الفلسفي. وقد توسع الرواقيون في تقسيم أرسطو فزادوا عليه قسماً رابعًا، إذ فصلوا الأفراد المتصرفة(الضمير والأداة) على أنهما "arthra" عن الأفراد الثابتة غير المتصرفة(حروف الجر والروابط)، واحتفظت الأخيرة بالمصطلح syndesmoi، ثم أضافوا قسماً خامساً باستقلال الظروف mesotes، وقدموا تقسيماً سداسيًا كذلك بانقسام الاسم onoma إلى: اسم العلم proper noun، وأسماء الأجناس.[٥]

(١) عمر، أحمد مختار، البحث اللغوي عند العرب، ط.٨، (القاهرة: عالم الكتب، ٢٠٠٣م)، ٦٢

(٢) ينظر: روبنز، موجز تاريخ علم اللغة، مرجع سابق، ٥١

(٣) ينظر: المرجع السابق، ٥٢

(٤) عمر، البحث اللغوي، مرجع سابق، ٦٢

(٥) الرفاعي، محمد عبد العزيز، نظام أقسام الصيغة في النظرية النحوية، (١٩٩٦م)، حولية الجامعة الإسلامية العالمية، إسلام آباد، العدد الرابع، ص ٢٥٧ ـ ٣١٥ ، ٢٦٨

وقد أسهم الرواقيون في إثراء مجال الفعل بتقديم مصطلحات مستقلة للأفعال مع توضيح معايير استعمالها، فالأفعال المتعدية المبنية للمعلوم(rhemata ortha) والمبنية للمجهول (hyptia) والأفعال المحايدة – اللازمة- (neutral) قد عُرف كل منها عن طريق تركيبها - على التوالي- مع حالات غير الرفع (حالة المفعولية عادة)، ومع hypo[١] والإضافة ومع غير هاتين الحالتين.

وكانت مساهمتهم الكبرى في مجال تحليل الفعل من خلال تجريد معاني الزمن ووجهة الحدث الموجودة في صيغ الزمن، فدلالة الزمن التي ميزها أرسطو تعد جزءاً فقط من الوظيفة الدلالية لأزمنة الفعل في اليونانية. وفي كثير من اللغات ثمة بُعدان هما الإشارة للزمن والإشارة لتمام الحدث، التي يمثل لها دائما بالفعل الماضي، في مقابل عدم تمامه أو استمراره ويمثل لها بصيغة المضارع لدلالته الصرفية على الحال والاستقبال.[٢]

ثم يسجل التاريخ اللغوي الفضل بعد الرواقيين لعلماء الإسكندرية، الذين دفعوا بالدرس اللغوي - وبالأخص في مجاله النحوي - إلى الحالة التي اقتبسها اللغويون اللاتينيون. وقد شكلت الدراسات الأدبية المرجع الأساس في المعالجة اللغوية لديهم بعد أن كانت الدراسات الفلسفية معيناً لمن هم قبلهم. ويعد مُؤَلف «techne grammatike» أو ما يسمى بـ«فن النحو» لديونسيوس ثراكس Dionysius Thrax (١٠٠ ق.م) من أهم إنجازاتهم، وهو أول وصف دقيق باقٍ للغة اليونانية.[٣] فقد ظل المرجع الأول للنحو اليوناني لمدة ألف وثمانمائة سنة[٤]، وقدم ثراكس في هذا المؤلف تقسيماً ثمانياً لأقسام الكلام على النحو الآتي:

- الاسم / noun/ onoma: قسم من الكلام معرب يدل على شخص أو شيء.

(١) لم يوضح المترجم المقصود بمصطلح اليوناني "hypo "، ولم أجد في معجم مصطلحات علم اللغة الحديث سوى مصطلح "hypotaxis " بمعنى الربط بالأدوات. ينظر: باكلا ؛ والريح ؛ ونعمة ؛ وصيني ؛ والقاسمي، معجم مصطلحات علم اللغة الحديث، ط.١، (بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٨٣)، ٤١

(٢) ينظر: روبنز، موجز تاريخ علم اللغة، مرجع سابق، ٥٥

(٣) ينظر: المرجع السابق، ٥٦

(٤) عمر، البحث اللغوي، مرجع سابق، ٦٤

- الفعل /verb / rhema: قسم من الكلام لا يتصرف حسب الحالة، ولكنه يتصرف حسب الزمن والشخص والعدد، ويدل على نشاط أو عملية تنجز أو ينفعل بها.
- (المشتقات)/ participle/metoch : قسم من الكلام يشارك الاسم والفعل في السمات.
- الأداة/ article / arthron: قسم من الكلام معرب يقدم على الأسماء أو يؤخر عنها.
- الضمير/ pronoun /antonymia: قسم من الكلام يمكن أن يحل محل الأسماء ويُعيّن للشخص.
- حرف الجر / preposition / prothesis: قسم من الكلام يوضع قبل الكلمات الأخرى في التركيب.
- الظرف/ adverb/epirrhema : قسم من الكلام غير متصرف يرد تقييدا للفعل أو إضافة إليه.
- الرابط/ conjunction / syndemos: قسم من الكلام يربط الحديث معا ويملأ الفراغات في التفسير.(١)

وقد استقر هذا التقسيم الثماني لمدة طويلة، وكان ذا أثرٍ بالغٍ على قواعد اللغة التي كتبها اللغويون الغربيون حيث استعمل بوصفه النموذج إلى الوقت الحاضر.(٢)

والجدير بالذكر في هذا المقام أن وضع اسمي الفاعل والمفعول «participle» في قسم مستقل - والذي قام به ثراكس- كان مثار نقاش في العصور القديمة. فجذور الفاعلية والمفعولية عبارة عن جذور فعلية، وهذا التمييز في وضع «participle» في قسم منفصل يعود إلى الاهتمام بتصريف الحالة،(٣) إذ اعتمد على وجود هذا المعيار(أي الإعراب)

(١) ينظر: الرفاعي، نظام أقسام الصيغة في النظرية النحوية، مرجع سابق، ٢٦٨-٢٦٩ ؛ روبنز، موجز تاريخ علم اللغة، مرجع سابق، ٦٢

(٢) الرفاعي، نظام أقسام الصيغة في النظرية النحوية، مرجع سابق، ٢٧٢

(٣) الحالة / ptosis: يشير هذا المصطلح ضمن معناه التقليدي إلى تلك العلاقات التركيبية التي تبرز عبر العلامات الإعرابية ، ينظر: بريور، المصطلحات المفاتيح في اللسانيات، مرجع سابق، ٢٤

أو غيابه في التفريق بين الاسم والفعل، واسمي الفاعل والمفعول يتصرفان مع الحالة[١] ومع الزمن، ويشتركان في العلاقات النحوية مع الأسماء والأفعال معا.[٢]

وتعرض ثراكس أيضا لموضوع آخر يتعلق بمجال البحث وهو إتباعه لكل قسم من أقسام الكلام بما عبر عنه بمصطلح « parepomean - خاصيات مترتبة»، توضح الفروق ذات الصلة التركيبية في صيغ الكلمات، وحدد للاسم خمس خاصيات، أما الفعل فقد حدد خاصياته بـ: الصورة، والبناء للمعلوم أو المجهول، النوع، والصيغة، والعدد، والشخص، والزمن، والتصريف.[٣]

ويستند إلى هذا التقسيم الثماني عالم آخر هو أبولونيوس ديسكولس Apollonius Dyscolus (القرن الثاني بعد الميلاد)، بيد أنه قد بنى وصفه النحوي بشكل خاص على علاقات الاسم والفعل أحدهما بالآخر، وعلى علاقات أقسام الكلام الباقية بهما. فأُعتمد في هذا الوصف على حالات الكلمات الاسمية المتصرفة مع ترابطاتها بعضها ببعض وبالأفعال، وعلى أقسام الأفعال: المبني للمعلوم (المتعدي)، والمبني للمجهول، والمحايد (اللازم) بعلاقاتها المستقلة بصيغ الحالة الاسمية.[٤]

بهذا التتبع التاريخي والعرض الموجز نستطيع القول إن الفعل شكّل قسمًا ثابتًا في الدراسات اللغوية اليونانية، حيث أشير إليه بوصفه مركبًا أوليًا مهمًا في الدرس اللغوي منذ أفلاطون، واستمر في إثبات حضوره في تاريخ تطور هذه الدراسات التي أثبتت له عديداً من الخاصيات التي يرتكز عليها، كدلالته على الزمن والحدث، وبنائه للمعلوم والمجهول، وتعديته

(١) مثل: حالة الرفع أو النداء أو المفعولية أو الإضافة أو المفعولية غير المباشرة، ينظر: روبنز، موجز تاريخ علم اللغة، مرجع سابق، ٦٤

(٢)روبنز، موجز تاريخ علم اللغة، مرجع سابق، ٦٣

(٣) ينظر: المرجع السابق، ٦٣-٦٤

(٤) ينظر: المرجع السابق، ٦٧

ولزومه، وعدم تصرفه في الإعراب وتصرفه للدلالة على الزمن والشخص والعدد، والتفريق بين زمن الفعل وجهته.[١]

١. ٢. الرومان:

كان الرومان على صلة وثيقة بالثقافة اليونانية من خلال مستعمرات اليونان بجنوب إيطاليا، إلى أن سقطت دولة اليونان تدريجيًا في القرن الثالث والثاني قبل الميلاد تحت حكم الرومان. ونظرا للتقدم المعرفي الذي حظيت به الثقافة اليونانية عن الرومانية، حاولت الأخيرة الاستفادة من هذه المعارف المتقدمة التي كان من جملتها العلم اللغوي، وقد سهل هذه الإفادة التشابه النسبي للتراكيب الأساسية بين اللغة اليونانية واللغة اللاتينية.[٢]

يعد فارو Varro(١١٦ – ٢٧ ق.م) من أوائل الكتّاب اللاتينيين الجادين في المسائل اللغوية، وقد قدم تصنيفًا صرفيًا للكلمات اللاتينية المنتجة بالاشتقاق، وغير المنتجة بالاشتقاق، ثم صنف الكلمات المتصرفة منها بالتمييز بين الحالة(الإعراب) والزمن مقيمًا بذلك نظامًا رباعيا يتكون من:

- الأسماء: { +إعراب / - زمن }
- الأفعال: { - إعراب / + زمن }
- اسمي الفاعل والمفعول(المشتقات): { +إعراب / + زمن }
- الظروف: { - إعراب / - زمن } [٣]

وقد قسمت هذه الأقسام تقسيمًا مختلفًا أيضا بالاعتماد على وظائفها النحوية والدلالية: «فالأسماء تسمى، والأفعال تقوم بالإفادة، والظروف

(١) الجهة: هي مجموع سمات الحدث التي تمكن من قياسه ووصفه زمنيا، فهو ممتد أو غير ممتد أو لحظي، وهو محدود وغير محدود، وهو تام وغير تام، ينظر: الفهري، عبد القادر الفاسي، البناء الموازي نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة، د.ط، (الدار البيضاء، دار توبقال، ١٩٨٩م)، ٨٠

(٢) ينظر: روبنز، موجز تاريخ علم اللغة، مرجع سابق، ٨١-٨٢

(٣) ينظر: الرفاعي، نظام أقسام الصيغة في النظرية النحوية، مرجع سابق، ٢٧٠

تعزز بتركيبها مع الأفعال وكونها تابعة لها، واسما الفاعل والمفعول/ participle يقومان بالربط، ويشتركان في كثير من صرف الأفعال والأسماء ونحوهما». ويفرق فارو في معالجته للفعل -كما فرق الرواقيون من قبله- بين دلالة الزمن وجهة الحدث.[١]

ومع أن فارو قد قدم تصنيفًا جديدًا للكلمات اللاتينية إلا أن العلماء اللاتينيين المتأخرين أعادوا طرح التقسيم الثماني الكلاسيكي، الذي أقامه ثراكس مع تعديل طفيف، يتجسد هذا التعديل في استبعاد الأداة لأن اللغة اللاتينية لا تملكها، وإضافة صيغة التعجب باعتبارها قسما مستقلا من أقسام الكلام.[٢] وقد عرفها رميوس بليمون «بوصفها كلمة ليس لها معنى محدد، ولكنها تعبر عن الانفعال».[٣]

وقد ترسخ هذا التقسيم من خلال عمل بريشيان Priscian في كتابه النحوي Institutions Grammaticae [٤]، فأقسام الكلام الثمانية عنده من الممكن مقارنتها بسهولة بأقسام الكلام التي قدمها ثراكس:

- الاسم / nomen : وخاصيته أن يدل على جوهر وكيفية، وهو يُعين صفة عامة أو خاصة لكل شخص أو شيء.
- الفعل / verbum: خاصيته أن يدل على حدث أو مطاوعة، وله زمن وصيغة دون تصريف للحالة.
- (المشتقات)/ participium: هو قسم من الكلمات يعزى اشتقاقيا إلى الفعل، ويشترك مع الأسماء والأفعال في الزمن والحالة لذلك هو متميز عنهما.
- الضمير / pronomen: خاصيته هي إمكانية استبدال اسم العلم به، وإمكانية تحديده الشخص.

(١) ينظر: روبنز، موجز تاريخ علم اللغة، مرجع سابق، ٨٦-٨٧
(٢) ينظر: روبنز، موجز تاريخ علم اللغة، مرجع سابق، ٩٤
(٣) ينظر: المرجع السابق، ٨٩
(٤) ينظر: الرفاعي، نظام أقسام الصيغة في النظرية النحوية، مرجع سابق، ٢٧٠

- الظرف / adverbium: خاصيته هي استعماله في تركيب مع الفعل بحيث يكون تابعا له نحويا ودلاليا.
- حرف الجر / praepositio: خاصيته هي أن يستعمل بوصفه كلمة مستقلة قبل كلمات مصرفة الحالة، وأن يستعمل مركبا قبل كلمات مصرفة الحالة أو غير مصرفة الحالة معا.
- التعجب / interiectio: خاصيته أن يكون مستقلا نحويا عن الأفعال، ويدل على شعور أو حالة عقلية.
- الرابطة / coniunctio: خاصيتها أن تربط نحويا بين قسمين أو أكثر من أقسام الكلام، وتدل على علاقة بينهم.[١]

وقد حدد برشيان الصيغ الأصلية في الأسماء والأفعال، فعدّ صيغة المفرد المرفوع الصيغة الأصلية للأسماء، وصيغة المضارع الإخباري المبني للمعلوم للشخص الأول المفرد الصيغة الأصلية للأفعال.[٢] وبهذا العمل يتضح جليًا الأثر الكبير الذي خلّفته الثقافة اليونانية في التراث اللغوي اللاتيني.

١. ٣. السريان:

تعدٌ اللغة السريانية إحدى اللغات السامية التي ازدهرت في بلاد الرافدين، فقد اُعتمدت لغة رسمية للدولة الآشورية، وسادت ثقافيًا قبل القرن الرابع ق. م.[٣]. وقد ثبت تاريخيًا الاتصال المباشر بين السريان واليونان بخضوع هذه البلاد لحكم اليونان في٣٣٠ ق.م.[٤]

ساهم هذا الاتصال المباشر في امتداد أثر الثقافة اليونانية إلى اللغة السريانية، حيث يعدّ أقدم مؤلف سرياني ليوسف الأهوازي -أستاذ مدرسة

(١) ينظر: روبنز، موجز تاريخ علم اللغة، مرجع سابق، ٩٥-٩٦
(٢) ينظر: المرجع السابق، ٩٦
(٣) ينظر مقدمة: القرداحي، الأباتي جبرائيل، المناهج في النحو والمعاني عند السريان، تقديم: الأب جوزيف شابو، ط.٣، (حلب: المكتبة السريانية، ٢٠٠٨م)، ٥
(٤) ينظر: المرجع السابق، ٤

نصيبين(٥٨٠م)- ترجمة لكتاب ثراكس، فلم يُعرف مؤلف نحوي للغة السريانية قبل هذا الكتاب. ومن الواضح أن الغرض من وراء ترجمته تمكين السريان من الاطلاع عليه، للإفادة منه بوصفه المثال أو النموذج حيث كانوا بحاجة ماسة لتقعيد لغتهم.[١]

وباعتبار أن كتاب الأهوازي كان مجرد ترجمة لمؤلف ثراكس فلم يعدّه السريان أول مؤلف في نحوهم، بل أشارت مراجعهم إلى أن يعقوب الرّهاوي(٧٠٨م) صاحب أول مرجع يُعول عليه، إذ كان له الفضل في تطوير قواعد اللغة السريانية.[٢] ويظهر في مؤلفه المُسمى بـ«غراماطيقا» الأثر اليوناني حيث قدم الرهاوي نحواً سريانيًا مبنيًا على النحو اليوناني، كما يتضح من الاسم وكما تشير المصادر.[٣]

وقد طرح الأهوازي في ترجمته لكتاب ثراكس تقسيم الكلام الثماني، إلا أن نحويي السريان الذين أفادوا من النحو اليوناني وطبقوه على لغتهم، توصلوا إلى تقسيم الكلام إلى سبعة أقسام كما تقتضيه لغتهم يتضمن:

شمُا «الاسم»، ملِةُا «الفعل»، حلُف شمُا «الضمير»، ملَة شمُا «المرخم»، عَل ملِةُا «المتعلق بالفعل»، قَديموٌة سيُمُا «اللفظ المضاف»، اِسُرُا «الحرف» بالسريانية:

ܥܒܕܐ، ܡܚܡܝܢ ܥܒܕܐ، ܡܟܝܠ ܥܒܕܐ، ܚܠܦ ܡܚܡܝܢ، ܡܦܣܩܢܐ ܫܡܗܬܐ، ܐܝܬܪܐ. [٤]

ولقد تأثر النحو السرياني في مرحلة متأخرة بالنحو العربي إذا قدم ابن العبري[٥](١٢٨٦م=٦٨٥هـ) فى كتابه المسمى «الأشعة»[١] تقسيمًا ثلاثيًا للكلام

(١) ينظر: الجمل، أقسام الكلام السرياني، مرجع سابق، ١

(٢) ينظر: القرداحي، المناهج في النحو والمعاني عند السريان، مرجع سابق، ١٤

(٣) الجمل، أقسام الكلام السرياني، مرجع سابق، ٢

(٤) المرجع السابق

(٥) وهو مؤرخ سرياني مستعرب، من نصارى اليعاقبة، ولد في ملطية من ولاية ديار بكر عام ٦٢٣هـ = ١٢٢٦ م، وفر مع أبيه إلى أنطاكية بسبب هجوم التتار، فتعلم العربية والطب، واشتغل بالفلسفة واللاهوت، له الكثير من المصنفات في علوم مختلفة، منها بالعربية مختصر تاريخ الدول. ينظر: الزركلي، مرجع سابق، ١١٧/٥

محاكيًا العرب وهو: الاسم، والفعل والحرف،[٢] وأدرج الأقسام الباقية (الضمير، والمتعلق بالضمير، والمرخم، واللفظ المضاف)ضمن الأسماء.[٣]

وقد تمكن السريان من تقديم تعريفات لهذه الأقسام يمتزج فيها الأثران اليوناني والعربي - نطمئن إلى القول بالتأثر وذلك لثبت الاتصال التاريخي والامتزاج الثقافي- ويتضح هذا الأثر من العرض الآتي[٤]:

- الاسم: ما دل على شيء مادي أو مصدر، كما عرف بأنه كلمة تدل على معنى تام ليس الزمن جزءًا منها.
- الفعل: كلمة لا تتصرف حسب الحالة بل حسب الزمن والشخص والعدد كما ذكر الأهوزاي، في حين عرفه ابن العبري بأنه لفظ منطوق بسيط المعنى، يدل على حدث مقترن بزمان وقابل للتصريف.[٥]
- الضمائر: كل الكلمات التي تحل محل الأسماء، وذُكر في تعريف آخر أنها: اسم غير صريح يفهم منه تقدير الصريح.
- الحرف: أصغر أجزاء الجملة. وعرفه ابن العبري بأنه لفظ منطوق بسيط المعنى، يدل على معنى في غيره دون نفسه، وثَمّ لا ينفك عن اسم أو فعل يصحبه.[٦]
- الألفاظ المضافة: كل الألفاظ التي تقع قبل الاسم أو الضمير.
- المتعلق بالفعل: كل الكلمات التي تتبع الأفعال دائما سواء أمعلومة كانت أم مجهولة، وحُدّ بأنه اللفظ المبين لحالة الفعل الذي يقع عليه.

---

(١) وقد ترجمه ودرسه: أحمد الجمل، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، كلية اللغات والترجمة، ١٩٩٢م.

(٢) نقلا عن: الموصلي، السيد اقليميس يوسف، اللمعة الشهية في نحو اللغة السريانية، د.ط، (الموصل، دير الآباء الدوسكيين، ١٨٧٩م)، ٢٦

(٣) نقلا عن: الجمل، أقسام الكلام السرياني، مرجع سابق، ٢

(٤) ينظر: المرجع السابق، ٤-١١

(٥) نقلا عن: المرجع السابق، ٥

(٦) نقلا عن: السابق، ٧

- المرخم: كل كلمة تأتي من الاسم أو الفعل (كالاسم المنسوب، واسمي الفاعل والمفعول)، وعرف كذلك بأنه اسم لفظي يحمل معنى الفعل دون تحديد.

ويرى أحد الباحثين أن الاعتماد على النحو اليوناني دون النظر إلى ما بين اللغتين من اختلاف، حيث إنهما من أصلين مختلفين أدى إلى الاختلاف بين النحاة في تحديد الأقسام وورود الأمثلة في أكثر من قسم.(١)

١. ٤. الهنود:

إن إرجاء الحديث عن الهنود حتى الآن، لا يعكس تأخر هذه الدراسات تاريخيًا أو علميًا بل على العكس من ذلك، فلقد قدم التراث النحوي الهندي في دراسته للغة السنسكريتية نموذجًا متقدمًا للدراسات اللغوية، ولعل الهنود كانوا أسبق من اليونانيين في وضع قواعد لغتهم وضبطها، حيث يعود أقدم ما وصلنا منهم إلى القرن الخامس قبل الميلاد.(٢)

ولكن اكتشاف الدراسات اللغوية حول اللغة السنسكريتية كان متأخراً نسبيًا، إذ تعود أول إشارة لها في نهاية القرن السادس عشر الميلادي. وقد لاحظ اللغويون منذ البدء التشابه بينها وبين اللغات الأوربية، غير أنها أسهمت بشكل جاد في تاريخ الدراسات اللغوية منذ أوائل القرن التاسع عشر الميلادي، بعد أن نُشرت أول قواعد للغة السنسكريتية باللغة الانجليزية.(٣)

ويعد كتاب بانيني Panini (حوالي٧٠٠-٦٠٠ق.م) المسمى بـ «Ashtadhyayi» أي «الأقسام الثمانية» الكتاب الأكثر شهرة في الدراسات اللغوية الهندية، حيث يعكس نضجًا معرفيًا كبيراً في هذا المجال، وقد حظي بتقدير القدماء والمحدثين.(٤) وقد قدم اللغويون الهنود فيه تقسيمًا رباعيًا للكلام يتضمن: الأسماء، والأفعال(متصرفة)، وحروف الجر،

(١) ينظر: الجمل، أقسام الكلام السرياني، مرجع سابق، ١٢
(٢) ينظر: عمر، البحث اللغوي عند العرب، مرجع سابق، ٥٨
(٣) ينظر: روبنز، موجز تاريخ علم اللغة، مرجع سابق، ١٩٩-٢٠٠
(٤) ينظر: عمر، البحث اللغوي عند العرب، مرجع سابق، ٥٩

والأدوات (غير متصرفة) اعتماداً على النظرية اللغوية الهندية التي تتطلب من الكلمات لتركيب الجمل ثلاثة أمور: أولها «إمكانية توقع متبادل بوصفها أعضاء في أقسام قواعدية ملائمة في تراكيب صحيحة»، ثانيها أن تكون بين الكلمات مناسبة دلالية، وثالثها أن تقع متجاورة في الزمان.(١)

وقد احتل الفعل المتصرف مع الشخص والعدد والزمن مركزاً مهماً بوصفه قلب الجملة في الدراسات اللغوية الهندية. وتعرضوا للكلمات (الأسماء غالبا) التي تدخل مع الفعل في علاقات محددة، وأطلقوا على هذه الأسماء مصطلح karaka، وقد صُنفت على أساس الأنماط المختلفة للعلاقة بين الحدث التي يدل عليه الفعل وبين دلالات الأسماء، فمن ضمن هذه الأنماط المختلفة «العامل agent» و«المفعول بهobject»، واستبعدوا علاقة الإضافة إذ إنها تربط الأسماء بالأسماء ولا تربط الأسماء بالأفعال.(٢)

لقد كان مؤلَف بانيني في اللغة السنسكريتية ذا أثرٍ كبيرٍ في أوروبا منذ عام ١٨٠٠م، حيث ساهم في دفع عجلة التطور في الدراسات اللغوية ولاسيما في علم اللغة التاريخي والمقارن.(٣)

يتبين بعد هذا العرض التاريخي الموجز لتراث الأمم اللغوي في تقسيم الكلام الموقع المحوري الذي احتله الفعل، باعتباره ركنًا أساسًا لتركيب الجمل في مختلف اللغات، وتميزه بخصائص غالبة كعدم تصرف الفعل من جهة الحالة أو بعبارة أخرى بناء الفعل، وارتباطه الدائم بالدلالة على الزمن والحدث.

إن النظر في هذا التاريخ اللغوي الموجز يُبيّن حقيقة تأثير الدرس اللغوي اليوناني في الدراسات اللغوية اللاتينية والسريانية، وخاصة في نظرية أقسام الكلام غير أن النظرية التي تناقلتها الأنحاء المتأثرة هي ما

(١) ينظر: روبنز، موجز تاريخ علم اللغة، مرجع سابق، ٢١١
(٢) ينظر: المرجع السابق، ٢١١-٢١٢
(٣) ينظر: المرجع السابق، ٢١٥-٢١٦

وضعها ثراكس. وفي ظل ما روّج له عديدٌ من اللغويين من كون السريان ونحوهم الطريق غير المباشر المؤثر في النحو العربي، كان من الأولى أن تتبنى نظرية أجزاء الكلام العربي هذا التقسيم، ومن ثمّ تقع فيما وقعت فيه السريانية من الاختلاف بين النحاة في تحديد الأقسام، وورود الأمثلة في أكثر من قسم، لكن سلامة النحو العربي من ذلك دليلٌ قويٌّ يُحتج به على أصالة نظرية أجزاء الكلام العربي، واتساقها مع منظومتها اللغوية.

٢. الفعل وقضية التقسيم الثلاثي في التراث النحويّ:

سبق أن عُرضت في الفصل الأول آراء النحويين الأوائل حول التقسيم الثلاثي وإجماعهم عليه إجماع القاطع. وقد تنقل الدرس اللغوي العربي بين هذه الأقسام الثلاث ناسجًا نظامًا لغويًا محكمًا، أدى فيه الفعل دورًا فعّالا باعتباره أحد الأركان الثلاثة لهذا النظام، واحتل دوما مكانة محفوظة بين قسيميه الاسم والحرف. ويروم هذا البحث بعد إثبات أصالة هذا التقسيم الكشف عن هذه المكانة الخاصة للفعل حدودها ومستوياتها اللغوية داخل هذا النظام، منطلقًا من عرض سريع للمقابلات التي طرحها الدرس العربي القديم بين أقسام الكلم الثلاثة.

إن الناظر في الدراسات اللغوية العربية يجد للفعل مكانًا متفردًا في المستويات اللغوية كافة، صوتيًا وصرفيًا وتركيبيًا ودلاليًا يميّزه عن الاسم والحرف، وإذا أُمعن النظر يُلاحظ أن هذا التفرد لا ينغلق على نفسه دومًا، إنما قد تتقاطع الدوائر اللغوية – إن صح التعبير- على صعيد كافة المستويات والخصائص منتجة فئات وأحكاما تقع في هذه التقاطعات، وتكوّن أساس إشكالية التقسيم الثلاثي كما رآها بعض المحدثين، في حين اتبع النحويون الأوائل مبدأ المشابهة معتمدين على نظرية الأصل والفرع في ضم هذه الفئات إلى أحد الأقسام الثلاثة، «لأنّ الشيء قد يكون له أصل

مُجْتَمَعٌ عليه ثمّ يخرج منه بعضه لعلّة تدخل، فلا يكون ذلك ناقضًا للباب، بل يخرج منه ما يخرج لعلّته ويبقى الثاني على حاله».[١]

وقد أجرى النحويون المتقدمون عديداً من المقابلات بين الاسم والفعل والحرف لتحديد سمات كل قسم وفق هذه الرؤية، فالأصل في الأسماء الإعراب، والأصل في الأفعال والحروف البناء[٢]، ولمّا أشبهت الأفعال المضارعة أسماء الفاعلين أعربت،[٣] وبقي الماضي والأمر على أصله.[٤]

ويقابل بين الفعل والاسم أيضا من ناحية الثقل والخفة فالأفعال أثقل من الأسماء، إذْ إنّ الأسماء هي الأولى وهي الأشد تمكنًا على حد تعبير سيبويه، ويستدل على ذلك باستغناء الاسم عن الفعل، وعجز الفعل عن الاستغناء عن الاسم، إذ يلزمه ويتضمنه فاعلا دائما سواء أظاهراً كان أم مضمراً.[٥] فخفة الاسم تعود لكونه لا يدل إلا على المسمى الذي تحته، وثقل الفعل لدلالته على الفاعل والمفعول والمفعولين والثلاثة والمصدر والظرفين من الزمان والمكان والحال وما أشبه ذلك.[٦]

ويقابل بين الأسماء والأفعال والحروف كذلك من حيث المرتبة والتقدم، ففي الدرس اللغوي العربي نجد أن الأسماء قبل الأفعال-اشتقاقا على مذهب البصريين- والحروف تابعة للأسماء. فالاسم قبل الفعل لأن الفعل منه والفاعل سابق لفعله، والاسم المراد هنا هو اسم «الحدثان» أي المصدر، وهذا ما يُفاد من كلام سيبويه عند تعريفه للفعل بقوله: «الفعل أمثلة- أي صيغ وأبنية- أخذت من لفظ أحداث الأسماء» [٧]، أما الحروف فتدخل على الأسماء والأفعال لمعانٍ تحدث فيها وإعراب تؤثره، فهي عوامل

(١) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، مرجع سابق، ٥١
(٢) المرجع السابق
(٣) ينظر: سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ١٤/١
(٤) مع ملاحظة أن الكوفيين رأوا أن الأفعال مستحقة للإعراب، ينظر تفصيل ذلك والرد عليه: الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، مرجع سابق، ٧٧-٨٢
(٥) ينظر: سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ٢٠/١-٢١
(٦) ينظر: الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، مرجع سابق، ١٠٠-١٠١
(٧) سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ١٢/١

في الأسماء والأفعال سابقة لعملها فيها، وهو الرفع والنصب والخفض والجزم، وليست سابقة للأسماء والأفعال في الوجود.[١] وعليه يكون الترتيب الشائع هو الاسم ثم الفعل ثم الحرف.

أما تحقيقات الفعل في المستويات اللغوية المختلفة فتركيبيًا يختص الفعل بموقع المسند فقط ولا يسند إليه، فـ«الفعل ما كان خبرًا ولا يجوز أن يُخبر عنه نحو قولك: أخوك يقومُ، وقامَ أخوك فيكون حديثًا عن الأخ ولا يجوز أن تقول: ذهبَ يقومُ ولا يقومُ يجلسُ»[٢]، لأن الفعل من خصائصه الدلالة على الحدث، والحدث يفيد في تعيين حال المحدث وهو هنا الفاعل.

أمّا على المستوى الصرفي فإنّ للفعل صيغه الثابتة التي يفرق بينها وبين الاسم، فليس في الأفعال مثلًا «فَعْل» بسكون العين لأنه خاص بأبنية الأسماء، وهذا هو أحد الأسباب الداعية إلى عدّ أسماء الأفعال كهيهاتَ وشتّانَ من الأسماء نظرا لأن صيغها خارجة عن الصيغ القياسية للفعل. وأبنية الفعل ثلاثية ورباعية فقط وبذلك نقصت عن أبنية الأسماء التي تتجاوز الخماسي، وذلك يصب في قوة الأسماء باستغنائها عن الأفعال وافتقار الأفعال إليها.[٣]

أما دلاليًا فيختص الفعل بالدلالة على الحدث والزمان معا. فقد حدّه كثيرٌ من النحويين بهاتين الدلالتين، فقيل: «هو ما دل على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة».[٤]

هذه لمحات موجزة عن أبرز ما التصق بالفعل من سمات وخصائص في التراث اللغوي العربي، وسينطلق البحث من هذه اللمحات في توضيح مكانة الفعل بوصفه أحد أجزاء الكلام العربي، مزاوجًا بين النظر القديم ومساهمات المحدثين.

---

(١) ينظر: الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، مرجع سابق، ٨٣-٨٤

(٢) ابن السراج، الأصول، مرجع سابق، ٣٧/١

(٣) ابن يعيش، شرح المفصل، مرجع سابق، ٤٢٥/٤

(٤) ينظر: ابن السراج، الأصول، مرجع سابق، ٣٨/١ ؛ الزجاجي، الإيضاح، مرجع سابق، ٥٢ ؛ الفارسي، التعليقة، مرجع سابق، ١٦؛ الأنباري، أسرار العربية، مرجع سابق، ١١؛ ابن يعيش، شرح المفصل، مرجع سابق، ٤/ ٢٠٤ ؛ ابن هشام، شرح شذور الذهب، مرجع سابق، ٣٥ ؛ السيوطي، الهمع، مرجع سابق، ١/ ٢٢

٣. حـدُّ الفعل:

٣. ١. الفعل في اللغة:

تدور مادة (ف.ع.ل) في المعاجم العربية على معنى واحد يتضمن معنى العمل فـهو «يدل على إحداث شيء من عمل وغيره[١]»، وهو«كناية عن كل عمل متعدٍ أَو غير متعدٍ»[٢]، وهو حركة الإنسان».[٣]

و«فَعَل يَفْعَل فَعْلاً وفِعْلاً فالاسم مكسور والمصدر مفتوح، وقد قرأَ بعضهم: ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِمْ فِعْلَ ٱلْخَيْرَٰتِ﴾ الأنبياء: ٧٣ بفتح الفاء "فَعْلَ" والجمع الفعال.[٤] وقيل: «فَعَله يَفْعَله فِعْلاً مصدر، ولا نظير له إلا سَحَره يَسْحَره سِحْراً، وقد جاء خَدَع يَخْدَع خَدْعاً وخِدْعاً، وصَرَع صَرْعاً وصِرْعاً».[٥]

وفي «التعريفات» هو: «الهيئة العارضة للمؤثر في غيره بسبب التأثير أولا، كالهيئة الحاصلة للقاطع بسبب كونه قاطعاً... وقيل الفعل كون الشيء مؤثراً في غيره».[٦]

٣. ٢. الفعل في الاصطلاح:

يثبت للفعل في التراث اللغوي العربي عديدٌ من الحدود أو التعريفات المختلفة باختلاف وجهات النظر المُقدِّمة للحد، وقد بيّن ذلك الزجاجي

(١) ابن فارس، أبو الحسين أحمد، مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، د.ط، (القاهرة: دار الفكر، ١٣٩٢هـ)، مادة:"فعل"، ٥١١/٤

(٢) ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، تحقيق: عبد الله علي الكبير ؛ محمد أحمد حسب الله ؛ هاشم محمد الشاذلي، د.ط، (مصر: دار المعارف، د.ت)، مادة: "فعل"، ٣٩/ ٣٤٣٨

(٣) الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، تحقيق: أنس الشامي، زكريا أحمد جابر، د.ط، (القاهرة: دار الحديث، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م)، مادة: "فعل"، ١٢٥٥

(٤) ينظر: الجوهري، إسماعيل بن حماد، الصحاح، تحقيق: أحمد عبد الغفورعطار، ط.٤، (بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٩٠م)، مادة: "فعل"، ١٧٩٢/٧ ؛ ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق، ٣٩/ ٣٤٣٨

(٥) ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق، ٣٩/ ٣٤٣٨

(٦) الجرجاني، علي محمد الشريف، كتاب التعريفات، د.ط، (بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٨٥م)، ١٧٥

في إيضاحه حيث تنوعت المقاصد في وضع الحد من تقريب للمبتدئ أو حصر للغالب الشائع أو محاولة لتقديم حد يتفق مع شروط صحة وضعه، غير أن الاختلاف لا يعني التناقض.[١] والحديث عن الحدّ يقود دوما للحديث عن المنطق؛ إذْ إنّ المشكلات الفلسفية كما يقال ما هي إلاّ بحث عن التعريفات،[٢] ولكن قبل الخوض في إشكاليات الحد التي أنتجها الاقتحام المنطقي نجد أن تعريفات الفعل قد وضعت على ثلاثة مستويات: مستوى دلالي ومستوى تركيبي ومستوى يجمع بين المستويين الصرفي والدلالي، وهذا المستوى الجامع يقدمه لنا سيبويه حيث يقول: «أما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولمّا يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع، فأما بناء ما مضى فذَهَبَ وسَمِعَ ومَكُثَ وحُمِدَ، وأما بناء ما لم يقع فإنه قولك آمرًا: اذهبْ واقتلْ واضربْ، ومخبرًا: يَقتلُ ويَذهبُ ويَضربُ ويُقتلُ ويُضربُ، وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت. فهذه الأمثلة التي أخذت من لفظ أحداث الأسماء ولها أبنية كثيرة»،[٣] وفي هذا التعريف يعمد سيبويه الالتفات إلى:

- ❖ دلالة الفعل على الحدث بمادة اشتقاقه، وارتكازه على الأبنية حيث إن أبنية الأفعال مختلفة عن أبنية الأسماء، وعبر عن ذلك بقوله «أمثلة».[٤]
- ❖ دلالة الفعل على الزمن بصيغته المفردة، فالفعل يدل على الزمن دلالة وظيفية صرفية تأتي من شكل الصيغة، وبما فيها من زوائد ولواصق على المادة الأصلية، حيث مثّل على دلالة «فَعَل، وفَعِل، وفَعُل» على الماضي المعلوم، و«فُعِلَ» على الماضي المبني للمجهول، ودلالة «افعَل، افعُل، افعِل» على المستقبل في فعل الأمر، ودلالة «يَفْعُل ويفعَل ويفعِل» على الحال تارة وعلى المستقبل تارة أخرى

(١) ينظر: الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، مرجع سابق، ٤٧
(٢) ينظر: محسب، الثقافة المنطقية في الفكر النحوي، مرجع سابق، ٤٨
(٣) سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ١٢/١
(٤) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، مرجع سابق، ٥٤/١

في الفعل المضارع المبني للمعلوم، فتغير صيغ الجذع الفعلي يصاحبه تغير زمانه.

- ❖ دلالة الفعل على الفاعل، وذلك في إشارته إلى الفاعلين في قوله «أحداث الأسماء» إذ المقصود من الأحداث المصادر، وفي الكلام حذف إذ التقدير من لفظ أحداث أصحاب الأسماء كما وضح الزجاجي[١]، ودلالة الفعل على الفاعل تتضح من الصيغة الصرفية للفعل ولواحقها حيث يدل الفعل «اذْهَب» على أن الفاعل مفرد مخاطب، ويدل الفعل «يذهب» على أن الفاعل مفرد غائب وهكذا دواليك[٢]، الأمر الذي قد يسوغ القول إنّ سيبويه التفت في تعريفه أيضا إلى المستوى التركيبي، باعتبار أن دلالة الفعل اللازمة على الفاعل من خلال صيغته يُكون وحدة كلامية تامة، فلا يأتي الفعل مجرداً من الفاعل في العربية، فإذا نطق بـ«ذهب» عُلم ضمنًا أن الفاعل مفرد مذكر، ولعل هذا الأمر الذي يتميز به الفعل في العربية هو أساس الفكرة القائلة إنّ لكل فعلٍ فاعلًا، وليس مجرد الاعتقاد أن العقل لا يتصور وجود الفعل من غير موجده.[٣]

وقد مثل ابن جني في معرض حديثه عن الدلالة اللفظية والصناعية والمعنوية بالأفعال من حيث تضمنها للدلالات الثلاثة معًا، فالفعل «قام» يدل لفظه على مصدره، ويدل بناؤه على زمانه، ويدل معناه على فاعله.[٤] فالمادة المعجمية تمثل الدلالة اللفظية للفعل، أما الدلالة الصناعية فتتمثل في البناء للماضي الذي يدل على هذا الزمان المحصل المعين، وهو وزن طارئ على المادة المعجمية، ويشمل هذا المستوى أيضا معاني أبنية

(١) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، مرجع سابق، ٥٦

(٢) ينظر: صالح، الدلالة والتقعيد النحوي، مرجع سابق، ٣٨-٤١

(٣) الغامدي، محمد سعيد، خصائص الفعل في العربية، دورية العقيق، المجلد٣٧، العددان٧٣-٧٤، (١٤٣١هـ-٢٠١٠م)،ص ص ٩-٩٤، ٥٢

(٤) ينظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، ط.١، (بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م)، ٢/ ٣٢٨

المزيد[١]، فيما تدل الدلالة المعنوية على الفاعل بما يتنبأ به الفعل من علامات.

إن التعريف الذي وضعه سيبويه في الحقيقة قد يكون جامعًا للمستويات اللغوية كلها، حيث إن الحديث اشتمل المستوى الصوتي من خلال الاعتماد على جذع الفعل المشتق من المصادر – بحسب الرأي البصري- بالإضافة إلى المستوى الدلالي الذي يشتمل على معنى الحدث، وما يحققه المستوى الصرفي من دلالة الفعل الزمني بأبنيته المعروفة، وما يترتب على اللواحق من إشارة إلى الفاعل نوعه وجنسه وعدده.

وبعد تعريف سيبويه السابق زمنيًا لاقتحام المنطق المجال اللغوي العربي، يواجه الباحث أحد أبرز آثار الاقتحام المنطقي على المجال اللغوي المتمثل في وضع الحدود، حيث يبرز اتجاهان متعارضان في تقديم مفهوم للفعل: اتجاه يرتكز على المستوى الدلالي تحت تأثير مقتضيات منطقية -غالبًا-، واتجاه يعتمد على المستوى التركيبي في تقديم تعريفات مضادة لهذا الغزو المنطقي.

ينعكس الاتجاه الأول في جمع من الحدود، فالفعل هو:

- «ما دل على معنى وزمان، وذلك الزمان إما ماضٍ وإما حاضر وإما مستقبل».[٢]
- «كل ما دل لفظه على حدث مقترن بزمان ماضٍ أو مستقبل أو مبهم في الاستقبال والحال».[٣]
- «ما دل على حدث وزمان، ماضٍ أو مستقبل».[٤]
- «ما دل على اقتران حدث بزمان».[٥]

(١) ينظر: مجدوب، المنوال النحوي العربي، مرجع سابق، ٤١
(٢) ابن السراج، الأصول، مرجع سابق، ٣٨/١
(٣) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، مرجع سابق، ٥٤/١
(٤) ينظر: الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، مرجع سابق، ٥٢؛ السهيلي، نتائج الفكر، مرجع سابق، ٥٢
(٥) الزمخشري، المفصل، مرجع سابق، ٢٤٣

- «كل لفظة دلت على معنى تحتها مقترن بزمان محصل».[١]
- «كل كلمة تدل على معنى في نفسها، ويُفهم من لفظها أنه ماضٍ أو ليس ماضيًا».[٢]
- «ما دل على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة».[٣]

في تحليل الحدود الممثلة للاتجاه الأول يتناوب التعبير بين كلمة «معنى» مقابل «حدث»، فالفعل ما دل على «معنى وزمان»[٤]، أو «حدث وزمان».[٥] كما يورد عديدٌ من النحويين دلالة الاقتران بين «الحدث/المعنى» والزمان في تحديد مفهوم الفعل.[٦]

أما في تحديد ذلك الزمان فيقول ابن السراج: «وذلك الزمان إما ماض وإما حاضر وإما مستقبل»أي «زمان محصل» قاصدًا به هذه الأزمنة الثلاثة.[٧] ويقول السيرافي: « مقترن بزمان ماضٍ أو مستقبلٍ أو مبهمٍ في الاستقبال والحال»[٨]، أما الزجاجي فيحدده بـ: «زمان ماضٍ أو مستقبل»[٩]، مستقبل»[٩]، ويكتفي الزمخشري باقتران الزمان دون تفصيله، أما ابن الأنباري فيزيد: «مقترن بزمان محصّل»[١٠]، ويشير الشلوبيني على دلالة

(١) الأنباري، أسرار العربية، مرجع سابق، ١١
(٢) الشلوبيني، التوطئة، مرجع سابق، ١١٣
(٣) ينظر: ابن الحاجب، مرجع سابق، ٤٤ ؛ ابن هشام، شرح شذور الذهب، مرجع سابق، ٣٥؛ السيوطي، الهمع، مرجع سابق، ١/٢٢
(٤) ينظر: ابن السراج، الأصول، مرجع سابق، ١/٣٨ ؛ الأنباري، أسرار العربية، مرجع سابق، ١١ ؛ الشلوبيني، التوطئة، مرجع سابق، ١١٣ ؛ ابن الحاجب، الكافية، مرجع سابق، ٤٤ ؛ ابن هشام، شرح شذور الذهب، مرجع سابق، ٣٥ ؛ السيوطي، الهمع، مرجع سابق، ١/٢٢
(٥) ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، مرجع سابق، ١/٥٤ ؛ الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، مرجع سابق، ٥٢؛ الزمخشري، المفصل، مرجع سابق، ٢٤٣ ؛ السهيلي، نتائج الفكر، مرجع سابق، ٥٢
(٦) ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، مرجع سابق، ١/٥٤ ؛ الزمخشري، المفصل، مرجع سابق، ٢٤٣ ؛ الأنباري، أسرار العربية، مرجع سابق، ١١؛ ابن الحاجب، الكافية، مرجع سابق، ٤٤ ؛ ابن هشام، شرح شذور الذهب، مرجع سابق، ٣٥؛ السيوطي، الهمع، مرجع سابق، ١/٢٢
(٧) ابن السراج، الأصول، مرجع سابق، ١/٣٧-٣٨
(٨) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، مرجع سابق، ١/٥٤
(٩) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، مرجع سابق، ٥٢
(١٠) الأنباري، أسرار العربية، مرجع سابق، ١١

الزمن بقوله: «يفهم من لفظها أنه ماضٍ أو ليس ماضيًا»[١]، أما عن ابن الحاجب وابن هشام والسيوطي فقد عبروا عن تحديد الزمان بقولهم: «مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة».[٢]

وهذا الحد يشابه إلى حدٍ كبيرٍ ما ذهب إليه المناطقة في تعريفهم للفعل الذي عبروا عنه «بالكلمة» فهذا الفارابي يقول: «الكلمة لفظة مفردة تدل على المعنى وعلى زمانه، فبعض الكلم يدل على زمان سالف مثل كَتَبَ وضَرَبَ، وبعضها على المستأنف مثل سَيَضْرِبُ، وبعضها على الحاضر مثل قولنا يَضْرِبُ الآن».[٣]

وقد نوقش هذا الحد في التراث النحوي من جهات عدة، تُوجز فيما يأتي:

- يشير ابن يعيش إلى ملحظ مهم هو أن الفعل لم يوضع دليلا على الاقتران نفسه، بل «وضع دليلا على الحدث المقترن بالزمان»، فالاقتران إشارة إلى كون اللفظ وضع بإزائهما دفعة واحدة، وليست دلالة المصدر على الزمان كذلك بل هي من خارجه، لأن المصدر تعقل حقيقته دون الزمان، وإنما الزمان من لوازمه وليس من مقوماته بخلاف الفعل. وعليه يرى أن تخصيص الزمان بقولهم «محصّل» للتفريق بين زمان الفعل وزمان المصدر غير المتعين أمر لا داعيَ له، من حيث إن الفعل وضع للدلالة على الحدث وزمان وجوده ولولا ذلك لأغنى المصدر عنه.[٤] فيفصل ابن يعيش بكلامه فصلا مطلقا بين المصدر والفعل المقترنين بالحدث بمقولة الزمن إذ إن:

الفعل = المصدر + زمان
المصدر = الفعل - زمان

(١) الشلوبيني، التوطئة، مرجع سابق، ١١٣

(٢) ينظر: ابن الحاجب، الكافية، مرجع سابق، ٤٤ ؛ ابن هشام، شرح شذور الذهب، مرجع سابق، ٣٥؛ السيوطي، الهمع، مرجع سابق، ٢٢/١

(٣) الفارابي، أبو نصر، الألفاظ المستعملة في المنطق، تحقيق: محسن مهدي، ط.٢، (بيروت: دار المشرق، ١٩٨٢م)، ٤٢-٤٣

(٤) ابن يعيش، شرح المفصل، مرجع سابق، ٢٠٤/٤

❖ يشير السهيلي إلى أن دلالة الفعل على الحدث دلالة تضمين لا مطابقة، أما دلالته على الزمان فهي بالبنية، لكنه يؤكد أن الفعل لا يدل على الزمان ألبتة، وإنما يدل اختلاف أبنيته على اختلاف أحوال الحدث من المضي والاستقبال والحال.[١] والمراد بقول السهيلي أن دلالة الفعل على الحدث من خواصه المعجمية وهي ثابتة فيه لا تتغير. وفي هذا الإطار يؤكد الشلوبيني دلالة الفعل على المصدر بحروفه؛ ولذا لا تختلف دلالته عليه عند تغير صيغه: فـ(قامَ، ويقومُ، وقمْ) لم تختلف دلالتها على القيام، ويدل على الزمان بصيغته ولذلك تختلف دلالته عليه عند تغير صيغه لأن دلالتها على الزمان مختلفة.[٢]

❖ يحكم ابن عصفور على فساد حدّ من قال «حدث» من جهة أنه لا يدخل تحت ذلك من الأفعال ما لا يدل على حدث، مثل: (كان الناقصة وأخواتها)، وفعلي المدح والذم (نعم وبئس)، و فعل المقاربة (عسى) وفعل التعجب و(حبذا)، والحد يجب أن يعم مطلق الأفعال ومقيدها، لذلك يرجح دلالة الفعل على «المعنى» على دلالته على «الحدث». [٣]

وبهذا أضحى الفعل = { +معنى / + زمان } بدل أن يكون الفعل= { +حدث / + زمان }

وقد قدم النحويون المتأخرون مقترحات لتعديل حد الفعل بناء على الملاحظات السالفة فقالوا:

❖ « الفعل لفظ يدل على معنى في نفسه ويتعرض ببنيته للزمان ولا يدل جزء من أجزائه على جزء من أجزاء معناه».[٤]

❖ «الفعل ما دل على معنى في نفسه مقترن بزمان من حيث الوزن».[٥]

(١) ينظر: السهيلي، نتائج الفكر، مرجع سابق، ٥٢-٥٣

(٢) ينظر: الشلوبيني، التوطئة، مرجع سابق، ١١٤

(٣) ينظر: ابن عصفور، شرح الجمل، مرجع سابق، ٩٥-٩٦

(٤) المرجع السابق، ٩٧

(٥) الرضي، شرح الكافية، مرجع سابق، ٤٠/١

❖ «الفعل كلمة متعرضة ببنيتها لزمان معناها».[١]

وفي الاتجاه الثاني المعاكس يُقدم بعض النحويين تعريفًا آخر للفعل لا يعتمد على الخصائص الذاتية كما يشترط المنطق في وضع الحد، إنما يرتكز على المستوى التركيبي داخل السياق اللغوي من باب الحفاظ على أوضاع النحويين ومقاييسهم في مجال الحدود[٢]، فالفعل «ما كان خبرًا ولا يجوز أن يخبر عنه»[٣]، والفعل «ما كان مستندًا إلى شيء، ولم يُسند إليه شيء».[٤]

ويؤكد عبد القاهر الجرجاني صحة هذا الحد في كونه مطردًا ومنعكسًا، فكل لفظ جاز أن يسند إليه الاسم مقدمًا عليه ولم يجز أن يسند إليه شيء فهو فعل، وكل ما لم يحصل فيه هذه الشرائط فليس بفعل. ففي هذا الحد احتراز من ثلاثة أنواع: احتراز من الاسم الذي يخبر عنه، واحتراز من الاسم الذي يكون مسندًا إلى غيره ألبتة، واحتراز من الحرف لأنه لا يكون مسندًا ولا يُسند إليه.[٥]

ويقدم ابن مالك تعريفًا مقاربًا للفعل بقوله: «الفعل كلمة تُسند أبدًا، قابلة لعلامة فرعية المسند إليه» مخرجًا بقوله: «أبدًا» الأسماء التي تسند وقتًا دون وقت. أما عن قوله: «قابلة لعلامة فرعية المسند إليه» فأراد به إخراج أسماء الأفعال من التعريف إذ إنها تسند أبدا، ومثّل على هذه العلامة بتاء التأنيث فعدم قبولها في «شتان» مميز بينها وبين «افترق» مع توافقها في المفهوم وملازمة الإسناد.[٦]

(١) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل، مرجع سابق، ٤٨/١
(٢) بو علي، الأسس المعرفية والمنهجية للخطاب النحوي العربي، مرجع سابق، ٤٠٥، وينظر: الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، مرجع سابق، ٤٨
(٣) ابن السراج، الأصول، مرجع سابق، ٣٧/١
(٤) ينظر: الفارسي، الإيضاح، مرجع سابق، ٧١ ؛ العكبري، اللباب، مرجع سابق، ٤٨
(٥) ينظر: الجرجاني، المقتصد، مرجع سابق، ٧٧-٧٩
(٦) ابن مالك، شرح التسهيل، مرجع سابق، ١٧/١

وقد عد هذا النوع من الحدود التي تعتمد المستوى التركيبي مرفوضًا وفق الشروط المنطقية لأنها تُعرّف الفعل بأمر عارض حالة التركيب لا بما هو ذاتي الماهية.(١) ولذا رأى بعض النحويين أن هذا الحدّ ليس بحقيقي إنما هو مجرد علامة، فهو لا يكشف عن مدلول الفعل لفظًا إنما هو تمييز له بحكم من أحكامه.(٢) في حين يرى أحد الباحثين أن هذا التصور لحد الفعل إنما بُني على معيار وظيفي يُنظر فيه إلى الفعل داخل التركيب، مما يعني أنه ليس شكلا عارضًا بل هو جزء من ماهية المقولة التي يحددها الواضع أثناء الوضع، لأن هدف الوضع هو المركبات الإسنادية المؤدية لغرض التواصل وليس المفردات.(٣)

ونستطيع أن نمضي مع هذا الرأي إلى بُعد إضافي مفاده أن الزجاجي حينما قدم تعريفًا للاسم يتلاءم مع أوضاع النحويين في مقابل المناطقة، جنح إلى المعيار الوظيفي التركيبي في ظل غياب الحد السيبويهي للاسم، الأمر الذي يسوغ معالجة هذا المفهوم في هذا المبحث بوصفه حدًا لا علامة، وأن نتطرق إلى مفهوم آخر للفعل طالما أن حضور المعيار الوظيفي كان أمرًا مُعولا عليه في تقديم حدود توضح ماهية المقولة في التراث النحوي العربي القديم، فقد صرح الزجاجي أيضا بعد أن قدم تعريفًا يعتمد على دلالتي الحدث والزمان بتعريف آخر للفعل فقال: «وحد بعض النحويين الفعل بأن قال: هو ما كان صفة غير موصوف، نحو قولك: هذا رجلٌ يقومُ، فيقوم صفة لرجل، ولا يجوز أن تصف (يقوم) بشيء». ومعارضة هذا الحد بالظروف باعتبار أنها قد تكون صفات للأسماء، ولا توصف هي، فاسد في نظر الزجاجي لأن الظروف قد توصف مثل قولنا: مكانًا طيبًا، ومكانًا حسنًا.(٤)

(١) ينظر: أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل، مرجع سابق، ٤٨/١

(٢) ينظر: العكبري، مسائل خلافية في النحو، مرجع سابق، ٥٩

(٣) ينظر: بو علي، الأسس المعرفية والمنهجية للخطاب النحوي العربي، مرجع سابق، ٤١٠

(٤) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، مرجع سابق، ٥٣، وينظر: البطليوسي، الحلل، مرجع سابق، ٧٠ وقد نسبه إلى الأخفش الصغير "الفعل صفة ولايوصف".

ويعد هذا الحد في الحقيقة مرادفًا لحد الفارسي السابق، فالصفة والموصوف تقابل ثنائية المسند والمسند إليه، والخبر والمخبر عنه كما أشار إلى ذلك الفارابي في قوله: «بعض الناس يسمون الموصوف: المسند إليه، ويسمون الصفة مسندًا، وربما سموا الصفة: الخبر والمخبر به، والموصوف: المخبر عنه».[١]

ومع الإشارة السابقة إلى كون الاعتماد على المعيار الوظيفي جاء بصفته ردة فعل يحفظ للنحويين خصوصية أوضاعهم واختلافها عن أوضاع المنطقيين، إلا أن ذلك لم يخلصه من التأثير المنطقي، حيث يرى بعض الباحثين[٢] أن هذه النظرة تؤكد ارتباطها بقضية الموضوع والمحمول في القضية المنطقية مستندًا إلى ما يقوله الفارابي بهذا الخصوص، إذ «جرت العادة في صناعة المنطق أن يسمى المعنى الموصوف المسند إليه والمخبر عنه: موضوعا، والمعنى المسند والمعنى الذي هو الصفة والخبر: محمولا».[٣]

وفي واقع الأمر إن المقابلة بين هذه الثنائيات وترادفها لا يعني بالضرورة تماثل المنطلقات المعرفية، حيث احتفظ كل علم بمصطلحاته، وقد كان اللجوء إلى مثل هذا النوع من التعاريف ذا دلالة واضحة على المنطلق اللغوي التركيبي الذي اعتمده النحويون، الذين حاولوا تخليص عملهم من شوائب المنطق التي يبدو أنها امتزجت في تكوين العقل العربي اللغوي آنذاك.[٤]

٣. ٣. حد الفعل بالخصائص والعلامات:

لم يكتفِ التراث النحوي بتقديم حدود للفعل وفق المعيار الدلالي والمعيار التركيبي، بل قدم أيضا مجموعة من الحدود التي تعتمد على إبراز العلامات المميزة لهذا الصنف الكلمي، وهو ما عرف باصطلاح المناطقة بالرسم من حيث إنه لا يتعلق بذاتيات الشيء بل بخواصه

(١) الفارابي، الألفاظ المستعملة في المنطق، مرجع سابق، ٥٧
(٢) ينظر: محسب، الثقافة المنطقية في الفكر النحوي، مرجع سابق، ٧١
(٣) الفارابي، الألفاظ المستعملة في المنطق، مرجع سابق، ٥٨
(٤) للمزيد من الإطلاع، ينظر: الجابري، بنية العقل العربي

وأعراضه.[١] وقد بدا لبعض الباحثين أنّ الاعتماد على العلامات اللفظية أمرٌ لا بد منه في الفعل، إذ إنّ ربط الزمن بصيغة الفعل كمعرفٍ بماهيته لا يبرره الاستعمال اللغوي.[٢] ولكن قد تجاوز الدرس اللغوي هذا الإشكال بتقرير زمنين للفعل، الزمان الصرفي الناتج من الصيغة المفردة، والزمان النحوي المتعلق بالسياق.[٣] ولقد تعددت هذه الحدود المرسومة للفعل، فمنها قولهم:

- «الفعل ما حسن فيه قد، أو كان أمرا».[٤]
- «الفعل ما امتنع من التثنية والجمع».[٥]
- «الفعل ما حسنت فيه التاء نحو قمتُ و ذهبتُ».[٦]
- «الفعل ما حسن فيه أمس وغدا».[٧]
- «الفعل ما احتمل الضمير».[٨]

وبطبيعة الحال فإن هذه الحدود قد عورضت جميعها باعتبارها غير جامعة ولا مانعة، فالقول بأن الفعل ما حسن فيه قد والتاء هو أمر عارض له ولا يعكس ماهيته، فالفعل يسمى بذلك قبل دخول قد أو التاء عليه.[٩] والقول بأن الفعل لا يثنى ولا يجمع لا يعدّ حدا فاصلا بينه وبين مقولتي الاسم والحرف، إذ إن من الأسماء ما لا يثنى ولا يجمع، وجميع الحروف لا تثنى ولا تجمع وليست بأفعال.[١٠] أما القول بأنه «ما حسن فيه أمس وغدا» و«ما احتمل الضمير» فذلك يدخل اسم الفاعل في حيز الفعل إذ يجوز فيه القول: «أنا قائم غدا»[١١]، ويحتمل الضمير.

(١) بو علي، الأسس المعرفية والمنهجية للخطاب النحوي العربي، مرجع سابق، ٤٠١
(٢) أنيس، من أسرار اللغة، مرجع سابق، ٢٤٩
(٣) ينظر: حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، مرجع سابق، ١٠٤-١٠٥
(٤) ابن جني، اللمع، مرجع سابق، ١٥
(٥) ينظر: ابن فارس، الصاحبي، مرجع سابق، ٥٠؛ البطليوسي، الحلل، ٦٩-٧٠، وقد نسبه إلى الأخفش
(٦) ينظر: المرجع السابق، وقد نسبه البطليوسي إلى الجرمي
(٧) ينظر: المرجع السابق، وقد نسبه البطليوسي إلى المبرد
(٨) ينظر: المرجع السابق
(٩) ينظر: ابن فارس، الصاحبي، مرجع سابق، ٥٠
(١٠) البطليوسي، الحلل، مرجع سابق، ٧٢
(١١) ينظر: ابن فارس، الصاحبي، مرجع سابق، ٥٠

ولهذا قدم النحويون تعبيراً آخر لهذه الحدود بوصفها خصائص مفرقين بين مستويين: مستوى الحد ومستوى الخصائص، فإذا كان مستوى الحدود ذا طبيعة نظرية يُرام منه فصل المقولة عن باقي المقولات، فإن مستوى الخصائص ذو طبيعة عملية إجرائية لتبين خصائص كل صنف كلمي بما يُسهل ضبطه على المتلقي.(١) ويفرق ابن يعيش بين الخصائص والحدود من من حيث إن الحد يعتمد على الأمور الذاتية التي لا تفهم حقيقة الشيء دونه، ولو قدر انعدامها في الذهن لبطلت حقيقة ذلك الشيء، أما الخصائص أو العلامات فتكون بالأمور اللازمة، وعدم قابليتها للدخول على جميع ما ينتمي للصنف الكلمي الواحد لا يقدح فيها.(٢)

فهذه الحدود إذن قد عُرفت في كتب النحويين المتأخرين باسم العلامات أو الخصائص، وقد تفاوتت هذه العلامات من حيث عددها ونوعيتها، فحصرها السيوطي في بضع عشرة علامة للفعل هي: صحة دخول قد، ولو، وحرفي الاستقبال(السين وسوف)، والجوازم والنواصب، وأحرف المضارعة، ونونا التوكيد، ولزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية، وتغير صيغه لاختلاف الزمان، واتصاله بالضمير المتصل البارز، وتاء التأنيث الساكنة.(٣)

وتعد أغلب هذه الخصائص عبارة عن مورفيمات صرفية تلحق الفعل إما في أوله أو في آخره لتفيد معانيَ نحويةً تضاف إليه، وهي وإن اختصت بالفعل دون غيره من المقولات إلا أن الفعل نفسه قد يتفاوت في قبولها أو عدم قبولها بحسب نوعه، فثمة علامات مشتركة بين أنواع الفعل الثلاثة الماضي والمضارع والأمر، وأخرى مختصة لا تقبل الدخول إلا على الفعل الماضي أو الفعل المضارع أو الأمر.

وبالعودة إلى العلامات التي ذكرها السيوطي نجد أن (قد) تختص بالدخول على الفعل الماضي والمضارع، ويُبرر ذلك بكونها موضوعة

(١) بو علي، الأسس المعرفية والمنهجية للخطاب النحوي العربي، مرجع سابق، ٤١٣
(٢) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، مرجع سابق، ٢٠٥/٤
(٣) ينظر: السيوطي، الأشباه والنظائر، مرجع سابق، ١٣/٢-١٤

لمعنى لا يصح إلا للفعل الحامل لمعنى الزمن[١]، فـ(قد) موضوعة لتحقيق الفعل مع التقريب والتوقع في الماضي، ومع التقليل في المضارع. أما (السين وسوف) فإنها تخلص الفعل من زمن الحال وتؤخره إلى الزمان المستقبل، ولهذا فإنها تختص بالفعل المضارع ولاتدخل على الفعل الماضي.[٢]

- قد + فعل أو يفعل
- سـ + يفعل / سوف + يفعل

أما عن ضمير الرفع البارز فهو علامة خاصة بالفعل بأنواعه من حيث إن الضمير المتصل المرفوع لا يحتل إلا موقع الفاعل، والفاعل لا يتصل بغير الفعل[٣]، وهذه العلامة فاصلة بين الفعل والمشتقات التي تحتمل الضمير، ولكنها تفتقر إلى صورة لإبرازه. وتقوم هذه الضمائر بوظيفة الفاعلية بالإضافة إلى دلالات أخرى تتعلق بالشخص والعدد والجنس:

الفعل الماضي	الفعل المضارع	فعل الأمر	الدلالة
فعلتُ	أفعل	-	للمتكلم المذكر أوالمؤنث
فعلنا	نفعل	-	جماعة المتكلمين
فعلتَ	تفعل	افعل	للمخاطب
فعلتِ	تفعلين	افعلي	للمخاطبة
فعلتُما	تفعلان	افعلا	للمثنى المخاطب
فعلتُم	تفعلون	افعلوا	للمخاطبِين
فعلتُن	تفعلن	افعلْنَ	للمخاطبات
فعلا	يفعلان	-	للغائبَيْن
فعلتْا	تفعلان	-	للغائبَتَيْن
فعلوا	يفعلون	-	للغائبِين
فعلْنَ	يفعلْنَ	-	للغائبات

(١) ينظر: العكبري، اللباب، مرجع سابق، ٤٩

(٢) ينظر: الرضي، شرح الكافية، مرجع سابق، ٦/٤

(٣) ينظر: العكبري، اللباب، مرجع سابق، ٤٩

أما تاء التأنيث الساكنة فهي تلحق بالفعل الماضي دون غيره للدلالة على تأنيث الفاعل لا الفعل، وقد استغني الأمر عنها بياء المخاطبة، والمضارع بالتاء المفتوحة في أوله -وهي إحدى حروف المضارعة- للإشارة إلى تأنيث الفاعل. وحروف المضارعة هي سوابق مجملة في (أنيت) تزاد على أول الفعل الماضي مع تغير في بعض حركاته:

- أ +فعل (للمتكلم المفرد المذكر أو المؤنث)
- نـ+فعل (للمتكلمين الذكور أو الإناث أو المختلفين)
- تـ+فعل (للمخاطب المذكر أو المؤنث، مفرداً أو مثنى أوجمعًا) (للغائبة أو الغائبتين)
- يـ+فعل (للغائب المذكر، مفرداً أو مثنى أو جمعًا) (للغائب من جمع المؤنث)[1]

يتحول الفعل بعدها من دلالته على الماضي إلى دلالة زمانية مشتركة بين الحال والاستقبال، فهي لا تعدّ جزءًا من أحرف الفعل المعجمية الأصلية.

وفيما يخص نوني التوكيد فهما تعدان من مميزات الفعل من حيث اختصاصها بالالتحاق بالفعلين المضارع والأمر لإضافة دلالة التوكيد، أما نون الوقاية اللازمة فتتصل بالفعل المتعدي المتصل بياء المتكلم سواء أماضيًا كان أو مضارعًا أو أمرًا: أكرمتني، تكرمني، أكرمني.

أما عن النواصب مثل: (لن، كي) والجوازم مثل: (لم، ولمّا، ولام الأمر) فإنها تختص بالدخول على الفعل المضارع دون غيره.

ويعد التصرف أيضا من خصائص الفعل التي تفصل بينه وبين قسيميه، وذلك بتغير صيغه لاختلاف الدلالة على الزمان، وهو ما سنتناوله مفصلا في المبحث التالي. هذه هي أبرز العلامات التي اختص بها الفعل فتميز بها عن غيره من أقسام الكلم، وقد تفاوت الفعل نفسه باختصاص أحد أقسامه دون غيره في قبول بعض العلامات بحسب ما يتلاءم مع معانيه ووظائفه.

(١) ينظر: الرضي، شرح الكافية، مرجع سابق، ٤/١٨-١٩ ؛ السيوطي، الهمع، مرجع سابق، ١/ ٣١

٤. أبنية الفعل بحسب الحروف الأصول وما يتصل بها من اللزوم والتعدي:

تعدُّ الأبنية إحدى أهم الخصائص الذاتية المميزة للفعل في اللغة العربية، إذ ينفرد بأبنية خاصة به تفصله عن الاسم والحرف، وقد اعتمد سيبويه -كما سبق توضيحه- على هذه الوجهة الصرفية في تقديمه لمفهوم الفعل.

والبناء في اللغة كما جاء في "المقاييس" لابن فارس «الباء والنون والياء أصل واحد وهو بناء الشيء بضم بعضه إلى بعض» و«الباء والنون والواو كلمة واحدة وهو الشيء يتولّد عن الشيء، كابن الإنسان وغيره»[١]، وجُمع في لسان العرب والقاموس المحيط بين الأصلين فقيل: «البَنْي نقيض الهدم، بناه يبْنِيه بنْيًا وبِناءً وبُنْيانًا وبِنْيَة وبِنايةً..والجمع أبْنِية»،[٢] وهي البيوت التي تكنها العرب في الصحراء.[٣] وعليه يتضح أن المعاني التي تدور حولها الأبنية في اللغة هي الإنشاء والضم والتوليد.

وهذه المعاني اللغوية قد تضمنت المعنى الاصطلاحي، إذ يعرّف ابن عصفور البناء بعد أن عدّهَ أحد قسمي التصريف بأنه: «جعل الكلمة على صيَغ مختلفة لضروب من المعاني، نحو: ضَرَبَ، وضَرّبَ، وتَضرّبَ، وتَضارَبَ، واضطَربَ، فالكلمة التي هي مركبة من ضاد وراء وباء نحو «ضَرْب» قد بُنِيت منها هذه الأبنية المختلفة لمعانٍ مختلفة».[٤] ويقول الرضي: «المراد من بناء الكلمة ووزنها وصيغتها هيئتها التي يمكن أن يشاركها فيها غيرها وهي عدد حروفها المرتبة، وحركاتها المعنية، وسكونها مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية كل في موضعه، فـ"رَجُل" مثلا على هيئة وصفة يشاركه فيها "عَضُد"، وهي كونه على ثلاثة أولها

(١) ينظر: ابن فارس، مقاييس اللغة، مرجع سابق، مادة: "بني-بنو"، ٣٠٢/١-٣٠٣

(٢) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ، مرجع سابق، مادة: "بني"، ٣٦٦/٥ ؛ الفيروزآبادي، القاموس المحيط، مرجع سابق، مادة: "بني"، ١٦٥

(٣) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق، مادة: " بني"، ٣٦٦/٥

(٤) ابن عصفور، الممتع، مرجع سابق، ٣٣

مفتوح وثانيها مضموم»[١]، فالأبنية عبارة عن هيئات أو صيغ لغوية تحمل معنى في ذاتها، ثم تملأ هذه الأبنية بالمادة اللغوية المكونة من الحروف الأصول، والتي ترد في مختلف تصاريف الكلمة، ويمكن صياغة ما سبق بالقول إنّ:

البنية = (الأصل+ دلالة صرفية)

والبنية = قالب حركي يصهر فيه الأصل

باعتبار أن الأصل المعني يتكون من: المادة المعجمية أي الحروف التي تتكون منها الكلمة مثل: الضاد والراء والباء في «ضَرَب»، وأصل المعنى الذي هو عبارة عن المعنى العام الذي تشترك فيه مجموعة الكلمات التي تتشكل من نفس الحروف الأصول، وهذا يضعنا وجهًا لوجه أمام الأصل الاشتقاقي باعتباره جذرًا أو مادة معجمية غير مصيغة أي غير مدرجة في صيغة صرفية. أما الدلالة الصرفية فهي التي تتعلق ببناء الكلمة حيث نقول إن «ضَرَب=فَعَل» فعل ماض متعد.[٢]

وقد حصر اللغويون أبنية الفعل المجرد بأصالة جميع حروفه في أبنية ثلاثية -وهي الأغلب- ورباعية، ولا تجيء خماسية أبدًا، ويبرر الدرس اللغوي القديم ذلك بأمرين أحدهما: أن بناء الخماسي خُصّ بالأسماء لمزيد فضل، حيث إنها أقوى من الأفعال ومستغنية عنها. والأمر الآخر أن الأفعال تلزمها الزوائد للمعاني، كأحرف المضارعة وتاء المطاوعة في مثل: (افتَعلَ وتفعّلَ)، وغيرها من الزوائد التي تنقلها من حال إلى حال فكرهوا أن يلزمها ذلك على طولها.[٣]

(١) الرضي الاسترابادي، محمد بن الحسن، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن؛ محمد الزفراف ؛ محمد محي الدين، (بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م)، ٢/١

(٢) عبد الواحد، عبد الحميد، بنية الفعل قراءة في التصريف العربي، د.ط، (صفاقس: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ١٩٩٦م)، ١٦-١٧

(٣) ينظر: سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ٣٠١/٤؛ ابن جني، أبو الفتح عثمان، المنصف، تحقيق: ابراهيم مصطفى ؛ عبد الله أمين، ط.١، (القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٣٧٣هـ) ٢٨/١-٢٩ ؛ ابن يعيش، شرح المفصل، مرجع سابق، ٤٢٥/٤

وهذه الأبنية هي: فَـعَـلَ، وفَـعِـلَ، وفَـعُـلَ، وينفرد المجرد الرباعي ببناءٍ واحدٍ مطرّدٍ فقط هو «فَـعْلَلَ»[١]. يبرز الاختلاف بين أبنية الثلاثي المجرد في حركة عين الفعل حيث تتنقل بين الحركات الثلاث: الفتحة والكسرة والضمة، ويربط الدرس اللغوي القديم بين هذه الصيغ وبين خصائص تركيبية تتمثل في التعدية أو عدمها. فالبناءان الأولان(فَـعَـلَ، فَـعِـلَ) يكونان متعديين أو لازمين، أما البناء الأخير فلا يكون إلا لازمـا.[٢] إلا أن التحقق من ذلك في واقع الاستعمال اللغوي يثبت أن ارتباط الحكم بالتعدية أو اللزوم محكوم بالمادة المعجمية التي تملأ هذه الصيغ إلى حدٍ كبير. فقوة الفعل مرتبطة بحاجته الدلالية التي تكتمل بالارتباط بموضوعاته، يُلاحظ مثلا أن صيغة «فعَل» في هذه الأمثلة:

- وجَد محمدٌ المسألةَ صعبةً .
- وجَد محمدٌ ضالتَه.
- وجَد محمدٌ.

قد أنتجت تراكيب متفاوتة وذلك عائدٌ إلى المادة المعجمية المختلفة التي انسكبت في صيغة الفعل بالرغم من الاشتراك اللفظي بينها، فـ«وجد» في التركيب الأول من أفعال اليقين التي تستدعي ثلاثة موضوعات؛ فاعلا ومفعولا به أول ومفعولا به ثانٍ، ولا تكتفي بمفعول واحد لأن المراد منها «أن تبيّن ما استقر عندك من حال المفعول الأول يقينًا أو شكًا»[٣]، أما «وجد» في التركيب الثاني فهي من وجد الشيء إذ لقيه، وأصله أن يكون في الأمور الحسية، فاقتضى فاعلا ومفعولا به. وفي التركيب الثالث لزم الفعل صاحبه ولم يجاوزه لأن المراد به حالة هي الحزن.[٤] فالدلالة

(١) ينظر: سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ٢٩٩/٤؛ ابن السراج، الأصول، مرجع سابق، ٢٣٠/٣ ؛ ابن عصفور، الممتع، مرجع سابق، ١٢٣؛ السيوطي، الهمع، مرجع سابق، ٢٦٣/٣

(٢) ينظر: سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ٣٨/٤

(٣) المرجع السابق، ٤٠/١

(٤) ينظر: الجوهري، الصحاح، مرجع سابق، مادة:"وجد"، ٥٤٧/٢ ؛ ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق، مادة:"وجد"، ٤٧٧٠/٦

المعجمية هي التي حددت عدد الموضوعات التي يقتضيها الفعل.[١] لكن يبقى للمعيار الصرفي بما يضيفه من دلالة صرفية أثره في هذه المسألة حيث قد يأتي الفعل متعديًا ولازمًا في معنى واحد، مثل: فتَن الرجل وفتَنته[٢]، وحزِن وحزَنته.[٣] فيُلاحظ أن المعنى الواحد تحقق لازما ومتعديا بصيغة ثابتة هي فعَل، أو بالتناوب الحركي بين فعَل و فعِل.

ولهذا فرقت سعاد الصغير بين التعدي في صيغة «فعَل» فمنها: فعَل المتعدية أصلا، وفعَل المتعدية اشتقاقا إذ تنطوى على دلالة الجعلية الصرفية، لكن عدم وجود علامة واضحة تجعل الأمر ملتبسًا بين الصور الأصلية والصور المشتقة، أما الجعل بالتناوب الحركي فهو مرحلة متقادمة من اللغة وإنتاجيتها قليلة[٤]، وقد ورد ذلك عند سيبويه حيث ذكر في باب «افتراق فَعَلْتُ وأَفْعَلْتُ في الفعل للمعنى»: فَتَن الرجل وفتَنْتُه، وحَزِن وحزَنته، ورجَع ورجَعته بمجيئه متعديًا ولازمًا دون وجود وسيلة من وسائل التعدية[٥]، ولهذا قُدِم اقتراح في اللسانيات الحديثة للتفريق بين «فعَل» المتعدية بالأصالة مثل «أكَل»، و«فعَل» المتعدية بالاشتقاق مثل «فتَن» باستعمال رائز[٦] هو أن فعَل الجعلية لا تقبل اشتقاق «أفعل» منها، فطالما أنها تتضمن معنى الجعل فلا يمكن أن تبنى له ثانية.[٧] فالجعل معنى يدرج تحت طبقة الأفعال المتعدية سواء أصرفيًا كان التعدي أم معجميًا. يقوي هذا الفرض ما أشار إليه الرضي من أن صيغة أفعل التي

(١) ينظر: السيد، عبد الحميد مصطفى، نظرية العامل في النحو العربي ودراسة التركيب، مجلة جامعة دمشق، العدد ٣-٤، (٢٠٠٢م): ص ص٤١-٦٥، ٤٩-٥٠ ، استرجعت بتاريخ ٢٠١١/٩/١٩ من موقع: /http: //www.damascusuniversity.edu.sy/mag/human

(٢) في الصحاح: يتعدى ولا يتعدى، ينظر: الجوهري، مادة :"فتن"، ٢١٧٦/٦ ؛ ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق، مادة :"فتن"، ٣٣٤٠/٥

(٣) في الصحاح: حزِن الرجل بالكسر فهو حَزِنٌ و حزينٌ. وأحْزَنه غيره وحَزَنَه أيضا. ينظر: الجوهري، مادة :"حزن"، ٢٠٩٨/٥

(٤) الصغير، سعاد، عن بعض مظاهر الاشتقاق في الفعل، ضمن كتاب: سمات الفعل وطرق بنائها، د.ط، (الرباط: منشورات معهد الأبحاث والدراسات للتعريب، ٢٠٠٤)، ٢٦٣

(٥) ينظر: سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ٤/ ٥٦

(٦) الرائز: هو عنصر الاختبار الذي يُستثمر لأجل معرفة مدى صدقية الاستدلال وصحة التحليل.

(٧) ينظر: الصغير، عن بعض مظاهر الاشتقاق في الفعل، مرجع سابق، ٢٥٥

تشتق من مثل: فتن وحزن من الفعلين «اللازمين لا المتعديين»، فـ«أحزنته» و«أفتَنته» مشتقة من «حزِن» و«فتَن» اللازمين[١]، وينقل سيبويه عن الخليل أنك عندما تقول: حزنته لم ترد أن تقول: جعلته حزينا، لكنك أردت أن تقول: جعلت فيه حزنا، ولو أردت المعنى الأول لقلت أحزنته وأفتنته.[٢] ولهذا يفترض الفهري أن فعَل المتعدية اشتقاقا مشتقة من اسم وليس من فعل.[٣]

وفي محاولة لرصد الدلالات المعجمية التي قد تملأ هذه القوالب الصرفية تمثل «فَـعَـلَ» الصيغة الأكثر استعمالا، ولذا فهي الأقل قابلية لضبط معانيها[٤] حيث يعد الفعل الحقيقي بدلالته غالبا على كل ما يتطلب العمل والحركة ولذا كثر تصرفه.[٥] أما «فَـعِـلَ» فقد كثرت فيه المعاني المعاني الدالة على الأعراض من العلل والأحزان وأضدادها والألوان[٦]نحو: عوِر وحوِل وحزِن ومرِض، وعبر عنها في الأدبيات اللسانية الحديثة «بالحالات» ويعد وسطًا من حيث الأهمية الكمية[٧]، فيما اختص «فَـعُـلَ» بالغرائز والخصال التي يكون عليها الإنسان، ويرى البكوش أنه ليس فعلا حقيقيا وإنما يدل على الاتصاف بصفة، لذلك فهو قليل العدد والتصرف ويلازم حركة واحدة.[٨]

يُلاحظ إذن أن في هذا المستوى المجرد للفعل يبقى المعيار الصيغي محدود الأثر في الحكم على الفعل باللزوم أو التعدي، حيث يبقى الأمر مرهونًا بالمادة المعجمية التي تملؤه ومدى حاجتها وقدرتها الدلالية في

(١) الرضي، شرح الشافية، مرجع سابق، ١/ ٨٧
(٢) ينظر: سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ٤/ ٥٦
(٣) ينظر: الصغير، عن بعض مظاهر الاشتقاق في الفعل، مرجع سابق، ٢٥٥
(٤) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، مرجع سابق، ٤/٤٣٤
(٥) ينظر: البكوش، الطيب، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ط.٣، (تونس: المطبعة العربية، ١٩٩٢م)، ٨٩
(٦) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، مرجع سابق، ٤/٤٣٥
(٧) ينظر: البكوش، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، مرجع سابق، ٨٧
(٨) المرجع السابق، ٨٦

تحديد الموضوعات التي تتحكم بها. ويبدو ذلك واضحًا في خلوص وزن «فعُل» لِلّزوم، وذلك لارتباطه الثابت بالمعاني الدالة على الغرائز، التي تكتفي بوصف صاحبها، فيما تتأرجح صيغتا (فَـعَـلَ، فَـعِـلَ) بين اللزوم والتعدي وذلك لأن المعاني المعجمية المنسكبة بها متنوعة وحاجتها الدلالية مختلفة ومتفاوتة.

٤. ١. صيغ المضارع المقابلة لأبنية الفعل الماضي المجرد:

ارتبط تقديم أوزان الفعل الثلاثي الماضي المجرد في الدرس اللغوي القديم بربطه بالصيغة المقابلة له في الفعل المضارع، باعتبار أن الفعل المضارع فرع من الماضي، فانتقال الفعل من التعبير عن الزمن الماضي إلى الزمن الحالي أو المستقبل يكون بإلحاق الفعل الماضي بسوابق مجملة في حروف المضارعة «أنيت»، وقد أدى ذلك الارتباط إلى إشكال مفاده ضبط حركة العين في الفعل المضارع.

قدم سيبويه أربعة أوزان للفعل الثلاثي المجرد بالنظر إلى مضارعه، فالمتعدي على ثلاثة أبنية:

- فَـعَـل يَـفْـعِـل، نحو: ضرَب يضرِب.
- فَـعَـل يَـفْـعُـل، نحو: وقتَل يقتُل.
- فَـعِـل يَـفْـعَـل، نحو: لقِم يلقَم.

"وهذه الأضرب تكون فيما لا يتعداك، وذلك نحو: جلَس يجلِس، وقعَد يقعُد، ورَكِن يركَن. ولما لا يتعداك ضربٌ رابع لا يشركه فيه ما يتعدّاك، وذلك: فَـعُـل يـفْـعُـل، نحو: كرُم يكُرم، وليس في الكلام فعُلته متعديا".(١)

وكل ما عدا ذلك من أوزان يدخل في باب الفرع، إما لكونه يمثل حالة خاصة فخرج بحكم خاص مثل: فَـعَـل يَـفْـعَـل الذي خص بما كانت لامه أو عينه أحد حروف الحلق، أو لكونه شاذًا ولا يعتد به إنما وقع من باب

(١) سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ٣٨/٤، وينظر: المبرد، المقتضب، مرجع سابق، ٢٠٩/١

المشابهة لوزن آخر مثل: فَـعِـل يَـفْـعِـل، أو كان من باب قضيد تداخل اللغات في أبنية الفعل، نحو: «فَـعِـل يَـفْـعُـل»، مثل: «فَضِل- يَفْضُل»، و«فَـعُـل يَـفْـعَـل».[١] وفي محاولة لضبط حركة العين في المضارع رصدت الدراسات اللغوية قديمًا وحديثًا أشهر ستة أوزان للفعل وهي:

فَعَل (بالفتح) ←	يَفْـعـل ، حركة العين: مضمومة أو مكسورة أو مفتوحة.
فَعِل (بالكسر) ←	يَفْـعـل ، حركة العين: مفتوحة أو مكسورة.
فَعُل (بالضم) ←	يَفْـعـل ، حركة العين: مضمومة فقط.

يُلاحظ أن الفعل من خلال انتقاله من صيغة الماضي إلى المضارع بإضافة أحد حروف المضارعة يمر بتغيرين:

١- إسكان حركة الفاء.

٢- تنوع حركة العين؛ بين ضم وكسر وفتح.

فإسقاط حركة الفاء قد نتج عن إضافة إحدى علامات المضارعة التي تؤدي إلى الصيغة التالية:

يـ ـَ + ضـ ـَ ر ـَ ب + ـُ

بحيث تتكون من أربعة مقاطع متحركة، وهي صيغة مستحيلة في اللغة العربية، فينجز عن ذلك سقوط إحدى الحركات القصيرة وهي حركة فاء الفعل، بيد أن المشكل الرئيس من توليد صيغة المضارع من الماضي

(١) ينظر: ابن جني، الخصائص، مرجع سابق، ٣٧٢/١ ؛ ابن يعيش، شرح المفصل، مرجع سابق، ٤٢٥/٤-٤٣٠، وينظر: الحديثي، خديجة، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ط.١، (بغداد: منشورات مكتبة النهضة، م١٩٦٥-١٣٨٥هـ)، ٣٧٩-٣٨٠

«لايتمثل في إسقاط هذه الحركة ولكنها تتمثل في معرفة طبيعة حركة عين الفعل في المضارع، وذلك لصعوبة التنبؤ بها مسبقا».[١]

وقد حاولت الدراسات اللغوية قديماً وحديثًا تقديم ضوابط لهذا المشكل، إذ رأى ابن جني أن أساس حركة عين المضارع هو وجوب مخالفة صيغة الماضي لصيغة المضارع، مبررًا ذلك بأن الغرض الأساس من صيغ هذه الأبنية هو لإفادة الأزمنة، فجُعل لكل زمان مثال مخالف لصاحبه.[٢]

لكن إخضاع هذه النظرية للتطبيق على واقع الاستعمال اللغوي يُخرج مجموعة أوزان لا يتحقق فيها هذا الضابط وهي:
(فَعُل يفْعُل، فَعِل يفْعِل، فَعَل يفْعَل)
إذ إن حركة العين في الماضي لا تخالف حركة العين في المضارع، وقد برر ابن جني موافقة حركة العين في: فَعُل يفْعُل، بأنه ضرب قائم برأسه، من حيث اختلافه عن «فعَل» و«فعِل» بانفراده بلزوميته، فلما كان مخالفا لهما و«هما أقوى وأكثر منه خولف بينهما وبينه، فوفق بين حركتي عينيه وخولف بين حركتي عينيهما».[٣] ويُشرك ابن يعيش المعيار الدلالي في تبرير هذه الصيغة، حيث يرى ابن يعيش أنه موضوع أصلا للغرائز والهيئة من غير أن يفعل بغيره شيئا.[٤]

أما ما يتعلق بـ: «فَعِل يفْعِل» و «فَعَل يفْعَل» فيما لم يكن عينه ولامه حرفًا حلقيًا، وهي أوزان لم يثبتها سيبويه ابتداء إنما ذكرها باعتبارها فروعًا خرجت عن الأصل، فيرى ابن جني أنّ ورود مثل هذه الأوزان من موافقة لحركتي العينين في الماضي والمضارع منظورٌ في أمره، ويخلص على أنه من قبيل تداخل اللغات.[٥]

(١) عبد الواحد، بنية الفعل، مرجع سابق، ١٩-٢٠
(٢) ينظر: ابن جني، الخصائص، مرجع سابق، ٣٧٢/١
(٣) المرجع السابق، ٣٧٣/١
(٤) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، مرجع سابق، ٣٢٨/٤
(٥) ينظر: ابن جني، الخصائص، مرجع سابق، ٣٧٣/١-٣٧٧

وقد أعاد إبراهيم أنيس مناقشة هذه القضية رافضًا تبرير ابن جني لها من القول بتراكب اللغات، ومقدمًا لنظرية اشتقاق صيغة من أخرى مؤسسة على ثلاثة أمور، -وهي في مجملها مجرد إعادة صياغة لآراء القدماء- :

- المغايرة أو المخالفة بتعبير ابن جني موضحا أن القوانين الصوتية الحديثة تؤيد صحة ما ذهب إليه، حيث تجعل الضمة والكسرة أصواتًا ضيقة، وتقابلها الفتحة التي تعد صوتًا متسعًا.
- وظيفة الفعل في الكلام تُؤثر حركة خاصة في الماضي على غيرها من الحركات وتلتزمها أفعال اللهجة الواحدة، وهو أمر لا يعود لطبيعة الحركة بل مجرد مصادفة ملتزمة في اللهجة الواحدة، فالفعل المتعدي قد يؤثر حركة والفعل اللازم يؤثر حركة أخرى.
- أثر الحروف المجاورة في إيثار الحركات، وهذا ما أشار إليه القدماء في صيغة «فعَل-يَفْعَل» من فتح عين الفعل إذا كانت عينه أو لامه من حروف الحلق.[١]

وفي ضوء هذه الأمور الثلاثة يناقش أنيس قضية قياسية أوزان الفعل الثلاثي الصحيح فقط، مستبعدا الأفعال المعتلة لما لها من أحكام وتغيرات خاصة، بالاعتماد على: القرآن الكريم، والقاموس المحيط.

وبمنهج إحصائي يرصد للفعل الوارد بصيغتي الماضي والمضارع في القرآن الكريم مئة وأربعة وثلاثين موضعًا، ويرى أنها خاضعة لقانون المغايرة حيث إن صيغة «فعِل-يفعِل» لم ترد، وصيغة «فعُل-يفعُل» لم تأتِ إلا في فعلين هما: كبُر-يكبُر، بصُر – يبصُر. وكانت صيغة «فعَل» الأكثر شيوعًا حيث وردت في مئةٍ وسبعةِ مواضعَ يقابلها في المضارع «يفعِل» أو «يفعُل»، ثم تليها صيغة «فعِل-يفعَل» التي وردت في أربعة وعشرين موضعًا. أما ما جاء على صيغة «فعَل –يفعَل» فاختص بما كان عينه أو لامه من أحرف الحلق ما عدا سبعة أفعال جاءت على قانون المغايرة على الرغم من

(١) ينظر: أنيس، من أسرار اللغة، مرجع سابق، ٤١-٤٢

كون لامها أو عينها من حروف الحلق وهي: نكح، نزع، رجع، بلغ، قعد، زعم، نفخ. في حين جاء الفعل «قنَط–يقنَط» على صيغة «فعَل–يفعَل» مع أنه لم يحتوِ على أحد الحروف الحلقية.(١)

أما في القاموس المحيط فيرصد حوالي ثلاثة آلاف فعل صحيح، جاء منها ألف وثمانمائة وعشرون فعلا من الأفعال التي اختص كل منها بباب واحد من أبواب الثلاثي، وألف وثلاثمائة واثنان وسبعون فعلا من بين هذه الأفعال على وزن «فعَل»، ويجعلها من قبيل الأفعال الاختيارية(٢) ومضارعها جاء تبعًا لقانون المغايرة بواقع أربعمائة وثمانية وأربعين فعلا على وزن «يفعِل» بكسر العين، وأربعمائة وثمانية عشر فعلا على وزن «يفعُل» مضموم العين. فإذا كانت عين الفعل أو لامه من حروف الحلق جاء على وزن «فعَل–يفعَل» بواقع خمسمائة وستة أفعال، شذ منها ثلاثة أفعال حيث جاءت على هذا الوزن دون أن تحتوي على أحد حروف الحلق.

أما ما جاء على وزن «فعِل» أو ما يسميه باب «فَرِحَ» فإن مضارعه مفتوح العين والمغايرة فيه واضحة، ويرصدها بواقع ثلاثمائة وثمانية وتسعين فعلا ويخصها بالأفعال الإجبارية(٣). أما ما يخص «فعُل – يفعُل» فيرصد منه نحو سبعين فعلا يرى أن أغلبها أفعال غريبة نادرة الاستعمال إلا نحو عشرين فعلا، لم تخضع لقانون المغايرة ولا تحتوي على حروف حلقية، ولم يرد منه في القرآن إلا فعلان، فيعزو هذه الصيغة إلى افتراضين:

- أن تكون هذه الأفعال مفتوحة العين ثم ضمت بقصد المبالغة في معناها، فليست بابا أصليا من أبواب الثلاثي.
- أن تكون هذه الأفعال ناشئة عن طريق القياس الخاطئ.(٤)

(١) ينظر: أنيس، من أسرار اللغة، مرجع سابق، ٤٣-٤٤

(٢) الفعل الاختياري كما يعرفه: هو الذي لنا اختيار في حدوثه ولو كان مما يعده القدماء لازما مثل: جلس، وقعد. ينظر: أنيس، أسرار اللغة، مرجع سابق، ٤١

(٣) الفعل الإجباري الذي لا اختيار لنا في حدوثه مثل كبر وضعف؛ ينظر: أنيس، أسرار اللغة، مرجع سابق، ٤١

(٤) ينظر: أنيس، من أسرار اللغة، مرجع سابق، ٤٥-٤٦

أمّا ما يخص الأفعال المشتركة التي رويت في أكثر من باب من أبواب الثلاثي فيرصدها بواقع ألف وثلاثمائة فعل مع اختلاف المعنى في الأغلب، لذا فهو يتجنب تلك الأفعال لأنه يرى أنها قد تكون نتيجة لتطورات صوتية لأفعال أخرى، وبهذا انتقلت من باب إلى باب آخر من أبواب الثلاثي، لكن إذا كان هناك علاقة بين المعنيين مع اختلاف الباب مثل: عرَف من باب فعَل بمعنى المعرفة، و«عرِف» من باب فعِل بمعنى العرف وطيب الرائحة، فالمبرر لاختلاف الباب هو التغيير الطفيف في المعنى، والأفعال التي وردت في "القاموس المحيط" مشتركة في المعنى مختلفة في الباب خمسمائة فعل موزعة حسب النسب التالية:

٥٠% من باب نَصَرَ وضَرَبَ ⟵ فعَل يفعُل – فعَل يفعِل.
١٢% من باب ضَرَبَ وفَرِحَ ⟵ فعَل يفعِل – فعِل يفعَل.
١٢% من باب فَرِحَ وكَرُمَ ⟵ فعِل يفعَل - فعُل يفعُل.
١٤% من باب نَصَرَ وفَرِحَ ⟵ فعَل يفعُل- فعِل يفعَل.
١٠% من باب نَصَرَ وكَرُمَ ⟵ فعَل يفعُل - فعُل يفعُل.
٢% من باب كَرُمَ وضَرَبَ ⟵ فعُل يفعُل - فعَل يفعِل.

ويرى أنيس أن كثرة الاشتراك بين بابي (فعَل يفعُل–فعَل يفعِل) لا يعود إلى السماع كما يقر الصرفيون القدماء، بل يرى أن اختلاف البنية إن لم يتبعه اختلاف في المعنى يجب أن ينسب إلى لهجتين مختلفتين، ويشير إلى أن الانتقال بين الضم والكسر أمر مبرر صوتيا، بل من الممكن أن تستعمل في لهجة واحدة للصلة الوثيقة بينهما.

أما الاشتراك في بابي (فعَل يفعِل – فعِل يفعَل)، وبابي (فعَل يفعُل- فعِل يفعَل) إذا اتحد المعنى يجب ألاّ نعترف إلا بأحد البابين:

- إذا كان من الأفعال الاختيارية جعلناه من باب: فعَل يفعُل أو فعَل يفعِل.
- وإذا كان من الأفعال الإجبارية جعلناه من باب: فعِل يفعَل.

أما إذا كان الاشتراك بين بابي (فعِل يفعَل وفعُل يفعُل) فيجدر أن نجعله للباب الأول وحده. وإذا كانت الأفعال مشتركة بين بابي (فعُل يفعُل وفعَل يفعِل) أو (فعُل يفعُل وفعَل يفعِل) فيجب أن تفسر على أن أصلها من باب: فعَل يفعُل أو فعَل يفعِل لكنها حولت من باب المبالغة للرغبة في جعل المعنى من الصفات الغريزية الثابتة.[١]

في واقع الأمر يُؤخذ على هذه الدراسة افتقارها إلى الضبط والنسقية حيث إن إبراهيم أنيس يعد الأفعال التي من قبيل (فعُل يفعُل) ليست أصلا في الباب بل نتيجة نقل أو قياس خاطئ على الرغم من ثبوتها[٢] ومن ثم فإنه يستبعدها، كما أنه يجعل صيغة (فعَل) للأفعال الاختيارية، وصيغة (فعِل) للأفعال الإجبارية - على حد تعبيره- وهو أمر غير مدعوم بدراسة دقيقة ولا يمكن بناء على ذلك التسليم به، بل إن وجود أفعال من قبيل «شرِب» و«ضحِك» و«لعِب» بكسر عين الفعل على الرغم من كونها أفعالا اختيارية يشكك في مدى صحة هذه النظرية، لكن هذا لا يمنع القول من أن اعتماد قانون المخالفة بين صيغتي الماضي والمضارع هو أمر يسنده الواقع الإحصائي كما في إحصائه، بالإضافة إلى دراسة إحصائية أخرى يقدمها أحد الباحثين عن الأفعال الثلاثية المجردة في المعجم الوسيط فيرصد ستة آلاف ومائتين واثنين وسبعين فعلا تتوزع صيغها تدريجيا على النحو الآتي[٣]:

المعجم	فَعُلَ	فَعِلَ	فَعَلَ	المجموع الكلي
المعجم الوسيط	٤٠٤	١٦٥٥	٤٢١٣	٦٢٧٢

(١) ينظر: أنيس، من أسرار اللغة، مرجع سابق، ٤٨-٥١

(٢) ينظر: سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ٣٨/٤ ؛ المبرد، المقتضب، مرجع سابق، ٢٠٩/١

(٣) دوله، حنفي الحاج، أبنية الفعل الثلاثي المجرد دراسة نظرية إحصائية تأصيلية في المعجم الوسيط، مجلة الدراسات اللغوية والأدبية في الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، السنة الأولى، العدد الأول، (٢٠٠٩م)، ص ص ١٤٩-١٧٤، ١٦٠

ويمتحن نظرية المخالفة على هذه الأفعال ليحصل على نتيجة مفادها ميل العرب إلى مخالفة صيغة المضارع صيغة الماضي بواقع أربعة آلاف وثمانمائة وثمانين فعلا، أي ما يعادل ٧٧. ٨٠% من الأفعال خاضعة لقاعدة المخالفة، جامعًا بين الأفعال موحدة حركة العين والأفعال المشتركة التي رويت بأكثر من وجه. أما غير المُخالِفة فهي لا تتجاوز ألفًا وأربعمائة واثنين وتسعين فعلا أي ما يعادل ٢٢. ١٥%.[١] تطرد منها صيغة (فعَل-يفعَل) في الأفعال لما عينه حروف حلقية فقط إلا أفعالا يسيرة تشذ عنه.[٢]

ويُعاد طرح نظرية المخالفة في إطار أنيق وبشكل أكثر انضباطا ودقة في إطار اللسانيات الحديثة تحت ما عرف بنظرية «انشطار الفتحة» إذ تنشطر الفتحة إلى ضمة أو كسرة لتوليد صور الثلاثي والرباعي، حيث تخضع هذه العملية لقيدين هما:

- قيد اللاتماثل الذي يمنع تجاور الحركات العالية المتماثلة.
- قيد اللاتجانس الذي يمنع تجاور الضمة والكسرة باعتبارهما متجانسين من حيث سمة العلو.

وعلى ذلك تكون فتحة «فعَل» محولة إلى ضمة أو كسرة في «يفعُل»، وتكون ضمة أو كسرة «فعِل» محولة إلى فتحة في «يفعَل» وفق ما يلي:

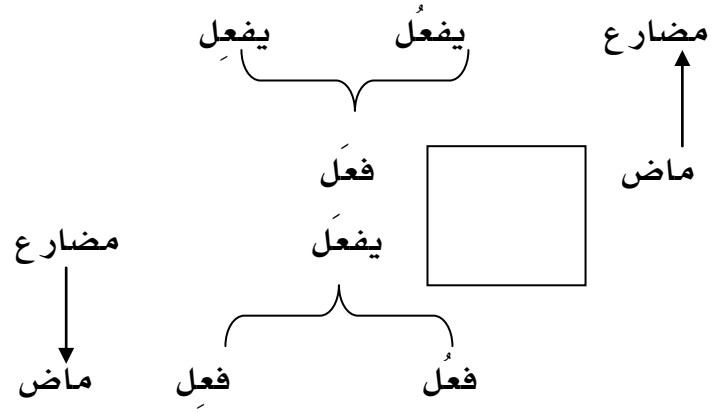

(١) دوله، أبنية الفعل الثلاثي المجرد، مرجع سابق، ١٦٤

(٢) المرجع السابق، ١٧٠-١٧١

وهذا التعميم لا ينفي وجود مسارات لا يقع فيها التناوب الحركي من قبيل: (فَعُل يفْعُل، فَعِل يفْعِل، فَعَل يفْعَل)، غير أن هذه المسارات غير أساسية في اللغة العربية، وذلك وفقا لما يلي:

- المسار ضمة ← ضمة ويكثر في أفعال الحالات الوصفية، مثل:كرُمَ-يكرُمُ.
- المسار كسرة ← كسرة نادر جدا، مثل: وَثِقَ-يَثِقُ.
- المسار فتحة ← فتحة يكاد ينحصر فيما الجذور التي تحتوي حرفا حلقيا، مثل: قَرَأَ-يَقْرَأُ.(١)

حيث يخضع المسار الأخير لقانون صوتي مفاده سفول الحركات بجوار الحلقيات، من خلال تفاعل الصوامت والصوائت في البناء الجذعي فيؤثر في البنية الصرفية. أما عن وجود جذور حلقية لا تستجيب لهذا القانون الصوتي، فيعود إلى «هرمية سفول الحركات» بمعنى أنه كلما كان الصامت أسفل في الحلق كان الفتح له ألزم.(٢) وتمثل الهمزة والهاء أعلى هذه الهرمية، فيما يتوسطها العين والحاء، ويحتل الغين والخاء أدنى مرتبة لأنهما من أدنى الحلق. وتفسر هذه الهرمية اطراد تسفيل الضمة والكسرة مع ورود الهمزة والهاء في جذع الفعل المضارع وقلة الاستثناءات، فيما تزيد كلما اتجهنا أعلى الحلق مع ورود الحاء ثم العين والغين والخاء مثل: رجع/يرجِع، وصبَغَ/يصبُغ، ودخَل/يدخُل، وطبخ/يطبُخ.(٣)

ومن الممكن إضافة قانون آخر يعضد من تطبيق نظرية التسفيل مفاده: «كلما كان الحلقي لاما في الجذع كان تسفيل الحركة قبله ألزم» بالاستدلال بما يلي:

- الجذور حلقية العين معتلة الفاء بالواو لا تخضع لقاعدة التسفيل، مثل: وهَن/يهِن، وعَد/يعِد، وغَل/يغِل.
- الجذور حلقية اللام معتلة الفاء بالواو خاضعة لهذه القاعدة، مثل: ودَع/يدَعُ، ولَغ/ يلَغ.(٤)

(١) ينظر: النهيبي، ماجدولين، مقاربة جهية للتناوب الحركي، ضمن كتاب: سمات الفعل وطرق بنائها، مرجع سابق، ٣١١-٣١٥

(٢) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، مرجع سابق، ٤/٤٢٨-٤٢٩

(٣) ينظر: الوادي، محمد، الخصائص الصرف صواتية لبناء بعض الأفعال، ضمن كتاب: سمات الفعل وطرق بنائها، مرجع سابق، ٣٣٧-٣٤٤

(٤) ينظر: المرجع السابق، ٣٤٤-٣٥٠

إذن أمام محاولة ضبط عين الفعل المضارع نخلص إلى القول بإن المقابلة بين صيغتي الماضي والمضارع تعتمد قانون المخالفة أو انشطار الفتحة في حركة العين على الأغلب، «فالعربية تنزع إلى تغير الحركات لخلق نوع من التقابل والانسجام»[١]، وما جاء منها بموافقة الحركتين له ما يبرره صوتيا أو دلاليا، يؤيد ذلك أيضا أن صيغة الرباعي تعتمد المخالفة في صيغته «فَـعْلَلَ»[٢]بمضارعه «يُفَـعْلِلَ»، وكذلك ما جاء على وزن الرباعي سواء ألحق به أم لم يلحق به، وأبنية الأفعال المزيدة مما جاء في أولها همزة وصل، فالعين المفتوحة في بناء الماضي تكسر في المضارع.[٣]

ومما يدعم النظر إلى الضمة والكسرة باعتبارهما تمثلان مستويين متقاربين ومتماثلين صوتيا ما يؤكِّده ابن درستويه بقوله: «وليس أحدهما أولى من الآخر، ولا فيه عند العرب إلا الاستحسان والاستخفاف...وأنّهما شيء واحد؛ لأنّ الضمة أخت الكسرة في الثقل».[٤]

٤. ٢. صيغتا الأمر المشتقة من صيغة المضارع:

يأخذ الأمر في الإثبات صورتين صرفيتين: افعل، والصورة الأخرى صورة المضارع في حالة التصاقه بالأمر: لتفعل.[٥] وتشتق صيغة افعل الدالة على الأمر من الفعل المضارع المجزوم، وذلك بحذف حرف المضارعة فإذا كانت فاء الفعل ساكنة جيء بهمزة وصل حيث لا تقبل العربية البدء بساكن.[٦]

(١) البكوش، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، مرجع سابق، ٩٥
(٢) ينظر: سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ٢٩٩/٤؛ ابن السراج، الأصول، مرجع سابق، ٢٣٠/٣ ؛ ابن عصفور، الممتع، مرجع سابق، ١٢٣؛ السيوطي، الهمع، مرجع سابق، ٢٦٣/٣
(٣) ينظر: عبدالواحد، بنية الفعل، مرجع سابق، ١١٧-١١٨
(٤) ينظر: السيوطي، المزهر، مرجع سابق، ٢٠٧/١
(٥) ينظر: الرحالي،محمد، المصدري والوجه وسمة الأمر، ضمن كتاب سمات الفعل، مرجع سابق، ٣٥
(٦) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، مرجع سابق، ٢٨٩/٤

٥. أبنية الأفعال من الثلاثي المزيــد:

يُرام من هذا المبحث الكشف عن أبنية الأفعال الثلاثية المزيدة بالوقوف على مفهوم الزيادة؛ طبيعته وحدوده ونتائجه. وقد عولجت في المبحث السابق صيغ الفعل الماضي المجرد، وما ارتبط بها من إشكالية صرف صواتية في مقابلة صيغ الماضي بصيغ المضارع، بيد أن هذا المشكل لا يواجهنا في الأبنية المزيدة إذ تمتاز المقابلات بين الصيغتين بصور ثابتة.

يتم الاشتقاق في اللغة العربية لتوليد صيغ جديدة انطلاقًا من الفعل الماضي المجرد أو المصدر[١]، أو الجذر المكون من ثلاثة أصوات سواكن باختلاف النظرية المتبناة في أصل الاشتقاق، ولكن تحت اعتبار موحّد هو أن المعنى النووي كامن في هذه الأصوات في حين أن المعاني الإضافية فيه مرتبطة بالصيغة.

وتُقَرر الزيادة في اللغة العربية بطريقتين: إحداهما تكرار أحد الحروف الأصلية أو تضعيفه، والأخرى محصورة في حروف محددة مجموعة في حروف «اليوم تنساه».[٢]

وتمثل هذه الزيادات الصرفية حشويات تدرج الصرف العربي تحت ما يعرف بالأنظمة الصرفية غير السلسلية، إذ لا تحافظ فيها الزيادات على بنية الجذع الأصلية بزيادة لواصق عليه، إنما تنطلق من الجذر باعتباره نواة الكلمة، وتلجأ إلى تكسير بنية الجذع في الأغلب.[٣]

(١) تمثل هذه القضية موضع خلاف في التراث النحوي، ينظر: الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، مرجع سابق، ٥٦-٦٤ ؛ الأنباري، عبد الرحمن بن محمد، الإنصاف في مسائل الخلاف، ط.١، (بيروت: المكتبة العصرية، ٢٠٠٣-١٤٢٤هـ)، المسألة ٢٨، ١٩٠-١٩٦

(٢) ينظر: ابن جني، المنصف، مرجع سابق، ٣٤/١ ؛ ابن يعيش، شرح المفصل، مرجع سابق، ٤٣٠/٤

(٣) ينظر: عويش، عبد المالك، بعض الضوابط الصرفية في تكوين الكلمة، مجلة اللسان العربي، العدد ٦٣-٦٤، (٢٠٠٩م)، ١٠، استرجعت بتاريخ ٢٠١١/٩/١٧:
http://www.arabization.org.ma/hsearch.aspx

من جهة أخرى تهدف الزيادة في الفعل الثلاثي إلى أحد أمرين، أولهما إضافة معنى حيث تحقق الزيادة إضافة دلالية تستمدها المادة المعجمية من الصيغ الصرفية، وثانيهما الإلحاق حيث تمثل الزيادة إضافة شكلية صرفية تهدف إلى إلحاق بناء ببناء في تماثل عدد حروفه وحركاته وسكناته، ولا تضيف معنى جديداً؛ إنما تعد من قبيل «التوسع في اللغة».[١] ويشكل ذلك موطن خلاف إذ لا يسلم دوما بكون الغرض من الزيادة الإلحاقية هو مجرد إتباع لفظ للفظ مع محافظتها على المعنى نفسه، فتغير المعنى وارد إلا أن الفرق بين الأمرين أن الزيادة في الإلحاق لا تطرد في إفادة معنى.[٢] وذلك سيتضح جليا عند عرض معاني أبنية الزيادة.

وأشهر أبنية الثلاثي المزيد الملحقة بالرباعي هي: (فعْلَل، وفَيعَل، وفَوعل، وفَعْوَل، وفعْنَل، وفعْلى).[٣] حيث يعد التماثل في التصاريف بين صيغ الملحق والملحق به، وخاصة في المصدر بمجيئه على «فَعْلَلَة» المعيار في الحكم على كون الكلمة ملحقة أم لا. وبعد الإلحاق تعامل الأبنية المُلحقة معاملة الأبنية الملحقة بها، من حيث قبولها لدخول الزيادات مثل تاء المطاوعة فتنتج: تفعْلَل، تفَيعَل...الخ،[٤] ولكن تبقى هذه الأبنية في واقع الاستعمال اللغوي ذات إنتاجية محدودة فهي مقصورة على السماع، باستثناء الإلحاق بتكرار اللام إذ عدّ من قبيل الزيادة القياسية المطردّة مع الإقرار بعدم إضافتها لمعنى جديد.[٥]

أما الأبنية الثلاثية المزيدة التي تحمل صيغها دلالات متنوعة فهي: أفعلَ، فعّلَ، فَاعَلَ، انفَعل، افْتَعل، استَفْعل، افْعَلّ، افْعَالّ، افعوّلَ، افعوعَلَ، تفاعل،

(١) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، مرجع سابق، ٤/٤٣١

(٢) ينظر: الرضي، شرح الشافية، مرجع سابق، ١/٥٢-٥٢

(٣) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، مرجع سابق، ٤/٤٣١-٤٣٣ ؛ ابن عصفور، الممتع، مرجع سابق، ١١٥-١١٨ ؛ الرضي، شرح الشافية، مرجع سابق، ١/٢٧-٦٨

(٤) ينظر: الرضي، شرح الشافية، مرجع سابق، ١/٥٥

(٥) ينظر: ابن جني، الخصائص، مرجع سابق، ١/٢٥٧؛ ابن يعيش، شرح المفصل، مرجع سابق، ٤/٤٣١-٤٣٢

تفعّل.[١] ولقد رصد النحويون عديداً من الدلالات التي يكتنفها البناء الصرفي الواحد، مشيرين إشارة عابرة إلى تعدية الفعل ولزومه.[٢]

تشكل هذه الدلالات الصرفية التي تستدعيها الأبنية في إطار النحو الوظيفي مدخلا في الكشف عن العلاقات بين العناصر المعجمية المكونة للجملة والقواعد المتحكمة بها. ولتوضيح ذلك نستعين بما طرحه المتوكل في هذا المجال لسبقه وتفرده [٣]، حيث يقدم عمله تحت ثلاثة تصنيفات كبرى يحددها المعيار التركيبي بما يتنبأ به من عدد المحلات التي يتحكم بها الفعل، تحت ما أسماه بـ: توسيع المحلاتية[٤]، تقليص المحلاتية، المحافظة على المحلاتية. ما يُهم في هذا المبحث تحديد المداخل التي طرحها المتوكل باعتبار أن المكون الأساس في النحو الوظيفي، هما: المعجم وقواعد التكوين[٥]، وسيُرجأ الحديث عن خصائصها التركيبية في المبحث التالي.

يذهب المتوكل مع الرأي القائل بأن الفعل الماضي المجرد هو أصل الاشتقاق في اللغة العربية،[٦] وينطلق من هذه الصيغ الأصول لاشتقاق الأفعال غير الثلاثية، ولكنه يوضح نوعين من الاشتقاق: اشتقاق مباشر واشتقاق غير مباشر، يمثل الأول الصيغ المشتقة مباشرة من الأصول مثل: أَفْعَلَ، اسْتَفعلَ، فَاعلَ من فَعَلَ...الخ، ويمثل الثاني الصيغ المشتقة من الصيغ

(١) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، مرجع سابق، ٤/٤٣١-٤٣٣ ؛ ابن عصفور، الممتع، مرجع سابق، ١١٥-١١٨ ؛ الرضي، شرح الشافية، مرجع سابق، ١/٢٧-٦٨

(٢) ينظر: الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، مرجع سابق، ٣٩١-٤٠١ ؛ ابن يعيش، شرح المفصل، مرجع سابق، ٤/٤٣٦-٤٤٤ ؛ الرضي، شرح الشافية، مرجع سابق، ٨٤-١١١

(٣) ينظر: المتوكل، أحمد، قضايا معجمية المحمولات الفعلية المشتقة في اللغة العربية، ط.١، (الرباط: الشركة المغربية للناشرين المتحدين، ١٩٨٨م)

٤) يركز مصطلح «المحلاّتية» كما ترجمه المتوكل مقابلاً لمصطلح *Valency* على عدد ونوع الروابط التي تكونها العناصر التركيبية بعضها مع بعض في سياق جمل مختلفة. بعبارة أخرى، يقدم النحو المحلاتي جملة نموذجية معينة تشتمل على عنصر جوهريّ، وهو الفعل، وعدد من العناصر أو الموضوعات المكملة التابعة له والتي يتم تحديد نوعها من خلال محلاتياته الممكنة، أي المحلات أو الخانات التي يمكن ملؤها بموضوعات إجبارية أو اختيارية. ينظر: المتوكل، قضايا معجمية، مرجع سابق، ٣٥ ؛ مخوخ، أحمد، نحو بناء معجم عربي- إنجليزي على أساس المحلاّتية، (مكناس، كلية الآداب)، ١١٢

(٥) المتوكل، قضايا معجمية، مرجع سابق، ٢٧

(٦) المرجع السابق، ١٤-١٥

المشتقة من الأفعال الثلاثية الأصول مثل: تَفاعَلَ من فَاعَلَ، تَفعّلَ من فَعّلَ.[١]

وفي محاولة لتنميط القواعد الاشتقاقية يدرج المتوكل هذه القواعد تحت النتائج التي تحدثها من تغيير أو محافظة على الموضوعات التي يتحكم بها الفعل/المحمول[٢] تتضح في الآتي:

المجموعة الأولى: "توسيع المحلاتيّة"، وتشمل:

- المحمولات العليّة: أَفْعَلَ، فَعّلَ، نحو: أَفْهَمَ، فَهّمَ.
- المحمولات الطلبية: اِسْتَفْعَلَ، نحو: اسْتَغفرَ.
- المحمولات الدالة على المشاركة: فَاعَلَ، نحو: جَالَسَ.
- المحمولات الاعتقادية: فَعّلَ ، اِسْتَفْعَلَ، نحو: كَفّرَ، اسْتَحسَنَ.

المجموعة الثانية: "تقليص المحلاتيّة"، وتشمل:

- المحمولات الانعاكسية: انْفَعَلَ، افْتَعَلَ، تَفَعّلَ،نحو: انْعزَلَ،اغْتَسَلَ،تزيّن.
- المحمولات العكسية: فَاعَلَ، تفَاعَلَ، افْتَعَلَ، نحو:ضارب، تَقاتَلَ، اختلفَ.
- المحمولات الدالة على المطاوعة: اِنْفَعَلَ، افْتَعَلَ، تَفَعّلَ، نحو: انْفَتحَ، احتَرَقَ، تَكسّرَ.
- انصهار الحدود: أَفْعَلَ، فَعّلَ، اِسْتَفْعَلَ، افْتَعَلَ، تَفَعّلَ، نحو: أَجدَبَ، وَرّقَ، اسْتنوقَ، التحى، تَوسّدَ.

المجموعة الثالثة: "المحافظة على المحلاتيّة"، وتشمل:

- المحمولات الدالة على التعريض: أَفْعَلَ، نحو: أَباعَ.
- المحمولات الدالة على التكثير: فَعّلَ، نحو: غلّق.
- المحمولات الدالة على التدرج: تفَاعَلَ، تَفَعّلَ، نحو: تدانى، تجرّع.
- المحمولات الدالة على التحول: اِسْتَفْعَلَ، نحو: استغلظ.
- المحمولات الدالة على الاجتهاد: تَفَعّلَ، افْتَعَلَ، اِسْتَفْعَلَ، نحو: تَرقّبَ، اشتَمَ، اسْتنزَعَ.
- المحمولات الدالة على التكلف: تَفَعّلَ، نحو: تَصبّرَ.
- المحمولات الدالة على التظاهر: تفَاعَلَ، نحو: تَصَابرَ.

(١) المتوكل، قضايا معجمية، مرجع سابق، ١٧-١٨

(٢) المحمول والموضوع مصطلحان منطقيان يعودان إلى منطق المحمولات الذي يعدّ الجملة بنية حملية مكونة من: محمول وموضوعات، فالمحمول عند المنطقيين هو المحكوم به في القضية الحملية. والموضوع هو الحامل للصفة أو الصفات أي المحكوم عليه. ينظر: التهانوي ، الكشاف، مرجع سابق، ١٤٩٠/٢؛ سعيد، معجم المصطلحات والشواهد الفلسفية، مرجع سابق، ٤٥٦

ويتضح مما سبق دلالة الصيغة الواحدة على معان متعددة تحت ما سُمي بالاشتراك الصيغي، والدلالة على المعنى الواحد بصيغ مختلفة تحت ما عُرف بالترادف الصيغي، وهذه إحدى سمات النسق الاشتقاقي في اللغة العربية.(١)

ولم يشر المتوكل إلى الصيغ: افْعَلّ، افْعَالّ، افعوّل، افعوعَل ولعل ذلك عائد لما أسماه بالقواعد غير المنتجة، بمعنى أنها من قبيل القواعد التي تربط مفردة ما ومجموعة محدودة من المفردات يمكن حصر عناصرها، وعليه فلا يمكن استخدامها لاشتقاق مفردات أخرى غير المفردات الموجودة في تلك المجموعة.(٢) حيث تختص "افْعَلّ"و"افْعَالّ" بالدلالة على اللون، أو العيب الحسي اللازم أو العارض ولا تكون إلا لازمة(٣)، فيما تدل "افْعوّل" و "افْعَوعَلَ" على المبالغة وتكون في المتعدي واللازم.(٤)

تتضمن المجموعة الأولى "توسيع المحلاتيّة" من الأبنية مجموعة من المعاني الصرفية، كالعليّة والطلبية والاعتقادية والدلالة على المشاركة. ويقصد بالعليّة أو الجعلية كون الفاعل سببًا في تحقيق الفعل، مثل:

- أَفهَمَ الأستاذُ خالدًا الدرسَ.
- فَهّمَ الأستاذُ خالدًا الدرسَ. أي كان الأستاذ سببًا في فهم خالد.

أما الطلبية فقد اختصت بصيغة استفعل، ويوضح المتوكل أن كلا المحمولين العلي والطلبي يتشاركان في الدلالة على أن شخصا ما أو شيئا ما يتسبب في تحقيق واقعة ما، إلا أن الفرق الأساس بينهما أن «التعليل مستلزم للتحقق في حين أن الطلب غير مستلزم له»، ويتضح هذا الفرق في إمكان الإضراب في مثل:

- استَرشَدتُ صديقي فلم يرشدني.

وامتناعه في:

- أدخَلَ الوالدُ الطفلَ البيتَ فلم يدخلْ.*(٥)

(١) ينظر: المتوكل، قضايا معجمية، مرجع سابق، ٢١-٢٣
(٢) ينظر: المرجع السابق، ١٣
(٣) الرضي، شرح الشافية، مرجع سابق، ١/١١٣
(٤) المرجع السابق، ١/١١٢
(٥) ينظر: المتوكل، قضايا معجمية، مرجع سابق، ٥٧

ولا تشتق المحمولات الطلبية من صيغة «فعُل» لأنها خاصة بالسجايا، إذ ليس من المعقول أن يُطلب من شخص القيام بما لا يتحكم فيه، ولهذا السبب أيضا لا يمكن اشتقاق الأفعال الطلبية من أفعال تدل على حالات أو أحداث بل لابد أن تكون دالة على عمل أو وضع.(١) أما عن المقصود بالمحمولات الاعتقادية فهي الدالة على أن شخصًا ما يعتقد أن واقعة ما متحققة، والفرق بينها وبين المحمولات العليّة أن الأولى متحققة في الواقع أما الثانية متحققة في الاعتقاد فقط، ولارتباطها بالاعتقاد فإنها تشتق من الأفعال التي تدل على حالة لازمة مثل:

- يستحقرُ خالدٌ عمرًا.
- استثقلَ خالدٌ الحقيبةَ.

وقد تأتي الصيغتان «أَفْعَلَ» و«افْتَعَلَ» للدلالة على الاعتقاد لكنها ذات إنتاجية محددة في هذا الباب لا تتجاوز بضعة عشر فعلا(٢). أما المحمولات الدالة على المشاركة فتقتضي أن يشارك شخصٌ شخصًا آخر في تحقيق الواقعة، أي يسهم شخصان في إحداث الواقعة، ولا تقتضي أن يكون كلٌ من المساهمين في تحقيقها منفذًا ومتقبلا، وهذا هو الفرق بينها وبين المحمولات العكسية -التي سيأتي الحديث عنها- حيث تشترك معها في صيغة «فَاعَلَ»، ويوضح ابن الحاجب ذلك بقوله: «فَاعَلَ لنسبة أصله إلى أحد الأمرين متعلقًا بالآخر للمشاركة صريحًا فيجيء العكس ضمنًا»،(٣) من حيث إن «من شاركته فقد شاركك»،(٤) إلا أن المتوكل اشترط المبادلة في المحمولات العكسية ولهذا فصل بينهما، حيث تشتق المحمولات الدالة على المشاركة من الأفعال اللازمة (والتي تنافي مبدأ العكسية والمبادلة)، كقولهم: "ضَاحَكَت الأمُ طفلتَها"، ومن الأفعال المتعدية الدالة على حدث أو عمل أو وضع ذلك أن المشاركة في الأعمال والأحداث هي ما تسوغ عقلا ولا تسوغ في الحالات.(٥)

(١) ينظر: المتوكل، قضايا معجمية، مرجع سابق، ٥٨-٥٧

(٢) المرجع السابق، ٦٣-٦٤

(٣) ابن الحاجب، الشافية، مرجع سابق، ٦٢

(٤) الرضي، شرح الشافية، مرجع سابق، ٩٨/١

(٥) المتوكل، قضايا معجمية، مرجع سابق، ٧٢-٧٥

وتندرج تحت المجموعة الثانية "تقليص المحلاتيّة"، من الأبنية معانٍ متعددة أيضا هي: الانعكاس والعكسية والمطاوعة والانصهار. ويقصد بعلاقة الانعكاس العلاقة القائمة بين ذات ما ونفسها أي أن متقبل واقعة ما هو منفذها.(١) وتشترك المحمولات العكسية في هذا المعنى إلا أن الفرق بينهما يكمن في أن العلاقة الانعكاسية تتمثل في ذات واحدة، أما العكسية فتتضمن أكثر من ذات.(٢) وقد عبر ابن يعيش عن هذا المعنى بقوله: «أن يكون من غيرك إليك ما كان منك إليه».(٣) ويتضح الفرق في الجملتين:

- اغْتَسَلَتْ زينبُ. علاقة انعاكسية
- اقْتَتَلَ الرجلان. علاقة عكسية

إذْ تشتق المحمولات الانعكاسية من الأفعال الدالة على «عمل» والأفعال الدالة على الأوضاع والحالات.(٤) وتشتق المحمولات العكسية من الأفعال الدالة على عمل أو حدث.(٥) أما معنى المطاوعة- وهو مصطلح عُرف في التراث النحوي- فيقصد به: «التأثر وقبول أثر الفعل»،(٦) وتختلف المحمولات الانعكاسية عن المطاوعة بكون موضوعها الأول (أي الفاعل) حاملا الوظيفة الدلالية «منفذ»، وليس ذلك واقعًا في علاقة المطاوعة، فإذا قيل: انْكسرَ الكأسُ، فالكأس وإن وقع فاعلا فهو مفعول به في المعنى، فتتميز هذه العلاقة بكون المنفذ ذات متميزة عن المتقبل. وقد ترد بعض المحمولات الدالة على المطاوعة على صيغ: تَفَاعَلَ، اسْتَفعَلَ، وأَفعَلَ إلا أن هذه الأوزان ذات إنتاجية محدودة في إطار المطاوعة، وتشتق من الأفعال الدالة على عمل أو حدث.(٧)

(١) المتوكل، قضايا معجمية، مرجع سابق، ٨٧
(٢) المرجع السابق، ٩٠
(٣) ابن يعيش، شرح المفصل، مرجع سابق، ٤٣٩/٤
(٤) المتوكل، قضايا معجمية، مرجع سابق، ٩٤
(٥) المرجع السابق، ١٠٠
(٦) الرضي، شرح الشافية، مرجع سابق، ١٠٣/١
(٧) المتوكل، قضايا معجمية، مرجع سابق، ٩٦

أما المقصود بانصهار الحدود فهو اندماج أحد حدود الحمل في محمول الحمل، ويقسمها المتوكل إلى نوعين: حدود لواحق ممثلة في: الزمان والمكان والأداة، وحدود موضوعات متمثلة في: القوة، والمتقبل. ويتضمن هذا النوع أيضا «انصهار المحمولات» حيث يشتق من المحمول الاسمي محمول فعلي بانصهار مادة الأول في صيغة الثاني على نحو:

- اسْتَحجرَ الطينُ، إذ اشتقت من: صار الطينُ حجرًا.
- أَيسرَ خالدٌ، إذ اشتقت من: أصبح خالدٌ ميسورًا.

ويشترط في صحة انصهار الحد اللاحق (المكان) الدلالة على الانتقال ودخول المكان المنتقل إليه. ويشترط في صحة انصهار الحد اللاحق (الزمان) الدلالة على الدخول في مدة زمنية معينة، ويشترط في صحة انصهار الحد اللاحق (الأداة) الدلالة على الملابسة، كما يتبين من الأمثلة التالية:

- أمستْ هندٌ، إذْ المراد دخلت في المساء.
- فوّستْ زينبُ، إذْ المراد دخلت إلى فاس.
- عسّلتْ زينبُ الأكلَ، إذْ المراد خلطت الأكل بالعسل.

أما ما يشترط في صحة انصهار حد القوة هو الدلالة على «الحلول»، وما يشترط في صحة انصهار حد المتقبل والمحمولات الصاهرة للمحمول الاسمي هو الدلالة على «الاتخاذ» أو «التحول» مثل:

- أَجْدَبتْ السنواتُ الماضية، إذْ المقصود حلّ بها جدب.
- توسّدتْ زينبُ الحقيبةَ، إذْ المقصود اتخذتها وسادة.
- استنوقَ الجملُ، إذْ المقصود صار الجمل ناقة.[١]

ويقابل مصطلح «انصهار الحدود» مفهوم الصيرورة في التراث النحوي في بعض أجزائه كالحدود اللواحق المتمثلة في: الزمان، والمكان والمحمولات الصاهرة للمحمول الاسمي.[٢]

(١) ينظر: المتوكل، قضايا معجمية، مرجع سابق، ١٠٦-١١١

(٢) ينظر: الرضي، شرح الشافية، مرجع سابق، ١/ ٨٨-٩٠، ينظر أيضا تحت معاني فعّل: ١/٩٥-٩٦، ومعاني تفعّل: ١/١٠٧

فيما تمثل المجموعة الثالثة "المحافظة على المحلاتيّة"، من الأبنية ضربًا لا يحدث تغييراً في عدد موضوعات المحمول، غير أنها تتسع لإضافة سبع دلالات مختلفة هي: التعريض والتكثير والتدريج والتحول والتكلف والتظاهر والاجتهاد. وتشترك المحمولات الدالة على التعريض مع المحمولات العليّة في صيغة «أفعل»، وفي كون الفاعل لا يكون هو المحقق للواقعة إنما المتسبب في تحقيقها، إلا أن الفرق بينهما يتمثل في مستويين؛ أحدهما تركيبي حيث لا يضيف المحمول التعريضي موضوعًا جديدًا؛ والآخر دلالي إذْ إنّ المحمول العلّي يدل على واقعة متحققة فعلا، أما المحمول التعريضي فالواقعة التي يدل عليها لا تتحقق بالضرورة. ويشير الرضي إلى هذا المعنى بقوله: «إنك جعلت ماكان مفعولا للثلاثي معرّضا لأن يكون مفعولا لأصل الحدث، سواء صار مفعولا له أو لا، نحو: أقتلته: أي عرضته لأن يكون مقتولا قُتل أو لا، وأبعت الفرس: أي عرضته للبيع.[١] يتضح ذلك بنفس الرائز الذي فُرق به بين المحمول العلي والمحمول الطلبي، وهو إمكان الإضراب حيث يصح مع المحمول التعريضي ويمتنع مع العليّ:

- أباعَ خالدٌ الخزانةَ ولكنها لم تبع.
- أسمعَ عمروٌ عليًا أغنيةً ولكنه لم يسمعها*.

ويشتق المحمول التعريضي من الأفعال المتعدية الدالة على عمل.[٢]

أما ثاني المحمولات في هذه المجموعة فهي المحمولات التكثيرية، ويُشار إلى مفهوم التكثير علي أنه مفهوم جهي[٣] يحدد التكوين الداخلي للواقعة، حيث يشمل مفهومين اثنين: الجدة إذا أُمعن في تحقيق الواقعة، والتكرار إذا حُققّت الواقعة أكثر من مرة واحدة. وتشتق من الأفعال المتعدية أو اللازمة الدالة على عملٍ أو حدثٍ.[٤]

(١) ينظر: الرضي، شرح الشافية، مرجع سابق، ١/ ٨٨
(٢) ينظر: المتوكل، قضايا معجمية، مرجع سابق، ١٤٥-١٤٧
(٣) يُنظر مفهوم الجهة : ١٠١
(٤) ينظر: المتوكل، قضايا معجمية، مرجع سابق، ١٤٨-١٥٠

ويشارك مفهوم التدرج مفهوم التكثير في كونه مفهومًا جهيًا، حيث يشير إلى الواقعة التي لا تتحقق دفعة واحدة إنما تتم في مراحل. وتشتق من الأفعال الدالة على عملٍ أو حدث، غير أن وزن «تَفَاعَلَ» يختص بالمحمولات اللازمة، ووزن «تَفَعَّلَ» يختص بالاشتقاق من المحمولات المتعدية.(١)

أما المقصود بالتحول فهو الانتقال من حالة إلى حالة أخرى على أن تكون هذه الحالة مكتسبة، وتشتق المحمولات الدالة على التحول من الأفعال اللازمة الدالة على «حالة».(٢) بحيث إنّ مفهوم التحول الوارد هنا مختلف عن مفهوم التحول الوارد في «انصهار الحدود» بتضيق دلالاته على الحالات. أما ما يخص مفهوم الاجتهاد فهو يستدعي الدلالة على بذل الجهد في تحقيق الواقعة من قبل منفذها، وتشتق المحمولات الدالة على الاجتهاد من الأفعال اللازمة والمتعدية.

ويتقارب مفهوما التكلف والتظاهر بمحاولة الاتصاف بصفة غير متحققة، غير أن الفرق بينهما هو رغبة المتكلف في امتلاك هذه الصفة حقيقة، وافتعال المتظاهر بالتحلي بالصفة إيهاما على غيره(٣). يظهر ذلك في المقارنة بين:

- تَشجّعَ خالدٌ.
- تَشاجعَ خالدٌ.

وتشتق المحمولات الدالة على التكلف والاجتهاد من الأفعال الدالة على «حالة» أو «وضع».(٤)

هذه أبرز الدلالات التي تضيفها الصيغ الصرفية على الأفعال المزيدة، ويتضح البون الشاسع بين الزيادة لإضافة معنى والزيادة للإلحاق، إذ تطرد أبنية الأفعال المزيدة في إضافة دلالات مختلفة ومتنوعة للفعل المزيد، وقد يشترك البناء الواحد في تمثيل أكثر من دلالة، واختلاف دلالاته يؤدي إلى اختلاف بنيته التركيبة كما سيتضح ذلك مفصّلا في المبحث التالي.

(١) ينظر: المتوكل، قضايا معجمية، مرجع سابق، ١٥١-١٥٢
(٢) ينظر: المرجع السابق، ١٥٤-١٥٥
(٣) ينظر: الرضي، شرح الشافية، مرجع سابق، ١/١٠٢-١٠٣
(٤) ينظر: المتوكل، قضايا معجمية، مرجع سابق، ١٥٩-١٦٠

جدول لتوضيح أنماط المحمولات الفعلية المشتقة:

	مشتقة من فعل دال على:		أَفعَلَ	فعّل	اسْتَفعَلَ	انْفَعَلَ	افْتَعَلَ	تفعّل	فَاعَلَ	تَفَاعَلَ
توسيع المحلاتية	المحمولات العِلِيّة	حالة أو عمل وضع أوحدث	√	√					إنتاج محدود	
	المحمولات الطلبية	عمل أو وضع			√					
	المحمولات الدالة على المشاركة	حدث أو عمل أو وضع							√	
	المحمولات الاعتقادية	حالة لازمة	إنتاج محدود	√	√		إنتاج محدود			
تقليص المحلاتية	المحمولات الانعاكسية	عمل				√	√			
		حالة أو وضع						√		
	المحمولات العكسية	عمل أو حدث					√		√	√
	المحمولات الدالة على المطاوعة	عمل أو حدث	إنتاج محدود		إنتاج محدود	√	√	√		إنتاج محدود
	انصهار الحدود	-	√	√	√		√	√		
المحافظة على المحلاتية	المحمولات التعريضية	عمل	√							
	المحمولات التكثيرية	عمل أو حدث		√					إنتاج محدود	
	المحمولات التدرجية	عمل أو حدث						√		√
	المحمولات التحولية	حالة			√					
	المحمولات الاجتهادية	حالة أووضع أو عمل			√		√	√		
	المحمولات التكلفية	حالة أو وضع						√		
	المحمولات التظاهرية	حالة أو وضع								√

٦. الخصائص التركيبية للأفعال المزيـدة:

يرتبط هذا المبحث بـ«التعدية واللزوم» بوصفهما خاصية تركيبية حاضرة للفعل. وقد أُشير في مبحثٍ سابقٍ إلى أن ارتباط التعدية واللزوم ببناء الفعل المجرد يبقى أمرًا مرهونًا بالدلالة المعجمية في المقام الأول، فالدلالة الصرفية وإن أسهمت في ذلك يبقى الأمر في حدود ضيقة. وسيُبحث في هذا الموضوع بشكل أكثر توسعًا في بناء الأفعال المزيدة غير الملحقة، وذلك للتغيير الذي تحدثه هذه الأبنية في البنية التركيبة للفعل المزيد، من خلال إثارة السؤال التالي:

هل تعدية الفعل ولزومه أمرٌ مرتبطٌ بمعيار صرفي متمثل بالصيغة، أم أن المعيار الدلالي التي تضيفه هذه الصيغ يتدخل في تحديد ذلك؟

من المهم الإشارة إلى أن الإطار الذي يحدّ المعالجة في هذا المبحث لا يختص بالتعدية واللزوم من قبيل الأصالة في الأفعال، بل باعتبارها عمليات تحويلية، حيث تبقى الأصالة مرتبطة بالدلالة المعجمية للفعل، فالفعل يفرض بدلالته الداخلية وضعية اللزوم ووضعية التعدي بكل أشكاله ولذلك عُدّ نواة الجملة.[١] وهذا ما تُنبه له قديمًا حيث أُشير إلى أن أفعال السجايا وما اقتضى نظافة، أو دنس أو عرض أو لون أو حلية، أو دل على حدوث ذات أو صفة حسية هي أفعالٌ لازمة بالضرورة.[٢]

يُعدّى الفعل في التراث النحوي من خلال ما عُرف بمعديات الفعل القاصر أو اللازم بزيادات صرفية أشهرها: همزة (أفعل)، وتضعيف العين، و(استفعل) الدالة على الطلب، وألف المفاعلة. بالإضافة إلى مُعدٍّ تركيبي

(١) ينظر: العماري، عبد العزيز، الجملة العربية، ط.١، (فاس: مطبعة انفو-برانت، ٢٠٠٤م)، ٩٨

(٢) ينظر: ابن مالك، الألفية، مرجع سابق، ٥٤ ؛ ينظر: ابن هشام، عبد الله بن يوسف، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، د.ط، (القاهرة: دار الطلائع، ٢٠٠٥م)، ١٧٩/٢ ؛ ابن هشام، شرح شذور الذهب، مرجع سابق، ٣٦٦ ؛ الأشموني، شرح الأشموني، مرجع سابق، ٤٣٩/١-٤٤٠

متمثل في حرف الجر، ومُعَدٍّ دلالي متمثل في التضمين[١] يعكس بدوره قوة الدلالة المعجمية في التحكم بلزوم الفعل أو تعديته. ويؤدي هذا الافتراض من القول بمُعَدّيات الفعل إلى أن الفعل اللازم هو الفعل القابل للتعدية فقط، كما يطرح هذه الزيادات الصرفية باعتبارها مؤدية لوظيفة تركيبية ثابتة، وهذا أمر لا يدعمه الواقع اللغوي. ولهذا نبه بعض النحاة إلى أن الأمر لا يخضع لقياس مطرد بل يرتبط بالسماع[٢]، فلا يمكن عدُّ المعيار الصرفي معيارا يُعتمد عليه في تحديد بنية الفعل التركيبية، وإن كان معياراً مساعداً، «وذلك لإمكان ورود بعض صيغ التعدية في سياق لا يستعمل فيه الفعل إلا لازما»[٣]، فصيغة «أفعل» أو «فعّل» لا تقوم بالدور نفسه دائما، وذلك لوقوع الاشتراك اللفظي، فتضعيف العين في مثل قولنا:

- كَسَّرَ محمدٌ البابَ.

مساوٍ من الناحية التركيبة لـقولنا:

- كَسَرَ محمدٌ البابَ.

حيث لم يضف سوى دلالة صرفية هي التكثير، ويختلف عن قولنا:

- فَسَقَ الرجل.
- فَسّقَ محمدٌ الرجلَ.

بل إن صيغة «أفعل» قد تُحول الفعل من مُتعدٍ إلى لازم مثل:

- حَصَدَ محمدٌ الزرعَ.
- أَحصدَ الزرعُ.

وقد لا تُؤثّر في تعدية الفعل حيث يبقى على لزومه مثل:

- أَسرَعَ الرجلُ.

ولهذا يبقى المعيار الصرفي عاجزًا وحده عن التنبؤ بالمحلات التي يتحكم بها الفعل، حيث إن الدلالة الصرفية المبتغاة من وراء هذه الصيغة

(١) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، مرجع سابق، ١٨٠١٨٢/٢ ؛ السيوطي، الأشباه والنظائر، مرجع سابق، ٩٢/١-٩٣

(٢) ينظر: الرضي، شرح الشافية، مرجع سابق، ٨٤/١- ٨٥

(٣) العماري، الجملة العربية، مرجع سابق، ١٠١

تؤدي دوراً رئيساً في التأثير في البنية التركيبة للفعل[١]. ولضبط هذا المشكل نرى ضرورة الاستعانة بتصور المتوكل السابق في اشتقاق المحمولات الفعلية، حيث قدم تصوره في إطار تركيبي تحت ثلاثة تصنيفات: توسيع المحلاتية، وتقليص المحلاتية، والمحافظة على المحلاتية.

يقابل مصطلح «توسيع المحلاتية» مصطلح «التعدية»، فيما يعدّ مصطلح «تقليص المحلاتية» مصطلحاً جديداً، فعلى الرغم من تحديد هذه الظاهرة في التراث النحوي ودراستها من خلال الوقوف على «الأمور التي لا يكون الفعل معها إلا قاصرا»[٢]، أو«ما يصير المتعدي لازما»[٣]، أو«الانسلاخ عن التعدية»[٤] إلا أنهم لم يستعملوا مصطلحاً دقيقًا لها[٥]، وقد عبّر عنها الفهري بـ«التلزيم» حيث يتضح الفرق بينه وبين مصطلح «اللزوم» باعتباره أصلا في الفعل، و«التلزيم» باعتباره عملية تحويلية تنقل المتعدي بالأصالة من مرتبة إلى مرتبة أدنى بتقليص عدد المحلات التي يتحكم بها.[٦] ويبقى مصطلح «المحافظة على المحلاتية» دليلا على أن البناء الصرفي قد يضيف دلالة صرفية دون أن يؤثر في البنية التركيبة للفعل المزيد.

إن الحديث عن التعدية في إطار توسيع المحلاتيّة لا يضيق مفهومها باختصاصها بالفعل اللازم، إنما يفيد إضافة محل جديد يتحكم به الفعل سواء أمتعدياً كان أم لازما، إذ تمتاز قواعد اشتقاق المحمولات التي توسع

(١) العماري، الجملة العربية، مرجع سابق، ١٠١

(٢) ابن هشام، مغني اللبيب، مرجع سابق، ١٧٧/٢-١٧٩ ؛ السيوطي، الأشباه والنظائر، مرجع سابق، ٩٣/٢

(٣) ينظر: الأشموني، شرح الأشموني، مرجع سابق، ٤٤٦/١

(٤) ينظر: الصبان، محمد بن علي، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، د.ط، (القاهرة: المكتبة التوفيقية، د.ت)، ١٣٨/٢

(٥) ينظر: العماري، الجملة العربية، مرجع سابق، ١١٥

(٦) الفهري، عبد القادر الفاسي، المعجم العربي، ط.١، (الدار البيضاء، دار توبقال، ١٩٨٦م)، ١٣٦

المحلاتية بكونها تضيف موضوعًا واحدًا على موضوعات المحمول الدخل[١]، فإذا كان المحمول الدخل أحاديًا (أي لازمًا) كان المحمول المشتق منه محمولا ثنائيًا، وإذا كان المحمول الدخل ثنائيًا (أي متعديًا لمفعول واحد) كان المحمول المشتق منه محمولا ثلاثيًا.[٢] على النحو الآتي:

<u>من الفعل اللازم إلى الفعل المتعدي:</u>

- ذَهَبَ زيدٌ.

↵ أذهبَ الرجلُ زيدًا.

حصلت عملية التعدية «بأن جُعل ما كان فاعلا للازم مفعولا لمعنى الجعل، فاعلا لأصل الحدث على ما كان»، فمعنى «أذهبَ الرجلُ زيدًا» جعل الرجل زيدا ذاهبا، فزيد مفعول لمعنى الجعل المستفاد من «أفعل»، فاعل للذهاب كما كان في «ذهبَ زيدٌ».[٣]

<u>من الفعل المتعدي إلى واحد إلى الفعل المتعدي إلى اثنين:</u>

- سَكَنَ زيدٌ البيتَ.

↵ أَسكَنَ محمدٌ زيدًا البيتَ.

«سَكَنَ» فعلٌ متعدٍ إلى واحد في الأصل فصار بصيغة «أفعل» متعديًا إلى اثنين، أولهما: مفعول الجعل، والآخر لأصل الفعل، فالأول مجعول والآخر مسكون.[٤] وهذا ما يتحقق في المحمولات العليّة والطلبية والمحمولات الدالة على المشاركة، أما عن المحمولات الاعتقادية فإنها لا تشتق إلا من محمولات دالة على حالة، وعليه فهي لا تأخذ إلا موضوعًا واحدًا ومن ثَمّ تنتج محمولا ثنائيًا فقط.[٥]

- كَفَرَ الرجلُ.

↵ كَفّرَ محمدٌ الرجلَ.

(١) يمثل المحمول الدخل عند المتوكل المحمول الأصل المشتق منه، ويمثل المحمول الخرج المحمول المشتق. ينظر: المتوكل، قضايا معجمية، مرجع سابق، ٢٧

(٢) ينظر: المتوكل، قضايا معجمية، مرجع سابق، ٥٤-٥٥، وينظر: ٥٩، وينظر: ٧٥

(٣) ينظر: الرضي، شرح الشافية، مرجع سابق، ٨٦/١

(٤) ينظر: المرجع السابق

(٥) المتوكل، قضايا معجمية، مرجع سابق، ٦٩

وهكذا تغير هذه المحمولات المشتقة الموسعة للمحل بنية الفعل التركيبة من:

- محمول + موضوع١

  ↵ محمول + موضوع١ + موضوع٢

- محمول + موضوع١ + موضوع٢

  ↵ محمول + موضوع١ + موضوع٢+ موضوع٣

في مقابل هذه الإضافة في بنية الفعل التركيبة هناك تغييرٌ مضادٌ وهو «تقليص المحلاتية»، حيث يُحذف موضوع واحد من الموضوعات الأصلية أو إطار حملي بكامله.[١] يتمثل هذا التقليص في المحمولات الانعكاسية والعكسية والمطاوعة والانصهارية، إذ الأمر يختلف قليلا عن المحمولات الموسعة للمحلاتية، حيث إن بعض أصل هذه المحمولات كالمحمولات العكسية والانعكاسية غير مستعملة في الواقع اللغوي، إنما استعيض عنها بالتعبير المشتق نوعًا من الاختصار:

١. غَسَلَ محمدٌ محمدًا.

   ↵ اغتسلَ محمدٌ.

٢. ضَرَبَ زيدٌ محمدًا، وضَرَبَ محمدٌ زيدًا.

   ↵ ضَارَبَ زيدٌ محمدًا.

٣. شَتَمتْ هندُ زينبَ، وشتمتْ زينبُ هندًا.

   ↵ تَشَاتَمَتْ زينبُ و هندٌ.

٤. قَتَلَ القومُ القومَ.

   ↵ اقْتَتَلَ القومُ.

و قد سبق التوضيح أن المحمولات الانعكاسية والمحمولات العكسية تفيد كون الذات المنفذة لواقعة ما متقبلة لها في نفس الوقت، والفرق بين الضربين هو أن المحمولات الانعكاسية تتضمن ذاتًا واحدة، فيما تتضمن

(١) المتوكل، قضايا معجمية، مرجع سابق، ٨٥

المحمولات العكسية أكثر من ذات. وتُكوّن قاعدة المحمولات الانعكاسية بحذف موضوع واحد وهو الموضوع الحامل للوظيفة الدلالية«المتقبل».[١]

أما قاعدة تكوين المحمولات العكسية فتختلف عن المحمولات المشتقة الأخرى في أن أصل اشتقاق المحمولات العكسية ليس إطاراً حملياً واحداً بل إطاريين حمليين–كما يشير المتوكل-.[٢] ولكن ذلك ينطبق على المثاليين(٢)و(٣) ولا ينطبق على المثال (٤)، حيث يطابق قاعدة تكوين المحمولات الانعكاسية بحذف موضوع واحد وهو القائم بدور «المتقبل»، والاختلاف في كون هذا الموضوع دالا على التعدد. وبهذا نستطيع القول إن التقليص الواقع في المحمولات الانعاكسية والمحمولات العكسية المصوغة على وزن «افْتَعَلَ»، يكون بحذف موضوع واحد يُستغنى عنه لذكره مسبقا حيث يمثل المنفذ والمتقبل في هذه المحمولات نفس الذات.

أما المحمولات العكسية المصوغة على وزن «فَاعَلَ» و «تَفَاعَلَ» فتؤدي إلى حذف إطار حملي بأكمله، وذلك لدلالة المشاركة مع المبادلة التي تضيفها المحمولات العكسية فتغني بها عن التكرار.[٣]

فيما تؤدي المحمولات الانصهارية إلى تقليص للمحلية من زاوية متفردة، حيث يتم ذلك عن طريق حذف أحد الحدود (موضوع أو لاحق) أو محمول اسمي أو وصفي وصهر مادته في المحمول الرئيس.[٤]

- دَخَلَ محمدٌ في الصباح.
  - أَصبَحَ محمدٌ.
- دَخَلَ محمدٌ إلى نجد.
  - أَنجَدَ محمدٌ.
- اتَخَذَ الرجلُ الحجرَ وسادةَ.

(١) المتوكل، قضايا معجمية، مرجع سابق، ٩٣
(٢) المرجع السابق، ١٠١
(٣) المرجع السابق، ١٠٣
(٤) ينظر: المرجع السابق، ١١٤

↳ تَوَسَّدَ الرجلُ الحجرَ.

- صارت المرأةُ عجوزا.

↳ عَجَّزَتْ المرأةُ.

- صارَ الطينُ حجرًا.

↳ استَحْجَرَ الطينُ.

ويمثل هذا الإجراء نوعا من الاختصار أيضا في تحقيق المراد، وذلك عن طريق الاشتقاق فهو إجراء ذو طبيعة صرفية دلالية في المقام الأول.

أما عن المحمولات الدالة على المطاوعة فتمثل من حيث الشكل أحسن وسيلة للتلزيم أو تقليص المحلاتية[١]، إذ تتم عميلة التلقيص عن طريق:

❖ حذف موضوع واحد من موضوعات المحمول الأصل.

❖ الموضوع الذي يُحذف هو الموضوع المنفذ، ويختلف بذلك عن المحمولات الانعكاسية والعكسية حيث يحذف الموضوع المتقبل.[٢]

- كَسَرَ محمدٌ الكأسَ.

↳ انْكَسَرَ الكأسُ.

- قَطّعَ محمدٌ الحبلَ.

↳ تَقَطّعَ الحبلُ.

- شَوى محمدٌ اللحمَ.

↳ اشْتَوى اللحمُ.

وفي الحقيقة يُعدٌ بناء المطاوعة مجالا تركيبيا يشبه إلى حد كبير بناء الفعل للمجهول، حيث يتطلب إخضاع الجملة الأصلية لعمليات تحويلية محددة:

❖ تعاد صياغة الفعل طبقًا لقواعد صرفية محددة.

❖ يُحذف الفاعل.

❖ يُنقل المفعول به إلى موقع الفاعل المحذوف.

(١) ينظر: العماري، الجملة العربية، مرجع سابق، ١١٨

(٢) ينظر: المتوكل، قضايا معجمية، مرجع سابق، ٩٧

❖ يحمل هذا العنصر العلامة الإعرابية التي كان يحملها الفاعل المحذوف وهذا دليل على أنه قد أصبح مسندا إليه.(١)

وهكذا تغير المحمولات المشتقة المقلصة للمحل بُنية الفعل التركيبيّة بإحدى هذه الصور:

- محمول + موضوع١ + موضوع٢
  - محمول + موضوع١
- محمول + موضوع١ + موضوع٢ + موضوع٣
  - محمول + موضوع١ + موضوع٢
- (محمول+ موضوع١ + موضوع٢) +(محمول + موضوع١ + موضوع٢)
  - محمول + موضوع١ + موضوع٢

وبهذا نستطيع الإجابة عن السؤال الذي طرحناه في أول المبحث، وهو: هل تعدية الفعل ولزومه أمرٌ مرتبطٌ بمعيار صرفي صيغي، أم أن المعيار الدلالي التي تضيفه هذه الصيغ يتدخل في تحديد ذلك؟ إذ اتضح أن التعدية واللزوم لا ترتبط بالمعيار الصرفي فقط، فالبناء وحده لا يجزم بتعدية الفعل أو لزومه وذلك نظراً للاشتراك الصيغي وترادفه، فلابد من النظر إلى الدلالة الصرفية التي يضيفها البناء للوصول إلى حكم قاطع. بالإضافة إلى أن التعدية لا تختص بالفعل اللازم فقط، إنما هي عملية إجرائية تغير البنية التركيبة للفعل بزيادة محلاته بغض النظر عن لزومه أو تعديته. تبقى الإشارة إلى المحمولات المشتقة المحافظة على المحلاتية حيث تؤكد أهمية الدلالة الصرفية للبناء، فهي لا تحدث تغييراً في البنية التركيبية للفعل، وإنما تكتفي بإضافة دلالة صرفية كالتكثير والتدرج والتعريض والاجتهاد والتكلف والتظاهر والتحول.

(١) ينظر: العماري، الجملة العربية، مرجع سابق، ٣٦٦-٣٦٧

٧. اللواصق وأثرها في بنية الفعل التركيبية:

ترتبط بالفعل مجموعة من اللواصق التي تؤدي أدوارًا مختلفة، ونهدف في هذا المبحث إلى معرفة ما تؤديه هذه اللواصق من أدوار، وما تضيفه من معانٍ في حدود سمتين من السمات النحوية: الجنس ممثلا في التأنيث والتذكير، والعدد ممثلا في الإفراد والتثنية والجمع، فهل هي مجرد علامات تطابق مولدة صرفيًا أم أنها ضمائر ذات وظيفة تركيبية، وإذا كانت علامات تطابق فما حدود هذه المطابقة، وهل يطابق الفعل فاعله في جميع سماته أم أن التطابق محصور في سمة دون الأخرى ؟

٧. ١. التأنيث والتذكير:

تمثل مقولة «الجنس» إحدى المقولات المؤثرة في تحقيق الترابط بين العناصر النحوية المتلازمة في التركيب، وقد شغلت هذه الظاهرة اللغويين العرب القدماء حيث قدموا كمًا من الأعمال المعجمية الخاصة بالمذكر والمؤنث[١]، كانت الغاية الحقيقية من ورائها العناية بالتركيب بمراعاة عنصر المطابقة في الجنس بين عناصر الكلام[٢]؛ حيث رأى بعضهم أن معرفة المذكر والمؤنث من تمام معرفة النحو والإعراب، و عُدّ تذكير المؤنث أو تأنيّث المذكر عيبًا تركيبيًا مساويًا لنصب المرفوع أو جر المنصوب.[٣]

وهذا الكم المعجمي قد يعود إلى ارتباط هذه السمة في اللغة بإشكال يصعب ضبطه، إذ إن الحكم على مفردة ما بالتأنيث أو التذكير أمرٌ ليس سهلا كما يبدو من النظرة الأولى، بخاصة فيما عُرف بالتأنيث المجازي،

(١) ينظر قائمة بالمؤلفات في هذا الموضوع: عضيمة، محمد عبد الخالق، مقدمة كتاب المذكر والمؤنث للأنباري، ٨-١٢

(٢) قادري، كمال، خصائص تطابق النوع بين الفعل والفاعل في اللغة العربية، مجلة العلوم الإنسانية الإنسانية بجامعة محمد خيضر، العدد ٣، (٢٠٠٢م): ص ص ١-١٩، استرجعت بتاريخ ٢٠١١/١٠/٢٩ من موقع: http: //www.webreview.dz/article.php3?id_article=1301

(٣) ينظر: الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم، المذكر والمؤنث، تحقيق: محمد عضيمة، د.ط، (القاهرة: مطابع الأهرام، ١٤٠١هـ-١٩٨١م)، ١/٥١

فطبيعة اللغة لا تعتمد الصلة العقلية بين اللفظ والمعنى، وتتجاوز الحدود المنطقية مما يجعل مناط المسألة مرهونا بالسماع.[١] ما يُهم في هذا المقام هو أثر ذلك في تذكير الفعل أو تأنيثه، إذ أن «اتجاه التطابق فيما يخص الجنس من الموضوع إلى المحمول»،[٢] أي من الفاعل إلى الفعل.

ينظر إلى التذكير في التراث النحوي على أنه الأصل في اللغة، إذ إن الأشياء كلها أصلها التذكير[٣]، ومن هذا الباب عُدّ الفعل مذكراً لكونه دالا على الجنس، والجنس مذكر لشيوعه وعمومه، أما القول بتأنيثه فالمقصود به الفاعل لا الفعل.[٤] وهذا القول فيه نظر فإن أُقر على أن التأنيث والتذكير في الفعل عائد للفاعل، حيث إن الفعل لا يؤنث[٥] فيلزم بالضرورة عدم الحكم على الفعل بالتذكير، وانعدام وجود علامة للدلالة على التذكير لا تجعله مذكراً بالأصالة، إذ يمثل المورفيم الصفري علامة للتذكير في الفعل الماضي،[٦] وتمثل اللاصقة «يـَ» التي تلحق أول الفعل المضارع علامة مضارعة وتذكير. ويقابل ذلك اللاصقة «تْ» التي تلحق آخر الفعل الماضي علامة على التأنيث، واللاصقة «تـَ» التي تلحق أول الفعل المضارع علامة على المضارعة والتأنيث.[٧]

أما حكم إلحاق هذه اللواصق بالفعل وأثرها في التركيب، فإنه يتفاوت من حيث حكم المطابقة بين الفعل وفاعله في سمة الجنس بين الوجوب والجواز. ولقد تداول النحويون الأوائل أحكام هذه المطابقة من خلال الحديث عن لزوم إسناد الفعل إلى تاء التأنيث أو عدم لزومه، لأنهم عدُّوا

(١) قادري، خصائص تطابق النوع بين الفعل والفاعل، مرجع سابق، ٤

(٢) الفهري، عبد القادر الفاسي، اللسانيات واللغة العربية نماذج تركيبية ودلالية، ط.٤، (الدار البيضاء، دار توبقال للنشر، ٢٠٠٠م)، ١٣٦/٢

(٣) ينظر: سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ٢٤١/٣

(٤) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، مرجع سابق، ١٥٠/٥؛ السيوطي، الأشباه والنظائر، مرجع سابق، ١٠٠/١

(٥) ينظر: العكبري، اللباب، مرجع سابق، ٤٩

(٦) الغامدي، خصائص الفعل في العربية، مرجع سابق، ٥٤-٥٥

(٧) ينظر: سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ٢٣٧/٤ ؛ الأزهري، خالد، شرح التصريح على التوضيح، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط.١، (بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٠م-١٤٢١هـ)، ٤٠٦/١

أن الأصل هو التذكير في الفعل- كما سبقت الإشارة- فلم يخصوه بالمباحثة.

وينحصر وجوب التأنيث في صورتين نستطيع اعتماد الرتبة منهما إطاراً عاماً، وحيث إن اللغة العربية تجمع بين الرتبتين: فعل-فاعل وفاعل-فعل[١] فصور المطابقة تتمثل في هاتين الرتبتين بقيود مختلفة:

- ❖ **رتبة فعل – فاعل:** أن يسند الفعل إلى: اسم ظاهر، حقيقي التأنيث، متصل، ليس جمعاً ولا جنساً.
- ❖ **رتبة فاعل – فعل:** أن يسند الفعل إلى: ضمير متصل، حقيقي التأنيث أو مجازيّه.[٢]

ويتحقق ذلك على النحو الآتي:

- صَدَقَتْ فاطمةُ / تصدقُ فاطمةُ.
- صَدَقَتْ الفاطمتان / تصدقُ الفاطمتان.
- فاطمة صَدَقَتْ / فاطمةُ تصدقُ.
- الفاطمتان صَدَقَتَا / الفاطمتان تصدقان.
- الشمسُ طَلَعَتْ / الشمسُ تطلعُ.

إذ يُلاحظ لحن التراكيب:

- صَدَقَ فاطمةُ / يصدقُ فاطمةُ.*
- صَدَقَ الفاطمتان / يصدقُ الفاطمتان.*
- فاطمةُ صَدَقَ/ فاطمةُ يصدقُ.*
- الفاطمتان صَدَقَا/ الفاطمتان يصدقان.*
- الشمسُ طَلَعَ / الشمسُ يطلعُ.*

(١) تثير هذه القضية خلافا بين نحاة البصرة والكوفة في الجواز والمنع، غير أن المقام هنا لا يستدعي الوظيفة التركيبة إنما يكتفي بكونه فاعلا في المعنى وإن أخذ وظيفة تركيبة أخرى.

(٢) ينظر: المرادي، الحسن بن القاسم، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، ط.١، (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م)، ٢/٥٨٨

غير أن خرق أي قيد من القيود السابقة ينقل الحكم من الوجوب إلى الجواز، بمعنى أنه لا يؤدي إلى لحن التراكيب، وإنما يجوز فيها الوجهان تأنيث الفعل وتذكيره مع كون الفاعل مؤنثا، حيث تقبل التراكيب ذات الصور الآتية:

- طلعَ الشمسُ.
- صَدَقَ اليوم امرأةٌ.
- صَدَقَ النساءُ.
- صَدَقَ الفاطماتُ.(١)
- نعَمَ المرأة فاطمةُ.

وإن اختلفت مستويات الفصاحة في تأنيث الفعل أو تذكيره وتفاوتت في درجات القبول.(٢) أما بخصوص وجوب التذكير فإنه أكثر استقراراً في تجسيد المطابقة من المؤنث،(٣) حيث يلزم تذكير الفعل إذا أُسند إلى مذكر سواء أمفرداً كان أم مثنى أم جمع مذكر سالما،(٤) ظاهراً أم مضمراً.(٥)

يُلاحظ مما سبق أن التطابق في سمة الجنس في الجمل التي يتصدرها الفعل تلتزم باللواصق المشار لها آنفًا، لكن حين يسند الفعل إلى ضمير تظهر التراكيب الآتية:

- زيدٌ قالَ. (اللاحقة الصفرية علامة تذكير، والفاعل ضمير مستتر)
- الزيدان قالا. (اللاحقة الصفرية علامة تذكير، والألف علامة تثنية وضمير)
- الزيدون قالوا. (الواو علامة جمع وتذكير وضمير)
- الرجالُ قالوا. (الواو علامة جمع وتذكير وضمير)

(١) في المسألة خلاف، حيث أجاز الكوفيون ترك التاء بعدّ جمع المؤنث السالم كجمع التكسير، فيما رأى آخرون ضرورة استثناء جمع المؤنث السالم من الجموع باعتبار حكمه كحكم واحده بوجوب إثبات التاء، ينظر: المرادي، توضيح المقاصد، مرجع سابق، ٥٩٢/٢ ، ويرى الأشموني أن حق كل جمع أنه يجوز فيه الوجهان إلا أن سلامة نظم التصحيح أوجبت التذكير في نحو: قام الزيدون، وأوجبت التأنيث في نحو: قامت الهندات. ينظر: الأشموني، شرح الأشموني، ٤٠١/١

(٢) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، مرجع سابق، ٤٣/٢-٤٨ ؛ الأشموني، شرح الأشموني، مرجع سابق، ٤٠١/١-٤٠٢

(٣) قادري، خصائص تطابق النوع بين الفعل والفاعل، مرجع سابق، ١١-١٢

(٤) ينظر: الرضي، شرح الكافية، مرجع سابق، ٣٣٩/٣ ؛ المرادي، توضيح المقاصد، مرجع سابق، ٥٩٣/٢

(٥) ينظر: الرضي، شرح الكافية، مرجع سابق، ٣٤٤/٣

الرجالُ قَالَتْ. (التاء علامة تأنيث و الفاعل ضمير مستتر)

- فاطمةُ صَدَقَتْ. (التاء علامة تأنيث، والفاعل ضمير مستتر)
- الفاطمتان صَدقَتْا. (التاء علامة تأنيث، الألف علامة تثنية وضمير[١])
- الفاطماتُ صَدَقَتْ. (التاء علامة تأنيث، والفاعل ضمير مستتر)

الفاطماتُ صَدَقْنَ. (النون علامة جمع و تأنيث و ضمير)

ولا تتغير الصورة في ظاهرها على مستوى الإفراد إلا بتقدير ضمير مستتر بعد العلامة، وتبقى في مستوى التثنية علامة تأنيث ظاهرة مع إضافة ضمير متصل دال على التثنية، لكن على مستوى الجمع يُلاحظ:

- ظهور الواو كعلامة لجمع المذكر وضمير.
- ظهور النون كعلامة لجمع المؤنث وضمير.

بالإضافة إلى وجود صورة أخرى للتأنيث يماثل فيها الجمع صورة المفرد المؤنث بزيادة تاء التأنيث، حيث يجوز في جمع المؤنث العاقل، وجمع المذكر والمؤنث غير العاقل، أن يكون ضمير جميعها الواحد المؤنث الغائب بتأويل الجماعة، وأن يكون النون.[٢] وكما عدت هذه النون ضميرًا، عدت أيضا علامة تأنيث حرفية فقط،[٣] الأمر الذي يؤدي إلى التباس بين نسق العلامات ونسق الضمائر.

يُلاحظ مما سبق أن مناط المشكل متعلق بالرتبة فإذا بدأت بالاسم يكون في الفعل إضمار، أما إذا بدأت بالفعل فتقول: ذهبت الهندان أو جاءت الهندات فليس في الفعل إضمار.[٤] ويرى الفهري أن نسق الضمائر يتفاعل مع نسق التطابق ومن أجل ذلك لا يمكن دراسة واحد منهما في معزل عن الآخر بل لابد أن يدرس النسقان دراسة موازية،[٥] الأمر الذي يقود للحديث عن الإفراد والتثنية و الجمع في المبحث الآتي.

(١) ينظر: ابن جني، اللمع، مرجع سابق، ٣٣
(٢) ينظر: الرضي، شرح الكافية، مرجع سابق، ٣٤٤/٣
(٣) ابن مالك، شرح التسهيل، مرجع سابق، ٤٣/٢
(٤) سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ٣٨/٢
(٥) الفهري، البناء الموازي، مرجع سابق، ٩٣

٧. ٢. الإفراد والتثنية والجمع:

يرفض التراث النحوي القبول بتثنية الفعل أو جمعه باعتبارها سمة تختص بالأسماء، إذ الغرض من التثنية والجمع الدلالة على الكثرة، فإذا قلت: «زيدٌ» أردت شخصاً واحداً، وإذ أردت أكثر من شخص قلت: «الزيدان أو الزيدون»، ولفظ الفعل يعبر به عن الكثير والقليل فلم تكن هناك حاجة إلى تثنيته وجمعه. يُستدل على صحة هذا الرأي امتناع تثنية الفعل إذا أُسند إلى مفرد على افتراض أن المراد تكرار الفعل منه[١]، في مثل قولك:

- قاما زيدٌ.*

فليس المقصود أن هناك "يفعل" و"يفعل" فجمع بينهما فقيل: يفعلان، كما وجد "زيدٌ" و"زيدٌ" فضمٌ أحدهما إلى الآخر فقيل: الزيدان. و ذلك عائدٌ إلى أن الفعل جنس فـ«لم يتصور فيه التثنية والجمع، لأن حقيقة ذلك أن تضم شيئا إلى شيء».[٢]

ينظر إلى الجمع في اللسانيات الحديثة بنظرة مغايرة تتعلق بسمة البنية الداخلية، حيث يفرق بين نوعين من الجموع في الأسماء: جمع صرفي ترمز فيه سمة الجمع عن طريق مواد صرفية صواتية مثل الجمع السالم وجمع التكسير، وجمع معجمي كالجماعات في نحو: لجنة وحكومة.[٣] وفي محاولة لإسقاط هذه النظرية على الأفعال تتخذ دالة الجمع في هذه الحالة صورة دالة تسقط حدثًا مفرداً على متوالية من الأحداث من النمط نفسه، أي يحصر الجمع في الأفعال في مفهوم التكرار.

يبنى على ما سبق بأن ترميز الجمع في الفعل يتم عن طريق وسائل صرفية صواتية تتعلق بتكرار صامت، أوبـمد أو بتكرار جذر، مثل: "فَعّلَ" و"تَفعّلَ" حيث ترتبط بدلالة التكثير أو التكرار، ومن باب المد نجد صيغة "فَاعَلَ" التي قد تأتي للمشاركة وتأتي للتكثير، ومن باب تكرار الجذر نجد صيغة "فَعْلَلَ" في نحو: صَرْصرَ البابُ.[٤] أما عن الجمع المعجمي في

(١) ينظر: ابن السراج، الأصول، مرجع سابق، ١/١٧٢-١٧٣ ؛ الجرجاني، المقتصد، مرجع سابق ١/١٧٤ ؛ البطليوسي، الحلل، مرجع سابق، ٨٠-٨١ ؛ ابن يعيش، شرح المفصل، مرجع سابق، ٤/٢١١

(٢) الجرجاني، المقتصد، مرجع سابق، ١/١٧٣

(٣) ينظر: غاليم، محمد، عن الجمع في الأوضاع، ضمن كتاب سمات الفعل، مرجع سابق، ١٦٣

(٤) ينظر: المرجع السابق، ١٦٦-١٧٠

الأفعال فهي تتمثل في الأفعال التي تعبر عن وضع قائم على تكرار عدد من الأوضاع الفرعية من النمط نفسه، مثل: عَدَكَ، وطَحَنَ، ولاكَ، وفَرَكَ، ومَضَغَ. فمضغ مثلا قائمة على تكرار الإطباق بالفكين، أو العض بكيفية معينة ليتحصل المضغ، يؤكد ذلك أن «عضّ» لا تستلزم «مَضَغَ» في حين أن «مَضَغَ» تستلزم «عضّ» بالضرورة.[١] إن تبني مثل هذا الرأي قد يسمح بإعادة النظر في إمكانية الجمع -المتضمن للتثنية- في الأفعال، وخصوصا في ظل اتفاق النظر القديم والحديث على انطواء الجمع على الدلالة على الكثرة.

تمثل النظرة الحديثة المقترحة لترميز الجمع في الأفعال علامات صرفية مأمونة اللبس بالنظر إلى العلامات الأخرى الممثلة في: الألف والواو والنون التي التبست مع الضمائر. فعلى رفض التراث النحوي لإمكانية جمع الفعل وتثنيته كما أُشير في البدء إلا أن هذا القول يضطرب في الواقع اللغوي، إذ تُبرِز سمة العدد إشكالية تتعلق بمدى تحقق التطابق بين الفعل وفاعله في هذه السمة أو انعدامها.

ويقدم التراث النحوي رأيين بهذا الخصوص؛ الرأي الأول -وهو رأى الجمهور- يؤكد أن الفعل لا يثنى ولا يجمع، إنما يكتفي بدلالة فاعله على الإفراد أو التثنية أو الجمع، غير أنه لا ينكر وجود هذا النوع من العلامات في بعض اللهجات العربية، في مثل هذه الجمل:

- قَامَا الزيدان.
- قاموا الزيدون.
- قُمْنَ النساءُ.

فالألف والواو والنون في التراكيب السابقة قد عدّت علامات على التثنية والجمع[٢]، فهي حروف دوالّ كتاء التأنيث لا ضمائر.[٣]

(١) ينظر: غاليم، الجمع في الأوضاع، مرجع سابق، ١٧١

(٢) ينظر: سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ٤٠/٢ ؛ ابن السراج، الأصول، مرجع سابق، ١٧٢/١؛ البطليوسي، الحلل، مرجع سابق، ٨٣؛ ابن يعيش، شرح المفصل، مرجع سابق، ٢٩٦/٢ ؛ ابن مالك، شرح التسهيل، مرجع سابق، ٤٩/٢ ؛ الرضي، شرح الكافية، مرجع سابق، ٤١٤/٢ ؛ المرادي، توضيح المقاصد، مرجع سابق، ٥٨٥/٢-٥٨٦ ؛ الأشموني، شرح الأشموني، مرجع سابق، ٣٩٢/١ ؛ السيوطي، الهمع، مرجع سابق، ٥١٣/١

(٣) السيوطي، الهمع، مرجع سابق، ٥٠/١

وفي الوقت ذاته عدت هذه الحروف ضمائر في مثل هذه التراكيب:

- الزيدان قاما.
- الزيدون قاموا.
- النساءُ قُمْنَ.

ولهذا يذهب الفهري إلى أن جمهور النحاة اعتمدوا بهذا الصنيع موقفًا غير نسقي، حيث عدّوا بعض هذه الأشكال المحققة علامات فقط، وأشكالا أخرى ضمائر فقط.(١) وقد أدى ذلك إلى تعدد في الآراء حول مثل هذه التراكيب، والتي اشتهرت بعبارة «أكلوني البراغيث»، فإذا كان بعض النحاة كسيبويه جعلوا الواو علامة تُؤذِن بالجماعة وليست ضميرًا، فثمة من أصرّ على القول بأن هذه اللواصق ضمائر فقط، ولها وظيفة تركيبية موجبة، فتأوّل العبارة السابقة بأن جعل الاسم مبتدأ والفعل خبرًا مقدمًا على تقدير: "البراغيثُ أكلوني" بتقدير رتبة معاكسة للظاهر، أو أن تكون الواو ضميرًا على شرط التفسير يشغل وظيفة الفاعل التركيبية، والاسم يحتل موقع فضلة حيث جُعل بدلاً منه، كقولك: ضربوني وضربتُ قومك، فتضمر قبل الذكر على شرط التفسير.(٢)

في مقابل هذا الرأي هناك من يصر على أن الألف في المثنيات والواو في جمعي المذكر والنون في جمعي المؤنث علامات على التثنية والجمع مطلقا وليست ضمائر(٣)-وقد نسب هذا الرأي إلى المازني(٤)- ، فالواو في قولهم: «الزيدون قاموا»، والألف في مثل قولهم: «الزيدان قاما» حرفان يدلان على الفاعلَين، والفاعلِين المضمرين والفاعل «ضمير في النية»،

(١) ينظر: الفهري، البناء الموازي، مرجع سابق، ٩٧

(٢) ينظر: ابن الشجري، هبة الله بن علي، أمالي ابن الشجري، تحقيق: محمود محمد الطناحي، ط.١، (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١٢هـ-م١٩٩٢)، ٢٠٣/١ ؛ السيوطي، الهمع، مرجع سابق، ٥٠/١

(٣) ينظر: الرضي، شرح الكافية، مرجع سابق، ٤١٥/٢

(٤) ينظر: البطليوسي، الحلل، مرجع سابق، ٨٤ ؛ ابن يعيش، شرح المفصل، مرجع سابق، ٢ /٢٩٧ ؛ الرضي، شرح الكافية، مرجع سابق، ٤١٥/٢

كما تقول: زيدٌ قامَ، ففي قام ضمير في النية وليست له علامة ظاهرة، فإذا ثنّي أو جمع فالضمير كذلك في النية غير أن له علامة.[١]

ولضبط هذا الاضطراب حاول الدرس اللساني الحديث أن يتبنى نظرية نسقية بخصوص هذه المتصلات أهي علامات أم ضمائر، حيث رأى الفهري أنه من الممكن نظريًا تبني رأى المازني باعتبار أن:

- المتصلات علامات.
- الضمائر مقولات ضميرية فارغة مولدة في مكان الاسم.
- العلامات تصلح لتعيين هذه الضمائر الفارغة (صواتيا).

وهذا ما يتفق مع نظرية «إسقاط ضم[٢]» في اللسانيات التوليدية[٣] [٤]، ويستهدف هذا التحليل –أصلا- اللغات التي تسمح للفاعل بألاّ يظهر، وثَمّ يفترض أن العنصر الذي يرتبط بالفعل علامة تطابق يُعيَن للمقولة الفارغة ضم ولا يُعدّ ضميرا، ففي هذه اللغات يعد المتصل علامة للتطابق والاسم فاعل، وعليه لابد أن يكون التطابق غنيًا بين الفعل والفاعل سواء تقدم الاسم أم تأخر، وعندما يكون التطابق فقيرًا تكون الجملة لاحنة سواء تقدم الفعل أم تأخر.[٥] على أن التطابق الغني هو ذاك الحاصل جنسا وعددا بين الفعل والفاعل، والتطابق الفقير هو الحاصل في الجنس فقط، للتحقق من مدى صحة هذا التحليل في العربية نقترح الجمل التالية:

١. نَقَلَ المذيعان الخبرَ / نَقَلَتْ المذيعتان الخبرَ.
٢. المذيعان نَقَلا الخبرَ / المذيعتان نقلتا الخبرَ.
٣. نقلا المذيعان الخبرَ/ نقلتا المذيعتان الخبرَ.*
٤. نَقَلَ المذيعون الخبرَ/ نقلت المذيعاتُ الخبرَ.
٥. المذيعون نقلوا الخبرَ/ المذيعات نَقَلْنَ الخبرَ.

(١) ابن يعيش، شرح المفصل، مرجع سابق، ٢/٢٩٧-٢٩٨

(٢) ضم: رمز للضمير، والإسقاط المراد به هنا: الإدراج داخل التركيب.

(٣) النحو التوليدي: يحيل هذا المصطلح إلى النظرية اللسانية المنسوبة إلى نوام تشومسكي، وينبني على المصادرة بقدرة كل فاعل متكلم على إنتاج عدد لانهائي من الجمل وفهمها. بحيث يسمى كل نحو نحوا توليديا حال ما تصاغ قواعده صياغة صحيحة فتكون قادرة على توليد عدد لانهائي من الجمل الممكنة بصورة آلية، وذلك انطلاقا من عدد محدود من الوحدات و الآليات البسيطة، عبر إخضاعها لتحويلات مختلفة. ينظر: بريور، المصطلحات المفاتيح في اللسانيات، مرجع سابق، ٥٧

(٤) الفهري، البناء الموازي، مرجع سابق، ٩٦-٩٧

(٥) ينظر: ضامر، محمد، المتصلات: ضمائر أم علامات تطابق، سمات الفعل، مرجع سابق، ٩١

٦. نقلوا المذيعون الخبرَ / نَقَلْنَ المذيعاتُ الخبرَ.* [١]
٧. نقلوا الخبرَ / نَقَلْنَ الخبر.

لو عددنا الألف والواو والنون علامةً مطابقة نجد أنها تطابق الفاعل في جميع السمات في الجملتين (٢)و(٥)، وترخص لظهور المقولة الفارغة في (٧). فالمفترض أن تكون الجملتان (١)و(٤) لاحنتين في هذا التحليل لأن التطابق فقير بين الفعل والفاعل، وتكون الجملتان (٣)و(٦) صحيحتين لوجود هذا التطابق. غير أن العكس هو الحاصل تماما، فالجملتان (١)و(٤) صحيحتان لأن التطابق فقير بين الفعل والفاعل، والجملتان (٣)و(٦) غير صحيحتين لأن التطابق غني.[٢] وهذا يعني أن تحليل العلامة غير قائم في العربية إذ لو صح ذلك «لأمكن توارد العلامة والمركب الاسمي الفاعل، وهذا مخالف للواقع، فوجود علامة على الفعل تدل على الشخص والعدد يمنع ورود عبارة تركيبية تقوم بدور الفاعل».[٣]

وإذا اُستبعد تحليل العلامة يتبقى لنا تحليل الاتصال، ومفاده أن هذه اللواصق هي ضمائر مدمجة بعاملها[٤]، ويقترح الفهري لحل إشكال الالتباس بين العلامة والضمير أن نجعل التطابق بين الفعل والفاعل الموجود بعد الفعل محدوداً في سمة الجنس، وعليه فإن التراكيب التي من قبيل: «جئن البنات» تعد لاحنة لكون العلامة الموجودة في الفعل ليست محدودة في سمة الجنس بل فيها أيضا سمة العدد.[٥]

ومن أجل بناء نظرية شاملة للاتصال والتطابق في نفس الوقت يقترح الفهري بعض الوسائط[٦] للتفريق بينهما، من هذه الوسائط وسيط الاسمية وهو وسيط يجعل بعض تجمعات السمات في التطابق بمنزلة أسماء تستحق

(١) لا يمكن اعتبار التركيبين (٣)و(٦) من قبيل التراكيب اللاحنة إذ ثبتت فصاحتها، لكننا نتبنى تصور جمهور النحاة باعتبار أن المذهب الأقوى هو توحيد الفعل مع الفاعل المثنى أو الجمع، كما سبق التوضيح.
(٢) ينظر: ضامر، المتصلات: ضمائر أم علامات تطابق، مرجع سابق، ٩١-٩٣
(٣) الفهري، البناء الموازي، مرجع سابق، ١٠٣
(٤) يجمع الفهري بين ما أسماه القدماء بالضمائر المتصلة والضمائر المستترة باعتبارها جميعا متصلة بعاملها. ينظر: الفهري، البناء الموازي، مرجع سابق، ٩٧
(٥) ينظر: المرجع السابق، ١٠٧
(٦) المراد بالوسائط: العناصر الخاصة التي من الممكن استثمارها لإبراز الظاهرة.

الإعراب، في حين أن تجمعات أخرى ليست كذلك، فبعض العلامات لا تتضمن إلا الجنس، وبعضها يتضمن العدد والشخص إضافة إلى الجنس، وبما أن العلامات الأخيرة لها كل السمات التي توجد في الضمائر فإنه يبدو من المنطقي اعتبارها بمنزلة الأسماء (أو الضمائر)، في حين لا تكون العلامات الأخرى أسماء لأن اسميتها لا تكتمل بوجود سمة أو سمتين. ثم يفترض بعد ذلك أن العلامات التي تكتمل اسميتها تتلقى إعرابًا، بينما العلامات غير الاسمية لا تتلقى إعرابًا.(١)

إذن نستطيع أن نخلص مما سبق إلى أن الفعل في العربية لا يتصف بسمة النوع المتجسدة في التأنيث والتذكير، وإنما هذه السمات خاصة بالأسماء وحدها، ووجود علامة تأنيث في الفعل أو انعدامها تدل على تأنيث الفاعل أو تذكيره لا الفعل. أمّا ما يخص الجمع فهي سمة نحوية ممكنة في الأفعال إذا نُظر إليها باعتبار أنها تحقق مفهوم التكثير والتكرار، لا باعتبار العلامات الملتبسة بالضمائر، فالجمع والتثنية من هذه الوجهة من خصائص الاسم فقط، حيث يكتفي الفعل بدلالة فاعله على هذه السمة.

أمّا ظاهرة التطابق بين الفعل وفاعله فلا تتحقق إلا في سمة الجنس، أمّا في سمة العدد فإن العربية الفصحى لا تقبل بوجود مثل هذا النوع من التطابق.

(١) ينظر: الفهري، البناء الموازي، مرجع سابق، ١١١-١١٣

٨. الفعل مقولة دلالية :

تحصر الحدود المقدمة للفعل تكوينه الداخلي أو ماهيته في الدلالة على أمرين هما: الحدث والزمن[١] أو المعنى والزمن[٢]، والمعنى في مثل ذلك يعد مرادفًا للحدث عند أغلب النحويين، وهذا النوع من الحدود يلخص مقولة الفعل في مسارين اثنين: مسار الحدث، ومسار الزمن، فكل فعل تام لا يكاد ينفصل عن الدلالة الحدثية سواء أعملا كانت أو حالة أو وضعا، وهي تمنحه إفادة معنى مخصوص يساعده على بناء جملة مع عناصر اسمية أو وصفية أخرى يحسن السكوت عليها، عكس الأفعال الناقصة التي لا تفيد في ذاتها معنى بل تكتفي بإفادة الزمن،[٣] فالأفعال الناقصة تستوجب ضرورة حضور الخبر لافتقارها للمعنى فلا يكتمل إلا به، ومن هذا الباب رأى العماري صحة إسناد الخبر إلى الفعل بتسميته خبر "كان"، من حيث إن المقصود التعبير عن تمام الفائدة الناجمة عن تعاضد جزئي المحمول المركب، حيث عبر الجزء الأول (كان) عن جزء من الفائدة، وتتمثل في المعنى الزمني، وعبر الجزء الثاني وهو الخبر، عن باقي الفائدة وهو الحدث أو ما يعادله، وبذلك يكون قول النحويين "خبر الفعل كان" معادلا للقول:"حدث الفعل:كان"،[٤] فعندما يُقال: "كان زيدٌ" ، فهي جملة ناقصة فإذا أُريد استكمالها فيتعين ذكر الخبر فيُقال: "كان زيدٌ منطلقًا" ، فمنطلقًا تحتوي على دلالة الحدث (الانطلاق) التي يفتقدها الفعل "كان" الذي أفاد دخوله تحديد الاطار الزمني الذي تحقق فيه حدث الانطلاق من زيد لا غير. وبهذا فإن عدُّ الفعل مقولة دلالية ومحاولة تقديم نظرية من خلال هذه الدلالة الأصيلة فيه أمر يستحق النظر والدرس.

(١) ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، مرجع سابق، ٥٤/١ ؛ الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، مرجع سابق، ٥٢؛ الزمخشري، المفصل، مرجع سابق، ٢٤٣ ؛ السهيلي، نتائج الفكر، مرجع سابق، ٥٢

(٢) ينظر: ابن السراج، الأصول، مرجع سابق، ٣٨/١ ؛ الأنباري، أسرار العربية، مرجع سابق، ١١ ؛ الشلوبيني، التوطئة، مرجع سابق، ١١٣؛ ابن الحاجب، الكافية، مرجع سابق، ٤٤ ؛ ابن هشام، شرح شذور الذهب، مرجع سابق، ٣٥ ؛ السيوطي، الهمع، مرجع سابق، ٢٢/١

(٣) ينظر: ابن عصفور، شرح الجمل، مرجع سابق، ٩٥-٩٦

(٤) العماري، الجملة العربية ، مرجع سابق، ٢١

٨. ١. الطبقات الدلالية للفعل:

قد كانت من الأوليات التصورية الأساسية في النظرية الدلالية بنية الحقول، فالنظر إلى الدلالة في إطار المفاهيم والتصورات قد سبقت إليها الحقول الدلالية التى ارتأت تجميع الكلمات وفق مفاهيم وتصورات عامة، حيث إن معنى الكلمة يفهم بالنظر إلى محصّلة علاقاتها بالكلمات الأخرى- كما يرى ليونز Lyons- داخل الحقل المعجمي، ومن ثمّ يهدف تحليل الحقول الدلالية إلى جمع كلّ الكلمات التي تخصّ حقلا معينا، والكشف عن صلة الواحدة منها بالأخرى، وصلتها بالمفهوم العام، وعلى هذا الأساس يكون فهم معنى الكلمة بفهم مجموعة الكلمات المتصلة بها دلاليا.[١]

وتعد فكرة الحقول الدلالية فكرة قديمة في الدراسات اللغوية العربية، حيث يزخر التراث اللغوي العربي بمجموعة واسعة من الرسائل الموضوعية مثل رسائل «اللبن» و«المطر» لأبي زيد الأنصاري، و«النبات» و«الشجر» و«خلق الإنسان» للأصمعي، و«الخيل» لأبي عبيدة معمر بن المثنّى، بالإضافة إلى رسائل في «النخل» و«الكرم»، و«الإبل»، وأسماء «الوحوش»، و«الخيل»، و«الشجر»، و«النبات»[٢]، إذ تعتمد هذه الرسائل على تقسيم مفردات اللغة إلى طبقات من الوحدات المعجمية، كل واحدة منها تحدد مجالًا تصوريًا، وتدل على هذه المجالات الفرعية مفردات من معجم اللغة، ويعدّ كل مجال فرعي تدل عليه مفردة معينة بمنزلة معنى لهذه المفردة، إلا أن هذه الدراسات كانت تتسم بالحدس والعفوية والتأملية، حيث لم تكن تحليلا قائما على مبادئ واضحة لبنية الحقول وعلاقتها ببنية النحو العامة.

ومن أجل ضبط تصور الحقول الدلالية وانتظامها داخل اللغات الطبيعية أُقترح مبدآن في الدراسات اللغوية الحديثة:

- مبدأ داخلي يهتم ببنية الحقل الداخلية.
- مبدأ خارجي يهتم بالعلاقات بين الحقول داخل معاجم اللغات.[٣]

(١) عمر، أحمد مختار، علم الدلالة، ط.٦، (القاهرة: عالم الكتب، ٢٠٠٥)، ٨٠

(٢) ينظر: عزوز، أحمد، أصول تراثية في نظرية الحقول الدلالية، د.ط، (دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، ٢٠٠٢)، ٢٤

(٣) غاليم، المعنى والتوافق، مرجع سابق، ١٦٠

فإذا كانت جميع اللغات تنتظم في حقول دلالية، أو تشترك على الأقل في تقسيم مجالاتها التصورية المعجمية إلى حقول مثل الحركة والزمن والإدراك والملكية...إلخ، وجب لذلك أن تتضمن النظرية الدلالية من بين أولياتها التصورية سمات تخصص هذه الحقول، فيكون كل حقل قائما على سمات ومجموعة من قواعد الاستنتاج.[١] فاللغات لا تبني حقولها داخليا بكيفية اعتباطية، بل كل حقل يقوم على مجموعة محددة من المفاهيم أو العناصر التصورية التي تشترك فيها وحدات الحقل الواحد، فما يوحد أفعال الحركة مثلا قيامها على سمات ضرورية مشتركة تقتضي حركة ما في الفضاء، وما يوحد أفعال التبادل انتقال الملكية من فرد إلى الآخر بمقابل أو دونه، وهكذا الأمر في الحقول الأخرى.[٢]

هذا ما يتعلق بالمبدأ الداخلي للحقول الدلالية، أما ما يخص المبدأ الخارجي الذي يهم العلاقات بين الحقول داخل اللغات، ففي إطار إيجاد الانسجام بين الأنساق الدلالية والأنساق المعرفية الأخرى باعتبار أن البنية الدلالية هي البنية التصورية، ظهر افتراض المحلية ومفهوم الفضاء، حيث عدّ غروبر(١٩٦٧م)و(١٩٧٦م) العبارات الفضائية هي الأصل نحويًا ودلاليًا، وأن العبارات غير الفضائية فرعٌ عنها، فالتنظيم الفضائي من وجهة نظر نفسية يشكل مركز المعرفة الإنسانية. فجاءت أولوية التصورات الفضائية في بناء التصورات الأخرى مما يسمح بالقول إن جميع الحقول في أيّ لغة طبيعية إنما تقوم على أولويات تصورية ودالات ذات طبيعة فضائية بالأساس.[٣]

وبناء على هذا جعل غروبر من الحركة والحلول الفضائيين المفهومين الأساسين اللذين يتيحان تصنيف المحمولات (وخاصة الفعلية منها)، وتنظيم بُناها الوظيفية أو الموضوعية، فالدالات الفضائية التي تقوم عليها الأحداث والحالات في حقل الحركة والحلول الفضائيين هي الدالات نفسها التي تعمم على الأحدث والحالات في الحقول الأخرى.[٤]

(١) غاليم، المعنى والتوافق، مرجع سابق، ١٥٩

(٢) المرجع السابق، ١٦٠-١٦١

(٣) راغين، بوشعيب، البنى التصورية واللسانيات المعرفية في القرآن الكريم، ط١، (اربد: عالم الكتب الحديث، ١٤٣٢هـ-٢٠١١)، ٢٦٧

(٤) غاليم، المعنى والتوافق، مرجع سابق، ١٦٧

حيث تسقط العلاقات الفضائية المادية في الحقول غير الفضائية اعتماداً على افتراضين؛ افتراض العلاقات المحورية، وافتراض التلاقح أو التعميم عبر الحقول.(١)

فعندما قسم غروبر الأفعال إلى طبقتين كبريين هما: أفعال الحركة وأفعال الحلول، جعل الدور الأساسي والضروري في كل منهما للمحور Theme فهو موضوع الحركة والحلول، ففي الحركة لابد من مصدر(وهو مكان ابتداء الحركة)، ومن هدف(وهو مكان انتهاء الحركة)، ومن محور ينتقل بين المصدر والهدف، فجعل أفعال الحركة تأخذ أدواراً أخرى مثل المصدر والهدف. أما أفعال الحلول والاستقرار فتكتفي بكيانٍ حالٍ في المكان وهو محور الحلول. وهذا التقسيم لا يسري على المحمولات الدالة على الفضاء المادي الفيزيائي فحسب، بل يسري على المحمولات غير الفضائية أيضا.(٢) فلقد عمم غروبر مفهوم الفضاء على كل الحقول الدلالية باعتبارها أمكنة مجردة والعلاقات بينها مجردة، ومن ثمة عدّ كل وضع دلالي لابد أن يتضمن محوراً، وأطلق على هذه العلائق الدلالية اسم العلائق المحورية، وتحدد الأدوار الدلالية عنده كما يلي:

- المحور(Theme): ويكون هو الموضوع الذي تقع عليه الحركة في أفعال الحركة، وهو الموضوع الحال في أفعال الحلول.
- المحل(Location): يمثل الموضوع الدال على المحل.
- المصدر(Source): موضوع المحور الأول،وهو مكان ابتداء الحركة.
- الهدف(Goal):موضوع استقرار المحور،وهو مكان انتهاء الحركة.
- المنفذ(Agent): الموضوع الذي ينفذ الحدث.
- الأداة(Instrument): غير محددة.(٣)

وبهذا يعد المصدر والهدف والمحور أدواراً دلالية تلازم البنيات الدالة على الحركة الفضائية وغيرها، ويعد المحور والمحل دورين دلاليين ملازمين للبنيات الدالة على الحلول الفضائي وغيره، ويُلاحظ في قائمة

(١) جحفة، عبد المجيد، مدخل إلى الدلالة الحديثة، ط.١، (الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، ٢٠٠٠م)، ١٢١

(٢) المرجع السابق ، ١٠٣

(٣) ينظر: راغين، البنى التصورية واللسانيات المعرفية، مرجع سابق، ٢٨٤

الأدوار الدلالية المدرجة وجود بعض الأدوار الدلالية غير الفضائية مثل دور المنفذ والأداة، وقد أضاف آخرون دور الضحية أو المستفيد وغيرها من الأدوار الدلالية، غير أن ما يتعلق في هذه النظرية بالمقام الأول هو المفاهيم التي اقترحت في وصف الانتقال في الفضاء أو الحلول فيه، وهي مفاهيم المحل والمسار والأشياء، فالمحل هو الحيز الذي يحل فيه المحور، والمسار هو المسافة التي تفصل بين المصدر والهدف ويقطعها المحور، والشيء هو الكيان الذي يحل في المكان أو ينتقل عبر المسار وهو المحور.(١)

ولتوضيح إمكانية تعميم المفاهيم الفضائية على مجالات مجردة بالنظر في حقل الأفعال التي تتعلق بالوضع الفضائي، نجد أنها تتوزع إلى: أفعال الحركة وأفعال الحلول، ونعرض لها بالجملتين:

- سافرَ الرجلَ مِنْ مكة إلى المدينة.
- مكثَ الرجلُ في الدارِ.

حيث يمثل الفعل «سافرَ» فعل الحركة، و«مكثَ» فعل الحلول، فهاتان الجملتان يمكن تمثيلهما بواسطة المفهوم ذهب(س، ص)، ومكث(س،ص)، ومن خلال نظرية العلاقات المحورية يسمى موضوع الحركة في فعل الحركة محور Theme ، والطرف الثاني في العلاقة المسار path الذي يتضمن : المصدر source والهدف goal.

- سافرَ الرجلُ من مكة إلى المدينة = سافر+ محور + مسار = سافر + محور +(مصدر+ هدف)

أما ما يخص الفعل «مكث» فموضوع الحلول في فعل الحلول هو المحور، والمحمول الثاني هو المكان أو المحل.

- مكثَ الرجلُ في الدار = مكث + محور + محل

نجد أن هذه المفاهيم نفسها من الممكن أن تعمم على حقل مثل حقل الملكية الذي نمثل له بالجمل:

- مَنحْتُ زيدًا هديةً.
- أملكُ خاتمًا.
- أحتفظُ بالجوابِ.

(١) ينظر: جحفة، مدخل إلى الدلالة الحديثة، مرجع سابق، ١٠٣

وذلك على النحو الآتي:

- ❖ في «منح» نجد أن المحور موضوع المنح -وهو حركة- «هدية»، والمسار «أنا وزيد»، بحيث إن(المصدر: أنا، والهدف: زيد).
- ❖ وفي «أملك» موضوع الملكية هو «الخاتم»، والمكان هو «أنا».
- ❖ وفي «أحتفظ» يكون المحور(موضوع مكوث الملكية) هو «الجواب»، والمكان هو «أنا».

فالفعل «منح» يعدّ بهذا الفهم فعلا فضائيا على الاتساع أو المجاز، مادامت عناصر الفضاء متحققة في الجملة التي يُكونها وهي: المنفذ (أنا) الذي يمثل المصدر نقطة انطلاق الهدية، والمستفيد (زيد) الذي يمثل الهدف الذي وصلت إليه الهدية، فـ«أنا وزيد» تمثلان المسار الذي تقطعه الهدية كي تصبح ممنوحة، شأن «منح» في ذلك شأن «سافر» في قولك: سافر الرجل من مكة إلى المدينة.

فهذه الحقول وحقول أخرى تنطبق عليها مفاهيم الحركة والحلول تصور إمكانية التعميم عبر الحقول، ويتضح الفرق بين الحقلين في التصورات؛ فالمكان مثلا مختلف في هذه الحقول، ففي الوضع الفضائي يكون المكان هو الفضاء، وفي حقل الملكية هو ما يُملك.[١] «وهكذا تنهض الدلالة التصورية على افتراض كون تصورات الحركة والحلول التي يكشف عنها تفكيك الفضاء الفيزيائي، تقدم مفتاحاً لتحليل دلالة حقول أخرى، فتكون الأحداث والأعمال والحالات داخل البنية التصورية منظمة تبعًا لمجموعة من المبادئ المستخلصة بدءًا من تصور الفضاء».[٢]

وهذا التحليل للحقول يعد محاولة جدية لمقاربة الدلالة من جهة صورية يوحدها الافتراض المحوري، حيث لم يعد تحليل الحقول عفوياً ولا تصنيفيًا كما كان الشأن في بداية تحليل دلالة الحقول.[٣] لكن يبقي السؤال عن كيفية التمثيل الدلالي/التصوري لهذه الافعال داخل الحقول الدلالية، ونستعين بنماذج من القرآن الكريم لتوضيح ذلك.[٤]

(١) الفهري، اللسانيات واللغة العربية، مرجع سابق، ٢/٢٠٦-٢٠٧

(٢) راغين، البنى التصورية واللسانيات المعرفية، مرجع سابق، ٣٣٣

(٣) الفهري، المعجم العربي، مرجع سابق، ٤٦

(٤) نعتمد في تحليل النماذج على ما جاء في الدراسة التي قام بها أ.د.بوشعيب راغين في كتابه "البنى التصورية واللسانيات المعرفية في القران الكريم"، ينظر: ٢٨٤-٣٠٨

٨. ٢. أفعال الحركة:

يقول الله تعالى في محكم آياته :

١. ﴿ إِذْ أَبَقَ إِلَى ٱلْفُلْكِ ٱلْمَشْحُونِ ﴿١٤٠﴾ ﴾ الصافات: ١٤٠

٢. ﴿ كَأَنَّهُمْ حُمُرٌ مُّسْتَنفِرَةٌ ﴿٥٠﴾ فَرَّتْ مِن قَسْوَرَةٍ ﴿٥١﴾ ﴾ المدثر: ٥٠ – ٥١

٣. ﴿ فَفَرَرْتُ مِنكُمْ لَمَّا خِفْتُكُمْ ﴾ الشعراء: ٢١

٤. ﴿ إِن فَرَرْتُم مِّنَ ٱلْمَوْتِ أَوِ ٱلْقَتْلِ ﴾ الأحزاب: ١٦

تمثل جميع هذه الأفعال أحداثًا حيث تتميز عن المقولات الأُخر بكون جملها تقع في مقام جواب لسؤال عما وقع، وعند تأمل هذه الأفعال نجد أنها تصف أحداثًا يَعبُر فيها المحور مسارات بغض النظر عن طبيعتها المغلقة هدفية[١] كانت أم مصدرية[٢]، فالمحور في هذه الآيات قد يكون «ذهب من» أو «ذهب إلى».

إذا حللنا هذه الأفعال من حيث طبيعة الأدوار الدلالية التي تتعلق بها، نلاحظ أن الفعل «أبق» يقتضي تحققه أن يكون المنفذ عبدًا لا حرًا، وأن يُنجز من غير إذن، ولمّا كان نبي الله يونس عليه السلام عبدًا لله ومملوكًا له، أوثر التعبير عن فعله وهو «الهرب» من قومه ولجوئه إلى الفلك المشحون بلفظة «الإباق» لأنها أفيد للغرض. أما حدث «الفرار» في (٢-٤) فمن شروط تحققه انكشاف المنفذ للضحية ذاتًا كان هذا المنفذ كما في (٢-٣) أو حدثًا كما في (٤)، حيث نلاحظ انكشاف قسورة للحمر في (٢)، وانكشاف آل فرعون لموسى في (٣)، ثم ما خلفه هذا الانكشاف من خوفٍ وهلعٍ في نفس المحور مما أدى إلى الفرار، أي فرار المحور من مكان الانكشاف بسرعة إلى الهدف حيث البحث عن الأمان.[٣]

(١) المسار المغلق الهدفي هو الذي يعبر عنه بدالة الهدف (إلى) أو (حتى)، نحو: دخل زيد إلى المنزل. ينظر: غاليم، المعنى والتوافق، مرجع سابق، ١٧١

(٢) المسار المغلق المصدري هو الذي يعبر عنه بدالة المصدر (من)، نحو: خرج زيد من الدار، ينظر: المرجع السابق

(٣) ينظر: راغين، البنى التصورية واللسانيات المعرفية ، مرجع سابق، ٢٨٦-٢٨٧

فإذا كانت الآيات (١-٤) تصف حركة المحور عبر المسار فإنها تقوم على الدالة القاعدية ذهب Go، وعلى هذا الأساس تسند إليها البنية التصورية الآتية:

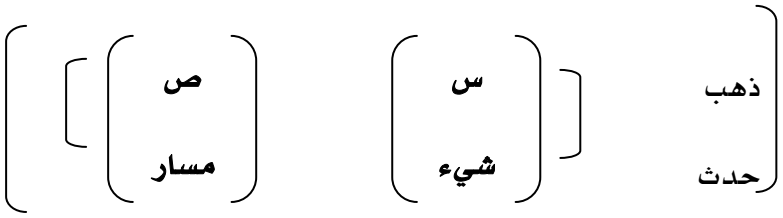

فالدالة "ذهب" هي دالة رمزية جاء بها منظرو الدلالة التصورية لتبيان أن الفعل داخل الجملة هو واحد من أفعال الحركة، الذي يقتضي إنجازه مسارا يقطعه له بداية (مصدر) وله نهاية (هدف). واعتمادا على هذه البنية نستطيع استنتاج البنى التصورية لأفعال الحركة في الآيات (١-٤) على النحو الآتي[١] :

١.

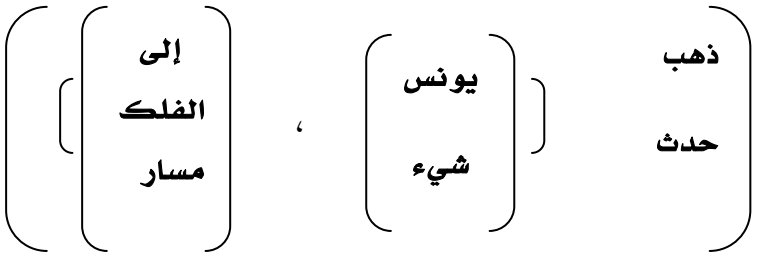

٢.

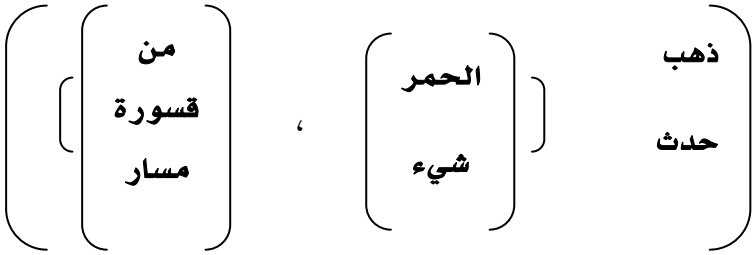

٣.

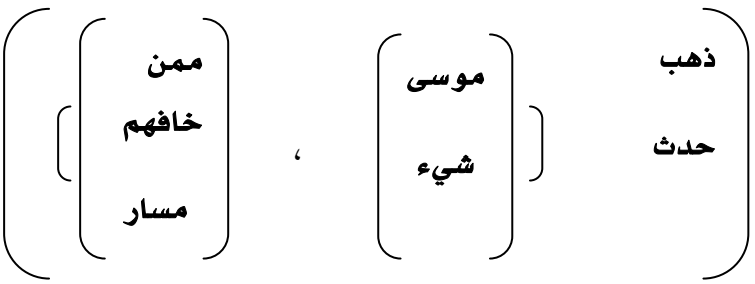

(١) ينظر: راغين، البنى التصورية واللسانيات المعرفية ، مرجع سابق، ٢٨٨-٢٨٩

٤.

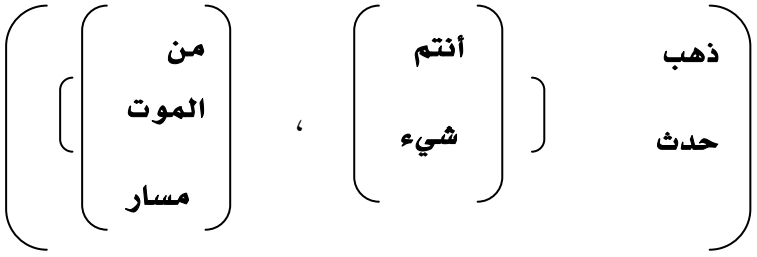

٨. ٣. أفعال الحلول:

يقول الله عزّ وجلّ في كتابه الكريم:

١. ﴿ وَلَبِثُواْ فِي كَهۡفِهِمۡ ثَلَٰثَ مِاْئَةٖ سِنِينَ ﴾ الكهف: ٢٥

٢. ﴿ فَلَبِثَ فِي ٱلسِّجۡنِ بِضۡعَ سِنِينَ ﴿٤٢﴾ ﴾ يوسف: ٤٢

٣. ﴿ فَلَبِثۡتَ سِنِينَ فِيٓ أَهۡلِ مَدۡيَنَ ﴾ طه: ٤٠

٤. ﴿ وَلَبِثۡتَ فِينَا مِنۡ عُمُرِكَ سِنِينَ ﴿١٨﴾ ﴾ الشعراء: ١٨

تصف الأفعال الواردة في الآيات الكريمة أحداثًا حلّ فيها المحور في أمكنة إما حقيقة أو مجازًا، فـ(لبث) في (١) تصف حدثًا يحل بموجبه الفتية في الكهف، وتصف في (٢) حدثًا يحل فيه يوسف عليه السلام في مكان وهو السجن، أما في (٣) فتصف حدثًا يحل فيه موسى عليه السلام في مكان هو قرية مدين، وفي (٤) تصف حدثا يحل فيه موسى عليه السلام في مكان هو بيت فرعون، فتعبر هذه الآيات عن الحفاظ على الوضع الفضائي للمحور عبر الزمان. فما وقع في هذه الآيات هو أن المحور «مكث» في المكان، ولهذا تقوم هذه الأفعال على الدالة القاعدية مكث (stay)، وعلى هذا الأساس تسند إلى هذه الأفعال أي الافعال الدالة على الحلول البنية التصورية التالية [١]:

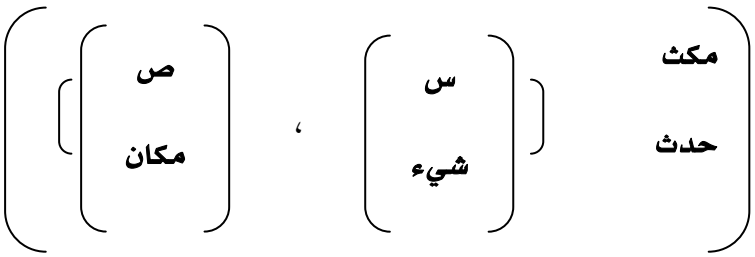

(١) ينظر: راغين، البنى التصورية واللسانيات المعرفية، مرجع سابق، ٢٨٦-٢٨٧

واعتماداً على هذه البنية نستطيع استنتاج البنى التصورية لأفعال الحلول في الآيات (١-٤) على النحو الآتي[١]:

١.
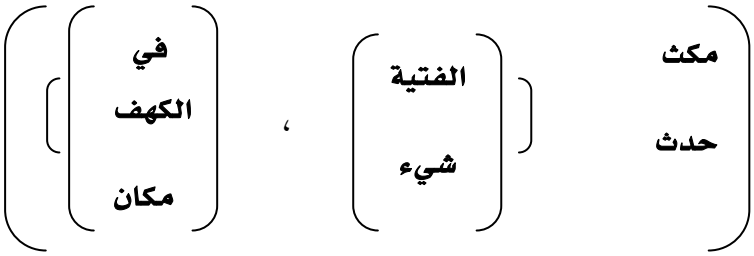

٢.
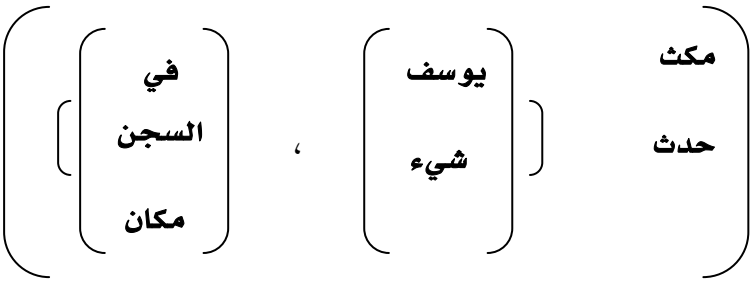

٣.
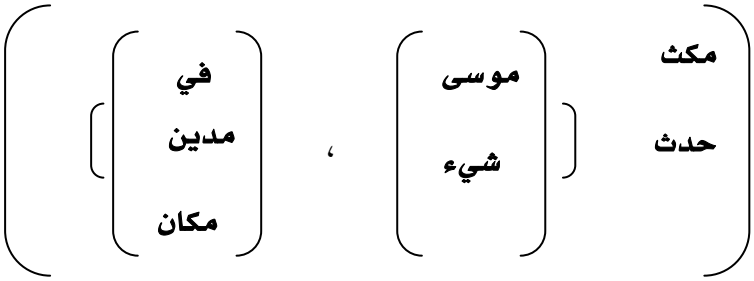

٤.
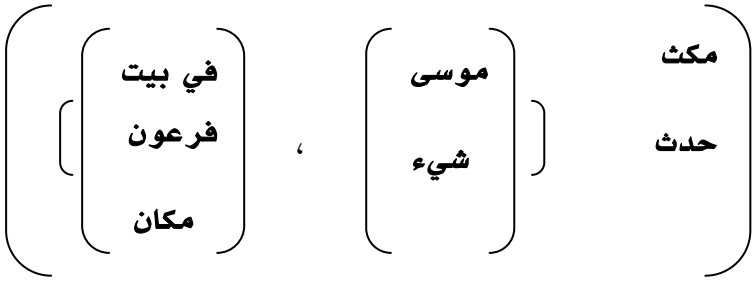

(١) ينظر: راغين، البنى التصورية واللسانيات المعرفية، مرجع سابق، ٢٩٠-٢٩١

٨. ٤. أفعال العمل:

تمثل هذه الطبقة من الأفعال طبقة فرعية عن الأحداث التي مُثل لها بأفعال الحركة وأفعال الحلول، باعتبار تمثيلها لمفهوم الفضاء الذي يُقترح تعميم دالاته على جميع الحقول، فإذا كانت الأحداث قادرة على تقديم إجابة عن سؤال: «ماذا وقع؟»، فتنفرد هذه الطبقة من الأفعال على كونها قادرة على تقديم جواب عن سؤال: «ماذا فعل؟».[١] وبناء على ذلك تكون كل الأعمال أحداثًا، وليس كل الأحداث أعمالا.[٢] نمثل لهذه الطبقة بالآيات التالية:

١. ﴿ وَٱللَّهُ أَخۡرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمۡ ﴾ النحل: ٧٨

٢. ﴿ وَأَدۡخَلۡنَٰهُمۡ فِي رَحۡمَتِنَآۖ ﴾ الأنبياء: ٨٦

٣. ﴿ فَأَذَٰقَهَا ٱللَّهُ لِبَاسَ ٱلۡجُوعِ وَٱلۡخَوۡفِ ﴾ النحل: ١١٢

٤. ﴿ وَقَتَلَ دَاوُۥدُ جَالُوتَ ﴾ البقرة: ٢٥١

٥. ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمۡۚ إِنَّ زَلۡزَلَةَ ٱلسَّاعَةِ شَيۡءٌ عَظِيمٞ ۝١ يَوۡمَ تَرَوۡنَهَا تَذۡهَلُ كُلُّ مُرۡضِعَةٍ عَمَّآ أَرۡضَعَتۡ وَتَضَعُ كُلُّ ذَاتِ حَمۡلٍ حَمۡلَهَا ﴾ الحج:١-٢

وتطبيقا لرائز الأعمال وهو ما فعله «س» هو أن «ج» أمكننا القول:

أ. أخرجَ اللهُ العبادَ من بطونِ أمهاتهم.

أ. أدخلَ اللهُ عبدَه في رحمته.

أ. أذاقَ اللهُ القريةَ الظالمة لباسَ الجوع.

أ. جعلَ داودُ جالوتَ يموت. أو جعله لا حي.

أ. جعل رؤية زلزلة الساعة المرضعة تذهل والحامل تضع حملها.

فيُلاحظ أن من خصائص هذه الأفعال أنها تصف منفذًا منتجًا للحدث، الذي يمثل في الآيات السابقة بالخروج والدخول والإذاقة والإماتة والذهول تباعًا، فيُمثّل له بواسطة الدالة الثنائية «جعل» التي تتخذ موضوعًا قد يكون شيئًا كما في (١-٤) أو حدثًا كما في (٥)، ونظرًا لاختلاف طبيعة الموضوع الذي تتخذه هذه الأفعال تختلف البنية

(١) ينظر: راغين، البنى التصورية واللسانيات المعرفية، مرجع سابق، ٢٩٦

(٢) غاليم، المعنى والتوافق، مرجع سابق، ١٧٧

التصورية التي تسند إليها، فإذا كان الموضوع شيئًا تسند لها البنية التصورية الآتية[١] :

أ:

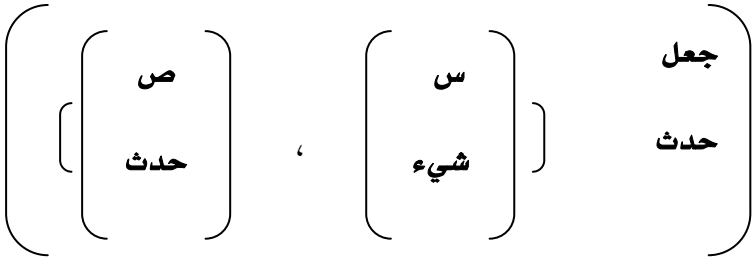

وإذا كان الموضوع المتخذ حدثًا، فتسند لها البنية التصورية الآتية:

ب:

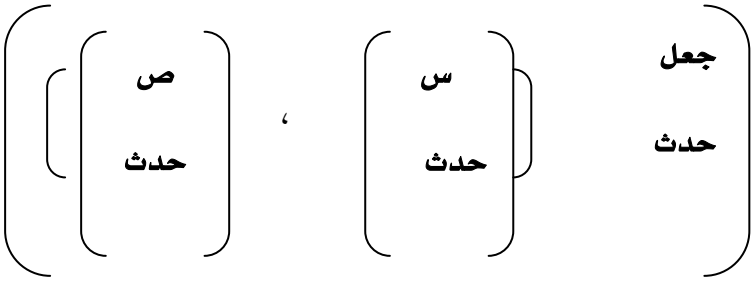

واستنادًا إلى هاتين البنيتين التصوريتين لأفعال العمل تصبح البنى التصورية للآيات السابقة (١-٤) خاضعة للبنية التصورية (أ) على النحو الآتي[٢]:

١.

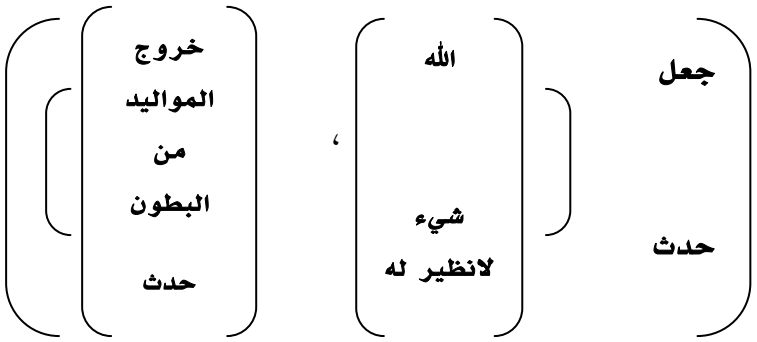

٢.

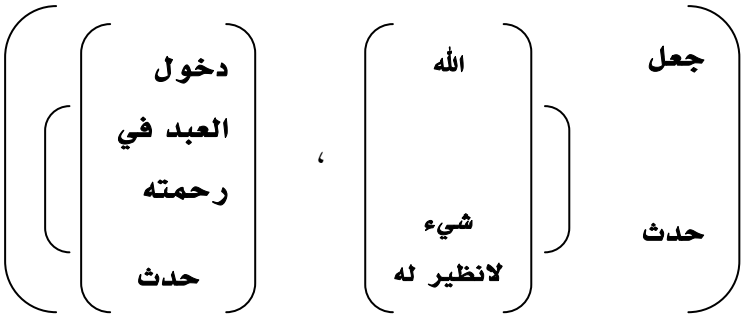

(١) ينظر: راغين، البنى التصورية واللسانيات المعرفية، مرجع سابق، ٢٩٦-٢٩٩

(٢) ينظر: المرجع السابق، ٢٩٩-٣٠٣

٣.

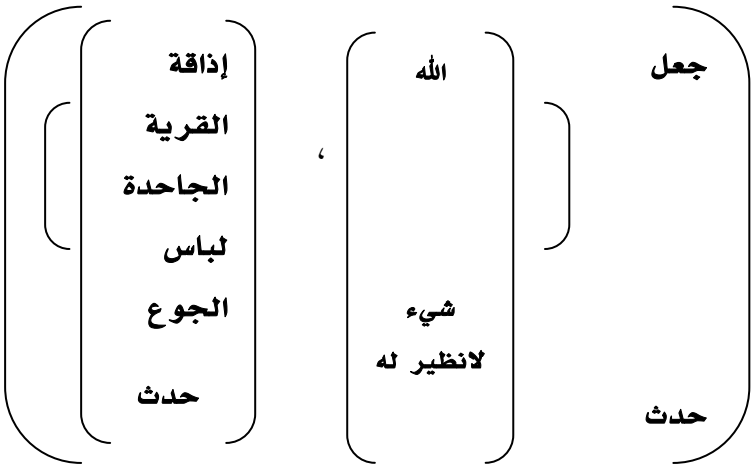

٤.

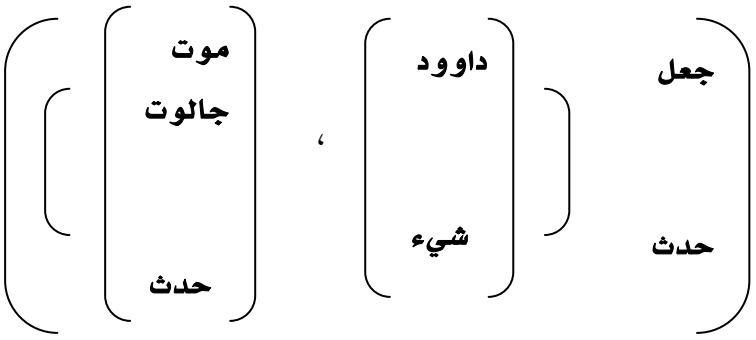

أما الآية (٥) التى تتخذ الحدث موضوعا لها فإنها تستند إلى البنية التصورية (ب) فتكون بنيتها التصورية على النحو الآتي[١]:

٥. ١

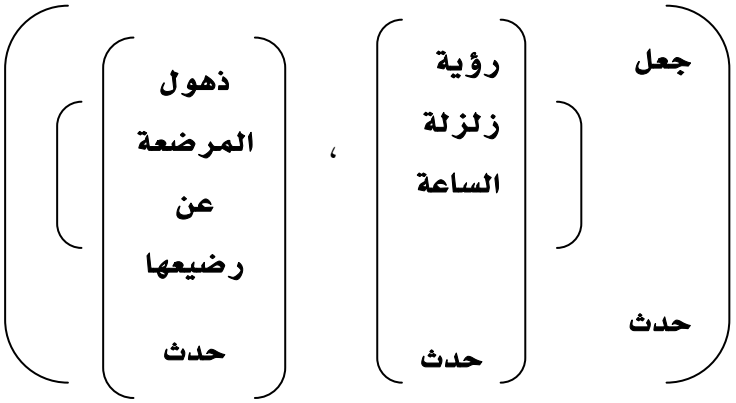

٥,٢

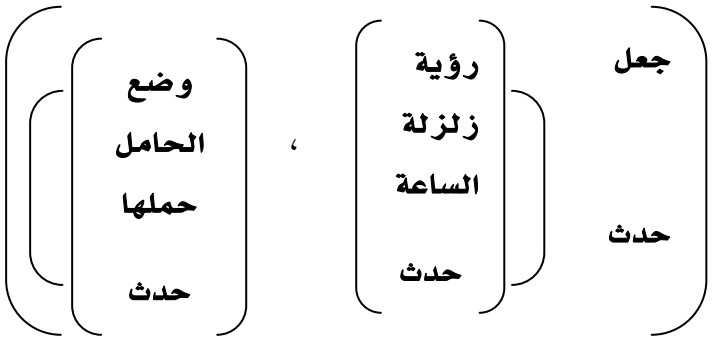

(١) ينظر: راغين، البنى التصورية واللسانيات المعرفية، مرجع سابق، ٣٠٤

في هذا السياق من الضروري الإشارة إلى أن دالة «جعل» في تحليل البنى السببية تعبر عن نوع قصري من العمل، حيث يُلاحظ أن الأفعال التي حُللت مثل: أخرج، وأدخل، وأذاق، دلالة الجعلية فيها صرفية متعلقة بإضافة مُعدّيات كما اُصطلح عليه في التراث النحوي - باستثناء قتل حيث إن دلالة الجعل فيها متضمنة - يحمل فيه منفذ الوضع الجاعل منفذ الوضع المجعول على أمر ما على جهة الاضطرار، ولهذا اُفترض حقل آخر عُبر عنه بالمنفذية الترخيصية، حيث تقوم العلاقة بين المنفذ والحدث على دالة هي : ترك، وتسند إليها البنية التصورية التالية[١]:

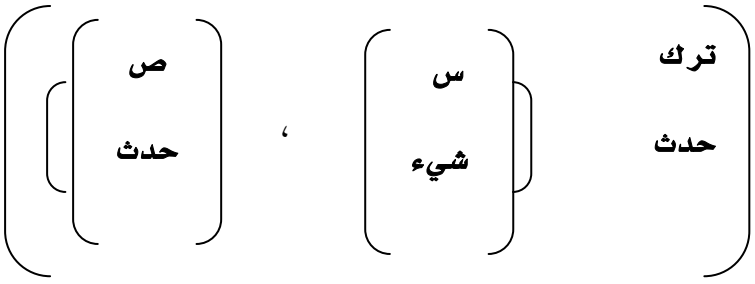

وبالعودة إلى خصيصة هذه الطبقة من الافعال في اقتضائها لوجود منفذ أو عامل (actor) ينجز العمل، يُلاحظ أن ذلك يرتبط بوجود ما اصطلح عليه بالضحية (patient) فإذا كان المنفذ مؤثرًا فالضحية هو المتأثر، ويتعين هذا الدور في سياق مثل:

«ما وقع لـ » م س(مركب اسمي) هو. . .

أو «ما فعله ص بـ» م س هو. . . .

فالمتأمل في المفعولات في الأمثلة التالية:

١. دفعَتْ الريحُ الرمالَ إلى الدار.
٢. صدمتْ السيارةُ الشجرةَ.
٣. جردَ زيدٌ عمرًا من المال.

يجد أن المفعول على مستوى الأدوار المحورية يمثل في (١) محورًا، وفي(٢) هدفًا وفي(٣) مصدرًا، في الوقت ذاته تكون هذه المفعولات ضحايا أي موضوعات متأثرة:

- ما وقع للرمال هو أن الريح دفعتها إلى الدار.
- ما وقع للشجرة هو أن السيارة صدمتها.
- ما وقع لعمر هو أن زيدا جرده من المال.

(١) ينظر: راغين، البنى التصورية واللسانيات المعرفية، مرجع سابق، ٣٠٩

فتوزيع الضحايا بالنظر إلى العلاقات المحورية توزيع يماثل توزيع المنفذين، حيث إن المنفذ (الفاعل النحوي) قد يقع هدفًا أو محورًا أو مصدرًا. وبناءً على هذا الترابط بين الأدوار، يمكن تقسيم الأدوار الدلالية إلى صفين:

- صف محوري يخص الحركة والحلول: محور، هدف، مصدر.
- صف عمل يخص العلاقات بين: المنفذ، والضحية.

ولهذا كان يلزم وجود دالة تتضمن المنفذ والضحية باعتبارهما موقعي موضوع مثلما هو الأمر في تمثيلات الحركة والحلول، والدالة المعبرة عن ذلك هي: أثر (س، <ص>) أي : أثر س < في ص>، ويكون موضوعها الاول عاملا وموضوعها الثاني ضحية اختيارية كما تشير الأقواس <>، وبذلك أُضيفت إلى قاعدة تكوين التصورات التي تخصص بنيات دالات الحدث، البنية التالية[١]:

(حدث) ⟵ (أثر ([شيء]) ، <[شيء]>)

فإذا كان المنفذ أو العامل المنجز للعمل حيًا قد يلتبس بين كونه عاملا إراديًا أو غير إرادي - باستثناء حالة انتقاء الفعل منفذًا إراديًا بكيفية خاصة كما في «باع» و«اشترى» - وباعتماد صف العمل يستغنى عن التمثيل لهذا الالتباس النسقي بافتراض دالة جعلية اختيارية لأي فعل عمل بالتمثيل بحضور السمة +إرداي أو غيابها في الدالة: أثر.[٢] فإذا كان الجاعل خارجيًا لحركة المحور، اقترحت البنية التصورية متضمنة في صدرها الدالة: جعل.[٣]

(جعل (س ، ذهب ، ص ، إلى ..) حدث (شيء)))

(١) ينظر: غاليم، المعنى والتوافق، مرجع سابق، ١٧٧-١٨٠

(٢) ينظر: المرجع اسابق، ١٨٠

(٣) ينظر: راغين، البنى التصورية واللسانيات المعرفية، مرجع سابق، ٣٠٦-٣٠٧

يتضح الفرق بينهما من خلال المثالين التاليين:

١. تدحرجَ محمدٌ إلى أسفل الجبل.
٢. دحرجَ زيدٌ الكرةَ إلى أسفل الجبل.

حيث إن البنية التصورية لـ(١) التي تتضمن منفذا حيا تكون:

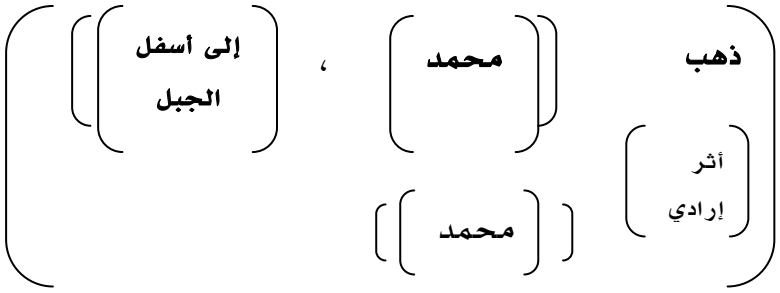

فيما تكون البنية التصورية لـ(٢) حيث الجاعل لحركة المحور خارجيًا، كما يلي[١]:

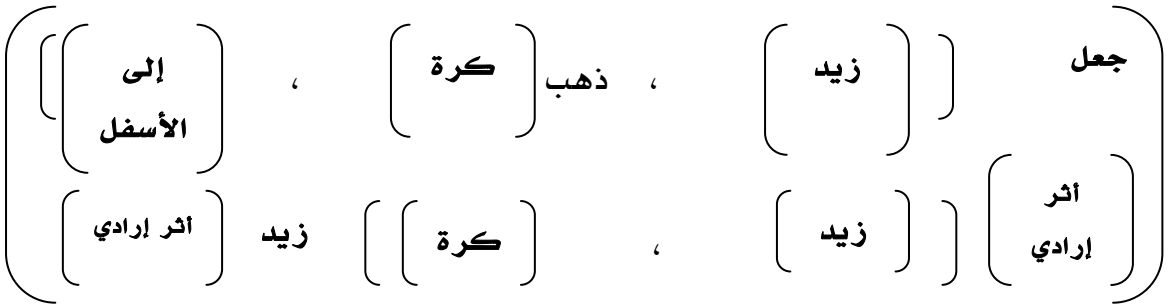

و بهذا تتمايز طبقة أفعال العمل عن طبقة أفعال الأحداث.

(١) ينظر: غاليم، المعنى والتوافق، مرجع سابق، ١٨٠-١٨١

خلاصة:

من خلال تحليل الفعل في هذا الفصل يتضح الموقع المهم الذي يحتله في الدرس اللغوي لدى مختلف الأمم باعتباره جزءاً رئيسًا في الجمل والتراكيب. ومما يُلاحظ أن تقسيم الكلام كان من أوجه التأثير الواضحة التي انتقلت من النحو اليوناني إلى النحو اللاتيني والسرياني، غير أن التقسيم الذي كان شائعًا في الدراسات اللغوية هو تقسيم ثراكس الذي قسم الكلمات إلى ثمانية أقسام، وقد عُدّ كتابه المرجع النحوي اليوناني الأول لمدة طويلة من تاريخ الدرس اللغوي، الذي تجاوز منطق أرسطو وحاول أن يستمد مادته من الدراسات الأدبية. الأمر الذي يسوغ القول بأنه لو كانت نظرية أجزاء الكلام العربي اقتباسًا يونانيًا لكان الأولى أن تكون أقسام الكلام ثمانية باعتباره التقسيم الأكثر شهرة، والذي تناقلته أنحاء الأمم المختلفة وخاصة السريانية.

أما عن مكانة الفعل في النحو العربي فقد برزت في كونه أحد أعمدة المنظومة النحوية العربية التي انطلقت من مكوناته الثلاثة، الاسم والفعل والحرف. وقد أظهرت معالجة سيبويه لحد الفعل المنطلق اللغوي الخالص من الأثر المنطقي، إذ كان حده واصفًا شاملا للمستويات اللغوية كافة وخاصة الصرفي منها، مؤيداً بذلك صحة ما قُدم في الفصل الأول من سلامة رعيل النحويين المتقدمين من التأثير اليوناني منطقًا ونحواً، حيث ظهر الأثر المنطقي بعد ذلك جليًا في الحدود المتأخرة. فيما أكدت الحدود أو الرسوم – كما اُصطلح عليه في المنطق- التي اعتمدت على خصائص الفعل الوعي الكامل لدى النحويين الأوائل بالفرق بين المستوى النظري المجرد والمستوى العملي التطبيقي، وخصوصا إذا لوحظ أن أغلب التعاريفات المقدمة من وجهة النظر هذه منسوبة إلى نحويين متقدميين كالأخفش والجرمي والمبرد الذين لم يحتكموا إلى شروط المنطق بل إلى واقع اللغة. كما أثبت تفاوت الفعل في قبول العلامات حقيقة أن العلامة ليست من اللازم أن تصدق على كل فعل، فالفعل الماضي تفرد بقبوله تاء التأنيث وتاء الفاعل، وتفرد الفعل المضارع وفعل الأمر بقبول نوني التوكيد، ولم يقل أحد من السابقين أو اللاحقين بخروج أحد أقسام الفعل الثلاثة من دائرة الفعل.

وانطلاقًا من وجهة نظر سيبويه في تحديد مفهوم الفعل بالارتكاز على مبدأ صرفي اشتقاقي، عالج البحث أبنية الأفعال المجردة والمزيدة ودلالتها، إذ تعد الأبنية إحدى أهم الخصائص الذاتية المميزة للفعل في اللغة العربية، حيث ينفرد بأبنية خاصة به تفصله عن الاسم والحرف. ونُوقش في ظل ذلك إشكال حركة عين المضارع في الأبنية المجردة، حيث رُكن اعتمادًا على دراسات إحصائية ولغوية إلى الرأي القائل بأن الأصل في هذه المسألة المخالفة في الحركة بين صيغة الماضي والمضارع، وما خرج عن ذلك كان له ما يبرره صوتيا أو دلاليا.

ولقد ارتأت الباحثة الاستعانة برؤية المتوكل في عرض أبنية الفعل المزيدة، وذلك لضبط معالجة الاشتراك والترادف بين الأبنية ومعانيها، التي توسعت واختلطت في كتب التراث اللغوي العربي، وذلك بدلالة الصيغة الواحدة على معان متعددة، ودلالة المعنى الواحد بصيغ مختلفة، بالإضافة إلى معالجة قضية التعدي واللزوم التي ارتبطت بهذه الأبنية، حيث تُوصل إلى نتيجة مفادها أن أصالة اللزوم والتعدي أمر مرهون بالمادة المعجمية، أم ما يخص البناء الصرفي فلا يمكن الاعتماد عليه دون دلالته الصرفية المبتغاة في ظل هذا الترادف والاشتراك بين الأبنية. كما خُلص إلى أن التعدية لا تختص بالفعل اللازم وحده، إنما هي عملية إجرائية تُغير البنية التركيبية للفعل بزيادة محلاته بغض النظر عن لزومه أو تعديته.

ولقد عُولج أثر اللواصق في بنية الفعل التركيبية حيث أُقر أن الفعل في العربية لا يتصف بسمة النوع المتجسدة في التأنيث والتذكير، وإنما هذه السمات خاصة بالأسماء وحدها، ووجود علامة تأنيث في الفعل أو انعدامها تدل على تأنيث الفاعل أو تذكيره. أما ما يخص الجمع فهي سمة نحوية ممكنة في الأفعال إذا نُظر إليها باعتبار أنها تحقق مفهوم التكثير والتكرار، لا باعتبار العلامات الملتبسة بالضمائر، فالجمع والتثنية من هذه الوجهة من خصائص الاسم فقط، حيث يكتفي الفعل بدلالة فاعله على هذه السمة. وتبيّن أن ظاهرة التطابق بين الفعل وفاعله لا تتحقق إلا في سمة الجنس، أم في سمة العدد فإن العربية الفصحى لا تقبل بوجود مثل هذا النوع من التطابق.

في حين قُدم في نهاية هذا الفصل تصورٌ مختصرٌ عن بعض الطبقات الدلالية للفعل التي اُعتمد في ضبطها على مبدأين؛ أحدهما داخلي يهم بنية الحقل الداخلية، والآخر خارجي يهم العلاقات بين الحقول داخل معاجم اللغات، وانطلاقا من القول أن البنية الدلالية هي البنية التصورية، وفي إطار إيجاد الانسجام بين الأنساق الدلالية والأنساق المعرفية الأخرى ظهر افتراض المحلية ومفهوم الفضاء، باعتبار أن العبارات الفضائية هي الأصل تركيبيا ودلاليا، ثم طُبقت دالاته على سائر الأفعال عن طريق افتراضين؛ افتراض العلاقات المحورية، وافتراض التعميم عبر الحقول.

ولقد أثبتت معالجة الفعل صرفيًا ودلاليًا الدور التركيبي المهم المناط بالفعل، الأمر الذي يبرر وجهة نظر النحويين الأوائل في الاعتماد على الأساس التركيبي في تقديم نظرية لأجزاء الكلام العربي.

الفصل الثالث: الفعل في العلاقات الإعرابية العاملية:

وفيه ستة مباحث:

١. مفهوم الإعراب والبناء وصلتهما بالفعل.

٢. الفعل في المعاني النحوية الوظيفية.

٣. الفعل في نظرية الإعراب والعمل.

٤. تصنيف الأفعال بحسب درجات البناء والإعراب.

٥. تصنيف العوامل الفعلية وأثرها فيما سواها.

٦. الفعل مقولة حدثية.

١. مفهوم الإعراب والبناء وصلتهما بالفعل:

يشكل مفهوما الإعراب والبناء مفهومين محوريين في التراث النحوي العربي، فبعد أن عرض سيبويه أقسام الكلم من العربية أردفها بـ«باب مجاري أواخر الكلم من العربية»[١]، وتبعه في هذا المبرد[٢] وابن السراج وكثيرون غيرهم[٣]، فحين انتهى ابن السراج من شرح حدود أقسام الكلام الثلاثة، وضح نوعين من التغيير اللذين يحدثان في الاسم والفعل دون الحرف، أولهما التغيير في البناء الصرفي، والآخر التغيير الذي يلحق الاسم والفعل بعد «تسليم بنائهما ونضد حروفهما» وهو الإعراب.[٤] يعضد هذا القول النظرة التركيبية التي دافعنا عنها في الفصل الأول، فقد قام النحو العربي على هذه الحيثيات التركيبية إذ يتجسد الإعراب في تركيب الكلام لا في إفراده.[٥] ويمثل الإعراب أحد عناصر النظام العلامي في اللغة العربية، فهو يتجلى في مجموعة من العلامات باعتبارها أصواتًا تظهر في سلسلة الكلام وفق ترتيب معيّن، وتستمد قيمتها مما بينها من تقابل أو اختلاف، كما اهتدى إليه النحويون.[٦]

نقف ابتداءً عند المعنى اللغوي للإعراب حيث نجد في المقاييس: «العين والراء والباء أصول ثلاثة: أحدها الإبانة والإفصاح، والآخر النشاط وطيبُ النفس، والثالث فسادٌ في جسمٍ أو عضو».[٧]

---

(١) ينظر: سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ١٣/١

(٢) ينظر: المبرد، المقتضب، مرجع سابق، ١٤١/١-١٤٢

(٣) مثل: الزجاجي، الجمل، مرجع سابق، ١٨ ؛ الفارسي، الإيضاح، مرجع سابق، ٧٣ ؛ ابن جني، اللمع، مرجع سابق، ١٦ ؛ الشلوبيني، التوطئة، مرجع سابق، ١١٦ ؛ ابن الحاجب، الكافية، مرجع سابق، ١١ ؛ ابن عصفور، المقرب، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري ؛ عبد الله الجبوري، ط.١، (بغداد: د.ن، هـ١٣٩٢-١٩٧٢م)، ٤٧/١ ؛ ابن مالك، شرح التسهيل، مرجع سابق، ٣٨/١ ؛ ابن هشام، شرح شذور الذهب، مرجع سابق، ٥٨

(٤) ينظر: ابن السراج، الأصول، مرجع سابق، ٤٤/١-٤٥

(٥) ينظر: الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، مرجع سابق، ٦٧

(٦) المهيري، نظرات في التراث اللغوي العربي، مرجع سابق، ٥٦

(٧) ابن فارس، مقاييس اللغة، مرجع سابق، مادة:"عرب"، ٢٩٩/٤

ورأى أغلب النحويين[١] واللغويين[٢] أن الإعراب مشتق من الأصل الأول الدال على الإبانة والإفصاح من قولهم: أعرب الرجُل عن نفسه، إذا بيّنَ وأوضح؛ «إذ بالإعراب يُفرَق بين المعاني في الفاعل والمفعول والنفي والتعجب والاستفهام، وسائر أبواب هذا النّحو من العلم»[٣]، ومنهم من رأى أنه قد يكون مشتقًا من الأصل الثالث من قولهم: عَرَبَت مَعدتُه إذا فَسدت، فكأنّ المعنى في الإعراب إزالة الفساد ورفع الإبهام.[٤]

أمّا في الاصطلاح فاختلف النحويون في تحديده اختلافًا لا يمس جوهره، بل مجرد طريقة النظر إليه، فظهر اتجاهان في تعريف الإعراب أحدهما يركز على البعد المعنوي الذي يحققه واعتبار«الحركات دلائل عليه»[٥]، والاتجاه الآخر يركز على أنه أمر لفظي باعتباره أثرًا للعامل.

إذا استتبعنا الاتجاه الذي يستظهر البعد المعنوي في حدّه للإعراب نجد بدءًا أن سيبويه لم يقدم تعريفًا له، ولكنه أشار إلى أن حركات الإعراب تدخل «لما يحدث فيه العامل – وليس شيء منها إلا هو يزول عنه -»[٦] وينزل النحويون ظاهر كلامه على اعتبار أن الإعراب معنوي.[٧]

(١) ينظر: الجرجاني، المقتصد، مرجع سابق، ٩٧/١ ؛ ابن عصفور، شرح الجمل، مرجع سابق، ١٠٢ ؛ ابن مالك، شرح التسهيل، مرجع سابق، ٣٨/١ ؛ ابن هشام، شرح شذور الذهب، مرجع سابق، ٥٨ ؛ الأشموني، شرح الأشموني، مرجع سابق، ٤١/١ ؛ السيوطي، الأشباه والنظائر، مرجع سابق، ٨٩/١

(٢) ينظر: ابن فارس، مقاييس اللغة، مرجع سابق، مادة:"عرب"، ٣٠٠/٤ ؛ ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق، مادة:"عرب"، ٢٨٦٥/٥؛ الفيروزآبادي، القاموس المحيط، مرجع سابق، مادة:"عرب"، ١٠٦٦

(٣) ابن فارس، مقاييس اللغة، مرجع سابق، ٣٠٠/٤

(٤) ينظر: الجرجاني، المقتصد، مرجع سابق، ٩٨/١ ؛ الأشموني، شرح الأشموني، مرجع سابق، ٤١/١ ؛ السيوطي، الأشباه والنظائر، مرجع سابق، ٨٩/١

(٥) الأشموني، شرح الأشموني، مرجع سابق، ٤١/١

(٦) سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ١٣/١

(٧) ينظر: الأشموني، شرح الأشموني، مرجع سابق، ٤١/١ ؛ السيوطي، الأشباه والنظائر، مرجع سابق، ٨٦/١

فيما يصرح ابن السراج بهذا البعد الذي يحققه الإعراب بكونه «التغيير الذي يقع لفروق ومعانٍ تحدث»[١]، ويقرُّ الزجاجي بدلالة الإعراب على المعاني وظهوره في التركيب بعد اكتمال البناء.[٢]

ويستمر هذا التكريس للقيمة المعنوية للإعراب، فإذا كان الإعراب هو اختلاف أواخر الكلم لاختلاف العامل[٣]، فإن مرد الاختلاف في حركات الإعراب وكونها مرة ضمة وثانية فتحة وثالثة كسرة إنما كان ليدل -هذا الاختلاف- على معانٍ مختلفة[٤]، ويتبنى ابن جني هذا الاتجاه أيضا فالإعراب عنده «هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ»، إذ بالرفع والنصب يُعلم الفاعل من المفعول كما يدلل على مقصده.[٥] فيما يرسخ ابن الحاجب هذه النظرة المعنوية فالإعراب: «ما اختلف آخره به ليدل على المعاني المعتورة عليه».[٦]

نجد في المقابل الحدود التي تُركّز على الصبغة الشكلية للإعراب، وقد برزت في زمن متأخر نسبيا -القرن السابع الهجري- في مثل قولهم: الإعراب «حكمٌ في آخر الكلمة يوجهه العامل»[٧]، أو«ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف»[٨]، أو قولهم: «أثرٌ ظاهرٌ أو مقدرٌ يجلبه العامل في آخر الاسم المتمكن والفعل المضارع»[٩]،

(١) ابن السراج، الأصول، مرجع سابق، ٤٤/١
(٢) ينظر: الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، مرجع سابق، ٧٢
(٣) ينظر: الفارسي، الإيضاح، مرجع سابق، ٧٣
(٤) ينظر: الجرجاني، المقتصد، مرجع سابق، ٩٨/١
(٥) ابن جني، الخصائص، مرجع سابق، ٨٩/١
(٦) ابن الحاجب، الكافية، مرجع سابق، ١١
(٧) الشلوبيني، التوطئة، مرجع سابق، ١١٦
(٨) ابن مالك، شرح التسهيل، مرجع سابق، ٣٨/١
(٩) ابن هشام، شرح شذور الذهب، مرجع سابق، ٥٨

ولا ينفي ذلك إيمانهم بتحقق البعد المعنوي للإعراب حيث أقرّه الجميع.[١]

فحينما جعل النحويون الإعراب ينبئ عن المعاني النحوية قصدوا الوظائف النحوية في إطار التركيب وتفاعلات عناصره، أما في إطاره الشكلي فالإعراب ما يطرأ على أواخر ألفاظه، وعلى هذا فالإعراب معنى من جهة ولفظ من أخرى، ولا يمكن أن يعزل في أحد الطرفين.[٢]

يُفهم من عرض الحدود السابقة أن الإعراب ارتبط بقيدين في التراث النحوي: «قيد التغير اللفظي الذي يوافق تغير الوظائف، وقيد التركيب العاملي الذي يحدد وجود التغير وطبيعته. ورأى النحويون انطلاقا من هذين القيدين تحديد بُعدين للعلامة الإعرابية: بُعد الوظيفة المعنوية التي تؤديها العلامة عند اقتران الكلمات داخل العبارة، وبُعدها الوجودي الذي أعطاها إمكانية الظهور وفق مفهومي التأثير والتأثر».[٣]

وإذا انتقلنا إلى مفهوم البناء نجد أن معناه اللغوي- الذي عرضنا له سابقا- انطوى على ضم شيء إلى آخر أو توليده.[٤] ويرتبط المعنى اللغوي هنا بالصفة التي تكتنف البناء وهي الثبوت[٥]، فإن كانت الأبنية هي البيوت التي سكنها العرب في الصحراء فكأَنهم إنما سموه بناء لأَنه يلزم ضربًا واحدًا، ولا يتغير تغير الإعراب من حيث كان البناء لازما موضعا لا يزول من مكان إلى غيره.[٦]

أما اصطلاحًا فقد أشار إليه سيبويه في معرض حديثه عن مجاري أواخر الكلم بقوله: «ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل»[٧]، ونلاحظ أن مفهوم البناء يدور حول

(١) ينظر: الشلوبيني، التوطئة، مرجع سابق، ١١٦ ؛ ابن مالك، شرح التسهيل، ٣٩/١ ؛ ابن هشام، شرح شذور الذهب، مرجع سابق، ٥٨، يُستثنى من ذلك قطرب، ينظر: الزجاجي، الإيضاح، مرجع سابق،٧٠

(٢) ينظر: السيد، نظرية العامل في النحو العربي ودراسة التركيب، مرجع سابق، ٤٣

(٣) بو علي، الأسس المعرفية والمنهجية للخطاب النحوي العربي، مرجع سابق، ٥٦٦

(٤)ينظر: ابن فارس، مقاييس اللغة، مرجع سابق، مادة:"بني"، ٣٠٢/١-٣٠٣

(٥) ينظر: الأشموني، شرح الأشموني، مرجع سابق، ٤١/١

(٦) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق، مادة:"بنى"، ٣٦٦/٥

(٧) سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ١٣/١

معنى لزوم الحركة وثباتها دون أن يكون للعامل دور في ذلك[١]، ونتيجة لهذا الثبات لا يظهر أثر العامل حيث يشير الفارسي إلى هذا المعنى بقوله: «أن لا يختلف الآخر باختلاف العامل»[٢]، ويُفصّل ابن مالك في وضع حد للبناء فيقول: «ما جيء به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الإعراب، وليس حكاية، أو إتباعًا أو نقلا أو تخلصًا من سكونين».[٣]

نتيجة لهذه الاختلافات يفرق سيبويه بين مجاري الإعراب والبناء حيث يعرضها في ثماني مجارٍ متقابلة: النصب في الإعراب والفتح في البناء، الرفع في الإعراب والضم في البناء، والجر في الإعراب والكسر في البناء، الجزم في الإعراب والوقف في البناء.[٤] فيجلي بهذا الصنيع الفرق بين الصفات الذاتية لأفراد الوحدة اللغوية وبين الصفات الوظيفية للوحدة ذاتها.[٥] ومن ثم فقد ظهر لارتباط الإعراب بالعامل مبررٌ معرفيٌّ، إذ يهدف هذا الاقتران إلى التفريق بين التغير الإعرابي الذي نتج عن اختلاف الوظائف النحوية، والاختلاف الذي يكون لأسباب صرفية صوتية.[٦]

وعلى صعيد آخر يرتبط الإعراب والبناء في التراث النحوي العربي بثنائية الثقل والخفة، حيث عُدّ الفعل أثقل من الاسم،[٧]ومحصلة ذلك كان الأولى ألّا يثقل بإعرابه، لأن حركات الإعراب ينظر إليها من حيث كونها أبعاض حروف العلة، فالضم إتيان ببعض الواو، والكسر إتيان بجزء من الياء، والفتح إتيان بشيء من الألف.[٨] وقد كان بعض النحويين يسمي

(١) ينظر: المبرد، المقتضب، مرجع سابق، ١٤٢/١ ؛ ابن السراج، الأصول، مرجع سابق، ٤٥/١ ؛ ابن جني، اللمع، مرجع سابق، ١٧ ؛ الشلوبيني، التوطئة، مرجع سابق، ١١٦؛ ابن هشام، شرح شذور الذهب، مرجع سابق، ١٠٠

(٢) الفارسي، الإيضاح، مرجع سابق، ٧٦، وينظر: ابن الحاجب، الكافية، مرجع سابق، ٣٢ ؛ ابن عصفور، المقرب، مرجع سابق، ٢٨٩/١

(٣) ابن مالك، شرح التسهيل، مرجع سابق، ٥٧/١

(٤) ينظر: سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ١٣/١ ؛ وينظر: المبرد، المقتضب، مرجع سابق، ١٤٢/١ ؛ ابن السراج، الأصول، مرجع سابق، ٤٥/١ ؛ الجرجاني، المقتصد، مرجع سابق، ١٠٠/١

(٥) أيوب، عبد الرحمن، المفهومات الأساسية للتحليل اللغوي عند العرب، مجلة اللسان العربي، العدد ١٦، (١٩٧٨م) : ص ص -١٣-٢٠، استرجعت بتاريخ ٢٠١١/١٠/١٦ من موقع: http://www.arabization.org.ma/hsearch.aspx

(٦) ينظر: الجرجاني، المقتصد، مرجع سابق، ٩٩/١

(٧) ينظر: سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ٢٠/١-٢١

(٨) ينظر: المرجع السابق، ٢٤٢/٤

الفتحة ألفًا صغيرة، والكسرة ياءً صغيرة، والضمة واوًا صغيرة[١]، فلما أوتي بهذه الحركات بلا فاصل بعد الحرف سمي الحرف متحركًا، وكأنك حركت الحرف إلى مخرج حرف المد، وقد تفطن الرضي إلى وجود ملمح فيزيائي في هذه النظرة عندما قال: «الحركة والسكون من صفات الأجسام».[٢]ويجد الناظر المتمعن أن مفهومي الثقل والخفة تكتنفها نظرة فيزيائية أيضا تعتمد على قوانين الطبيعة «فالثقل صدى لوزن الجسم الذي يظهر نتيجة ما يحتاج من قوة لتحركه».[٣]

وقد وضح النحويون أن معيار الحكم بالخفة والثقل مرهون بالمعنى لا اللفظ، فثقل الفعل يعود إلى كثرة مدلولاته ولوازمه، وخفة الاسم تعود إلى قلة ذلك، فـ(رجل) معناها الذكر من بني آدم، ولا يقترن ذلك بزمان ولا غيره، أما الفعل فمدلولاته الحدث والزمان ولوازمه الفاعل والمفعول والتصرف، وغير ذلك[٤] من المفعولين والثلاثة والمصدر والظرفين من الزمان والمكان والحال وما أشبهها[٥]. ولهذا السبب كان الأدعى أن يختص الجزم بالفعل «لأجل أنه إسقاط وتخفيف»[٦]، فيما اختص الاسم بالجر حيث يحقق معاني ويتحقق بأدوات لا يحتملها الفعل.[٧]

يُستنتج مما سبق أن حق الأفعال أن تكون مبنية لا معربة، لكن الفعل المضارع اُستثنى من هذه القاعدة فأُعرب، واختلف بذلك عن قرينيه الماضي والأمر. وقد برر النحويون لهذا الاستثناء بجمع من الأسباب تتمحور حول المشابهة: فهو يشابه اسم الفاعل في الحركات والسكنات، ويقع موقع الأسماء، ويقبل دخول لام الابتداء، كما يشابه الاسم في الإبهام

(١) ينظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان، سر صناعة الإعراب، تحقيق: حسن هنداوي، ط.٢، (دمشق:دار القلم، ١٤١٩هـ-١٩٩٣م)، ١/١٧

(٢) الرضي، شرح الكافية، مرجع سابق، ١/٦٩

(٣) كشاش، محمد، الفيزياء وأحكام اللغة العربية، مجلة اللسان العربي، العدد ٤٧، (١٩٩٩م): ص١-٢٤ ، استرجعت بتاريخ ٢٠١١/١٠/١٦ من موقع:http: //www.arabization.org.ma/hsearch.aspx

(٤) العكبري، مسائل خلافية، مرجع سابق، ٨٣

(٥) ينظر: الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، مرجع سابق، ١٠٠-١٠١

(٦) ينظر: الجرجاني، المقتصد، مرجع سابق، ١ /١٦٨

(٧) ينظر: سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ١٤/١ ؛ الجرجاني، المقتصد، مرجع سابق، ١ /١٧١، ابن يعيش، شرح المفصل، مرجع سابق، ٢١٧/٤

والتخصيص بالحرف.[١] فخرج الفعل المضارع بمشابهته لاسم الفاعل من البناء إلى الإعراب خروجًا جزئيًا، واحتل بسبب هذا الخروج منزلة بين الثقل المتأصل والخفة المستعارة.[٢]

وقد أقر التراث النحوي العربي استنادًا إلى هذه الرؤية بأن الإعراب أصلٌ في الأسماء فرعٌ في الأفعال[٣]، فلم يروا في إعراب الفعل المضارع معانيَ متوخاة[٤]، إنما أُعرب للمشابهة والاستحسان.[٥] وقد أثارت هذه النظرة حفيظة بعض الذين أصروا على وظيفة الإعراب المعنوية، ولهذا بدأ التنقيب عن هذه المعاني المتحققة وراء إعراب الفعل المضارع، وهذا ما سيُفصل القول فيه في المبحث الآتي.

٢. الفعل في المعاني النحوية الوظيفية:

أُشير في المبحث السابق إلى البعد المعنوي الذي يحققه الإعراب، ويتجسد ذلك جليًا في الأسماء التي «تعتورها المعاني، فتكون فاعلة ومفعولة ومضافة ومضافا إليها» فجعلت الحركات تنبئ عن هذه المعاني النحوية.[٦] ولقد اصطلح النحويون على جعل الرفع علم الفاعلية، والنصب علم المفعولية والجر علم الإضافة[٧]، إذ بها يفصل بين المقاصد، غير أن هذه المعاني النحوية غير قائمة في الأفعال ولا تصح فيها، فالأفعال لا تقوم

(١) ينظر: سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ١٤/١ ؛ المبرد، المقتضب، مرجع سابق، ٢/٢ ؛ ابن السراج، الأصول، مرجع سابق، ٥٠/١؛ السيرافي، شرح كتاب سيبويه، مرجع سابق، ٧٣/١-٧٤ ؛ الفارسي، الإيضاح، مرجع سابق، ٧٥ ؛ ابن يعيش، شرح المفصل، مرجع سابق، ٢١١/٤؛ الشلوبيني، التوطئة، مرجع سابق، ١١٧ ؛ الأشموني، شرح الأشموني، مرجع سابق، ٤٥/١

(٢) بودرع، عبد الرحمن، (١٩٩٨-١٩٩٧م)، النظر النحوي أصوله وجوامعه، رسالة دكتوارة (غير منشورة)، جامعة محمد الخامس، الرباط، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ١٧٠

(٣) ينظر: المبرد، المقتضب، مرجع سابق، ٢/١ ؛ ابن السراج، الأصول، مرجع سابق، ٥٠/١ ؛ الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، مرجع سابق، ٥١ ؛ الجرجاني، المقتصد، مرجع سابق، ١٠٧/١ ؛ الزمخشري، المفصل، مرجع سابق، ٢٤٥؛ الشلوبيني، التوطئة، مرجع سابق، ١١٧ ؛ الأشموني، شرح الأشموني، مرجع سابق، ٤٢/١ ؛ السيوطي، الهمع، مرجع سابق، ٥٧/١

(٤) ينظر: الزمخشري، المفصل، مرجع سابق، ٢٤٥

(٥) ينظر: الرضي، شرح الكافية، مرجع سابق، ١٧/٤

(٦) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، مرجع سابق، ٦٩

(٧) ينظر: ابن الحاجب، الكافية، مرجع سابق، ١١ ؛ ابن يعيش، شرح المفصل، مرجع سابق، ٢١٨/٤

إلا بدور المسند، فلا حاجة للدلالة على وظيفتها[١]، وصيغها هي الدالة على معانيها من ماضٍ وحال ومستقبل.

فذهب البصريون بناء على ما سبق إلى أن إعراب الفعل المضارع قائمٌ للمشابهة بينه وبين الاسم - في أمور سبقت الإشارة إليها - وليس أصلا فيه.[٢] فيما تبنى ابن مالك رأيًا آخر يبرر إعراب الفعل بورود معانٍ تعرض له مع التركيب متمثلة في كون الفعل المضارع مأمورًا به، أو معطوفًا، أو علة، أو مستأنفًا تتعاقب معانيه على صيغة واحدة، فتفتقر إلى إعرابٍ يميز بعضها عن بعض، ولهذا الاشتراك الذي قد يؤدي إلى التباسٍ في المعنى أُعرب، والفرق بينه وبين إعراب الاسم يتمثل في أن الفعل قد يعوض عنه باسم في حالة الالتباس يُبيّن المعنى المقصود من ورائه، ولهذا كان الإعراب أصلا في الاسم فرعًا في الأفعال.[٣]

ويبدو أن هذه المشابهة التي اقترحها ابن مالك أكثر ضبطًا من المشابهة بينه وبين اسم الفاعل في البنية، أواحتياجه إلى بعض الأدوات للتخصيص وإزالة الإبهام عنه، أو اقترانه بلام الابتداء على غرار دخولها على الفعل[٤]، «لأن المشابهة بهذه الأمور بمعزل عمّا جيء بالإعراب لأجله».[٥]

وقد أدى وجود هذا النوع من المعاني الخاصة بالفعل من حيث كونها ماضية ومستقبلة، وموجبة ومنفية، ومُجازى بها، ومأمورا بها، ومنهيا عنها[٦]، إلى القول بأن الإعراب في الفعل قائمٌ بالأصالة لا بالمشابهة،

(١) المهيري، نظرات في التراث اللغوي العربي، مرجع سابق، ٦٠
(٢) ينظر: الجرجاني، المقتصد، مرجع سابق، ١٠٨/١
(٣) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، مرجع سابق، ٣٩/١
(٤) ينظر: المهيري، نظرات في التراث اللغوي العربي، مرجع سابق، ٧٠
(٥) ابن مالك، شرح التسهيل، مرجع سابق، ٤٠/١
(٦) ينظر: الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، مرجع سابق، ٨١

فأعربت الأفعال لما يدخلها من المعاني المختلفة، ولوقوعها على الأوقات الطويلة الممتدة.(١)

يُلاحظ أن المعاني المتواردة على إعراب الفعل كما رصدها التراث النحوي العربي تتعلق باشتراك الحروف الداخلة عليه، ومن ثَمّ اُحتيج إلى إعرابه ليتضح الحرف المشترك فيعين المضارع تبعا لتعينه.(٢)

يتبين ذلك مثلا في «لا» الناهية، و«لا» النافية، والواو في مثل قولك: «لا تأكلْ السمك وتشرب اللبن»؛ فرفع "تشرب" دلالة على الاستئناف، ونصبه دلالة على أن الواو للمعية والمعنى النهي عن الجمع بينهما، وجزمه دلالة على العطف، ومن الأمثلة أيضا اللام في نحو: ليضرب، فجزمه دلالة على الأمر، ونصبه دلالة على التعليل،وهكذا يتغير المعنى بتغير الإعراب.(٣)

فوُسِّعَتْ المعاني المبتغاة من وراء الإعراب استنادًا إلى هذا النظر، حيث لم تعد تقتصر على الوظائف النحوية كالفاعلية والمفعولية والإضافة، بل شملت الدقائق المعنوية الناتجة عن كيفية أداء الفعل لمعناه(٤)، وبصفة أعم شملت نوع الخطاب الذي يوجهه المتكلم إلى المخاطب أو الموقف الذي يتحراه من خطابه، فانتقل المعنى المتوخى للإعراب من التعلق بالمستوى التركيبي الذي يؤديه في الاسم إلى مستوى آخر.(٥)

لكن يُعاب على هذا الطرح عدم اتسامه بالشمول إذ ينطبق على حالات معينة، ثم أُطْرِدَ الحكم في المعاني غير الملتبسة.(٦) مثل الأدوات المختصة غير المشتركة كنصب الفعل بعد "لن"، وجزمه بعد "لم"، وفي هذا لجوء إلى مفهوم التسوية لتفسير الظاهرة الإعرابية والقياس الشكلي الذي رُفض

(١) وهو رأى الكوفيين، ينظر: الزجاجي، الايضاح، مرجع سابق، ٧٧-٨٢ ؛ الأنباري، الإنصاف، مرجع سابق، ٤٤٦/١ ؛ العكبري، مسائل خلافية، مرجع سابق، ٦٩ ؛ الرضي، شرح الكافية، مرجع سابق، ١٧/٤
(٢) ينظر: الرضي، شرح الكافية، مرجع سابق، ١٧/٤
(٣) ينظر: العكبري، مسائل خلافية، مرجع سابق، ٦٩ ؛ الرضي، شرح الكافية، مرجع سابق، ١٨/٤
(٤) ينظر: المهيري، نظرات في التراث اللغوي العربي، مرجع سابق، ٧٢
(٥) المرجع السابق، ٦١
(٦) ينظر: العكبري، مسائل خلافية، مرجع سابق، ٦٩ ؛ الرضي، شرح الكافية، مرجع سابق، ١٨/٤

مسبقًا في تعليل إعراب الفعل المضارع بمشابهته لاسم الفاعل وانتفاء وجود معانٍ نحوية من ورائه، فالانطلاق من الحالات التي تستلزم الإعراب لإزالة اللبس، ثم تعميم هذه الظاهرة في الحالات غير الملتبسة، يوضح الفرق بين التفسير على الصعيد المبدئي والتعليل في مستوى التطبيق.(١)

ونظرا لذلك، ظل المشكل حاضراً في الدرس النحوي الحديث، واستمرت المحاولات لإيجاد نظرية تكفل تفسير المعاني النحوية خلف تعاقب الحركة الإعرابية على الفعل المضارع. فقد ظهرت عديدٌ من الدراسات الحديثة لضبط هذا الإشكال، سنكتفي بعرض محاولتين منها: الأولى للمخزومي والأخرى للجواري حيث اشتركتا في محاولة ربط تعاقب الحركات على الفعل المضارع بالدلالة الزمنية، مع القول ببناء الفعل المضارع في الدراسة الأولى، والتأكيد على إعرابه في الثانية.

كانت محاولة المخزومي في إطار عمله لإقصاء نظرية العامل من النحو العربي، فرأى أن تعاقب الحركات على الفعل لا يعني إعرابه، لأن هذه الأوجه المختلفة جاءت لتشير إلى معانٍ غير إعرابية تعاقبت عليه، ومثل ذلك حاصل في الفعل الماضي الذي تتغير حركة بنائه وفق ما يتصل به ولم يقل أحد بإعرابه، ويُرجع تغير الحركة في الفعل المضارع إلى تمييز زمنه وتخصيصه.(٢)

وفق هذه النظرية التي تقول ببناء الفعل المضارع يعيد المخزومي النظر في تعاقب الحركات على الفعل المضارع، فالضمة تشير إلى دلالة الفعل على الحال والمستقبل، فإذا أُريد له أن يدل على الزمن الماضي اتصل في النفي بـ «لمْ» أو«لمّا» وسكن آخره، أما الدلالة على الماضي في الإثبات فقد أغنى عنه بناء فَعَل. وإذا أُريد للمضارع أن يخلص للمستقبل سبقته: أن ولن وإذن، فـ«أَنْ» تخلصه للمستقبل، و«لَنْ» تنفيه في المستقبل، و«إذن» تتصدر جوابا يدل على المستقبل.

(١) ينظر: المهيري، نظرات في التراث اللغوي العربي، مرجع سابق، ٦٢-٦٣

(٢) ينظر: المخزومي، في النحو العربي: نقد وتوجيه، مرجع سابق، ١٣٣

فيجعل المخزومي بهذا الصنيع السكون مع نفي الفعل مخصصًا للماضي الذي جاء على صيغة المضارع، ويجعل الفتح سببه تخليص الفعل للمستقبل، فتغير آخر الفعل المضارع لم يكن بسبب طروء معانٍ إعرابية ولا بسبب وجود عوامل ناصبة أو جازمة، والقول بذلك نوع من التوهم، إذ الأولى الحكم ببناء الفعل المضارع كما بُني قريناه، فبناء الفعل الماضي والأمر قد أُقيم على فهمٍ واعٍ لطبيعة الفعل وامتناعه من حيث دلالته وهيئته من تحمل المعاني الإعرابية.(١) فالماضي قد بُني على الفتح حيث لا تتعاقب عليه المعاني النحوية(٢)، أما الأمر فهو لا يرى فعليته إنما يجعله بناء دالا على طلب إحداث الفعل.(٣)

إذن يبنى الفعل المضارع عند المخزومي، والبناء على الضم دلالة على زمن الحال والاستقبال، والبناء على الفتح دلالة على خلوص زمن الفعل للمستقبل، وأما السكون مع النفي في الفعل فمخصص للماضي، في حين أن جزم الفعل المضارع بعد أدوات الشرط لا يدل على زمان لأن «مؤدى الشرط تعليق الجواب على الشرط» فلا دلالة له على الزمان، ولذلك حُرك آخره بالسكون تمييزا عن حالتي الرفع والنصب.(٤) ويشير إلى أن بناء الفعل المضارع على الفتح إذا اتصلت به نون التوكيد مقيس على فتح الفعل الماضي إذا اتصلت به تاء التأنيث، وهذا قياس شكلي كما هو واضح.(٥)

إن هذه النظرية وإن عالجت بعض نواحي الفعل بتفسيرات تبدو مقبولة إلا أنها تتسم بعدم الشمول كذلك، فإذا كان الفعل الدال على المستقبل يبنى على الفتح، فلمَ لم يبنَ الفعل المضارع المسبوق بسوف أو السين على الفتح؟ أو الفعل المضارع بعد لام الابتداء وأدوات العرض والتخصيص

(١) ينظر: المخزومي، في النحو العربي: نقد وتوجيه، مرجع سابق، ١٣٤-١٣٥
(٢) المرجع السابق، ١٣٨
(٣) المرجع السابق، ١٢٠
(٤) المرجع السابق، ٢٩٩
(٥) المرجع السابق، ٢٣٨

والاستفهام التي تخصصه للمستقبل؟، ولمَ جزم الفعل بعد لا الناهية ولام الأمر مع دلالة الفعل بعدها على المستقبل؟ ولمَ لم يشر إلى سكون آخر الفعل المضارع إذا اتصلت به نون النسوة؟[١]، في واقع الأمر لقد تغاضى المخزومي عن الحالات التي تخالف نظريته الأمر الذي أدى إلى تقويضها.

أما الدراسة الأخرى التي حاولت ضبط المعاني وراء تغير حركة الفعل المضارع فهي محاولة «الجواري» الذي انطلق من إثبات وظيفة الفعل وانحصارها في كونه مسندًا، ولهذا فإن التصرف في معاني الفعل يتخذ سبيلا مختلفًا عن الاسم حيث لا يرتبط بوظيفته بل دلالته على الأزمنة المختلفة.[٢]

بنى الجواري حكمه في دلالة حركات الفعل على التنويعات الزمنية في سياق الاستعمال، فاستعماله قد يكون مطلقًا أو مقيدًا بقرائن تخصص دلالة زمنه ولكل استعمال حركة مناسبة.[٣] فلما كان موقع الفعل في التركيب هو موقع المسند، والمسند حقه الرفع استحق كل فعل علامة الرفع إذا كان مجردًا مطلقًا من القيد الذاتي أو اللفظي، وهذا يصدق على الفعل المضارع حيث إن دلالته على الزمن فيها سعة ومرونة فهو لا يدل على زمن محدود[٤]، أما إذا قُيِّد ذاتيا بصيغة فَعَل فيبنى على أخف الحركات وهي الفتحة.[٥]

وقد يحصل التقييد في الفعل المضارع وذلك بأدوات لفظية، فأدوات النصب (أن، لن، كي، إذن) تخلص الفعل لمعنى الاستقبال، وبهذا جعل

(١) ينظر: زاهد، زهير غازي، الإعراب وحركاته في العربية، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد ٧٩، الجزء ٤، ص ص ٧٠٣-٧٤٣، ٧٢٥، استرجعت بتاريخ ١١/١١/ ٢٠١١ من موقع: http: //www.arabacademy.gov.sy/mag79-4.aspx

(٢) ينظر: الجواري، أحمد عبد الستار، نحو الفعل، طبعة جديدة، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٦م)، ٢٤

(٣) ينظر: زاهد، الإعراب وحركاته في العربية، مرجع سابق، ٧٢٧

(٤) ينظر: الجواري، نحو الفعل، مرجع سابق، ٢٥

(٥) المرجع السابق، ٢٨

النصب في المضارع لمعنى الاستقبال.[١] أما الجزم فيكون في الفعل المضارع إذا تحققت إحدى هذه المعاني الثلاثة: معنى المضي أو معنى الطلب أو معنى الشرط.

فإذا اقترن الفعل المضارع بـ«لم» نقلته إلى الزمان الماضي، وإذا اقترن بـ«لمّا» نقلته إلى الزمن الماضي المستمر إلى زمن التكلم، والفعل الماضي مبنيٌّ فلما دل المضارع على معناه قطعت عنه حركة الإعراب. أما إذا اتصلت به لام الأمر أو«لا» الناهية فهاتان الأداتان تنقلان الفعل المضارع إلى معنى فعل الأمر المبنى على السكون أصلا.[٢]

ويتخذ الجواري الافتراض ذاته الذي وضعه المخزومي للفعل بعد أدوات الشرط، إذ يتعلق معناه بمعنى جواب الشرط، فالفعل في جملة الشرط معلق الحدوث ودلالته الزمنية غير تامة ولهذا حذفت منه حركة الإعراب. والحال نفسه قائمٌ في جزم الفعل المضارع الواقع في جواب الطلب حيث يتعلق معناه بمعنى الطلب، فدلالته الناقصة لم تخوله استحقاق حركة الإعراب التي تدل على معنى الزمان.[٣]

ويرفض الجواري بناء الفعل المضارع عند اتصاله بالنون، لأن البناء عنده لابد أن يكون لدواعٍ معنوية تتعلق بتحديد معنى الزمن وهو غير حاصل في هذه الحالة. ويفسر بناء الفعل المتصل بنون النسوة على السكون بمبرر صوتي وهو كراهية توالي الحركات، أما المتصل بنون التوكيد فيرفض بناءه غير أنه لا يفسر حركته.[٤] في حين يرى أن فعل الأمر أبعد صيغ الأفعال عن موجب الإعراب وأقربها إلى معنى الحرف وأحقها بالبناء، فهو خالٍ من معنى الزمن مجردٌ لمعنى الطلب، ويعارض دلالته على الاستقبال

(١) ينظر: الجواري، نحو الفعل، مرجع سابق، ٣٧
(٢) المرجع السابق، ٤٨-٤٩
(٣) المرجع السابق، ٤٨-٥٢
(٤) المرجع السابق، ٥٤-٥٥

من حيث كونه فعلا لا يدل على الخبر إنما هو نوع من الإنشاء، الذي ليس فيه إثارة من معنى الزمن.[١]

لقد حاول الجواري في هذه النظرية ربط إعراب الفعل المضارع بدور تمييزي حيث تتنوع الحركات بتنوع المعاني الزمنية التي يدل عليها الفعل بوضع قيود ذاتية أو لفظية، بيد أنها تواجه ذات المشكل في إهمالها استعمالات تنافي ما ذهب إليه صاحب النظرية من أن تقييد المضارع وتخليصه لمعنى من معاني الزمن ينقله من الرفع إلى النصب أو الجزم، فكما طُرح التساؤل- في نظرية المخزومي- لِمَ لمْ يُنصب الفعل المضارع المسبوق بـ«سوف» أو السين المخلص للمستقبل إذا كان النصب حكم المضارع الدال على المستقبل نجد أننا أمام السؤال نفسه هنا.[٢]

يُضاف إلى ذلك الاضطراب في معايير الضبط والتمييز، فإذا كان الزمن هو المتحكم في حركات الفعل فكيف يصوغ الافتراض بكون انتقال الفعل من زمن الحال والاستقبال إلى زمن المضي يجعله مستحقًا للجزم؟، وكان الباحث قد افترض قبلا أن الماضي المقيد ذاتيا بصيغة «فَعَل» استحق البناء على الفتح، وافترض أيضا أن انتقاله إلى معنى الطلب أو الشرط يقطع عنه حركة الإعراب ويجعله يستحق السكون لأن دلالته الزمنية غير تامة.

يُستنتج من ذلك أن محاولات ربط تعاقب الحركة على أواخر الفعل المضارع بالزمن أمر لا يستقيم وواقع الاستعمال اللغوي، فهذه «الاعتراضات ترمز إلى صعوبة تفسير إعراب الفعل تفسيراً يلم بكل الحالات، ويحدد معنى لكل حكم من الأحكام الإعرابية»[٣]، وذلك لتعدد المعاني للحكم الواحد؛ فالمضارع المنصوب يفيد معاني كثيرة كالنفي في المستقبل والتعليل والنتيجة، والمضارع المجزوم يفيد النفي في الماضي

(١) ينظر: الجواري، نحو الفعل، مرجع سابق، ٥٩

(٢) ينظر: المهيري، نظرات في التراث اللغوي العربي، مرجع سابق، ٧٦

(٣) المرجع السابق، ٨٠

والطلب والنهي والشرط[١]، الأمر الذي يعيدنا إلى التساؤل عن المعنى الثاوي وراء إعراب الفعل.

قد يكون الأمر في حقيقته متعلقًا بطريقة عرض المشكل والمنهج «فالقول بأن للإعراب دخلا في ضبط الدلالة وأن للحركات تأثيرًا في تشخيص المعنى داخل نسيج الكلام قضية. والقول بأن الحركة الإعرابية بذاتها وسماتها وخصائصها هي التي تصوغ معنى الكلام وعليه فلا بد أن تختص كل حركة بمنضدة من مناضد المعنى عند الإفضاء بالخطاب قضية أخرى مفارقة لها تماما».[٢]

ولو أُعيد النظر في الإعراب باعتباره نظامًا من العلامات وما تكتنفه العلامة من الاعتباطية الاصطلاحية، لوجدنا أن علامات الإعراب إنما هي الأجزاء المجسمة للعرف، مثل الكلمات في وجودها القاموسي إذ هي دالة بالعرف والاصطلاح على معناها، ولذا فإن إقامة نسقيّة تصنيفية لدلالة حركات الإعراب في اللغة العربية على خانات محددة لهو جموح لا ترتضيه حكمة العلم على حد تعبير المسدي.[٣]

ويرى مجدوب أن الإشكال واقع بالنظر إلى المعنى المُراد وراء الإعراب، فأصل المشكل عائد إلى مضمون كلمة معنى إذ يُطلب له محتوى مقامي يطابق مظهرًا واضحًا من مظاهر التجربة البشرية على النحو الذي تشير إليه أسماء الأعلام، في الوقت الذي يلزم النظر إلى المعنى من جهة تركيبية خالصة.[٤]

وقد فطن الرضي لهذا الأمر في تناوله إعراب الأسماء حيث رأى أن الأولى أن يكون النظر إلى الرفع ليس باعتباره علم الفاعلية، إنما علم على

(١) ينظر: المهيري، نظرات في التراث اللغوي العربي،مرجع سابق، ٨١
(٢) المسدي، عبد السلام، العربية والإعراب، ط.١، (بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، ٢٠١٠م)، ٨٤
(٣) المرجع السابق، ٨٧
(٤) ينظر: مجدوب، المنوال النحوي العربي، مرجع سابق، ٢٩٢-٢٩٤

أنه عمدة الكلام، في مقابل النصب الذي هو علم الفضليّة في الأصل[١]، «فالاسم بعد وقوعه في الكلام لابد أن يعرض فيه: إمّا معنى كونه عمدة الكلام، أو كونه فضلة... فجعل الرفع الذي هو أقوى الحركات للعمد وهي ثلاثة: الفاعل والمبتدأ والخبر، وجعل النصب للفضلات سواء اقتضاها جزء الكلام بلا واسطة كغير المفعول معه من المفاعيل وكالحال والتمييز، أو اقتضاها بواسطة حرف كالمفعول معه والمستثنى غير المفرغ والأسماء التي تلي حروف الجر. وإنما جعل للفضلات النصب الذي هو أضعف الحركات وأخفها لكون الفضلات أضعف من العمد وأكثر منها، ثم أريد أن يُميّز بعلامة، ما هو فضلة بواسطة حرف، ولم يكن بقي من الحركات غير الكسر فمُيِّز به مع كونه منصوب المحل لأنه فضلة».[٢]

وبموجب هذه النظرة التركيبية للمعنى فقد ربط النحويون بين الحركة والعمل، فالرابط متين بين العوامل والمعاني التي يفيدها المعمول، وتفسير الإعراب بالعوامل لا يعده النحويون تخليًا عن دوره المعنوي بل يرون فيه طريقة عملية للتعبير عن هذا الدور.[٣]

فلا ينكر أحد المعاني المختلفة التي تضيفها الأدوات العاملة في الفعل، فربما كان النصب والجزم علامة على إضافة دلالة تركيبية عامة للفعل، كأن يتعلق معنى الجزم بنقل الفعل من أسلوب إلى أسلوب آخر، فيما سلم المضارع المرفوع من الأدوات التي قد تضيف معانيَ جديدة عليه، فالسين وسوف لا تضيف دلالة جديدة، وإنما تخلصه لدلالة واحدة يمتلكها قبلا[٤]، ومع استحضار مبدأ العمل: عدم التخصيص سمة العاطل، نستطيع أن نركن إلى هذا التفسير مبدئيا فيما يحتاج إثباته والتسليم بصحته مزيدا من التجريب والتمحيص.

(١) ينظر: الرضي، شرح الكافية، مرجع سابق، ٦٢/١

(٢) المرجع السابق، ٦٢/١

(٣) المهيري، نظرات في التراث اللغوي العربي، مرجع سابق، ٦٨

(٤) ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، مرجع سابق، ٧٨/١ ؛ الأعلم، النكت، مرجع سابق، ١٧٢/١

٣. الفعل في نظرية الإعراب والعمل:

عُرضتْ في المبحث السابق بعض المحاولات القديمة والحديثة لتبرير إعراب الفعل المضارع بعدّ الإعراب علامة ذات معنى، وتجلت صعوبة وضع نظرية ضابطة للمعاني الكامنة وراء إعراب الفعل، إذ يرى الحلواني أن المعنى التركيبي الدقيق قد يكون موجوداً في تركيبين، غير أن حكم الفعل فيهما متفاوت في مثل هذا الأسلوب الشرطي:

- تنجحُ إن عملت.
- إن تعملْ تنجحْ.

فقد اختلف إعراب الفعل «تنجح» على الرغم من دلالته على النتيجة الحاصلة بعد العمل في كلا الجملتين، فالخلاف في العلامة الإعرابية يكمن في الاختلاف اللفظي في التركيبين.[١]

وخَلَق هذا النوع من الارتباط الظاهري بين وجود قرائن لفظية وتغير العلامات الإعرابية ما سمي بنظرية العامل، حيث يرتبط العامل بالإعراب ارتباطًا مباشراً باعتباره رصداً للعلاقات المعنوية واللفظية في التركيب، وما ينجم عن هذه العلاقات من ظواهر صوتية على أواخر الكلم.[٢] وتقوم فكرة العمل على ثنائية: العامل والمعمول[٣]، فكل إعراب يحدثه عامل[٤]، حيث تعد العوامل – اللفظية منها - كلم تلتئم مع كلم أخرى تسمى معمولاتها، وينشأ عن التئام صنفيهما معنى تركيبي يشير إليه تغير لفظي في أواخر الكلم الثانية.[٥]

(١) ينظر: الحلواني، محمد خير، أصول النحو العربي، ط.٢، (الرباط: الناشر الأطلسي، ١٩٨٣م)، ١٤٤-١٤٥

(٢) المرجع السابق، ١٣١

(٣) ينظر: السيد، نظرية العامل في النحو العربي ودراسة التركيب، مرجع سابق، ٤٥

(٤) ينظر: المهيري، نظرات في التراث اللغوي العربي، مرجع سابق، ٦٣

(٥) مجدوب، المنوال النحوي العربي، مرجع سابق، ٣٠١-٣٠٢

فنُسبَ إحداث هذه العلامات إلى اللفظ الذي بواسطته قامت هذه المعاني بالاسم، فسمي عاملا لكونه كالسبب للعلامة، كما أنه السبب للمعنى المعلّم، فقيل: العامل في الفاعل هو الفعل لأنه به صار أحد جزئي الكلام.(١) «ولا ينفي هذا المعنى التركيبي وجود النزعة الشكلية في نظام الجملة العربية، فالأصوات المتمثلة في حركات الإعراب قد تصحب دومًا قرائن لفظية وتنتظم معها في تركيب خاص، دون أن تكون ذات تأثيرٍ واضحٍ في المعنى»(٢) وخصوصا على مستوى إعراب الفعل.

وقد خضع إعراب الفعل المضارع لهذا القياس الشكلي في التراث النحوي العربي تحت مظلة الرأي البصري؛ إذ عُدّ إعرابه لضرب من الاستحسان ومضارعة الاسم، ولم يكن للفصل بين المعاني كالفاعلية والمفعولية والإضافة، التي لا يحتملها الفعل بطبيعته، فيما يحتملها الاسم؛ حيث يُفرق بها - بتعبير أكثر دقة - بين العمد والفضلات، فأقر البصريون بأن استحقاق الفعل للإعراب من باب مشابهته للاسم،(٣) أما ما ارتفع وانتصب وانجزم به الفعل فهو بالعوامل.(٤) ولهذا نجد مجموعة من الحروف العاملة التي قد تسبق الفعل فتؤثر في حركته مما يؤدي إلى نصبه أو جزمه.

ونلاحظ أن العوامل التي يخضع لها الفعل تتنوع بحسب تأثيرها فيه بعوامل ناصبة وعوامل جازمة، فيما ينقسم كل عامل إلى أقسام مختلفة بحسب كيفية الأداء، فالعامل الناصب ينقسم إلى نوعين: ناصب بنفسه وناصب بإضمار«أَنْ» بعده، حيث تتغير علامة الإعراب في الفعل المضارع الصحيح إلى الفتحة في حال اقتران الفعل بأحد حروف النصب: أنْ ولن وكي وإذن، أما الناصب بإضمار«أن» بعده فيأتي بعد أحد هذه الحروف: الواو، والفاء، وأو، وحتى، واللام المكسورة تحت شروط وضوابط معينة،

(١) الرضي، شرح الكافية، مرجع سابق، ٦٣/١

(٢) الحلواني، أصول النحو، مرجع سابق، ١٣٨-١٣٩

(٣) ينظر: سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ١٤/١

(٤) ينظر: المبرد، المقتضب، مرجع سابق، ٥/٢ ؛ الفارسي، الإيضاح، مرجع سابق، ٨١ ؛ ابن يعيش، شرح المفصل، مرجع سابق، ٢١٨/٤

وينقسم بدوره إلى قسمين من حيث جواز ظهور«أن» بعده أو عدم جوازه، وتتمثل الحالة الأولى بعد لام التعليل إن لم يكن بعدها لا، وبعد حرف العطف المعطوف به الفعل على الاسم، أما الحالة الأخرى المتمثلة في عدم الجواز فهي بعد لام الجحود المسبوقة بكان المنفية، وبعد حتى، و أو التي بمعنى «إلى» أو بمعنى «إلا»، وفاء السببية وواو المعية المسبوقتين بنفي أو طلب محض.(١)

وتخضع فكرة إضمار «أَنْ» بعد هذه الحروف لشروط نظرية العامل التي وضعها النحويون في تقعيدهم النحو العربي، حيث ينص أحد هذه الشروط على أن عوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال، ولمّا كانت اللام و«حتى» من عوامل الأسماء لم يرتضوا أن تكون هي الناصبة بنفسها ولذا أضمروا «أن» المصدرية حيث تشكل مع الفعل مصدرًا اسميًا متسقًا مع ضابط التركيب.(٢) أما بقية الحروف المتمثلة في (الواو والفاء و أو) فهي حروف غير مختصة إنما تدخل على الأسماء والأفعال، والاختصاص شرط العمل، فما عمل في الأسماء لا يعمل في الأفعال، كما أن ما يعمل في الأفعال فينصبها أو يجزمها لا يعمل في الأسماء(٣)، ومن ثم فقدت هذه الحروف القدرة على العمل إذ إن عدم الاختصاص سمة العاطل، ولهذا أضمروا «أن» بعدها لتقوم بالعمل.

وتجدر الإشارة في هذا المقام إلى أهمية الإعراب بصفته قيمة تمييزية للمعنى المراد في مثل هذه التراكيب، إذ إن هذه الحروف ارتبطت بتقديم معانٍ متعددة، ولا سبيل إلى استيعاب المقصود إلا من خلال الحركة الإعرابية التي يحملها الفعل.(٤)

(١) ينظر: المبرد، المقتضب، مرجع سابق، ٢/٦-٩ ؛ ابن السراج، الأصول، مرجع سابق، ٢/١٤٧-١٤٨ ؛ الفارسي، الإيضاح، مرجع سابق، ٢٤١-٢٤٩ ؛ ابن عصفور، شرح الجمل، مرجع سابق، ١٣١

(٢) ينظر: المبرد، المقتضب، مرجع سابق، ٢/٧، وأيضا: ٢/٣٧

(٣) ينظر: سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ٣/١٠

(٤) ينظر: المبرد، المقتضب، مرجع سابق، ٢/١٥-٢٧

أمّا ما يتعلق بالعامل الجازم فينقسم بدوره إلى قسمين أيضا: جازم فعلا واحدا، وجازم فعلين، ويمثل المجموعة الأولى الحروف الآتية: لم، ولمّا، ولام الأمر، ولا النهي. أما جازم الفعلين فهي أدوات الشرط التي منها ما هو حرف وهو الأصل، حيث تسمى «إن» أم الجزاء، ومنها ما هو اسم وقع موقع حرف الجزاء سواء أكان ظرفا أم لم يكن[١]، بالإضافة إلى الأفعال التي تقع جوابًا لجملة الأمر أو النهي أو الاستفهام أو التمني أو العرض أو الفعل الذي لفظه لفظ الخبر ومعناه الأمر، وأسماء أفعال الأمر إذا تضمنت معنى الشرط فاحتاجت إلى جواب مجزوم كالشرط.[٢]

أما عامل رفع الفعل المضارع فقد اختلف النحويون فيه، حيث قال بعضهم إنه ارتفع لوقوعه موقع الاسم[٣]، بدليل أنه «مهما ساغ وقوع الاسم موقعه كان مرفوعا، ولذلك لا يرتفع بعد النواصب والجوزام لأنه لا يسوغ وقوع الاسم بعدها»[٤]، وقال آخرون: إنه ارتفع لتعريه من العوامل، فإن دخل عليه ناصب نصبه وإن دخل عليه جازم جزمه[٥]، فيما ينظر إلى ذلك بفساده لأن العوامل تخضع لتراتبية فالتعري من عوامل الأسماء المبتدآت وعوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال كما سبقت الإشارة.[٦] وبهذا يتضح جليًا موقع الفعل المضارع في نظرية الإعراب والعمل، حيث الضوابط محكمة ومتسقة، وإن كنا نؤكد وظيفة الإعراب المعنوية التي لا تنفصل عن صورته اللفظية فجلاء اللفظ لا ينفي كمون المعنى.

(١) ينظر: المبرد، المقتضب، مرجع سابق، ٢/٤٣-٤٥؛ ابن السراج، الأصول، مرجع سابق، ٢/١٥٩ ؛ الفارسي، الإيضاح، مرجع سابق، ٢٥٠-٢٥١

(٢) ينظر: المبرد، المقتضب، مرجع سابق، ٢/٨٠ ؛ ابن السراج، الأصول، مرجع سابق، ٢/١٦٢ ؛ الفارسي، الإيضاح، مرجع سابق، ٢٥٣ ؛ ابن عصفور، شرح الجمل، مرجع سابق، ١٣٣

(٣) ينظر: سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ١/١٤ ؛ المبرد، المقتضب، مرجع سابق، ٢/٥ ؛ ابن السراج، الأصول، مرجع سابق، ٢/١٤٦؛ الفارسي، الإيضاح، مرجع سابق، ٨١ ؛ السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ١/٧٦ ؛ الأعلم، النكت، مرجع سابق، ١/١٧١-١٧٢ ؛ الأنباري، أسرار العربية، مرجع سابق، ٣٢٢

(٤) ينظر: ابن عصفور، شرح الجمل، مرجع سابق، ١٣٠

(٥) ينظر: ابن مالك، الألفية، مرجع سابق، ١٢٣

(٦) ينظر: المبرد، المقتضب، مرجع سابق، ٢/٥ ؛ ينظر: الجرجاني، عبد القاهر، العوامل المئة في أصول العربية، شرح: خالد الأزهري، تحقيق: البدراوي زهران، ط.٢، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٨م)، ٣١٧-٣١٨ ؛ الأنباري، الإنصاف، مرجع سابق، ٢/٤٤٨-٤٥١ ؛ ابن عصفور، شرح الجمل، مرجع سابق، ١٣١

٤. تصنيف الأفعال بحسب درجات البناء والإعراب:

قد سبق الحديث عن أصالة البناء في الأفعال، إذ يرى كثيرٌ من النحويين أن العلة التي من أجلها وجب إعراب الأسماء لا تكمن في الأفعال[١]، والأصل في البناء أن يكون بالسكون لخفته وثقل الحركة، فالمبني ثقيل في عرف اللغويين فلو حرك لاجتمع ثقيلان.[٢] ينعقد هذا الأصل على الصعيد النظري لكن في واقع الاستعمال اللغوي نجد أن الفعل المضارع قد خالف أصالة البناء فيه فأُعرب، فيما نجد الفعل الماضي قد خرج عن أصالة البناء على السكون فبني على الفتح، ولم يحافظ على أصالة الاستحقاق إلا فعل الأمر، فتدرج الفعل بين البناء والإعراب.

يُلاحظ أن الفعل المضارع المرفوع يتبوأ أعلى مرتبة بالنظر إلى مراتب الفعل على خط التدرج بين الإعراب والبناء، إذ خوله شبهه بالاسم استحقاقه الإعراب، فقد رأى بعض النحويين أن عامل رفعه هو وقوعه موقع الأسماء كما أُشير سابقا. ويقع فعل الأمر في أدنى السلم إذ حافظ على أصالته بالبناء على السكون، إذ لا يوصف به ولا يقع موقع المضارعة فلم يشابه الأسماء ولم يشبه ما أشبهها[٣]، يُستثنى من ذلك مشابهته للمضارع المجزوم حيث يجري مجراه في تسكين آخره إن كان صحيحا وفي حذفه إن كان معتلا، وحذف النون إن كان من الأفعال الخمسة.[٤] فيما يحتل الفعل الماضي منزلة وسطى بين الفعلين، لأن فيه «بعض ما في المضارعة»، فالأفعال الماضية تقع موقع الأسماء فتخبر وتوصف بها النكرة، وتأتي بعد أدوات الشرط كالأفعال المضارعة[٥]، «فلم يسكن كفعل الأمر لفضله عليه، ولم يعرب كالفعل المضارع لقصوره عنه»، فبني على الفتح لأن الفتحة أخف الحركات، والغرض من تحريكه هو تفضيله عن

(١) ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، مرجع سابق، ٧٣/١ ؛ ابن يعيش، شرح المفصل، مرجع سابق، ٢٠٧/٤

(٢) ينظر: الأنباري، أسرار العربية، مرجع سابق، ٣١٧ ؛ الأشموني، شرح الأشموني، مرجع سابق، ٤٦/١

(٣) ينظر: سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ١٦/١-١٧؛ المبرد، المقتضب، مرجع سابق، ٣/٢ ؛ السيرافي، شرح كتاب سيبويه، مرجع سابق، ١٤٤/١؛ الأنباري، أسرار العربية، مرجع سابق، ٣١٦ ؛ ابن يعيش، شرح المفصل، مرجع سابق، ٢٠٨/٤

(٤) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، مرجع سابق، ٤٢/١

(٥) ينظر: سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ١٦/١-١٧؛ المبرد، المقتضب، مرجع سابق، ٢/٢؛ ابن السراج، الأصول، مرجع سابق، ١٤٥/٢ ؛ السيرافي، شرح كتاب سيبويه، مرجع سابق، ١٤٦/١

مرتبة الساكن فلم يتجاوز إلى غيرها.[١] وقد يخرج عن هذا الأصل ببنائه على السكون في حال اتصاله بضمير رفع متحرك أو الضم في حال اتصاله بواو الجماعة، وذلك لعلل صرفية صوتية تستدعي ضرورة التسكين منعاً من توالي أربعة متحركات، أو للمناسبة.

ويلحق بهذه الأقسام الرئيسة للأفعال بعض التقسيمات الفرعية التي تخضع هي بدورها لمبدأ الأصل والفرع بوصفه أحد المبادئ الأساسية التي ارتكز عليها النحو العربي في تقعيده وذلك في العلامات الإعرابية، إذ الأصل في الإعراب عموما أن يكون بالحركات، فحق الفعل المضارع أن يرفع بالضمة وينصب بالفتحة ويجزم بالسكون[٢]، بيد أنه قد خرج عن هذا الأصل الأفعال الخمسة والأفعال المعتلة الآخر.[٣]

ويقصد بالأفعال الخمسة كل فعل مضارع اتصل به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة، وهذه اللواصق هي ضمائر -كما سبق التوضيح- فلم تكن علامات للتثنية أو الجمع كما في الاسم، ولهذا زادوا النون لأنها تشبه حروف المد واللين وجعلوها علامة، فكان رفع هذه الأفعال بثبوت النون، ونصبها وجزمها بحذف النون مقابل حذف الحركة في الفعل المجرد من الضمائر، فـ«وافق النصب الجزم في الحذف، كما وافق النصب الجر في الأسماء»[٤] بمعنى أن علامة النصب تبعت علامة الجزم في الأفعال الخمسة كما تبعت علامة الجر علامة النصب في جمع المذكر السالم[٥]، «لأن الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء، والأسماء ليس لها في الجزم نصيب كما أنه ليس للفعل في الجر نصيب».[٦] وكان النصب هو التابع لا المتبوع لأن الجزم – كما الجر في الأسماء - هو المختص، «والمختص أولى بأن يكون متبوعا».[٧]

(١) ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، مرجع سابق، ١٤٥/١ ؛ الأنباري، أسرار العربية، مرجع سابق، ٣١٦-٣١٧؛ ابن يعيش، شرح المفصل، مرجع سابق، ٢٠٨/٤

(٢) ينظر: الزجاجي، الايضاح، مرجع سابق، ٧٠ ؛ الجرجاني، المقتصد، مرجع سابق، ١٠٣/١

(٣) ينظر: ابن هشام، شرح شذور الذهب، مرجع سابق، ٦١-٦٢

(٤) سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ١٩/١-٢٠

(٥) ينظر: الجرجاني، المقتصد، مرجع سابق، ١٧٩/١؛ الأنباري، أسرار العربية، مرجع سابق، ٣٢٤؛ ابن يعيش، شرح المفصل، مرجع سابق، ٢١٣/٤

(٦) سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ١٩/١-٢٠

(٧) الجرجاني، المقتصد، مرجع سابق، ١٧٩/١

وذهب آخرون إلى أن هذه الأفعال لا يمكن أن تعرب بثبوت النون رفعًا وبحذفها نصبًا وجزمًا، إذ يُرفض أن يكون بين الفعل وعلامته فاصل وهو الضمير في هذه الحالة، ولهذا يرى أن هذه الأفعال معربة بإعراب مقدر على لام الفعل.(١)

أمّا الفعل المعتل الذي آخره حرف علة كالواو أو الألف أو الياء فإنه يجزم بحذف الحرف الأخير نيابة عن حذف الحركة، فالجزم إن صادف حركة حذفها، وإن لم يصادفها حُذف الحرف، وفي حال الفعل المعتل فهو ساكن الآخر أصلا، ولا يحتمل ظهور الحركة لأسباب صوتية فلو ثبت حرف العلة لتساوى الفعل في الرفع والجزم. فيما تقدر الضمة والفتحة على المعتل بالألف، وتقدر الضمة فقط على المعتل بالواو أو الياء استثقالا للضمة فيهما، أما الفتحة فتظهر لخفتها.(٢)

وهكذا تتضح مدارج الفعل في البناء والإعراب وعلاماته المستندة إلى مبدأ الأصالة والفرعية والتفاوت بينهما، ويبقى الحديث حول عودة الفعل المضارع إلى ما يستحقه في الأصل من البناء، وذلك إذا اتصلت به نون النسوة أو نون التوكيد، فيبنى على الفتح إذا اتصلت به نون التوكيد مباشرة، وعلى السكون إذا اتصلت نون النسوة لأسباب اختلف النحويون في تحديدها.

وفيما يخص بناء الفعل المضارع المتصل بنون التوكيد رأى النحويون أنه بني لتركبه مع النون فصارا كالكلمة الواحدة، ولا إعراب في الوسط كما هو معلوم، والنون حرف ولا حظ له في الإعراب، فكان الجزءان مبنيين.(٣) ويُرجع رأي آخر سبب البناء إلى معارضة الاتصال بنون التوكيد لشبه الاسم بما هو من خصائص الأفعال(٤)، وقد عورض هذا الرأي بوجود عدد من اللواصق التي تتصل بالفعل وتختص به مثل سين التنفيس وياء المخاطبة، ولم الجازمة، دون أن يكون لذلك تأثيرٌ في

(١) ينظر: السهيلي، نتائج الفكر، مرجع سابق، ٨٦

(٢) ينظر: الجرجاني، المقتصد، مرجع سابق، ١٨١/١ ؛ الأنباري، أسرار العربية، مرجع سابق، ٣٢٣ ؛ ابن هشام، شرح شذور الذهب، مرجع سابق، ٩١-٩٢

(٣) ينظر: الرضي، شرح الكافية، مرجع سابق، ١٩/٤ ؛ ابن مالك، شرح التسهيل، مرجع سابق، ٤١/١ ؛ الأشموني، شرح الأشموني، مرجع سابق، ٤٦/١

(٤) ينظر: الأشموني، شرح الأشموني، مرجع سابق، ٤٦/١

حرمان الفعل من الإعراب.[١] وتُدحض هذه المعارضة بالقول بأن نون التوكيد تلتحم مع الفعل في آخره -وهو موضع التغيير- فلا يمكن مساواتها بياء المخاطبة التي لا تعد مجرد علامة، إنما هي ضمير ذو وظيفية تركيبية، فهذا الرأي قد يبدو مقبولا إلى حد ما، إذ إن شبه الفعل المضارع بالاسم هو ما خوله الخروج عن أصله، تحت مبدأ تقارض الخصائص أو انتقال السمات بين مقولات الكلم الثلاث، وذلك أحد الأسس الثابتة والممتدة في النسق اللغوي العربي.[٢]

ومن الجدير بالذكر الإشارة إلى أن التسليم ببناء الفعل المضارع حال اتصاله بنون التوكيد لم يكن واقعًا، حيث يفرق بعض النحويين بين الاتصال المباشر الذي يحكم بالبناء، والاتصال غير المباشر حيث يفصل بين الفعل والنون فاصل وهو أحد هذه الضمائر؛ ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة التي تجعله من الأفعال الخمسة، فتثير بعض التغيرات الصرفية على الفعل نظرًا لقانون منع توالي الأمثال حيث تحذف نون الرفع، ثم قانون منع التقاء الساكنين حيث يحذف الضمير: الواو أو الياء، وتبقى الضمة أو الكسرة دليلا على المحذوف، أما الألف فتبقى خوفا من الالتباس بفعل المفرد، وفي هذه الحالة يحكم على الفعل المضارع بالإعراب المقدر لاشتغال محله بحركة الفرق، لأن موجب البناء هو التركيب «وما كان رفعه بالنون إذا أكد بالنون لم يبنَ لعدم تركبه معها لأن العرب لم تركب ثلاثة أشياء».[٣]

أما ما يتعلق ببناء الفعل المضارع إذا اتصلت به نون النسوة فثمة رأي أكثر استقرارًا في سبب بنائه، حيث يجعلونه حملا على الماضي المتصل بنون النسوة، حيث إن الفعل الماضي يبنى على السكون إذا اتصلت به نون النسوة(ضمير رفع متحرك) فـ«يَفْعَلْنَ» شابه «فَعَلْنَ» إذ سكن آخره وإن لم يجتمع فيه أربعة متحركات حملا على «فَعَلْنَ». فإذا جاز تشبيه الفعل المضارع بالاسم وهو ليس باسم وإخراجه عن أصله من البناء وإعرابه، فالأولى قبول مشابهة الفعل المضارع بالماضي وأن يرده ذلك إلى أصله

(١) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، مرجع سابق، ٤١/١

(٢) ينظر: بودرع، النظر النحوي أصوله وجوامعه، مرجع سابق، ١٨١

(٣) ينظر: الرضي، شرح الكافية، مرجع سابق، ٢١/٤ ؛ ابن مالك، شرح التسهيل، مرجع سابق، ٤١/١ ؛ الأشموني، شرح الأشموني، مرجع سابق، ٤٦/١

من البناء لأنهما فعلان.[١] بالإضافة إلى استوائهما في أصالة السكون وعروض الحركة حيث إن كليهما أصله البناء على السكون، ثم خرج المضارع عن هذا الأصل فأعرب لشبهه بالاسم، ثم خرج الماضي عن هذا الأصل فبني على الفتح تفضيلا على الأمر«لشبهه بالمضارع لوقوعه صفة وصلة وحالا وشرطا ومسندا بعد كان وإنّ، وظن وأخواتها بخلاف الأمر، فاشتركا في العود إلى الأصل بالنون كما اشتركا في الخروج عنه».[٢] وقد ظهر رأي آخر يرى أن الفعل المضارع المتصل بها معرب بإعراب مقدر لأن علامة الإضمار منعت من ظهورها، ولهذا قدرت الحركة.[٣]

يبنى على ما سبق وجود ثلاثة مذاهب في القول ببناء الفعل المضارع حال اتصاله بنون التوكيد أو النسوة: اتجاه يرى التفريق بين الاتصال المباشر وغير المباشر في الحكم على إعراب الفعل المضارع المتصل بنون التوكيد، واتجاه ثانٍ يرى البناء مطلقاً للأسباب التي سبق ذكرها، واتجاه ثالث يرى الإعراب مطلقاً[٤]، فجميع ما اتصلت به النونات من المضارع معرب، لكن لمّا اشتغل حرف الإعراب بالحركة المجتلبة قبل إعراب الكلمة لأجل الفرق، صار الإعراب مقدرا كما في نون التوكيد حيث فرقوا بين المفرد المذكر والمجموع المذكر والواحد المؤنث بأن فتحوا في الأول، وضموا في الثاني، وكسروا في الثالث.[٥]

وبعد هذا الاستعراض لتفاوت الأحكام حول بناء الفعل المضارع أو إعرابه إعرابًا مقدرًا في حال اتصاله بالنون، قد يُرجح الرأي القائل بالبناء مطلقا طالما أن الحركة غير ظاهرة، وذلك استنادًا إلى أن الأصل في الفعل المضارع عدم الإعراب، والمعاني الكامنة وراء إعرابه ليست بينة

(١) ينظر: سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ٢٠/١ ؛ الجرجاني، المقتصد، مرجع سابق، ١٨٠/١ ؛ ابن يعيش، شرح المفصل، مرجع سابق، ٢١٥/٤ ؛ الرضي، شرح الكافية، مرجع سابق، ٢١/٤

(٢) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، مرجع سابق، ٤٢/١

(٣) ينظر: السهيلي، نتائج الفكر، مرجع سابق، ٨٦ ؛ الرضي، شرح الكافية، مرجع سابق، ٢٢/٤ ؛ الأشموني، شرح الأشموني، مرجع سابق، ١/ ٤٦

(٤) ينظر: الأشموني، شرح الأشموني، مرجع سابق، ٤٦/١

(٥) ينظر: الرضي، شرح الكافية، مرجع سابق، ٢٠/٤-٢١

ولهذا كان الأولى أن يرجع إلى البناء.[١] فيما يعضد ذلك القول بأن بناء الفعل المضارع هو للتأكيد والتنبيه على أصالة البناء فيه.[٢]

يتجلى من خلال هذا المبحث استناد النحويين إلى بنية المشابهة كآلية من آليات التصنيف والتنظيم في تقعيد النحو العربي وضبطه. فتدرج الفعل بين البناء والإعراب قد قام على المشابهة بينه وبين الاسم، فكلما ازداد شبها بالاسم استحق الفعل ما استحقه الاسم من الإعراب، وكلما بعد عنه رجع إلى ما يستحقه في الأصل من البناء على السكون.

(١) ينظر: الرضي، شرح الكافية، مرجع سابق، ١٩/٤

(٢) ينظر: الجرجاني، المقتصد، مرجع سابق، ١٨٠/١

رسم توضيحي للفعل بين الإعراب والبناء:

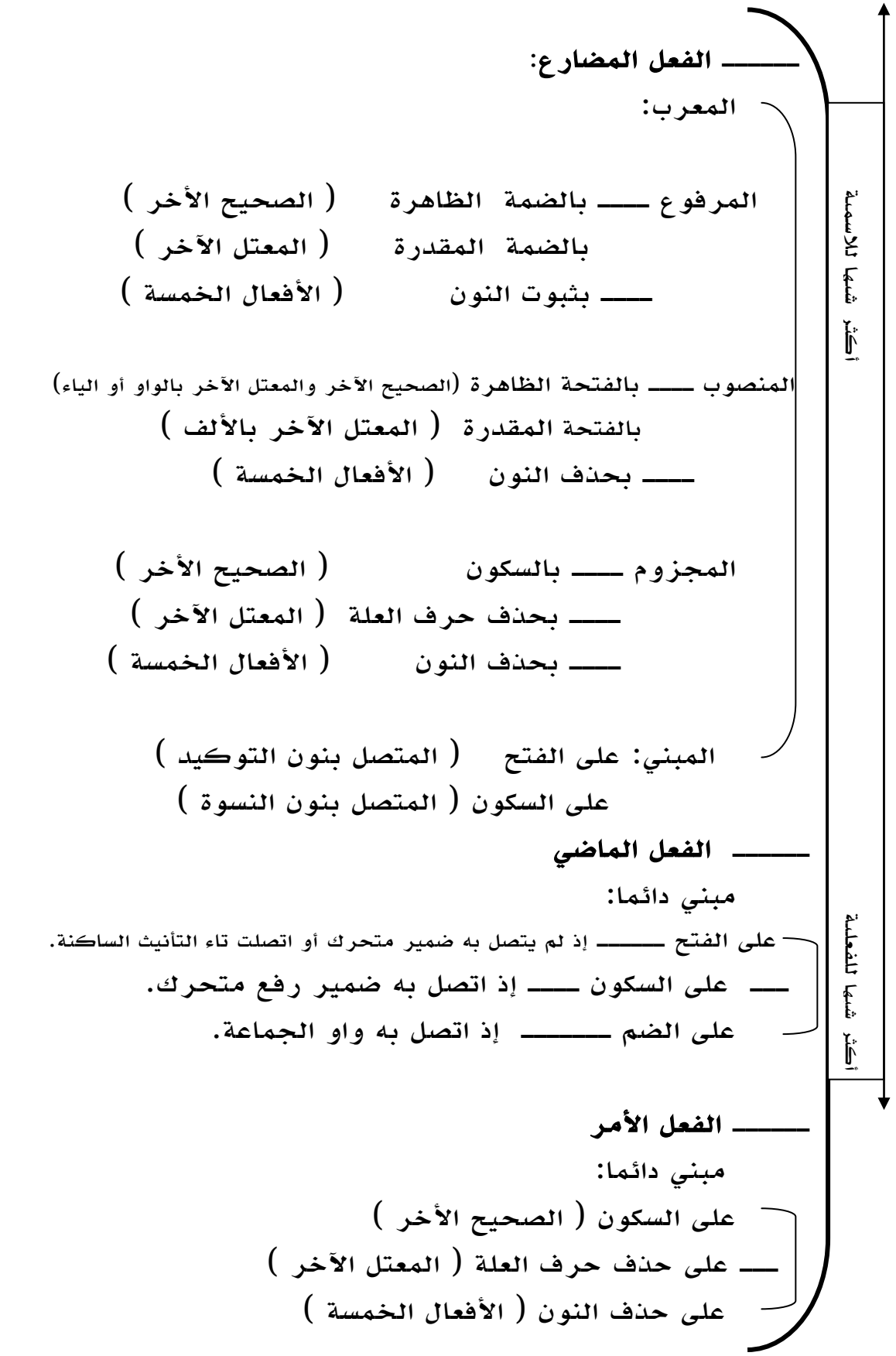

٥. تصنيف العوامل الفعلية وأثرها فيما سواها:

تُثير نظرية العامل عديداً من الإشكاليات قديماً[١] وحديثًا، غير أن المقام في هذا المبحث يتجاوز هذه الإشكاليات التي انبرى كثير من المحدثين في تمحيص الآراء القائمة حولها، ومناقشتها وتوضيح مواطن القوة والضعف فيها، والرد على الرافضين لها بشكل يغني عن تكراره[٢]، وما يُعنى به هو الإشارة إلى أن تجاوز الدرس اللغوي للمناهج الوصفية أعاد الاعتبار لنظرية العامل، حيث تسجل هذه النظرية حضوراً قويًا في ساحة الدرس اللغوي الحديث، وإن كانت بتصورات جديدة مختلفة عن مفهوم العمل في التراث النحوي العربي.

ويتبين في هذا المبحث جلاء المصدر الذي استمد منه النحو العربي أدواته، حيث تظهر أدوات أصول الفقه من واقع نظام الأصالة والفرعية، وما يترتب على ذلك من القول: إن مرتبة الفروع تنحط عن مرتبة الأصول[٣]، وإن الأصل أقوى من الفرع والفرع أضعف[٤]، وإن للأصول من الاتساع والتصرف ما ليس للفروع[٥]، وإن الفرع لابد أن يكون فيه من الأصل[٦]، وقد يستعمل الفرع وإن لم يستعمل الأصل[٧]، هذه المبادئ النظرية قد انعكست بدورها على نظرية العامل وأثرت فيما أنتجته من أحكام ومبادئ.[٨]

(١) ينظر: القرطبي، ابن مضاء، كتاب الرد على النحاة، تحقيق: شوقي ضيف، ط.٢، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٢م)، ٧٦-١٢٩

(٢) ينظر في ذلك: الحلواني، أصول النحو، مرجع سابق، ١٣١-٢١٩ ؛ مجدوب، المنوال النحوي العربي، مرجع سابق، ٢٩٤-٣٢٦ ؛ ابن حمزة، مصطفى، نظرية العامل في النحو العربي، ط.١، (الدار البيضاء، مطبعة النجاح، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م)، ٣٢١-٣٦٨، وغيرها.

(٣) ينظر: الأنباري، الإنصاف، مرجع سابق، ٥١/١ ؛ العكبري، مسائل خلافية، مرجع سابق، ٩٤

(٤) ينظر: الأنباري، الإنصاف، مرجع سابق، ١٤٤/١

(٥) ينظر: ابن جني، الخصائص، مرجع سابق، ٣١٥/٢

(٦) ينظر: الأنباري، الإنصاف، مرجع سابق، ١٩٢/١

(٧) ينظر: المرجع السابق، ١٩٤/١

(٨) ينظر: بو درع، النظر النحوي أصوله وجوامعه، مرجع سابق، ١١٧-١١٨

وإن كان الحديث في إطار نظرية العامل، وتحت نظام الأصل والفرع في النحو العربي نجد أن الإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال[١]، أما العمل فهو أصل في الأفعال فرع في الأسماء.[٢] وقد ارتبطت أصالة البناء في الأفعال بأصالة العمل فيه[٣]، «وذلك أن ما جرى عليه مبدأ التغير الإعرابي فإنما كان كذلك تبعا لقوانين العمل، لأن مبدأ التغير الإعرابي يحكي قابلية المعمولية، وما لم يجرِ عليه مبدأ التغير الإعرابي فهو جزء مؤثّر العمل، أي أن المبني مؤثر والمعرب متأثر، وما بنيت الأفعال إلا لأنها مؤثرة العمل، وتأثير العمل سمة لازمة لها وناشئة بالوضع»[٤]

وبناء على مقولة إن الأسماء تعتورها المعاني، احتيج إلى علامة تميز المعاني النحوية التي تكتنف الاسم، «فإذا كانت سمة الإعراب علة في معمولية الأسماء، فإن سمة البناء علة في عاملية الأفعال».[٥] غير أنه من الأهمية بمكان الإشارة إلى أن هذا الارتباط من قيام الإعراب على العامل هو ضرب من ضروب التحليل للمركبات اللغوية، وتوضيح العلاقات المعنوية من خلال العلاقات اللفظية.[٦]

يقسم الجرجاني في كتابه «العوامل المئة» العوامل إلى لفظية ومعنوية، والفرق بينهما أن الأولى تلفظ باللسان والأخرى لا تلفظ، ثم فرق اللفظية إلى سماعية وهي ما سمعت من العرب ولا يقاس عليه فليس لك أن تتجاوزها، وقياسية وهي ما سُمعت من العرب ويقاس عليها، وتحتل العوامل الفعلية منها مركزاً مهماً إذ يعد الفعل على رأس العوامل القياسية، ثم تأتي مجموعة أخرى من العوامل الفعلية السماعية التي

(١) ينظر: المبرد، المقتضب، مرجع سابق، ١/٢ ؛ ابن السراج، الأصول، مرجع سابق، ٥٠/١ ؛ الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، مرجع سابق، ٥١ ؛ الجرجاني، المقتصد، مرجع سابق، ١٠٧/١ ؛ الزمخشري، المفصل، مرجع سابق، ٢٤٥؛ الشلوبيني، التوطئة، مرجع سابق، ١١٧ ؛ الأشموني، شرح الأشموني، مرجع سابق، ٤٥/١ ؛ السيوطي، الهمع، مرجع سابق، ٥٧/١

(٢) ينظر: الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، مرجع سابق، ٧٧ ؛ الجرجاني، العوامل المئة، مرجع سابق، ٢٨٣ ؛ الأنباري، الإنصاف، مرجع سابق، ٦٧/١، ١٣١ ؛ العكبري، اللباب، مرجع سابق، ١٤٠/١ ؛ ابن عصفور، شرح الجمل، مرجع سابق، ٤٢٢

(٣) ينظر: الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، مرجع سابق، ٧٨

(٤) بودرع، النظر النحوي أصوله وجوامعه، مرجع سابق، ١٦٥

(٥) المرجع السابق، ١٧١

(٦) ينظر: الحلواني، أصول النحو، مرجع سابق، ١٨٢

قدمها تحت أربعة تصنيفات رئيسة: الأفعال الناقصة، وأفعال المقاربة، وأفعال المدح والذم، وأفعال الشك واليقين.[١]

فالناظر إلى عمل الأفعال راغبًا في رصد كيفية أدائها وتأثيرها في الجمل والتراكيب يجد تفاوتًا واختلافًا؛ فثمة الفعل اللازم الذي يكتفي برفع فاعل،وثّمة الفعل المتعدي الذي يرفع فاعلا وينصب مفعولا، ثم الفعل المتعدي إلى مفعولين، وهناك مجموعة العوامل الفعلية السماعية التي تخضع بدورها إلى أحكام خاصة وتنتج تراكيب مختلفة،ولذا وجب الوقوف على معايير تصنيف هذه العوامل وأثرها ومبادئ العمل المتعلقة بها.

٥. ١. معايير تصنيف العوامل الفعلية:

ينص التراث النحوي العربي على أن كل فعل لابد أن يكون عاملا، وأول عمله هو أن يرفع الفاعل أو نائبه.[٢] وإذ يشكل الفعل بؤرة العمل فهو يستمد قوته في الحقيقة من دلالته على الحدث التي تمكنه من استدعاء مجموعة من المعمولات التي ترتبط به «كالمُحدِث، والمُحدَث والغاية والهيئة والزمان والمكان»[٣]، حيث نجد أن دلالة الحدث هي نفسها التي خولت بعض الأسماء للعمل، كاسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر، وفق شروط وضوابط أسّها الشبه بالفعل، فكلما ازدادت من الفعل قربا ازدادت قدرة على العمل، وكلما بعد بها الشبه عنه ضعف عملها[٤]، ولهذا كان أقواها اسم الفاعل لشبهه بالفعل المضارع شبهها معنويًا ولفظيًا.[٥] فيما تعمل بعض الأسماء الأخرى خلافا للأصل لتضمنها معنى الحرف أو نيابته عنه فتعمل عمله كأسماء الشرط.[٦] وقد تعمل الحروف كذلك لصلة بالفعل كالحروف الناصبة حيث عملت لتضمنها معنى الفعل[٧]، أما الأصل في عملها فهو أنها تعمل متى اختصت، فما اختص

(١) ينظر: الجرجاني، العوامل المئة في أصول العربية، مرجع سابق، ٨٤-٨٥
(٢) ينظر: ابن السراج، الأصول، مرجع سابق، ٥٤/١
(٣) ينظر: الحلواني، أصول النحو، مرجع سابق، ١٥٠
(٤) ينظر: المرجع السابق، ١٦٢
(٥) ينظر: ابن السراج، الأصول، مرجع سابق، ٥٢/١
(٦) ينظر: المرجع السابق، ٥٣/١
(٧) ينظر: سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ١٣١/٢؛ المبرد، المقتضب، مرجع سابق، ١٠٨/٤

بالدخول على الأسماء يعمل في الأسماء، وما اختص بالدخول على الأفعال يعمل في الأفعال، أما ما لم يختص فدخل على الاسم والفعل فلا عمل له.[١]

ومحط الحديث في هذا المقام العوامل الفعلية حيث نجد أن عمل الفعل ليس سواء بل يتفاوت قوة وضعفا فهو قد يكتفي برفع فاعله، أو قد يتعدى إلى نصب مفعول به، أو يتجاوز ذلك إلى نصب مفعولين، ولقد اعتمدت باكورات المدونات النحوية هذا المعيار في تصنيف العوامل الفعلية وفق ما يقتضيه الفعل من التعدي وعدمه، ومن هذا التصنيف[٢] نورد ما يلي:

- الفعل الذي لا يتعدى الفاعل إلى المفعول.
- الفعل الذي يتعدى الفاعل إلى المفعول.
- الفعل الذي يتعدى إلى مفعولين ولك أن تقتصر على أحدهما إن شئت.
- الفعل الذي يتعدى إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر على أحدهما.
- الفعل الذي يتعدى إلى ثلاثة مفعولين.
- الفعل الذي يتعدى إلى مفعول واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد.
- الفعل الذي بني للمفعول ولم يذكر من فعل به.[٣]

ونجد في مؤلفات القرن الرابع الهجري أن الزجاجي يقدم بابًا في أقسام الأفعال في التعدي أيضا، لكنه يضيف إلى ذلك بابًا عن الأفعال التي ترفع المبتدأ وتنصب الخبر، وبابًا عن فعلي التعجب، وبابًا عن أفعال المدح والذم، وآخر عن أفعال المقاربة.[٤] وهكذا بدأ التصنيف يُستبدل تدريجيا في المؤلفات اللاحقة، حيث نجد الفارسي يعرض في إيضاحه بابا للفعل المبني للمفعول به ثم بابا للأفعال التي لا تتصرف؛ «عسى» وأفعال المدح والذم وفعلي التعجب. ويعرض بعد ذلك للعوامل التي تدخل على المبتدأ والخبر نخص بذكر الفعلية منها وهي: كان وأخواتها، وظنّ وأخواتها،

(١) ينظر: ابن السراج، الأصول، مرجع سابق، ٥٥/١

(٢) ينظر: المبرد، المقتضب، مرجع سابق، ٩١/٣-١٠١ ؛ ابن السراج، الأصول، مرجع سابق، ٢٧٧/٢-٢٨٨

(٣) يستعمل سيبويه ذات الأسلوب لكن الفاعل هو قطب الباب لديه، ينظر: بودرع، النظر النحوي أصوله وجوامعه، مرجع سابق، ١٧٣

(٤) ينظر: الزجاجي، الجمل، مرجع سابق، ٢٩- ٥٣-١١٢-١٢١-٢٠٩

ثم يُضّمن باب المفعول به: الفعل المتعدي إلى مفعولين، ويشير إلى وجود ضربين منه وأنه سبق الحديث عن الأفعال التي تتعدى إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر على أحدهما، إذ عدها من العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر، ثم يذكر باب الفعل المتعدي إلى ثلاثة مفاعيل.(١)

وقدم ابن بابشاذ عرضًا للعوامل اللفظية يصدّره بالأفعال إذ كانت الأصل في العمل وله وضعت.(٢) ويعالج العوامل اللفظية الفعلية في ثمانية أقسام: كان وأخواتها وما حمل عليها، علم ورأى وحسب وظن وأخواتها، وأعطى وأخواتها، وأعلم وأخواتها، وما ينصب مفعولا واحدا، وما يتعدى بواسطة، والمبني لما لم يسم فاعله، الأفعال الجامدة.(٣) ثم استحدث الجرجاني في عوامله المئة – كما سبقت الإشارة - تصنيفًا يفرق بين نوعين من العوامل اللفظية، وهي القياسية التي يجعل على رأسها الفعل، والعوامل الفعلية السماعية ويضمنها: الأفعال الناقصة، وأفعال المقاربة، وأفعال المدح والذم، وأفعال الشك واليقين.(٤) أما الزمخشري وابن الحاجب اللذان اعتمدا في تقسيم كتابيهما على المقولات الثلاثة فبعد أن عرضا تقسيم الفعل إلى ماضٍ ومضارع وأمر، قدموا للفعل الذي لم يسم فاعله، ثم الفعل المتعدي وغير المتعدي، وبعدها مجموعة من العوامل الفعلية وفق التسميات التالية: أفعال القلوب، والأفعال الناقصة، وأفعال المقاربة، وفعلا المدح والذم، وفعلا التعجب.(٥)

بعد هذا الاستعراض نستطيع القول: إن مدار الأمر في تصنيف العوامل الفعلية في كتب التراث النحوي العربي يعود إلى التراكيب التي تنتجها هذه العوامل، ومن خلال استقراء ما سبق تبرز ثلاثة معايير رئيسة اعتمد عليها النحويون في تصنيف العوامل الفعلية:

- ❖ التعدي في الفعل وعدمه.
- ❖ جمود الفعل وتصرفه.
- ❖ تركيب الجملة ودلالتها.

(١) ينظر: الفارسي، الإيضاح، مرجع سابق، ٢١٨

(٢) ينظر: ابن بابشاذ، شرح المقدمة المحسبة، مرجع سابق، ٣٤٨

(٣) ينظر: المرجع السابق، ٣٤٩-٣٨٥

(٤) ينظر: الجرجاني، العوامل المئة، مرجع سابق، ٨٤-٨٥

(٥) ينظر: الزمخشري، المفصل، مرجع سابق، ٤٠٧، ابن الحاجب، الكافية، مرجع سابق، ١٢٢

يشمل المعيار الأول التصنيفات التي من نوع: الفعل المبني للمجهول، والفعل اللازم، والفعل المتعدي إلى مفعول، والفعل المتعدي إلى مفعولين والأفعال التي تتعدى إلى مفعولين نوعان: أفعال يجوز فيها الاقتصار على أحد مفعوليها، لأن الفائدة تقع بالاقتصار على المفعول الأول.(١) والنوع الآخر يمتنع فيه الاقتصار وسيُشار له لاحقا تحت معيار تصنيفي آخر.

ومن المهم التنويه في هذا السياق على أن قوة الفعل هنا في تعديته إلى مفعولين ترجع إلى قوة الفعل الدلالية المستمدة من المعجم، وقد فُصّل - فيما سبق- في عرض قدرة الفعل على التعدية التي يستمدها من البناء الصرفي، أما الفعل المتعدي إلى ثلاثة مفاعيل فالتعدية فيه ليست بأصيلة في الفعل، فلا يستمدها الفعل من دلالاته المعجمية وحدها، إنما يكتسبها من الدلالة الصرفية أيضا.

ويتضمن المعيار الثاني في تصنيف العوامل الفعلية النظر إلى جمود الفعل وافتقاره إحدى سمات الفعل الأصيلة وهي التصرف، مما يخفض من قدرة الفعل على العمل، ويشمل: أفعال الذم والمدح، فعلي التعجب، و«عسى» من أفعال المقاربة، و«ليس» من الأفعال الناسخة.

أما المعيار الثالث فيتعلق بأمور تركيبيّة دلالية، إذ تصنف العوامل المتضمنة هذا المعيار من العوامل التي تدخل على الجملة الاسمية المكونة من: مبتدأ وخبر، وتضيف دلالة تسقط على الجملة بأسرها، وهي تشمل: كان وأخواتها، وظن وأخواتها، وأفعال المقاربة. فكان وأخواتها تنسخ زمن الجملة، فتدخل «كان» على الجملة الاسمية لتخبر أن ذلك وقع فيما مضى، وليس بفعل وصل منك إلى غيرك، وتتصرف تصرف الأفعال لقوتهن حيث تأتي على وزن: فعل، وسيفعل وهو فاعل وجميع أمثلة الفعل(٢)، فهي أفعال في اللفظ لكنها ليست أفعالا حقيقية إنما تدل على الزمان فقط.(٣) أما ظن وأخواتها فهي من الأفعال التي تتعدى إلى مفعولين ولا يجوز فيها الاقتصار على أحدهما دون الآخر لكونها تدخل على المبتدأ والخبر فتجعل الخبر يقينًا أو شكًا، وهي ليست من قبيل

(١) ينظر: المبرد، المقتضب، مرجع سابق، ٣/٩٣-٩٥؛ ابن السراج، الأصول، مرجع سابق، ١/١٧٧-١٨٠
(٢) ينظر: المبرد، المقتضب، مرجع سابق، ٣/٩٧
(٣) ينظر: ابن السراج، الأصول، مرجع سابق، ١/٥٧٤

الأفعال التي تنفذ منك إلى غيرك.[١] أما أفعال المقاربة فهي «مختلفة المذاهب والتقدير مجتمعة في المقاربة»[٢]، وهي مشاركة للأفعال الناقصة في العمل فترفع الاسم وتنصب الخبر، وقد تأتي تامة تكتفي بمرفوعها، أما المعنى الدلالي الذي تفيده فهو دنو الخبر رجاء أو حصولا.[٣]

بهذه المعايير الثلاث ضُبطت العوامل الفعلية التي عالجها النحويون الأوائل في كتبهم من جهات متعددة، حيث أسهم الفعل بطبيعته الدلالية في إنتاج مجموعة من التراكيب المختلفة بحسب قوة دلالته الكامنة في الحدث، في حين نجد أنّ مجموعة العوامل الفعلية السماعية التي وإن فقدت بعض سمات الفعل الأصلية كالتصرف فيما يخص الأفعال الجامدة، والدلالة على الحدث في الأفعال الناسخة - حيث تدل كان وأخواتها على الزمان فقط فيما يستفاد الحدث من خبرها[٤]، وتدل أفعال المقاربة على إفادة معنى القرب في الخبر،[٥] أما ما يخص أفعال القلوب فهي متعلقة بالمبتدأ والخبر جميعا لا بأحدهما من كون الخبر موضع الفائدة أما المبتدأ فللإيذان بصاحب القصة المشكوك فيها أو المتيقنة[٦]-، مازالت تحتفظ بحق الهوية الفعلية بتغليب المشابهة والاشتراك في بعض الخصائص الفعلية، ولكن بشكل يتفاوت قوة وضعفا في العمل، وهذا ما سُيفصّل الحديث عنه ويُوضّح في المبحثين الآتيين من خلال الوقوف على أثر هذه العوامل الفعلية ومبادئ عملها.

(١) ينظر: المبرد، المقتضب، مرجع سابق، ٩٥/٣؛ ابن السراج، الأصول، مرجع سابق، ١٨٠/١
(٢) المبرد، المقتضب، مرجع سابق، ٦٨/٣
(٣) ينظر: الجرجاني، العوامل المئة، مرجع سابق، ٢٦٥
(٤) ينظر: ابن بابشاذ، شرح المقدمة المحسبة، مرجع سابق، ٣٤٩/٢
(٥) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، مرجع سابق، ٣٧٢/٤
(٦) المرجع السابق، ٣١٩/٤

٥. ٢. أثر العوامل الفعلية في الجمل والتراكيب:

تمثل نظرية العامل وعلاقاته مع معمولاته في النحو العربي انعكاساً لمفهومي المحمول والموضوع عند المناطقة، وشبيهة بالعلاقة بين الرأس والمتغيرات في الرياضيات والكيمياء، حيث يمثل الفعل العنصر الرأس الذي يطلب فاعلا ومفعولا أو أكثر، وهو المحدد خصائص العناصر التابعة له وعددها، فمن الأفعال ما يحتاج إلى عنصر واحد، ومنها ما يحتاج إلى عنصرين، ومنها ما يحتاج إلى ثلاثة بحسب قدرة الفعل على التعدي.(١)

وقد كان هذا المعيار معتمدا -كما رأينا- في معالجة النحويين للعوامل الفعلية، فيوضح سيبويه عمل الفعل مبتدئًا بقوله: «باب الفاعل الذي لم يتعده فعله إلى مفعول، والمفعول الذي لم يتعد إليه فعل فاعل ولم يتعده فعله إلى مفعول آخر». ويقصد بذلك فاعل الفعل اللازم، ويقصد بالمفعول نائب الفاعل حيث يقول: «الفاعل والمفعول في هذا سواء يرتفع المفعول كما يرتفع الفاعل، لأنك لم تشغل الفعل بغيره وفرغته له كما فعلت ذلك بالفاعل».(٢)

فإذا كان أول عمل الفعل هو أن يرفع الفاعل أو نائبه(٣)، فإنه يتفاوت بعد ذلك في قدرته على التعدية إلى المفعول به ونقصد بذلك: «المحل المخصوص الذي يتعدى إليه الفعل، فيحدث في وصوله إليه حركة النصب، ويسند إليه معنى المفعولية ودلالة الوقوع والتأثير»(٤)، حيث يمثل هذا المحل نوعاً من التعدية الخاصة التي يتفاوت الفعل في قدرته على تحديد موضوعاتها. ونستطيع أن نبرز التراكيب التي ينتجها الفعل تحت هذا المعيار والأثر الذي يستدعيه، على النحو الآتي:

(١) ينظر: اللحياني، سرور، خصائص الرأس الفعلي وظواهر من انتظام المعجم، ط.١، (منوبة: منشورات كلية الآداب والفنون والإنسانيات، ٢٠١٠م)، ١٠٤

(٢) سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ٣٣/١

(٣) ينظر: ابن السراج، الأصول، مرجع سابق، ٥٤/١

(٤) بودرع، النظر النحوي أصوله وجوامعه، مرجع سابق، ٣٦٤

- فعل لازم + فاعل
- فعل مبني للمجهول + نائب فاعل
- فعل + فاعل + مفعول به
- فعل + فاعل + مفعول به أول + مفعول به ثانٍ[١]

أو بصيغة أخرى كما هو الحال في المنطق:

- محمول + موضوع ١
- محمول + موضوع ١ + موضوع ٢
- محمول + موضوع ١ + موضوع ٢ + موضوع ٣

يضاف إلى هذه التعدية الخاصة بالفعل التعدية العامة، وهي قدرة الفعل لازمًا كان أم متعديًا على التعدي إلى كل ما يعمل فيه ويدل عليه[٢] من المفاعيل الأربعة والمحلقات بهن[٣]، فهو قادر على استدعاء المصدر ونصبه أو باصطلاح سيبويه «اسم الحدثان» الذي أخذ منه – استنادا إلى الرأي القائل باشتقاق الفعل من المصدر- ، وتعديه إلى الزمان لدلالة لفظه عليه، وإلى اسم المكان لاقتضاء وقوعه في مكان، وتعديه إلى ما كان وقتا في الأمكنة لأنه وقت يقع في المكان ولا يختص بمكان واحد... فلما صار بمنزلة الوقت في الزمان كان مثله مثل قولك: ذهبت فرسخين وسرت الميلين[٤]، إضافة إلى نصبه الحال والمفعول معه والمفعول له[٥]، ويفسر ذلك بأنه وإن لم يجز السؤال في مثل: «قام زيد» هذا القيام بمن وقع؟ يجوز أن نطرح أسئلة من نوع: متى كان هذا القيام؟ وفي أي وقت كان؟ وأين كان؟ وفي أي موضع ؟ وكيف كان؟ ومع أي شيء كان؟ ولمَ كان؟ [٦]

(١) هناك تركيب فرعي قادر على نصب ثلاثة مفاعيل غير أن هذا يستلزم دلالتين إحداهما معجمية والأخرى صرفية، وقد سبق الحديث عنها.

(٢) بودرع، النظر النحوي أصوله وجوامعه، مرجع سابق ٣٦٢-٣٦٣

(٣) ينظر: الزمخشري، المفصل، مرجع سابق، ٢٥٨

(٤) ينظر: سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ١/٣٤-٣٦

(٥) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، مرجع سابق، ٤/٣٠٥

(٦) ينظر: ابن السراج، الأصول، مرجع سابق، ١/١٧١

وبهذه نستطيع أن نلخص العناصر التي يتطلبها الفعل في نوعين:

- ❖ عناصر ضرورية: وهو ما يسمي في اللسانيات الحديثة موضوعا لأنه من العناصر الأساسية، التي لا يتم معنى الجملة إلا به. ويعتمد عدد الموضوعات على ما يحتاجه الفعل، فثمة أفعال تتطلب موضوعا واحدا هو الفاعل، وأفعال تتطلب موضوعين يتمثلان في الفاعل والمفعول به، وأفعال تتطلب ثلاثة موضوعات هي الفاعل والمفعول به الأول والمفعول به الثاني.
- ❖ عناصر غير ضرورية: وهي مختلف أصناف المفاعيل التي تلحق الفعل اللازم والمتعدي، وفاعليه وتسمى ملحقات، وقد يقترن بهذا الصنف من الأفعال ملحق أو أكثر، تأتي لتخصيص الفعل ولا تذكر إلا إذا كانت أدخل في عناية المتكلم.[١]

أما عن الأفعال الجامدة فتتمثل في فعلي المدح والذم وفعلي التعجب[٢]، وهي بتعبير سيبويه «الأفعال التي تعمل عمل الفعل ولم تجرِ مجرى الفعل ولم تتمكن تمكنه» [٣]، الأمر الذي أثار خلافًا نحويًا في الحكم على فعليتها حيث ذهب بعضهم إلى القول باسميتها[٤]، بيد أن جمود هذه الأفعال وامتناعها عن التصرف مبررٌ لدلالتها على معانٍ محددة، ولولا ذلك لكانت كسائر الأخبار[٥]، فهي «منعت من التصرف لأنها أنفس المعاني، والأفعال المتصرفة ليست بأنفس المعاني إنما هي دلائل عليها والعمل لغيرها، وهذه هي نفس العمل لأنك إذا قلت في التعجب: ما أحسن زيداً فهذا هو نفس التعجب وهو نفس العمل الذي يُقصد بالتعجب، بخلاف قولك: تعجبت من زيد لأن هذا إخبار عن وقوع التعجب منك وليس هو نفس التعجب. وكذلك: نعم الرجل زيد هو نفس المدح...فلما كانت هذه الأفعال بهذه القضية سلبت التصرف إيذانا بهذا المعنى، ولما سلبت التصرف ألزمت أحكاماً مخصوصة يجب حفظها حتى تؤدي القضية التي تجب لها».[٦]

(١) ينظر: اللحياني، خصائص الرأس الفعلي، مرجع سابق، ٢١٤-٢١٨

(٢) ينظر: سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ٢٦٦/٤؛ المبرد، المقتضب، مرجع سابق، ١٣٨/٢؛ ابن السراج، الأصول، مرجع سابق، ٩٨/١؛ الزجاجي، الجمل، مرجع سابق، ١١٢،١٢١؛ الفارسي، الإيضاح، ١٠٨

(٣) سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ٧٢/١

(٤) ينظر: الأنباري، الإنصاف، مرجع سابق، ٨١/١-١١٩

(٥) ينظر: ابن السراج، الأصول، مرجع سابق، ٩٩/١

(٦) ابن بابشاذ، شرح المقدمة المحسبة، مرجع سابق، ٣٧٨/٢-٣٧٩

نستطيع القول إذن إن هذه الأفعال مقيدة بأساليب وقوالب محددة سلفاً، ولا تخضع للتغيير، ففعلا المدح والذم محصوران في صورتين؛ إحداهما أنهما يرفعان فاعلهما الظاهر، ويكون المخصوص بالمدح أو الذم بعدهما مرفوعًا بالابتداء أو بالإخبار عن مبتدأ محذوف، والأخرى أن تضمر فيهما المرفوع وتفسره بنكرة منصوبة، «فتكون مرة عاملة في مضمر يفسره ما بعده... وتكون مرة أخرى تعمل في مظهر لا تجاوزه».[١]

الصورة الأولى:

- نعمَ الرجلُ عبدُ الله/ عبدُ الله نعمَ الرجلُ

فـ«نعم الرجل عبد الله، بمنزلة: ذهب أخوه عبد الله، عمل «نعم» في الرجل ولم يعمل في عبد الله. وإذا قال: عبد الله نعمَ الرجلُ فهو بمنزلة عبد الله ذهب أخوه؛ كأنه قال نعم الرجل، فقيل له: من هو؟ فقال: عبد الله، وإذا قيل: عبد الله، فكأنه قيل له: ما شأنه؟ فقال: نعم الرجل».[٢]

الصورة الثانية:

- نعمَ رجلًا عبدُ الله.

فـفي «نعم» عنصر مضمر يفسره ما بعده، والمضمر «الرجل» استغنى عن ذكره بالنكرة المنصوبة التي فسرته لأن المبهم من الأعداد وغيرها إنما يفسرها التبيين.[٣]

نستطيع أن نلخص التراكيب التي تنتجها نعم وبئس في الآتي:

- (فعل + فاعل) + المخصوص بالمدح أو الذم

مبتدأ مؤخر، أو خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو

- مبتدأ + (فعل + فاعل)
- (فعل + فاعل مضمر) + نكرة منصوبة + المخصوص

(١) ينظر: سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ١٧٦/٢-١٧٧ ؛ المبرد، المقتضب، مرجع سابق، ١٣٩/٢ ؛ ابن السراج، الأصول، مرجع سابق، ١١١/١-١١٢ ؛ الزجاجي، الجمل، مرجع سابق، ١٢١ ؛ الفارسي، الإيضاح، مرجع سابق، ١١٠ ؛ الزمخشري، المفصل، مرجع سابق، ٢٧٣ ؛ ابن الحاجب، الكافية، مرجع سابق، ٥٠

(٢) سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ١٧٦/٢-١٧٧

(٣) ينظر: المبرد، المقتضب، مرجع سابق، ١٤٢/٢ ؛ ابن السراج، الأصول، مرجع سابق، ١١٤/١

أما عن فعلي التعجب فيتكونان من صيغتين: ما أَفعلَه، وأَفعِلْ به.[١] فـ«ما أفعلَه» يتكون من: «ما» في محل رفع مبتدأ ثم الفعل الماضي، وكان الفعل ماضيا لأن التعجب يكون مما وقع وثبت، وليس مما يمكن أن يكون ويمكن ألا يكون، والفاعل مضمرا ثم المتعجب منه منصوبا لأن الفعل وقع عليه فهو مفعول به، والمفعول به فاعل في الحقيقة.[٢] وفي «أَفعِلْ به» فعل لفظه لفظ الأمر، وهو ليس بأمر ومعناه معنى الإخبار، والباء حرف جر زائد ثم الفاعل وقد لزمته الباء لمعنى التعجب.[٣]

وإذا انتقلنا إلى العوامل الفعلية التي صنفت باعتبار تركيبي دلالي، نجد العوامل التي تدخل على الجملة الاسمية المكونة من مبتدأ وخبر، فتغير أحد ركنيها أو تغيرهما معا حيث تحدث فيه أثراً من المعنى وشكلا من التركيب.[٤] فجملة «كان وأخواتها» و«كاد وأخواتها» و «ظن وأخواتها» هي فروع متحولة عن أصل واحد هي الجملة الاسمية التوليدية[٥]، وهي على التفصيل الآتي:

أولًا: كان وأخواتها:

تجدرُ الإشارة إلى ملحظٍ مهم وهو أن هذه الأفعال كان الأصل فيها التمام أي كانت بحكم الأفعال العادية التي تكتفي بمرفوعها[٦]، لكنها انتقلت من الدلالة المعجمية العامة إلى دلالات وظيفية خاصة خولتها إنتاج تراكيب خاصة،[٧] فكان وأخواتها مفرغة من الدلالة على الحدث ولا

(١) ينظر: سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ٩٧/٤ ؛ ابن السراج، الأصول، مرجع سابق، ٩٩/١ ؛ الفارسي، الإيضاح، مرجع سابق، ١١٤؛ الزمخشري، المفصل، مرجع سابق، ٢٧٦ ؛ ابن الحاجب، الكافية، ٤٩

(٢) ينظر: ابن السراج، الأصول، مرجع سابق، ٩٩/١ ؛ الزجاجي، الجمل، مرجع سابق، ١١٢ ؛ الفارسي، الإيضاح، مرجع سابق، ١١٤

(٣) ينظر: ابن السراج، الأصول، مرجع سابق، ١٠١/١-١٠٢؛ الزجاجي، الجمل، مرجع سابق، ١١٧-١١٨ ؛ الفارسي، الإيضاح، مرجع سابق، ١١٥

(٤) ينظر: بومعزة، رابح، الجملة الوظيفية في القران الكريم، ط.١، (إربد: عالم الكتب الحديث، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٩م)، ٥٦

(٥) ينظر: المرجع السابق، ٢٠-٢١

(٦) ينظر: الرضي، شرح الكافية، مرجع سابق، ١٨٣/٤-١٨٤

(٧) ينظر: المنصور، وسمية، كان وأخواتها من المعجمية إلى الوظيفية، مقاربات في اللغة والأدب(١)، د.ط، (الرياض: منشورات جمعية اللهجات والتراث الشعبي بجامعة الملك سعود، ١٤٢٨ـ٢٠٠٧م)، ص ص ٢٤٧-٢٩٢، ٢٤٧

تدل إلا على الزمان،[١] فهي تسقط دلالات زمنية مختلفة على الجملة الاسمية، سواء أكانت الدلالة بالمضي أم بالاستمرار أم بالانتقال والتحول الزمني في أوقات معينة أو مطلقا.[٢]

ومن المعلوم أن الجملة الاسمية مجردة من الزمن عكس الجملة الفعلية حيث زمن تحقق الحدث هو من مقوماتها.[٣] يوضح سيبويه ذلك بقوله: «كانَ عبدُ الله أخاك أردت أن تخبر عن الأخوة وأدخلت كان لتجعل ذلك فيما مضى»[٤]، فكان الزمانية المفرغة من الحدث إنما تستمده من خبرها.[٥] وهذا ما ينطبق أيضا على أخوات كان: أصبح وأضحى وأمسى وظل وبات من حيث الدلالة على زمن حدوث الخبر.[٦] وكذلك الأفعال المقيدة: «ما زال» و«ما انفك» و«ما فتئ» و«ما برح» باعتبارها عبارات فعلية مسكوكة تدل على نوع خاص من الزمن هو الاستمرار الدائم للحدث أو الصفة[٧]، فمعناها التام عند الرضي: ما انفصل، لكنها تحولت إلى معنى:«كان دائما»، فنصبت الخبر نصب كان، وإنما جعلت بمعناه لأنه إذ لم ينفصل شخص عن فعل، كان فاعلا له دائما.[٨] بالإضافة إلى: «ما دام» التي تعد أيضا عبارة فعلية مسكوكة وتدل على الكون الدائم.[٩] فيما لا يعد بعض اللغويين المحدثين «صار» فعلا مشاركا لكان في المعنى إنما من أخواتها في العمل فقط[١٠]، وذلك لدلالاتها على

(١) ينظر: الجرجاني، المقتصد، مرجع سابق، ٣٩٨/١ ؛ ابن بابشاذ، شرح المقدمة المحسبة، مرجع سابق، ٣٤٩/٢ ؛ ابن يعيش، شرح المفصل، مرجع سابق، ٣٣٦/٤

(٢) ينظر: المنصور، كان وأخواتها من المعجمية إلى الوظيفية، مرجع سابق، ٢٥٠-٢٧٤

(٣) ينظر: بو معزة، رابح، نظرية النحو العربي ورؤيتها لتحليل البني اللغوية، ط.١، (إربد: عالم الكتب الحديث، ١٤٣٢هـ-٢٠١١م)، ٥١

(٤) سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ٤٥/١

(٥) ينظر: ابن بابشاذ، شرح المقدمة المحسبة، مرجع سابق، ٣٤٩/٢ ؛ ابن يعيش، شرح المفصل، مرجع سابق، ٣٣٦/٤، وهذا موضع خلاف حيث يرفض بعض النحويين القول بدلالة كان على الزمان دون الحدث، ينظر: الرضي، شرح الكافية، مرجع سابق، ١٨١/٤-١٨٢ ؛ ابن مالك، شرح التسهيل، مرجع سابق، ٣٢٠/١-٣٢٣

(٦) ينظر: العماري، الجملة العربية، مرجع سابق، ٢٣-٢٤

(٧) ينظر: المرجع السابق، ٢٧-٢٨

(٨) ينظر: الرضي، شرح الكافية، مرجع سابق، ١٨٤/٤

(٩) ينظر: المرجع السابق، ١٨٢/٤

(١٠) ينظر: العماري، الجملة العربية، مرجع سابق، ٢٧-٢٨

التحول من حال إلى حال أو الانتقال من شيء إلى شيء[١]، بيد أن التحول يتضمن بُعداً زمانياً بالضرورة وبذلك تشترك معها في المعنى والعمل.

أما «ليس» فتختلف عن كان وأخواتها بجمودها حيث إنها لا تتصرف[٢]، وقد حكم بعض النحويين بحرفيتها[٣]، لكن ذهب أغلبهم إلى القول بفعليتها مع الجمود.[٤] فهي وإن فقدت خصيصة من خصائص الأفعال إلا إنها لم تزل محتفظة بخصيصة أخرى وهي اتصال الضمائر بها.[٥] أما الدلالة التي تسقطها على الجملة فهي النفي،[٦] وخصها بعض النحويين بنفي الحال[٧]، ويؤكد أحد الباحثين أن «ليس» تعادل «ما يكون» وهي بذلك تختص بنفي الحدث في زمن الحال دون غيره[٨]، وتسقط دلالة زمنية بدورها على الجملة الاسمية التي تتصدره. فاتفقت جميع هذه الأفعال على إضافة معانٍ زمنية على الابتداء والخبر.[٩]

وحينما عبر سيبويه عن عمل «كان» و«صار» و«ما دام» و«ليس» وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغني عن الخبر، قدم للباب بقوله: «الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول، واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد» [١٠]، فالجامع بين أصل الإسناد في باب الابتداء والفرع في باب النواسخ هو الاحتياج التركيبي لأن مرفوع كان يحتاج إلى ما بعده كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده.[١١] فالإسناد في الجملة الاسمية المنسوخة يظل هو الرابطة بين المبتدأ والخبر حتى بعد دخول النواسخ عليها، ولئن

(١) ينظر: الجرجاني، المقتصد، مرجع سابق، ٣٩٩/١ ؛ ابن يعيش، شرح المفصل، مرجع سابق، ٣٥٣/٤
(٢) ينظر: سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ٤٦/١
(٣) ينظر: الفارسي، أبو علي، المسائل الحلبيات، تحقيق: حسن هنداوي، ط.١، (بيروت: دار المنارة، ١٩٨٧م-١٤٠٧هـ)، ٢١٠ ؛ ابن عصفور، شرح الجمل، مرجع سابق، ٣٨٣ ؛ ابن هشام، مغني اللبيب ، مرجع سابق، ٢٠٧/١-٣٠٨
(٤) ينظر: سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ٤٥/١-٤٦ ؛ ابن هشام، مغني اللبيب، مرجع سابق، ٢٠٧/١-٣٠٨
(٥) ينظر: المبرد، المقتضب، مرجع سابق، ٨٧/٤ ؛ ؛ ابن بابشاذ، شرح المقدمة المحسبة، مرجع سابق، ٣٥٠/٢؛ ابن يعيش، شرح المفصل، مرجع سابق، ٣٦٦/٤
(٦) ينظر: سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ٢٣٣/٤١
(٧) ينظر: الأنباري، أسرار العربية، ١٣٣ ؛ ابن يعيش، شرح المفصل، مرجع سابق، ٣٣٦/٤ ؛ الرضي، شرح الكافية، مرجع سابق، ١٩٨/٤
(٨) ينظر: العماري، الجملة العربية، مرجع سابق، ٣٠-٣١
(٩) ينظر: المبرد، المقتضب، مرجع سابق، ١٨٩/٤
(١٠) ينظر: سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ٤٥/١
(١١) ينظر: بودرع، النظر النحوي أصوله وجوامعه، مرجع سابق، ٢٨٠

تغير اسم المسند والمسند إليه في التحليل النحوي، فإن الإسناد بينهما لا يتغير حيث يبقى بين ما كان أصلهما المبتدأ والخبر؛ لأن البنية الأصلية لهذا التركيب الإسنادي المنسوخ هي المبتدأ والخبر.(١) ولهذا عدت الجمل المنسوخة جملا محولة بالزيادة لتحقيق زيادة في المعنى.(٢)

أما فيما يخص عملها فلقد شُبهت بالأفعال الحقيقية فجعلوا رفع الأول تشبيها له بالفاعل، ونصب الخبر تشبيها له بالمفعول به، وبناء على هذا التشبيه حكموا بامتناع تقدم اسمها عليها لامتناع تقدم الفاعل على فعله، وجواز تقديم خبرها فيما كان فعله متصرفا تصرفا تاما.(٣) نستطيع أن نُلخص هذا التركيب على النحو الآتي:

- فعل ناسخ + (المسند إليه/موضوع + المسند/محمول)
- فعل + (مرفوع + منصوب)

ويقترح العماري أن يكون الفعل مع الخبر محمولا مركبا بحيث إن:
(كان) محمول جزئي يعبر عن الزمن + (اسمها) موضوع + (خبرها) محمول جزئي يعبر عن الحدث.
وبهذا يعبر عن تمام الفائدة الناجمة بتعاضد جزئي المحمول المركب من الفعل الناقص وخبره.(٤)

وقد نتفق مع ما ذهب إليه من استمداد الحدث من الخبر حيث نجد أصلا لهذا الرأي في التراث النحوي(٥)، غير أننا لا نتفق مع قوله بأصالة الجملة الفعلية المنسوخة(٦)، بل نذهب مع الرأي القائل بأنها جمل فعلية محولة من الجملة الاسمية كما سبق التوضيح.

(١) ينظر: بو معزة، البني النحوية، مرجع سابق، ١٤٧
(٢) ينظر: المرجع السابق، ١٤١
(٣) ينظر: الأنباري، أسرار العربية، ١٣٨ ؛ ابن يعيش، شرح المفصل، مرجع سابق، ٣٦٧/٤-٣٦٨
(٤) ينظر: العماري، الجملة العربية، مرجع سابق، ٢١
(٥) ينظر: سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ٤٥/١ ؛ ابن بابشاد، مرجع سابق، ٣٤٩/٢ ؛ ابن يعيش، شرح المفصل، مرجع سابق، ٣٣٦/٤
(٦) ينظر: العماري، الجملة العربية، مرجع سابق، ٢٠

ثانيًا: أفعال المقاربة:

تعد أفعال المقاربة من الأفعال الناسخة فهي تفيد مقاربة وقوع الفعل الكائن في أخبارها، وإفادتها للزمن من ناحية جهيّة، حيت توجه زمان حصول خبرها[١]، ولهذا المعنى كانت محمولة على باب «كان» في رفع الاسم ونصب الخبر، والجامع بينهما دخولهما على المبتدأ والخبر وإفادة المعنى في الخبر.[٢]

وقد سميت أفعال المقاربة -وإن كان منها ما ليس للمقاربة- تغليبًا، حيث تتضمن ثلاثة أقسام، الأول لرجاء الفعل ويتضمن: عسى وحرى واخلولقَ فهذه الثلاثة للإعلام بالمقاربة على سبيل الرجاء. والثاني لمقاربة الفعل وهي: كادَ وكربَ وأوشكَ، والثالث للشروع وفيه تلبس بأول أجزاء الحدث[٣]، ويشمل: أنشأَ وطَفِقَ وأخذَ وجعلَ وعَلِقَ.[٤] ولهذا عبر ابن الحاجب عنها بقوله: «أنها تأتي للدلالة على دنو الخبر رجاء، أو حصولا أو أخذا فيه».[٥] وهي مثل «كان وأخواتها» انتقلت من الدلالة المعجمية إلى الدلالة الوظيفية حيث تأتي تامة مكتفية بمرفوعها على أصل الأفعال، وتأتي ناسخة تحتاج إلى اسم وخبر[٦]، إلا أنها تتميز عن كان وأخواتها في الاختصاص اللفظي، من حيث إن خبرها لا يكون إلا فعلا مضارعًا، ويشير سيبويه إلى ذلك بقوله: إنهم لا يذكرون الأسماء في موضع هذه الأفعال، حيث يقولون: كرب يفعل وكاد يفعل، ومثله: جعل يقول، ومثله: أخذ يقول، وتقول: عسيت أن تفعل أي قاربت أن تفعل، وبمنزلة دنوت أن تفعل، واخلولقت السماء أن تمطر، وتقول: توشك أن تجيء.[٧]

(١) ينظر: الشمري، مهدي صالح، الأفعال الناسخة في دراسات المحدثين، ط.١، (بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠١١م)، ١٤٠

(٢) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، مرجع سابق، ٣٧٢/٤

(٣) ينظر: الرضي، شرح الكافية، مرجع سابق، ٢١٢/٤

(٤) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ٣٧٥/١ ؛ المرادي، توضيح المقاصد، مرجع سابق، ٥١٥/١

(٥) ابن الحاجب، الكافية، مرجع سابق، ٤٨-٤٩

(٦) ينظر: الجرجاني، العوامل المئة، مرجع سابق، ٢٦٥؛ الزمخشري، المفصل، مرجع سابق، ٢٦٩

(٧) سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ٣/ ١٥٧-١٦٠

وعلى هذا فإن أصل الوضع في هذه الأفعال أن يكون على صورة لفظية مخصوصة باقتران الفعل المضارع بعدها بـ«أن» أو تجرده منها.[١] فأفعال الرجاء تتوزع مع «أن» على أصل الاستعمال، فيما يمتنع ذلك في أفعال الشروع، أما أفعال المقاربة فالأصل أن كاد وكرب لا يقترن خبرها بـ«أن»، فيما يقترن «أوشك» بها.

أصل الوضع والغالب في الاستعمال[٢]:

اقتران الخبر بـ«أن»
- عسى زيدٌ أنْ يقومَ
- اخلولق عمروٌ أنْ يقومَ
- حرى زيدٌ أنْ يفعلَ كذا
- توشكُ أن تجيءَ

تجرد الخبر من «أن»
- كادَ زيدٌ يقومُ
- كربَ زيدٌ يقومُ
- جعلَ زيدٌ يقولُ كذا
- أخذَ زيدٌ يفعلُ كذا

فالأصل في أفعال الرجاء مثل «عسى» أن يكون في خبرها «أن» لما فيها من الطمع والإشفاق، وهما معنيان يقتضيان الاستقبال و«أن» مؤذنة بالاستقبال. وأصل كاد ألا يكون في خبرها «أن» لأن المراد بها قرب حصول الفعل في الحال إلا أنه قد تُشبّه «عسى» بـ«كاد» فينزع من خبرها «أن» والعكس حاصل. وطريق الحمل والمقابلة أن «عسى» معناها الاستقبال، وقد يكون بعض المستقبل أقرب إلى الحال من بعض فإذا قال: «عسى زيد» فكأنه قرب حتى أشبه قرب كاد، وإذا أدخلوا «أن» في خبر «كاد» فكأنه بعُد عن الحال حتى أشبه «عسى».[٣]

وهكذا نجد أن أفعال المقاربة «كاد» و«كرب» و«أوشك» تستعمل أخبارها مع «أن» ومجردة، والتجريد مع «كاد» و«كرب» أكثر وأولى، وفي «أوشك» الأمر سواء.[٤]

(١) ينظر: بو درع، النظر النحوي أصوله وجوامعه، مرجع سابق، ٣٢٧

(٢) ينظر: سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ٣/ ١٥٧-١٦٠ ؛ الزجاجي، الجمل، مرجع سابق، ٢٠٩-٢١١ ؛ الرضي، شرح الكافية، مرجع سابق، ٢١٩/٤ ؛ ابن مالك، شرح التسهيل، مرجع سابق، ٣٧٦/١

(٣) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، مرجع سابق، ٣٧٩/٤-٣٨٠

(٤) ينظر: الرضي، شرح الكافية، مرجع سابق، ٢٢٠/٤ ؛ ابن مالك، شرح التسهيل، مرجع سابق، ٣٧٦/١

أما أفعال الشروع فقد ألزم كون أخبارها أفعالا مضارعة مجردة من «أن».[١] وتثير «عسى» إشكالية «ليس» في الحكم عليها بين الفعلية والحرفية لجمودها، واستدلوا على فعليتها بما استدلوا به على فعلية ليس من اتصالها بالضمير.[٢]

وعلى هذا يكون أثر هذه الأفعال وتراكيبها على النحو الآتي:

- أفعال الرجاء:

الفعل + (مسند إليه + مسند [أن + فعل مضارع])

(مرفوع + المصدر المؤول في محل نصب)

- أفعال الشروع:

الفعل + (مسند إليه + مسند [فعل مضارع])

(مرفوع + الجملة الفعلية في محل نصب)

- أفعال المقاربة:

الفعل + (مسند إليه + مسند [فعل مضارع])
[أن + فعل مضارع]

(مرفوع + الجملة الفعلية أو المصدر المؤول في محل نصب)

ثالثًا: ظن وأخواتها:

نجدد القول بأن «ظن وأخواتها» من الأفعال الناسخة، فهي أفعال تدخل على ما أصله المبتدأ والخبر فتجعل الخبر يقينًا أو شكًا، والفرق أنها تغير إعراب الابتداء لفظًا ومعنى[٣]، وهي: علمت، ظننت، خلت، حسبت، رأيت، ووجدت، وزعمت وما كان نحوهن،[٤] ولا يجوز الاقتصار على الأول لأن الشك والعلم إنما وقعا في الثاني، وكان لازما أن يذكر الأول ليعلم من الذي عُلم هذا منه أو شُك من أمره.[٥] فالمفعول الأول هو المبتدأ والمفعول الثاني هو الخبر فبقي موضوع الفائدة على حاله.[٦]

(١) ينظر: الرضي، شرح الكافية، مرجع سابق، ٢٢٢/٤ ؛ ابن مالك، شرح التسهيل، مرجع سابق، ٣٧٥/١

(٢) ينظر: الأنباري، أسرار العربية، مرجع سابق، ١٢٦ ؛ ابن يعيش، شرح المفصل، مرجع سابق، ٣٧٣/٤؛ الرضي، شرح الكافية، مرجع سابق، ٢١٤/٤

(٣) ينظر: الجرجاني، المقتصد، مرجع سابق، ٤٩٤/١

(٤) ينظر: سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ٣٩/١-٤٠ ؛ المبرد، المقتضب، مرجع سابق، ٩٥/٣

(٥) ينظر: المبرد، المقتضب، مرجع سابق، ٣٣٩/٢

(٦) ينظر: ابن السراج، الأصول، مرجع سابق، ١٨١/١

«وتشترك «ظننت وحسبت و خلت» في الدلالة على تصور الشيء في القلب من غير استثبات ولا دليل، وتدل «علمت» على معرفة الاسم بعد أن لم يُعرف قبل وتكون لعلم الخبر بعد جهله، أما «زعمت» فإنه قول يقترن به اعتقاد أو مذهب، وقد يصح ذلك وقد لا يصح».[١] وقد تأتي مكتفية بمنصوب واحد إذ لم تفد هذا المعنى، ولذا أشار النحويون إلى الفرق بين هذه الأفعال في هذا الباب وبين «رأى» البَصَريّة، و«وجد» التي من وجدان الضالة، و«ظننت» بمعنى اتهمت، و«علمت بمعنى عرفت حيث تنصب مفعولا واحدا.[٢]

وهذه الأفعال تستعمل وتلغى على حد تعبير سيبويه، و«كلما أردت الإلغاء فالتأخير أقوى، وكلٌّ عربي جيد»[٣]، فهي تعمل إذا تقدمت، وتلغى أو تعمل - على الخيار- إذا توسطت، وتلغى إذا تأخرت، وفق قيود إعمالية - كما سيفصل لاحقا - غير أنها ذات أسس دلالية كما يوضح سيبويه القول في هذه المسألة بقوله: «فالتأخير أقوى لأنه إنما يجيء بالشك بعدما يمضى كلامه على اليقين، أو بعد ما يَبتدئ وهو يريد اليقين ثم يدركه الشك، كما تقول: عبدُ الله صاحبُ ذاك بلغَني، وكما قال: من يقول ذاك تدري، فأخّر ما لم يَعْمَل في أول كلامه. وإنما جعل ذلك فيما بلغه بعد ما مضي كلامه على اليقين، وفيما يدري. فإذا ابتدأ كلامه على ما في نيته من الشك أعمل الفعل قدّم أو أخّر».[٤] فتمييز "ظن وأخواتها" عن باقي الأفعال المتعدية لكون معموليها جملة اسمية عززه الإلغاء، إذ يعود المنصوبان إلى مرفوعين، وتتغير دلالة الجملة في الحال الثانية عن الحال الأولى، فمعنى الإلغاء غير معنى الإعمال.[٥]

ومن خصائص هذا الأفعال أيضا التعليق، ويكون بمجيء ما له صدارة في الكلام كحرف الاستفهام أو لام الابتداء بعد الفعل مما يمنع عمل

(١) بو درع، النظر النحوي أصوله وجوامعه، مرجع سابق، ٣١١

(٢) ينظر: سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ٤٠/١ ؛ المبرد، المقتضب، مرجع سابق، ١٨٩/٣ ؛ ابن السراج، الأصول، مرجع سابق، ١٨٠/١؛ الزمخشري، المفصل، مرجع سابق، ٢٦١ ؛ ابن الحاجب، الكافية، مرجع سابق، ٤٧

(٣) ينظر: سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ١١٨/١-١١٩

(٤) المرجع السابق، ١٢٠/١

(٥) الشمري، الأفعال الناسخة في دراسات المحدثين، مرجع سابق، ١٠٠

الفعل بعده [١]، والفرق بينه و بين الالغاء أن التعليق إبطال العمل لفظًا لا معنى، والإلغاء إبطال العمل لفظا ومعنى.[٢]

ونلخص هذا التركيب بالصيغة التالية:

- فعل + فاعل + (مفعول به أول + مفعول به ثان)

(مسند إليه + مسند)

(منصوب + منصوب)

بصيغة أخرى:

- محمول + موضوع ١ + موضوع ٢ + موضوع ٣

وهكذا يتبيّن تأثير هذه العوامل الفعلية وعملها حيث إنها اشتركت معًا في التركيب وإضافة الدلالة على الجملة الاسمية، « ومما يرسخ تبويب القدماء للأفعال الناسخة مستقلة عن باب الفعل العام أن النقص والنسخ معنى يكمُل بوجود الطرفين اللذين كانا مبتدأ وخبرا قبل دخول الفعل الناسخ، وظلا كذلك مع دخول الفعل الناسخ إذ يفهم معنى الإسناد في ترابطهما من عدم استغناء الأول مع الفعل الناسخ عن الثاني لأن الثاني هو الغاية من الإخبار، ولم تضف الأفعال الناسخة إسنادًا للعلاقة بين المعمولين إنما زادت معنى لاتصاف المسند بالمسند إليه مثل الزمن أو التحول أو الاستمرار أو المقاربة أو الشروع...إلخ، وذلك لأن العربية استغنت بالإسناد عن الربط اللفظي».[٣]

وبهذا يتضح كيف أن معالجة النحويين للعوامل الفعلية وتنصيفها خضعت لأسس لغوية يتعاضد فيها الجانب التركيبي والدلالي والصرفي من أجل تقعيد اللغة، وبناء نسق لغوي محكم يشتغل بتحليل العلاقات التركيبية بين المقولات الثلاثة التي كانت أساس هذا الصرح اللغوي وعماده، وسوف نفصل في المبحث القادم المبادئ الإجرائية التي اتخذها النحويون من أجل ضبط أسس العملية اللغوية المنتجة وإحكامها.

(١) ينظر: سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ١/٢٣٥-٢٣٦

(٢) ينظر: الرضي، شرح الكافية، مرجع سابق، ٤/١٥٥-١٥٦

(٣) الشمري، الأفعال الناسخة في دراسات المحدثين، مرجع سابق، ١٦٤

٥. ٣. مبادئ العمل من خلال كتب النحاة:

يمتلك الفعل الأصالة في العمل، وقد مدته هذه الأصالة بالقوة فحظي ببعض المميزات التي تجعله يفوق الاسم والحرف في قدرته على العمل، إذ يعمل في المتقدم من المعمولات والمتأخر، و يعمل ظاهراً و مضمراً، وإضماره غير مشروط بالعوض كالحرف.[١] وسيتبين ذلك جلياً من خلال رصد المبادئ التي ترتكز عليها آلية العمل في التقعيد للنحو العربي. ونلفت النظر إلى أننا سنكتفي في هذا المقام بإبراز أهم المبادئ التي اتكأت عليها العوامل الفعلية بشكل خاص، دون غيرها من العوامل تأكيداً على موقعها الريادي في هذه النظرية.[٢]

المبدأ الأول: لابد للمعمول من عامل [٣]:

اشتغل كثيرٌ من النحويين في تحصيل العوامل لكل معمول اعتماداً على هذا المبدأ، الذي أدى إلى التقدير والتأويل فيما لم يكن عامله ظاهراً، ومن ذلك المنصوب على الاختصاص إذ نصبه بعض النحويين بفعل مقدر كأعني أو أخصُّ[٤]، ومنه أيضا ما جاء في باب التحذير فالمنصوب فيه معمول لفعل محذوف تقديره (اتق) تحذيرا مما بعده.[٥]

ويدخل في هذا الباب كذلك الإغراء فهو مما يجب إضمار فعله قياساً والعامل فيه الزم ونحوه.[٦] أما ما جاء في باب الاشتغال وذلك في كل اسم بعده فعل أو شبهه مشتغل عنه بضميره أو متعلقه كقولهم: (زيداً ضربتُه، وزيداً مررتُ به)، فإن عامله يضمر على شريطة التفسير.[٧] يُلاحظ أن العامل في جميع الأحوال المذكورة هو فعل مضمر، وذلك يعكس قوة الفعل وأصالته في العمل إذ يعمل ظاهراً ومضمراً بخلاف العوامل الأخرى.

---

(١) الحلواني، أصول النحو، مرجع سابق، ١٥٢

(٢) للإحاطة بهذه الأصول، ينظر: ابن حمزة، نظرية العامل، مرجع سابق، ٢٥٦-٣١٩

(٣) ينظر: العكبري، اللباب، مرجع سابق، ١٢٦/١

(٤) ينظر: الرضي، شرح الكافية، مرجع سابق، ٤٣٢/١

(٥) ينظر: ابن الحاجب، الكافية، مرجع سابق، ٢٢

(٦) ينظر: الرضي، شرح الكافية، مرجع سابق، ٤٨٥/١

(٧) ينظر: ابن الحاجب، الكافية، مرجع سابق، ٢١

المبدأ الثاني: رتبة العامل قبل رتبة المعمول [١]:

عدّ بعض من اللغويين المحدثين هذا المبدأ من انعكاسات المنطقي على اللغوي، حيث رأوا أن القول برتبة العامل قبل رتبة المعمول كان قياساً على العلة في الفلسفة، فكما لا يجوز تقديم المعلول على العلة لأن رتبة العلة يجب أن تكون قبل المعلول، فكذلك لم يجز النحويون تقديم المعمول على العامل.[٢]

وفي إطار تخليص النحو العربي من الصبغة المنطقية حكم عديدٌ من المحدثين على الجملة الاسمية التي من قبيل: «البدر طلع» أنها جملة فعلية بعد أن تحرروا من هذا المبدأ.[٣] بيد أن هذا الكلام مردود عليه في عمق التراث النحوي، إذ يفصل الجرجاني في هذه المسألة فيقول: «اعلم أن الفاعل كالجزء من الفعل، ولذلك لم يجز تقديمه عليه نحو أن تقول: الزيدان ضرب، فتقدم الزيدان على فعلهما الذي هو ضرب، وإنما مثلنا بالمثنى دون المفرد لأن مَنْ لا يُحقّقُ يظنٌ أنه لا فصل بين قولك: زيد ضرب، وضرب زيد، حتى كأنه يرفع زيداً بضرب مقدماً كان أو مؤخراً، فإذا قلنا له: إن الفاعل لا يجوز تقديمه، أخذ يناقض بهذا ويقول: زيد ضرب أحسنُ كلامٍ، ولا يدري أن زيداً إذا قُدم كان مرفوعاً بالابتداء، وكان الفاعل ضميره المستكنّ في ضَرَبَ بدلالة ما ذكرنا من أنهم لا يقولون: الزيدان ضرب، فلو كان زيد في قولك: زيد ضرب مرفوعا بضرب، وكان ضرب فارغا من ذكر يعود إليه، لوجب أن يجوز: الزيدان ضربَ».[٤]

وهكذا يتضح أن النحويين في تمسكهم بهذا المبدأ لم يحتكموا لمقتضى منطقي، إنما كانت حجتهم لغوية تحتكم لإجراء الاستبدال للقول بوجود

(١) ينظر: سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ١/١٢٨ ؛ ابن السراج، الأصول، مرجع سابق، ١/٩٣ ؛ البطليوسي، الحلل، مرجع سابق، ١٤٧ ؛ الأنباري، الإنصاف، مرجع سابق، ١/٥٨ ؛ السهيلي، نتائج الفكر، مرجع سابق، ٥٧ ؛ العكبري، اللباب، مرجع سابق، ١/١٢٧

(٢) ينظر: المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، مرجع سابق، ٤٤

(٣) ينظر: مصطفى، إبراهيم، إحياء النحو، ط.٢،(القاهرة ، دار الكتاب الإسلامي ،١٩٩٢م-١٤١٣هـ)، ٥٥ ؛ المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، مرجع سابق، ٤٤

(٤) الجرجاني، المقتصد، مرجع سابق، ١/٣٢٧-٣٢٨

وظيفتين نحويتين لا وظيفة واحدة.[١] ويعضد ذلك وجود الفرق بين التقدم في الوجود والتقدم في الموقع، إذ إن التقدم الثاني قد يتساهل فيه ولا يحفظ، لكن التقدم الوجودي استدعاء عقلي فمن المستحيل أن يتأخر المؤثر عن متأثره وجودا وهو علته وسببه، ويفصل بين التقدمين أن الأول نظري تجريدي، أما الثاني فهو تقدم تركيبي ينظر به النحويون فيما حقه أن يتقدم وما حقه أن يتأخر.[٢]

وبناء على ما سبق فالأصل ألا يتقدم المعمول على العامل، وبهذا حُكم على الفاعل ألّا يقدم على فعله للأسباب التي سبق توضيحها، لكن كل ما عمل فيه فعل متصرف يجوز تقديمه، فيجوز تقديم المفعول به على الفعل وعلى الفاعل، ثم تتضح الفروق بين العوامل الفعلية قوة وضعفا، حيث تنحط الأفعال التي لا تتصرف نحو أفعال المدح والذم وفعلي التعجب و«ليس» عن مرتبة الأفعال المتصرفة، فلا يجوز أن يقدم عليها شيء مما عملت فيه.[٣]

أما ما يخص «كان وأخواتها» فـ«كان» تعامل معاملة الفعل العادي من حيث جواز تقديم معموليها وتأخيرهما، «فكما نقول: ما ضرب أخاك إلا زيدٌ، ومن ضربَ أباك إذا جعلنا «من» الفاعل، ومنْ ضربَ أبوك، إذْ جعلنا «الأبَ» الفاعل، جاز لنا أن نقول: من كان أخوك، ومن كان أخاك».[٤] وقدْ علل أبو البقاء العبكري ذلك بقوله: «إنما جاز تقديم أخبارها على أسمائها لتصرّفها»[٥]، ولهذا اختلف النحويون في تقديم خبر «ليس» عليها إذا حكم بعضهم بالامتناع لجمودها، وحكم آخرون بالجواز أسوة بـ«كان»[٦]، كما أثير الإشكال نفسه من جواز تقديم الخبر أو امتناعه في «ما زال» و ما أشبهها لعلة تقدم «ما» النافية عليها، وهي مما له الصدارة في الكلام.[٧]

(١) مجدوب، المنوال النحوي العربي، مرجع سابق، ٣٠٦
(٢) ابن حمزة، نظرية العامل في النحو العربي، مرجع سابق، ٣٠٢
(٣) ينظر: ابن السراج، الأصول، مرجع سابق، ٢/٢٢٨
(٤) سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ١/٥٠
(٥) العكبري، اللباب، مرجع سابق، ١/١٦٧
(٦) ينظر تفاصيل الخلاف: الأنباري، الإنصاف، مرجع سابق، ١/١٣٠-١٣٣
(٧) ينظر تفاصيل الخلاف: المرجع السابق، ١/١٢٦-١٢٩

وتحت هذا المبدأ أيضا ارتأى النحويون أن المحافظة على هذه الرتبة والابتداء بالعامل له أثره في تقوية العمل، ولهذا لا يجوز إلغاء «ظننت» إذا وقعت مبتدأة بخلافها إذا وقعت متوسطة أو متأخرة، وكذلك لا يجوز إلغاء «كان» وعدها زائدة إذا وقعت مبتدأة، بخلافها إذا وقعت متوسطة كقولك: «زيد كان قائم».[١]

المبدأ الثالث: العامل لا يدخل على عامل غيره [٢]:

قد رأى النحويون أن العامل في الشيء مادام موجوداً لا يدخل عليه عامل غيره، ولهذا رفضوا أن يكون رافع المبتدأ هو الخبر، ورافع الخبر هو المبتدأ لجواز دخول الأفعال الناسخة وأفعال القلوب عليها، فبطل أن يكون أحدهما عاملا في الآخر.[٣] ورفضوا القول بأن عامل رفع الفعل المضارع هو أحرف المضارعة، إذ بطل ذلك بدخول عوامل النصب والجزم عليها مع بقاء أحرف المضارعة.[٤]

المبدأ الرابع: تصرف العامل في العمل تابع لتصرفه هو في نفسه[٥]:

فمن لزم طريقة واحدة لزم ما يعمل فيه طريقة واحدة، فنظراً لكون هذه العوامل سلبت التصرف ألزمت أحكاما مخصوصة يجب حفظها[٦]، ولهذا فإن الأفعال الجامدة لا تعمل في المصدر ولا الظرف لعدم تصرفها في نفسها، ولا يتقدم شيء من معمولاتها عليها[٧]، فمثلا فعلا التعجب لا يتصرف فيهما بتقديم ولا تأخير ولا فصل[٨]، في المقابل يتمتع الفعل المتصرف متعديا كان أو غير متعدٍ بالعمل في أربعة أشياء: المصدر

(١) ينظر: الأنباري، الإنصاف، مرجع سابق، ٧٣/١

(٢) ينظر: المبرد، المقتضب، مرجع سابق، ١٠/٤ ؛ الأنباري، الإنصاف، مرجع سابق، ٤٠/١ ؛ السهيلي، نتائج الفكر، مرجع سابق، ١١٠

(٣) ينظر: الأنباري، الإنصاف، مرجع سابق، ٤٠/١

(٤) ينظر: الجرجاني، العوامل المئة، مرجع سابق، ٣١٨ ؛ الأنباري، الإنصاف، مرجع سابق، ٤٥٠/٢

(٥) ينظر: المبرد، المقتضب، مرجع سابق، ١٨٩/٤ ؛ الأنباري، الإنصاف، مرجع سابق، ٢٠٣/١ ؛ العكبري، اللباب، مرجع سابق، ٢٠٩/١

(٦) ينظر: المبرد، المقتضب، مرجع سابق، ١٨٩/٤ ؛ ابن بابشاذ، شرح المقدمة، مرجع سابق، ٣٧٩/٢

(٧) ينظر: سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ٧٣/١ ؛ ابن بابشاذ، شرح المقدمة، مرجع سابق، ٣٨٥/٢

(٨) ينظر: الزمخشري، المفصل، مرجع سابق، ٢٧٧ ؛ ابن الحاجب، الكافية، مرجع سابق، ٤٩

والظرف من الزمان والظرف من المكان والحال.[١] ويجوز أن تتقدم عليه معمولاته من المفاعيل باستثناء المفعول معه[٢]، كما يجوز تقدم الحال على عاملها المتصرف.[٣]

المبدأ الخامس: العامل يتفاوت قوةً وضعفًا:

رتب النحويون العوامل من حيث القوة والضعف إلى مراتب، واحتكموا إلى هذا المبدأ في عديد من المواضع والتراكيب، ومن ذلك إقرارهم بأن العامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي لأن العامل اللفظي متضمن المعنى واللفظ جميعا بخلاف المعنوي.[٤] ولهذا أجازوا دخول النواسخ وهي عوامل لفظية على المبتدأ الذي كان عامل رفعه هو الابتداء وهو عامل معنوي فأبطل عمله ونسخ أثره.[٥] ولهذا أيضا رجح النحويون إعمال فعل الظن إذا توسط لأن المبتدأ حينها يتنازع عليه عاملان معنوي يرفعه وهو الابتداء، ولفظي ينصبه وهو ظن فالأحق بالعمل العامل القوي.[٦]

ويندرج تحت هذا المبدأ القول بأن عوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال، ومن ثَمّ كان لعوامل الأسماء أن تعمل متقدمة ومتوسطة ومتأخرة كما في «كان» و «ظن» وأخواتهما، فيما يلغى عمل «إذن» إذا توسطت، ويستحيل تقدم المجزوم على جازمه. وقوة عوامل الأسماء تتجلى في الأفعال لأصالة العمل فيها، أما عوامل الأفعال فلا تكون إلا حروفا.[٧] ولهذا عدت حروف الجر أقوى من حروف الجزم، ومع كونها أقوى فإنها لا تعمل محذوفة دون دليل وبيان عن المحذوف، وبناء على ذلك رفض النحويون القول الكوفي بأن فعل الأمر معرب بلام الأمر

(١) ينظر: ابن السراج، الأصول، مرجع سابق، ١/١٩٠ ؛ الزجاجي، الجمل، مرجع سابق، ٤٤

(٢) ينظر: الرضي، شرح الكافية، مرجع سابق، ١/٣٣٧

(٣) ينظر: الأنباري، الإنصاف، مرجع سابق، ١/٢٠٣

(٤) ينظر: السهيلي، نتائج الفكر، مرجع سابق، ٣١٢ ؛ العكبري، اللباب، مرجع سابق، ٢/٢٥، السيوطي، الهمع، مرجع سابق، ١/٣٠٧

(٥) ينظر: العكبري، اللباب، مرجع سابق، ١/١٢٧

(٦) ينظر: العكبري، اللباب، مرجع سابق، ١/٢٥٠ ؛ الأزهري، التصريح، مرجع سابق، ١/٣٧٠ ؛ الصبان، حاشية الصبان، مرجع سابق، ٢/٣٨

(٧) ينظر: ابن جني، الخصائص، مرجع سابق، ٢/١٦٣ ؛ العكبري، اللباب، مرجع سابق، ٢/٣٦

المقدرة.[١] ويتضمن هذا المبدأ أيضا القول بأن أم الباب هي أقوى العوامل التابعة لها «فهم يتوسعون في أمهات الأبواب ما لم يتوسعوا في غيرها»[٢] فتقدمت «كان» على أخواتها «لكثرة دورها، وتشعب مواضعها»[٣] فقد جاز فيها الزيادة[٤] والحذف وحدها أو مع أحد معموليها مع بقاء عملها.[٥]

ولقد أشار بعض النحويين إلى أن ضعف العامل يكون بأمرين، أولهما بالتأخير، والآخر بكونه فرعا في العمل لا أصيلا فيه كاسم الفاعل والمشتقات.[٦] فالعامل الضعيف لا يعمل محذوفًا ولا متأخرًا عن المعمول بل لابد أن يكون: مذكورًا، متقدمًا على معموله.[٧]

المبدأ السادس: الأصل ألا يفصل بين العامل والمعمول[٨]:

قد يؤدي الفصل إلى أحكام مختلفة أو تراكيب مرفوضة، فلا يجيز النحويون أن يفرق بين الفعل العامل والمعمول فيه بشيء لم يعمل فيه الفعل، ولهذا استثنوا الظروف والجار والمجرور فلا يعدّون الظرف وما أشبهه فصلا بين العامل والمعمول.[٩] و اقتصر عدم الجواز في التفريق بين العامل والمعمول بما ليس للعامل فيه سبب وهو غريب عنه، كقولك: كانت زيدا الحمى تأخذ، لأنك فرقت بين كان واسمها بما هو غريب عنها

(١) ينظر: الأنباري، الإنصاف، مرجع سابق، ٤٤١/٢، للتفصيل في مسألة الخلاف ينظر: الأنباري، الإنصاف، مرجع سابق، ٤٢٧/٢-٤٤٥ ؛ العكبري، مسائل خلافية، مرجع سابق، ٨٥-٨٧

(٢) ينظر: الأزهري، التصريح، مرجع سابق، ٤٤٨/١

(٣) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، مرجع سابق، ٣٣٧/٤

(٤) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، مرجع سابق، ٣٤٣/١ ؛ ابن هشام، عبدالله بن يوسف، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد ، د.ط، (بيروت: منشورات المكتبة العصرية ، د.ت.) ١/ ٢٥٧ – ٢٥٥ ؛ الأزهري، التصريح، مرجع سابق، ٢٥١/١

(٥) ينظر: سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ٢٥٨/١-٢٦٤ ؛ ابن مالك، شرح التسهيل، مرجع سابق، ٣٤٧/١ ؛ ابن هشام، أوضح المسالك، مرجع سابق، ٢٦٠/١-٢٦٨ ؛ الأزهري، التصريح، مرجع سابق، ١/ ٢٥٧

(٦) ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك، مرجع سابق، ٣٢/٣

(٧) ينظر: عبدالحميد، محمد، الانتصاف من الإنصاف، مذيل بالانصاف، مرجع سابق، ٥١٥/٢

(٨) ينظر: سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ١٢٨/١؛ المبرد، المقتضب، مرجع سابق، ١٥٦/٤، ابن السراج، الأصول، مرجع سابق، ٢٢٢/٢

(٩) ينظر: المبرد، المقتضب، مرجع سابق، ٣٧٦/٤

لأن زيداً ليس بخبر لها ولا اسم[١]، ووفقًا لهذا المبدأ مال النحويون إلى القول بالإهمال في حال انفصال العوامل عن المعمولات.[٢]

المبدأ السابع: لا يلي العامل معمول غيره[٣]:

يرتبط هذا المبدأ بما سبقه من القول بمنع الفصل بين العامل والمعمول بما هو أجنبي عنه، حيث منعوا أن تتصل كان أو أخواتها بمعمول خبرها والخبر مفصول بالاسم نحو: «كان الماءَ زيدٌ شاربًا»، أو غير مفصول نحو: «كان الماء يشرب زيد»، ولم يجيزوا أيضا: «جاء عمرًا يضرب زيد» لأن علة المنع هو إيلاء العامل معمول غيره، ويترخص في الجار والمجرور والظرف حيث يجيز تقديمه في مثل قولك: «كان في المسجد عمرو مصليًا» أو «كان يوم الجمعة زيد معتكفًا» من حيث إنهما يتوسع بهما في الكلام توسعًا لا يكون لغيرهما.[٤]

ونستطيع أن نعد هذا المبدأ «معلَمة في رصد نظام الجملة العربية» فرفض مثل هذه التراكيب عائد إلى كون الإعمال تعبيراً عن العلاقات التركيبية داخل الجملة الواحدة، وخلافه يؤدي إلى تفكيك العلاقات داخل الجملة، كما يؤدي إلى اشتباك علاقات جمل متعددة وتداخلها، والترخص في الظرف والجار والمجرور لأنهما لا يعبران عن جملة ذات علاقات قائمة.[٥]

المبدأ الثامن: الفعل ينصب ما تباعد منه[٦]:

تظهر قوة عمل الفعل تحت هذا المبدأ، فالفعل لازمًا أو متعديًا قادرٌ على العمل في المصدر والظرف والحال في نحو قولك: «قام زيدٌ يومَ الجمعة عندك ضاحكًا»، ومن حيث المراتب فإن أقوى تعدي الأفعال يكون

(١) ينظر: المبرد، المقتضب، مرجع سابق، ١٥٦/٤ ؛ ابن السراج، الأصول، مرجع سابق، ٢٣٧/٢ ؛ العكبري، اللباب، مرجع سابق، ١٥٥/١

(٢) ابن حمزة، نظرية العامل في النحو العربي، مرجع سابق، ٣٠٥

(٣) ينظر: المبرد، المقتضب، مرجع سابق، ٢٦٣/٣؛ ابن مالك، شرح الكافية الشافية، مرجع سابق، ٤٠٤/١

(٤) ابن مالك، شرح الكافية الشافية، مرجع سابق، ٤٠٢/١-٤٠٥

(٥) ابن حمزة، نظرية العامل في النحو العربي، مرجع سابق، ٣٠٩

(٦) ينظر: المبرد، المقتضب، مرجع سابق، ١٥١/٤

على المصدر لأنه اسمه ومشتق منه، ثم إلى ظرف الزمان لأن الفعل اختلفت أبنيته للزمان فثمة مشابهة بينهما، ثم إلى ظرف المكان وأخيراً إلى الحال فالمكان قبل الحال لأنهما وإن كانت دلالة الفعل عليهما من خارج إلا أن الحال محمول على المكان وفي تأويله.[١] و«يعكس هذا الترتيب اقتدار الأفعال على نصب البعيد، كما يعطي صورة عن سلم قوة المعمولات وضعفها».[٢]

المبدأ التاسع: للإعمال حواجز:

من المعلوم أن الجمل لا يعمل فيها ما قبلها[٣]، وهذه حقيقة إعمالية تحرص على حفظ العلاقات داخل الجمل والتراكيب، بالإضافة لوجود مجموعة من الحروف التي «لا يعْمل فيها ما قبلهَا»[٤]، كالاستفهام ولام الابتداء وحروف الجزاء، حيث يقول سيبويه: «وحرف الاستفهام لا يستغني بما قبله، إنما يستغني بما بعده»[٥] وهذا ما يتكأ عليه مبدأ الصدر الحاجز[٦] الذي يؤدي بدوره إلى تقدير محل العمل أو تعليقه أو إلغائه. فالتقدير يكون في الجمل التي تحتل موقعًا إعرابيًا. أمّا ما يخص التعليق فهو أحد خصائص العوامل الفعلية، وبشكل أكثر دقة «أفعال القلوب» ويحدث ذلك إذا وقع قبل المفعول الأول شيء له الصدراة في الكلام مثل لام الابتداء أو حروف الاستفهام أو حروف النفي، فيمنع الفعل عن العمل لفظا لا محلا إذ يكون في موضع نصب لأن العلم قد وقع عليه في الحقيقة.[٧] أما ما يتعلق بالإلغاء فذلك حاصل في الحروف فمثلا «إن وأخواتها» إذا اتصلت بها «ما» كفتها عن العمل.[٨] أما إلغاء عمل أفعال القلوب فذلك عائد لأسباب دلالية في المقام الأول.

---

(١) ينظر: الزجاجي، الجمل، مرجع سابق، ٤٧ ؛ ابن يعيش، شرح المفصل، مرجع سابق، ٣٠٤/٤

(٢) ابن حمزة، نظرية العامل في النحو العربي، مرجع سابق، ٢٨٦

(٣) ينظر: المبرد، المقتضب، مرجع سابق، ٢٦٣/٣

(٤) ينظر: المبرد، المقتضب، مرجع سابق، ٦٦/٢ ؛ ابن السراج، الأصول، مرجع سابق، ١٩٤/٢

(٥) سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ٢٣٨/١

(٦) ينظر: بو درع، النظر النحوي أصوله وجوامعه، مرجع سابق، ٣٢٠

(٧) ينظر: سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ٢٣٥/١ ؛ الجرجاني، المقتصد، مرجع سابق، ٤٩٨/١-٤٩٩ ؛ ابن بابشاذ، شرح المقدمة المحسبة، مرجع سابق، ٣٥٦/٢ ؛ ابن يعيش، شرح المفصل، مرجع سابق، ٣٣٠/٤

(٨) ينظر: الجرجاني، المقتصد، مرجع سابق، ٤٦٨/١ ؛ ابن عصفور، شرح الجمل، مرجع سابق، ٤٣٣-٤٣٤

وقد يُضاف إلى ذلك وقوع العامل في غير موقعه فهو قد يعلق العامل عن الإفضاء إلى معموله[١]، حيث تهمل «كان» ويحكم بزيادتها إذا وقعت بين مسند ومسند إليه، أو بعبارة أخرى بين شيئين متلازمين ليسا جارا ومجرورا[٢]، و كثرت زيادتها بين ما التعجبية وفعل التعجب، وقد سمعت زيادتها بين الصفة والموصوف، وبين الفعل ومرفوعه.[٣]

المبدأ العاشر: يجوز حذف العامل مع بقاء عمله:

أُشير في المبدأ الأول إلى ضرورة أن يكون لكل معمول عامل، وهذا لا يتعارض مع جواز الحذف هنا، لأن العامل المحذوف يظهر عند تحليل الجملة وإبراز عناصرها[٤]. فحذف عنصر من عناصر الجملة لا يكون جزافا إنما يتطلب قرينة أو دليلا مقاليا أو حاليا.[٥]

ومما يكثر حذف عامله عامل المفعول المطلق، ويضع الرضي ضابطًا للحكم على الحذف وجوبًا أو جوازًا حيث يقول: «إن لم يأت بعدها ما يبيّنها ويعيّن ما تعلقت به من فاعل أو مفعول، إما بحرف جر أو بإضافة المصدر إليه فحكم حذفه الجواز نحو: شكرت شكرًا، وحمدت حمدًا. أما ما بُيّن فاعله بالإضافة مثل: كتابَ الله، و صبغةَ الله...وحنانيك ودواليك، أو بُيّن مفعوله بالإضافة نحو: ضربَ الرقاب، وسبحانَ الله، ولبيك وسعديك ومعاذَ الله، أو بُيّن فاعله بحرف الجر نحو: بؤسًا لك أي شدة، وسحقًا لك أي بعدًا، أو بُيّن مفعوله بحرف الجر نحو: عقرًا لك أي جرحًا وجدعًا لك، وشكرًا لك وحمدًا لك، فيجب حذف الفعل في جميع هذا قياسًا.[٦]

(١) ابن حمزة، نظرية العامل في النحو العربي، مرجع سابق، ٣١٢
(٢) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، مرجع سابق، ٣٤٣/١ ؛ ابن هشام، أوضح المسالك، مرجع سابق، ١/ ٢٥٧-٢٥٥ ؛ الأزهري، التصريح، مرجع سابق، ، ٢٥١/١
(٣) ينظر: المبرد، المقتضب، مرجع سابق، ١١٦/٤ ؛ ابن يعيش، شرح المفصل، مرجع سابق، ٣٤٨/٤
(٤) ابن حمزة، نظرية العامل في النحو العربي، مرجع سابق، ٣١٣
(٥) ينظر: الرضي، شرح الكافية، مرجع سابق، ٣٠٥/١؛ ابن هشام، أوضح المسالك، مرجع سابق، ٢١٦/٢
(٦) ينظر: الرضي، شرح الكافية، مرجع سابق، ١/ ٣٠٦

ومِن حذف العامل وبقاء عمله ما جاء في «كان» حيث يجوز أن تحذف وحدها ويبقى اسمها وخبرها، وكثر ذلك بعد «أن» المصدرية، ويعوض عنها بما الزائدة في مثل «أما أنْتَ منطلقاً انطلقت»[١]، وتحذف هي واسمها ويبقى خبرها - وهو الأكثر-، ويكون عادة بعد «إنْ» و «لو» الشرطتين سواء كان اسمها مضمراً أو ظاهراً، كقولنا: «الناس مجزيون بأعمالهم إنْ خيراً فخيرٌ، وإنْ شراً فشرٌ».[٢]

يتبين من خلال استعراض مبادىء العمل، وإبراز المواطن التي اتكأ عليها النحو العربي في تقعيده الأساس التركيبي الذي اعتمده النحويون بعيدا عن إغراقات المنطق التي لحقته، بحيث تتأكد الحيثيات التركيبية التي قام عليها النظر النحوي العربي في باكورته. وهذه التصفية تجلي أصالة النظرية العربية لأقسام الكلام من خلال اتساق النسق النحوي العربي المؤسس على لبناتها والقائم على آليات المشابهة ومبادىء الأصالة والفرعية كما استوحاها من الأصول الفقهية.

(١) ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك، مرجع سابق، ٢٦٤/١ ؛ الأزهري، التصريح، مرجع سابق، ٢٥٧/١

(٢) ينظر: سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ٢٥٨/١؛ ابن هشام، أوضح المسالك، مرجع سابق، ٢٦١/١ ؛ الأزهري، التصريح، مرجع سابق، ٢٥٤/١

٦. الفعل مقولة حدثية:

من خلال معالجة حدود الفعل خُلص إلى أن «الحدث» العنصر الرئيس مقترنًا بالزمان في تشكيل ماهية الفعل، فهو وفق عدد من النحويين «ما دل على حدث وزمان»[١]. فالفعل في حقيقته ما فعله فاعله فأحدثه[٢]، والحدث هو حركة الفاعل في المعنى.[٣] وهكذا جاء في المعجم: «الحاء والدال والثاء أصلٌ واحد، وهو كونُ الشيء لم يكُنْ، يقال حدث أمرٌ بَعْد أن لم يكُن».[٤]

وأما في الاصطلاح فالحدث هو أمرٌ يقوم بالفاعل.[٥] فهو معنى قائم بغيره؛ سواء أصدر عنه كالضرب والمشي أم لم يصدر كالطول والقصر[٦]. ويشير الحدث عند النحويين على المصدر، فالاسم «إن دل على حدث وحده فهو مصدر، نحو الضرب والحمد والقتل»[٧]، ولهذا يرى السهيلي أن دلالة الفعل على الحدث دلالة تضمين لا دلالة مطابقة، إذ إن اللفظ الذي يدل على الحدث بالمطابقة إنما هو المصدر.[٨] «فاللفظ الدال بالوضع يدل على تمام ما وضع له بالمطابقة، وعلى جزئه بالتضمن، وعلى ما يلازمه في ذهن بالالتزام».[٩] وحيث يمثل المصدر دلالة الحدث المطابقة، يدل الفعل وجميع المشتقات على الحدث دلالة تضمين، فالفعل يدل على الحدث والزمان، واسم الفاعل يدل على الحدث وفاعله[١٠]، والصفة المشبهة باسم الفاعل تنسب الحدث لموصوفها على وجه الثبوت[١١]، فيما تنسبه صيغ المبالغة على سبيل المبالغة، واسم المفعول

(١) ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، مرجع سابق، ٥٤/١ ؛ الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، مرجع سابق، ٥٢؛ الزمخشري، المفصل، مرجع سابق، ٢٤٣ ؛ السهيلي، نتائج الفكر، مرجع سابق، ٥٢ ؛ العكبري، اللباب، مرجع سابق، ٧٨/١

(٢) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، مرجع سابق، ٥٤/١

(٣) السهيلي، نتائج الفكر، مرجع سابق، ٥٤

(٤) ابن فارس، مقاييس اللغة، مرجع سابق، مادة:"حدث"، ٣٦/٢

(٥) التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، مرجع سابق، ٦٢٥/١

(٦) الرضي، شرح الكافية، مرجع سابق، ٣٩٩/٣

(٧) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، مرجع سابق، ٥٣

(٨) ينظر: السهيلي، نتائج الفكر، مرجع سابق، ٥٢-٥٥

(٩) الشريف الجرجاني، التعريفات، مرجع سابق، ١١٠

(١٠) ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك، مرجع سابق، ٢١٦/١

(١١) ينظر: ابن هشام، شرح قطر الندى مرجع سابق، ٣٠٨

يدل على الحدث ومفعوله[١]، فهذه الدلالة المتضمنة للحدث جعلت هذه المشتقات في وضعٍ ملتبسٍ بين الاسمية والفعلية في كثير من اللغات، ولم تجعل المشتقات موضوعات داخلية فحسب، بل جعلتها محمولات عاملة أيضا.[٢]

وقد فضل ابن عصفور استعمال كلمة «معنى»[٣] في حد الفعل على استعمال كلمة «حدث» لوجود جمع من الأفعال التي لا تدل على حدث مثل كان الناقصة وأخواتها، والأفعال الجامدة من باب أن الحد يجب أن يعم مطلق الأفعال ومقيدها.[٤] ويُرد على ذلك بما سبق توضيحه من انتقال هذه العوامل الفعلية من دلالتها المعجمية إلى دلالتها الوظيفية، وهذا لا ينافي أصالة دلالة الفعل على الحدث، ولهذه الدلالة الأصيلة يبرر سيبويه تعدي كل الأفعال حتى اللازم منها إلى مصادرها؛ حيث لم تذكر إلا لَتدلّ على الحدث، بقوله: «ألا ترى أنّ قولك قد ذَهَبَ بمنزلة قولك: قد كان منه ذَهَابٌ».[٥]

٦. ١. أنواع الحدث الفعلي:

قد يتوهم بناء على ما سبق تقديمه أن الأحداث تتضمن الأفعال والحركات التي تخلف أثراً ظاهراً[٦]، غير أن الحدث يشمل ما هو أوسع من ذلك، ففي محاولة لضبط قدرة الفعل على التعدي من عدمه يشير ابن يعيش إلى وجود نوعين من الأفعال: أحدهما «علاجي» والآخر «قلبي»، ويُعرّف العلاجي بكونه ما يفتقر في إيجاده إلى استعمال جارحة أو نحوها، فيما لا يفتقر غير العلاجي إليها إنما يتعلق بالقلب.[٧]

(١) ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك، مرجع سابق، ٢٣٢/١

(٢) ينظر: حسوني، المصطفى، بنية الحدث، ضمن كتاب اللسانيات المقارنة واللغات في المغرب، تنسيق: عبدالقادر الفهري، ط.١، (الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ١٩٩٦م)، ٥١-٥٣

(٣) ينظر: ابن السراج، الأصول، مرجع سابق، ٣٨/١ ؛ الأنباري، أسرار العربية، مرجع سابق، ١١ ؛ الشلوبيني، التوطئة، مرجع سابق، ١١٣ ؛ ابن الحاجب، الكافية، مرجع سابق، ٤٤ ؛ ابن هشام، شرح شذور الذهب، مرجع سابق، ٣٥؛ السيوطي، الهمع، مرجع سابق، ٢٢/١

(٤) ينظر: ابن عصفور، شرح الجمل، مرجع سابق، ٩٥-٩٦

(٥) ينظر: سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ٣٤/١

(٦) ينظر: السهيلي، نتائج الفكر، مرجع سابق، ٥١ ؛ الأزهري، التصريح، مرجع سابق، ٢٠٨/١

(٧) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، مرجع سابق، ٢٩٥/٤

وهكذا يتضح الفرق بين ما يحتاج في إحداثه إلى علاج بتحريك عضو من الأعضاء كالضرب والشتم، والمعنوي الذي بخلافه كالعلم والذكاء.[١] مثال ذلك:

- شَرِبَ محمدٌ الماءَ.
- فَهِمَ محمدٌ الدرسَ.

يظهر الفرق على المستوى الدلالي بين الفعلين من حيث نوعية الحدث وانتقائه موضوعاته، أما على المستوى التركيبي فهما متساويان إذ يطلب كلاهما موضوعين، أحدهما يقوم بالحدث والآخر يتأثر به، سواء أكان هذا التأثر ظاهرًا ملموسًا أم كان معنويًا، هذا إذا كان صيغة التركيب على الصورة الآتية:

- محمول + موضوع ١ + موضوع ٢

أما إذا كان الفعل مما ينصب مفعولين فستظهر بعض الفروقات التركيبية التي سيُشار إليها عند الوقوف على الحدث الفعلي وبنيته الموضوعية.

٦. ٢. سمات الحدث:

تُحدد المفردات المعجمية في القواعد التوليدية عبر تتابع السمات، حيث يحتوي كل عنصر من عناصر المعجم على سمات تأخذ إما علامة السلب أو علامة الايجاب، وترتبط بالتخالفات والتضادات القائمة في اللغة.[٢] وعليه نجد أن الفعل والمشتقات مشتركة جميعا في سمة [+حدث]، الأمر الذي أدى إلى التباس في تحديد هذه المقولات حيث تتميز بحضور خصائص فعلية وخصائص اسمية. لو اعتمدنا على أبرز سمتي الأفعال؛ الحدث والزمن نستطيع أن نحصر المقولات المتعلقة بذلك في:

- مقولات تتميز بحضور الحدث فقط، مثل: المصادر.
- مقولات تتميز بحضور الزمن فقط، مثل: الظروف والافعال الناقصة.
- مقولات تتميز بحضور الحدث والزمن، مثل: الأفعال التامة بشقيها العلاجي والقلبي.
- مقولات تتميز بغياب السمتين معا، مثل: أسماء الذوات.

(١) ينظر: الأزهري، التصريح، مرجع سابق، ٥٠٧/١

(٢) زكريا، ميشال، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية، ط.٢، (بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م)، ٦٦

يُلاحظ أن غياب خاصية الحدث ينقل المقولة إلى وضع اسمي تام، فأسماء الذوات لا تحتوي على حدث، أما وجود الحدث مع الزمن فيعطي الحدث وضعًا آخر حيث يكون فعلا متصرفا. إذن فوجود الحدث هو القاسم المشترك بين المصدر والفعل وعليه فسيكون أيضا هو القاسم بين المشتقات والفعل، فالحدث كما يتعايش مع الزمن لإنتاج مقولة فعلية، يتعايش مع عناصر اسمية مثل التعريف والإضافة لإنتاج مقولة اسمية.(١) ولعل ذلك يستدعي الجدل القديم بين الفعل والمصدر أيهما مشتق من الآخر. وفي الواقع نجد أن الحدث ذو طبيعة تستقطب المقولتين معا، فهو اسم باعتباره أمرًا أو شيئًا واقعًا، وهو فعل باعتبار أن وقوعه أصلا يحتاج إلى فعل فاعل، ولأن أمكن وجود أسماء تخلو من الدلالة على الحدث، لا يمكن وجود أفعال خالية منه، مما يؤكد القول إن الفعل مقولة حدثية.

وسبقت الإشارة إلى أن النحويين العرب قد قسموا الأفعال إلى علاجية وقلبية، وبناء عليه يحق القول إنّ الحدث قد يكون علاجيًا حركيًا أو قلبيًا داخليًا، وقد حُددّت سمات أكثر للحدث حيث قسمت إلى أفعال حركة وأفعال سكون، وعلى هذا نجد أن الحدث قد يتسم بسمة [+حركة] أو[- حركة]، وأفعال السكون بدورها تنقسم إلى نوعين حيث تتسم بسمة [+ثبات] أو [- ثبات]، تحدد كل سمة من السمات نوعًا معينًا من الحدث يُوضح بالترسيمة الآتية(٢):

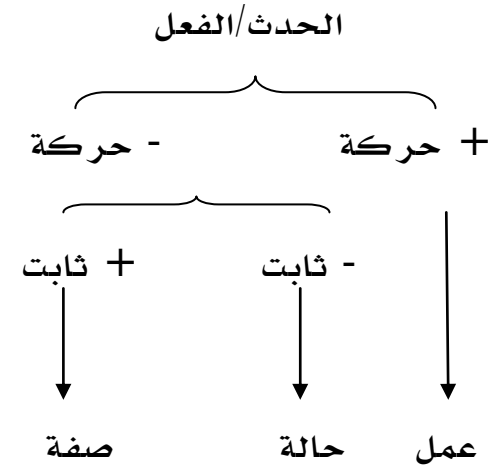

(١) ينظر: المصطفى، بنية الحدث، مرجع سابق، ٥٧-٥٩

(٢) ينظر: اللحياني، خصائص الرأس الفعلي، مرجع سابق، ٢٢٣

٦. ٣. الحدث والبنية الموضوعية للجملة الفعلية:

أقر عديدٌ من الباحثين أن المعلومات التي تحويها البنية الداخلية للحدث يحملها الفعل وموضوعاته، وبهذا فإن دراسة العلاقات المحورية التي تعد دراسة للعلاقات الدلالية بين المحمول وموضوعاته المختلفة، وكيفية التعبير عن هذه العلاقات في الصورة التركيبية عبارة عن إسقاط للمعلومات التي يفيدها الحدث/المحمول في التركيب.(١)

وتتحكم نوعية الحدث التي يتضمنها المحمول/الفعل في انتقاء موضوعاته، وقد لاحظ ذلك النحويون العرب، حيث يشير ابن يعيش إلى أن أفعال الحواس تتعدى إلى مفعول واحد فقط يتناسب مع الحاسة التي يدل عليها الفعل «فالبصر يقتضي مبصراً، والشم يقتضي مشموماً، والسمع يقتضي مسموعاً، فكل واحد من أفعال هذه الحواس يتعدى إلى مفعول مما تقتضيه تلك الحاسة»، فيلزم على هذا أن يكون المبصَر شيئًا أو شخصًا ذا وجود فيزيائي حتى يتناسب مع طبيعة الحدث الذي يحمله الفعل، ولا يجوز أن يكون المفعول مما لا يُبصر، ولهذا بطل قول «أبصرت الحديث».(٢)

وقد أُشير في سياق الحديث عن الخصائص التركيبية للأفعال المزيدة إلى التفاتات النحويين في الربط بين الدلالة المعجمية للفعل و قدرته على التعدي من عدمه، حيث تبيّن أن الأصالة في ذلك مرتبطة ارتباطًا كليًا بالدلالة المعجمية للفعل، فالمعيار الدلالي أقوى معيار صالح لتحديد الأفعال اللازمة.(٣) وبهذا المعيار حكم على أفعال السجايا، وما اقتضى نظافة أو دنسًا أو عرضًا أو لونًا أو حلية، أو دل على حدوث ذات أو صفة حسية، بكونها أفعالا لازمة بالضرورة(٤)، فالحدث الذي يكتنف الفعل يحدد بشكل ثابت هوية الافعال التركيبية، «فكل ما أنبأ لفظه عن حلوله في حيّز غير الفاعل فهو متعدٍ، فالضرب مثلا يقتضي مضروباً، والقتل يقتضي مقتولا،

(١) جحفة، عبد المجيد، الحدث في المفعول، ضمن كتاب اللسانيات المقارنة واللغات في المغرب، مرجع سابق، ١٠٨

(٢) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، مرجع سابق، ٢٩٦/٤

(٣) ينظر: العماري، الجملة العربية، مرجع سابق، ٨٦

(٤) ينظر: ابن مالك، الألفية، مرجع سابق، ٥٤ ؛ ابن هشام، مغني اللبيب، مرجع سابق، ١٧٩/٢؛ ابن هشام، شرح شذور الذهب، مرجع سابق، ٣٦٦؛ الأشموني، شرح الأشموني، مرجع سابق، ٤٣٩/١-٤٤٠

أما الحدث الذي لا ينبأ عن ذلك فهو لازم، فالقيام مثلا لا يتجاوز الفاعل».[١] وهذا الحدث هو الذي يقتضي وجود أفعال تتعدى إلى مفعولين، وقد عُرج بالحديث مسبقًا على وجود نوعين من الحدث الفعلي، أحدهما علاجي والآخر قلبي، ومن خلال مقارنة سريعة أُثبت أن لا فرق بين النوعين على المستوى التركيبي، إنما الاختلاف بينهما على المستوى الدلالي من حيث طبيعة الموضوعات التي يقتضيها الحدث. ولكن ذلك ينطبق على الأفعال التى تتعدى إلى مفعول واحد ولا يثير أي مشكل، أما الأفعال التي تتعدى إلى مفعولين فالأمر مختلف، إذ لا يقف الفرق بين الحدثين على المستوى الدلالي بل يتعدى ذلك إلى المستوى التركيبي.

أمّا ما يخص الحدث العلاجي، فتمثل مجموعة الأفعال التي تترأسها «أعطى» القدرة على التعدي إلى مفعولين، أما الحدث القلبي فتمثله «أفعال القلوب» كما اصطلح النحويون تسميتها. وتختلف الطبيعة الحدثية في هاتين المجموعتين على المستويين الدلالي والتركيبي، حيث يقسم النحويون هذا النوع من التعدي إلى نوعين يقبل فيه النوع الأول التعدي إلى مفعولين أو الاقتصار على أحدهما، أما النوع الآخر فيلزم التعدي إلى مفعولين ولا يقبل الاقتصار على أحدهما.[٢] يتضح الفرق من خلال تحليل هذين التركيبين:

- كسا الغني الفقيرَ ثوبًا.
- حسبَتْ الأمُ الطفلَ نائمًا.

يُلاحظ أن الفعل «كسا» من الأفعال المؤثرة على حد تعبير ابن يعيش، أي ذات تأثير ملموس نافذ من الفاعل إلى المفعول، وكان المفعول به الأول فاعلا للثاني بمعنى أن «الفقير» كان فاعلا في المعنى لأنه هو اللابس للثوب،[٣] ويعد المفعول الثاني من باب زيادة الفائدة لأن المعنى تام دونه.[٤] بينما يختلف الحال في المثال الآخر، فالنحويون أنزلوا هذا النوع من الأفعال منزلة العوامل التي تدخل على الجملة الاسمية المكونة من: مبتدأ وخبر، حيث الهدف المبتغى من وراء هذا التركيب جعل الخبر

(١) ابن يعيش، شرح المفصل، مرجع سابق، ٢٩٥/٤

(٢) ينظر: المبرد، المقتضب، مرجع سابق، ٩٣/٣-٩٥ ؛ ابن السراج، الأصول، مرجع سابق، ٢٧٦/٢-٢٧٧

(٣) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، مرجع سابق، ٢٩٧/٤

(٤) ينظر: المبرد، المقتضب، مرجع سابق، ٩٣/٣-٩٥؛ ابن السراج، الأصول، مرجع سابق، ١٧٧/١-١٨٠

محل يقين أو شك، وطالما أنه عامل يدخل على تركيب اسمي من مبتدأ وخبره، كان المفعول الأول هو المفعول الثاني في المعنى، وفي هذا التركيب يتعذر الاقتصار على المفعول الأول لأن الفائدة إنما تتم في المفعول الثاني، كما أن الفائدة تتم في الخبر.(١)

ما يُهم في هذا المقام التأكيد على أن عدم القدرة على الاستغناء عن المفعول الثاني لا يعود إلى كون الفعل يتضمن حدثًا قلبيًا، أي كونه من الأفعال غير النافذة منك إلى غيرك، إنما يعود إلى طبيعة التركيب والهدف المتحقق من ورائه، إذ رأينا أن الحدث القلبي مماثل للحدث العلاجي من الناحية التركيبية إذا كان متعديًا إلى مفعول واحد فقط، ونستطيع أن نثبت ذلك باستخدام رائز الاستفهام لتحديد المفاعيل في التركيبين السالفين:

- من كسا الغني ؟ الفقيرَ.
- ماذا كسا الغني الفقيرَ؟ ثوبًا.
- ماذا حسبتْ الأمُ ؟ الطفل.*
- ماذا حسبتْ الأمُ الطفلَ ؟ نائمًا.

يُلاحظ أن السؤال لتحديد المفعول في تركيب «كسا» أنتج إجابة مقبولة بالاكتفاء بالمفعول به الأول، أما ما يخص تركيب «حسب»، فالمعنى لا يستقيم ويتم إلا بالمفعولين معا:

- ماذا حسبتْ الأمُ؟ الطفلَ نائمًا.

ويرى الرضي أن الأفعال التي تنصب مفعولين في الحقيقة هي «أعطى وأخواتها»، أما أفعال القلوب فتنصب مفعولا واحدا «هو مضمون الجزء الثاني مضاف إلى الأول» أي أن التقدير: حسبت الأم نوم الطفل، لكن نصبهما معا لتعلقه بمضمونهما معا.(٢) ويوافقه العماري في ذلك غير أنه يرفض أن يكون التقدير الخبر مضاف إلى صاحبه، ويرى ضرورة وقوع الفعل على المبتدأ والخبر، ولهذا يذهب أن أصل التركيب: حسبت الأم أن الطفلَ نائم، وتطور هذا الأصل حتى أفرز:

- حسبتْ الأمُ الطفلَ نائمًا.

(١) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، مرجع سابق، ٢٩٨/٤

(٢) ينظر: الرضي، شرح الكافية، مرجع سابق، ٣٣٤/١-٣٣٥

واستمر الأصل والفرع متزامنين في الاستعمال، وإن كان الأصل أكثر شيوعا.[١]

يثير ذلك في الحقيقة إشكالا في الدراسات اللسانية الحديثة متمثلا في السؤال التالي: هل الدور الدلالي الواحد يُرْبَطُ إلى الوظيفة الإعرابية الواحدة؟ وينضوي ذلك تحت إشكال: هل المفعولان بنية واحدة أو لا؟ وفي حال اعتبارهما بنية واحدة فهل البنية كلها هي التي تأخذ الدور أو لا؟ وحتى نستوضح ذلك نستعين بالمثال الآتي:

- علمت زيدًا قائمًا.

حيث يمثل الضمير دور «المعلِم» وهو القائم بالحدث، وتمثل جملة: «زيدًا قائمًا» المعلوم وهو موضوع قائم بدور المفعول به، الأمر الذي يوضح إمكان ارتباط الدور المحوري الواحد في أفعال القلوب بوظيفتين إعرابيتين باعتبار حاجة هذا الصنف من الأفعال للصلة المعنوية التي تربط بين المفعولين.[٢]

نستطيع أن نقول بناء على ما سبق إن البنية الموضوعية للجملة الفعلية اعتمادًا على الحدث تنتج لنا هذه الصيغ المحتملة:

- محمول + موضوع ١
- محمول + موضوع ١ + موضوع ٢
- محمول + موضوع ١ + موضوع ٢ + موضوع ٣

حيث تمثل الصورة الأول الفعل اللازم، وتمثل الصورة الثانية الفعل المتعدي الذي يرفع فاعلا وينصب مفعولا، وأخيرا الفعل المتعدي إلى مفعولين حيث يرفع فاعلا وينصب مفعولين.

(١) ينظر: العماري، الجملة العربية، مرجع سابق، ٩٣

(٢) ينظر: اللحياني، خصائص الرأس الفعلي، مرجع سابق، ٢٣٣-٢٣٤

خلاصة:

إن مدار الأمر في هذا الفصل الكشف عن الأسس والإجراءات والآليات التي حكمت النظام النحوي العربي، حيث يتبين جلاء المصدر الذي استمد منه النحو العربي أصوله، وتظهر الأدوات التي استلهمها النحو العربي من أصول الفقه من واقع نظام الأصالة والفرعية وآليات المشابهة، وما يترتب على ذلك من القول إن مرتبة الفروع تنحط عن مرتبة الأصول، وإن الأصل أقوى من الفرع والفرع أضعف، وإن للأصول من الاتساع والتصرف ما ليس للفروع، وإن الفرع لابد أن يكون فيه من الأصل. هذه المبادئ النظرية قد انعكست بدورها على نظرية العامل، التي نوقشت مقولة الفعل في هذا الفصل في إطارها وما ارتبط بها من الإعراب والبناء، إذ أقر التراث النحوي العربي بأن الإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال، أما العمل فهو أصل في الأفعال فرع في الأسماء، فسمة الإعراب علة في معمولية الأسماء، كما أن سمة البناء علة في عاملية الأفعال.

إن ارتباط أصالة البناء في الأفعال بأصالة العمل فيه، أتت من منطلق أن التغير الإعرابي ارتبط بقوانين العمل في المنظومة النحوية، فالأصل في الأسماء الإعراب لاحتمالها المعاني النحوية المختلفة، أما الأفعال فهي جزء مؤثّر العمل، والمبني مؤثر والمعرب متأثر، فُبنيت الأفعال لأن تأثير العمل سمة لازمة لها، غير أن الفعل المضارع بمشابهته لاسم الفاعل قد خرج من البناء إلى الإعراب خروجًا جزئيًا، واحتل بسبب هذا الخروج منزلة بين الثقل المتأصل والخفة المستعارة. كما خرجت المشتقات التي اشتركت مع الأفعال في الدلالة على الحدث إلى العمل، وفي ذلك خضوع لمبدأ تقارض الخصائص أو انتقال السمات بين مقولات الكلم الثلاث، وهو أحد الأسس الثابتة في النسق اللغوي العربي.

الخاتمة:

نخلص في الختام إلى نتائج نجملها في الآتي:

- إن الخلفية المعرفية التي انطلق منها اللغويون المحدثون العرب في التشكيك في سلامة التقسيم الثلاثي واحتوائه لجميع أقسام الكلم، هي الإيمان والتسليم بالتأثير اليوناني في التراث اللغوي العربي.
- كانت الحساسية الدينية من العلوم الأجنبية التي تتنافى مع روح الإسلام مكونًا ثقافيًا يحول دون التأثر السريع بالمنطق اليوناني.
- إن الاعتماد على مواطن التشابه بين علمين لا يفضي إلى القول بتأثر السابق باللاحق، وخصوصا إذا اختلف العلمان في الهدف والمنهج والموضوع.
- استناد اللغويين المحدثين العرب إلى المصادر المتأخرة في نقدهم للتقسيم الثلاثي وعدم تحديد المصادر المعتمدة بدقة.
- تناقض المآخذ على التقسيم الثلاثي للكلم، إذ يعيد المنهج الوصفي ما رفضه ابتداء من الحدود المنطقية البعيدة عن روح اللغة.
- كان الاعتماد في تصنيف الكلم في التراث النحوي العربي قائمًا على المستوى التركيبي بشكل أساس، وإنتاج التوليفات التركيبية المقبولة.
- يقوم التصنيف على مجموعة من المبادئ منها المشابهة، حيث يصنف الناس الأشياء في مقولات اعتمادا على درجة المشابهة بينها وبين أنماط نموذجية، وهذه النظرية قد سوغت التفاوت بين عناصر المقولة الواحدة.
- تنبه النحويون الأوائل إلى التفاوت والفروق بين عناصر المقولة الواحدة.
- تنطبق شروط النظرية العلمية؛ الشمول والتناسق والبساطة على نظرية أجزاء الكلام العربي التي تقتضي السيطرة على كثرة المعطيات بردها إلى عدد قليل من الأصناف بالنسبة إلى كل مستوى.
- إثبات أصالة نظرية أجزاء الكلام العربي وملاءمة التقسيم الثلاثي للمنظومة النحوية العربية.
- خلوص حد سيبويه للفعل من الأثر المنطقي، واعتماده على أسس لغوية صرفية اشتقاقية في تحديد ماهية الفعل، في حين ترتبط إشكالية ضبط تعريف الفعل ارتباطًا مباشرًا بتأثير المنطق المتأخر في النحو العربي.

- تفاوت الفعل في قبوله لبعض خصائصه ومميزاته إثر ما يمليه عليه طبيعة كل قسم، لم يؤدِ إلى القول بخروج أحد أقسام الفعل من دائرته.
- يعد اختصاص الفعل بأبنية صرفية من السمات الجوهرية التي ميزته عن قرينيه الاسم والحرف، ولذلك أخُرجت أسماء الأفعال من حيز الأفعال إلى حيز الاسماء لخروجها عن هذا المعيار.
- ترتبط أصالة الفعل في اللزوم والتعدي بالمعنى المعجمي، فيما يُعدى الفعل بعمليات تحويلية ترتبط بالبناء الصرفي ودلالته وذلك نظرا للاشتراك الصيغي.
- تدرج الفعل بين البناء والإعراب يستند إلى المشابهة بينه وبين الاسم، فكلما ازداد شبها بالاسم استحق ما استحقه من الإعراب، وكلما بُعد عنه رجع إلى ما يستحقه في الأصل من البناء.
- يتجلى مبدأ الأصالة والفرعية الذي يعكس المعين الفقهي الذي استقاه الدرس اللغوي العربي من خلال الدور الذي تقلده الفعل في العلاقات الإعرابية العاملية.
- صنفت العوامل الفعلية في التراث النحوي العربي وفق معايير لغوية مختلفة، وقد حُصرت في ثلاثة معايير هي: قدرة الفعل على التعدي أو اللزوم، وجمود الفعل وتصرفه، وتركيب الجملة ودلالتها.
- إنّ بعض العوامل الفعلية قد تفقد بعض سمات الفعل كالتصرف، لكنها تحتفظ بالهوية الفعلية بتغليب المشابهة والاشتراك في بعض الخصائص الفعلية، غير أن ذلك قد يضعف من قوة عملها.
- تتميز بعض العوامل الفعلية مثل: "كان وأخواتها" و"أفعال المقاربة" و"ظن وأخواتها" بإنتاج تراكيب خاصة، نظرًا لما تمليه عليها دلالتها الوظيفية التي تسقطها على الجملة برمتها.
- إن دلالة الفعل على الحدث هي القاسم المشترك بينه وبين المصدر، ومن ثمّ بين المشتقات والفعل، وهذه الدلالة هي التي أشركت المشتقات في العمل.

ولا يسعني في هذا المقام وأنا أخط آخر سطر من هذا العمل إلا أن أحمد الله الذي هداني لهذا، فما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، سائلة المولى عزّ وجلّ أن يكون العمل قد حقق الغاية والمقصد.

ملخص البحث

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين.

أما بعد:

تعدُّ نظرية أجزاء الكلام العربي التي قسمت الكلم إلى ثلاث مقولات: اسم وفعل وحرف، إحدى أهم اللبنات التي قام عليها الدرس النحوي العربي. وقد تشاكلت هذه المقولات وتقاطعت فظهرت من خلالها أسس النظر النحوي وأصوله، وأحد أهم ركائز هذا الصرح هو الفعل الذي تناولته الباحثة بالدراسة من خلال هذه النظرية في ثلاثة فصول تسبقها مقدمة وتقفوها خاتمة وكانت على النحو الآتي:

الفصل الأول: تناولت فيه الباحثة نظرية أجزاء الكلام العربي من حيث التشكيك في أصالتها ونجاعتها من لدن مستشرقين ولغويين عرب، ثم دافعت عن أصالة هذه النظرية اعتمادا على مسارين: تاريخي يقف على حدود العلاقات اليونانية العربية، ويؤرخ لدخول المنطق وتأثيره في الفكر العربي، ونسقي من داخل المنظومة النحوية يعرج على بعض الملاحظات المنهجية التي وقع فيها اللغويون المحدثون في الحكم على قصور النظرية، ثم التأكيد على ملاءمة هذه النظرية للنسق النحوي العربي بتقديم جمع من الآراء المساندة.

الفصل الثاني: عالجت فيه الباحثة الفعل باستعراض موقعه في الأنحاء المتقدمة، ثم الوقوف على حدوده وخصائصه حيث أبرزت الأثر المنطقي الذي كان طارئًا في النحو العربي لا مؤسِسًا كما اُدعي، وبعد ذلك انتقلت إلى دراسة أبنيته، والزوائد الصرفية والنحوية التي تلحقه، وأثرها في بنية الفعل التركيبية، وانتهت إلى إبراز المستوى الدلالي في الفعل من خلال نظرية البنية التصورية.

الفصل الثالث: تناولت فيه الباحثة الفعل من خلال النظرية الإعرابية العاملية، بتحديد صلة الفعل بمفهومي الإعراب والبناء؛ مبرراته ومراتبه. ورصد عمل الفعل وأثره في التراكيب والجمل، ثم سلطت الضوء على الحدث بعدّه محددا رئيسا لماهية الفعل، وتقاطعه في ذلك مع الأسماء المشتقة، وأثر نوعية الحدث في التراكيب.

أسأل الله العظيم أن يجعله عملا وافيًا بالغرض محققًا للقصد، والحمد لله في بدء وفي ختم.

الفهارس العامة:

فهرس المصطلحات

فهرس المصادر والمراجع

فهرس المصطلحات:

المصطلح	التعريف	الصفحة
الأيدولوجيا	هي كل مذهب أو اعتقاد يستلهمه الفرد أو الجماعة ويستمد منه آراءه ومواقفه.	٦٦
الجهة	هي مجموع سمات الحدث التي تمكن من قياسه ووصفه زمنيا، فهو ممتد أو غير ممتد أو لحظي، وهو محدود وغير محدود، وهو تام وغير تام.	١٠١
الحالة	يشير هذا المصطلح ضمن معناه التقليدي إلى تلك العلاقات التركيبية التي تبرز عبر العلامات الإعرابية.	١٠٠
الرائز	هو عنصر الاختبار الذي يُستثمر لأجل معرفة مدى صدقية الاستدلال وصحة التحليل.	١٢٩
الفعل الاختياري	الفعل الاختياري كما يعرفه إبراهيم أنيس هو الذي لنا اختيار في حدوثه ولو كان مما يعده القدماء لازما مثل: جلس، وقعد.	١٣٥
الفعل الإجباري	الفعل الإجباري الذي لا اختيار لنا في حدوثه مثل: كبر، وضعف.	١٣٥
المحلاّتية	المحلاّتية كما ترجمها المتوكل مقابلاً لمصطلح *Valency* يركز على عدد ونوع الروابط التي تكونها العناصر التركيبية بعضها مع بعض في سياق جمل مختلفة. بعبارة أخرى، يقدم النحو المحلاتي جملة نموذجية معينة تشتمل على عنصر جوهريّ، وهو الفعل، وعدد من العناصر أو الموضوعات المكملة التابعة له والتي يتم تحديد نوعها من خلال محلاتياته الممكنة، أي المحلات أو الخانات التي يمكن ملؤها بموضوعات إجبارية أو اختيارية.	١٤٣

المصطلح	التعريف	الصفحة
المقولة	المقولة هي المحمول، باعتبار أن المحمول في القضية المنطقية هو المقول على الموضوع، والمقولات في اللغة الفلسفية عموما هي المفاهيم والتصورات التي تُصنف تحتها الأفكار والظواهر، ونُرجع إليها أحكام العقل. ولقد استعارت اللسانيات الحديثة هذا المصطلح حيث أطلقت لفظ المقولات النحوية على كل مجموعة من الوحدات التي تشترك في الخواص المورفولوجية والدلالية والتركيبية حتى تحظى بالوضع نفسه داخل الجملة.	٣٠
المحمول الدخل و المحمول الخرج	المحمول الدخل عند المتوكل المحمول الأصل المشتق منه، ويمثل المحمول الخرج المحمول المشتق.	١٥٥
المحمول والموضوع	المحمول والموضوع مصطلحان منطقيان يعودان إلى منطق المحمولات الذي يعدّ الجملة بنية حملية مكونة من: محمول وموضوعات، فالمحمول عند المنطقيين هو المحكوم به في القضية الحملية. والموضوع هو الحامل للصفة أو الصفات أي المحكوم عليه.	١٤٤
المسار المغلق الهدفي	هو الذي يعبر عنه بدالة الهدف (إلى) أو (حتى)، نحو: دخل زيد إلى المنزل.	١٧٧
المسار المغلق المصدري	هو الذي يعبر عنه بدالة المصدر (من)، نحو: خرج زيد من الدار.	١٧٧
المورفيم	مصطلح يشيرإلى الوحدات الدنيا في اللسان؛ المتضمنة لشقي الدال والمدلول معا.	٩٧
الميتافيزيقا	ويسمى علم ما بعد الطبيعة، هو العلم الذي يتأمل الموجودات اللامحسوسة والماورائية أي الغيبيات.	٦٣

المصطلح	التعريف	الصفحة
النحو التوليدي	يحيل هذا المصطلح إلى النظرية اللسانية المنسوبة إلى نوام تشومسكي، وينبني على المصادرة بقدرة كل فاعل متكلم على إنتاج عدد لانهائي من الجمل وفهمها. بحيث يسمى كل نحو نحوا توليديا حال ما تصاغ قواعده صياغة صحيحة فتكون قادرة على توليد عدد لانهائي من الجمل الممكنة بصورة آلية، وذلك انطلاقا من عدد محدود من الوحدات والآليات البسيطة، عبر إخضاعها لتحويلات مختلفة.	١٦٨
الوسائط	العناصر الخاصة التي من الممكن استثمارها لإبراز الظاهرة.	١٦٩

فهرس المصادر و المراجع

أولا: الكتب :

- أرسطو(١٩٨٢م)، كتاب أرسطو في الشعر، تحقيق: ابراهيم حمادة، (د.ط)، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية.
- أرسطو(١٩٨٠م)، منطق أرسطو، تحقيق: عبدالرحمن بدوي، (ط.١)، بيروت، دار القلم.
- الأزهري، خالد(١٤٢١هـ-٢٠٠٠م)، شرح التصريح على التوضيح، تحقيق: محمد باسل عيون السود، (ط.١)، بيروت، دار الكتب العلمية.
- الأشموني، علي بن محمد(١٤١٩هـ-١٩٩٨م)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: حسن حمد، (ط.١)، بيروت،دار الكتب العلمية.
- الأعلم الشنتمري، يوسف بن سليمان(١٤٢٠هـ-١٩٩٩م)، النكت في تفسير كتاب سيبويه، تحقيق: رشيد بلحبيب، (د.ط)، المغرب، وزارة الأوقاف الشؤون الاسلامية.
- الأنباري، عبد الرحمن بن محمد(د.ت)، أسرار العربية، تحقيق: محمد البيطار، (د.ط)، دمشق، مطبوعات المجمع العلمي العربي.
- الأنباري، عبد الرحمن بن محمد(١٣٧٧هـ-١٩٥٧م)، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، تحقيق: سعيد الأفغاني، (د.ط)، دمشق، مطبعة الجامعة السورية.
- الأنباري، عبد الرحمن بن محمد(١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م)، الإنصاف في مسائل الخلاف، (ط.١)، بيروت، المكتبة العصرية.
- الأنباري، عبد الرحمن بن محمد(١٤١٨هـ-١٩٩٨م)، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، (د.ط)، القاهرة، دار الفكر العربي.
- الأنباري، محمد بن القاسم(١٤٠١هـ-١٩٨١م)، المذكر والمؤنث، تحقيق: محمد عظيمة، (د.ط)، القاهرة، مطابع الأهرام.
- أنيس، إبراهيم(٢٠١٠م)، أسرار اللغة، (د.ط)، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية.
- ابن بابشاذ، طاهر بن أحمد(١٩٧٧م)، شرح المقدمة المحسبة، تحقيق: خالد عبد الكريم، (ط.١)، الكويت، المكتبة العصرية.

فهرس المصادر و المراجع

- باكلا، محمد حسن؛ والريح، محيي الدين خليل؛ ونعمة، جورج؛ وصيني، محمود إسماعيل؛ والقاسمي، علي(١٩٨٣م)، معجم مصطلحات علم اللغة الحديث، (ط.١)، بيروت، مكتبة لبنان.
- بدوي، عبد الرحمن(١٩٤٠م)، التراث اليوناني في الحضارة الإسلامية، (د.ط)، مصر، مكتبة النهضة المصرية.
- بروكلمان، كارل(د.ت)، تاريخ الأدب العربي، ترجمة: عبد الحليم النجار، (ط.٤)، القاهرة، دار المعارف.
- بريور، ماري نوال غاري(٢٠٠٧م)، المصطلحات المفاتيح في اللسانيات، ترجمة: عبد القادر فهيم الشيباني، (ط.١)، الجزائر، د.ن.
- البطليوسي، عبد الله بن محمد(د.ت)، كتاب الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، تحقيق: سعيد عبد الكريم سعودي، (د.ط)، بيروت، دار الطليعة.
- البغدادي، إسماعيل باشا(د.ت)، هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، (د.ط)، بيروت، دار إحياء التراث العربي.
- البكوش، الطيب(١٩٩٢م)، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، (ط.٣)، تونس، المطبعة العربية.
- بودرع، عبد الرحمن(١٩٩٨-١٩٩٧م)، النظر النحوي أصوله وجوامعه، رسالة دكتوارة (غير منشورة)، جامعة محمد الخامس، الرباط، كلية الآداب والعلوم الإنسانية.
- بو علي، فؤاد(١٤٣٢هـ-٢٠١١م)، الأسس المعرفية والمنهجية للخطاب النحوي العربي، (ط.١)، إربد، عالم الكتب الحديث.
- بو معزة، رابح(١٤٢٩هـ-٢٠٠٩م)، الجملة الوظيفية في القران الكريم، (ط.١)، إربد، عالم الكتب الحديث.
- بو معزة، رابح(١٤٣٢هـ-٢٠١١م)، نظرية النحو العربي ورؤيتها لتحليل البني اللغوية، (ط.١)، إربد، عالم الكتب الحديث.
- ترزي، فؤاد(١٩٦٩م)، في أصول اللغة والنحو، (د.ط)، بيروت، دار الكتب.
- التوحيدي، أبو حيان(١٩٩٢م)، المقابسات، تحقيق: حسن السندوبي، (ط.٢)، الكويت، دار سعاد الصباح.

فهرس المصادر و المراجع

- تورابي، عبد الرزاق؛ و النهيبي، نهاد؛ وعمري، نهاد(٢٠٠٤م)، سمات الفعل وطرق بنائها، إشراف: عبدالقادر الفهري، الرباط، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب.
- ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم(١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م)، الرد على المنطقيين المسمى أيضا "نصيحة أهل الإيمان في الرد على منطق اليونان، تحقيق: عبد الصمد الكتبي، (ط.١)، بيروت، مؤسسة الريان.
- ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم(١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م)، مجموعة الفتاوى، (ط.٣)، المنصورة، دار الوفاء.
- الجابري، محمد عابد(٢٠٠٩م)، بنية العقل العربي، (ط.٩)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- جحفة، عبد المجيد(٢٠٠٠م)، مدخل إلى الدلالة الحديثة، (ط.١)، الدار البيضاء، دار توبقال للنشر.
- الجرجاني، عبد القاهر(١٩٨٨م)، العوامل المئة في أصول العربية، شرح: خالد الأزهري، تحقيق: البدراوي زهران، (ط.٢)، القاهرة، دار المعارف.
- الجرجاني، عبد القاهر(١٩٨٢م)، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: كاظم بحر المرجان، (د.ط)، العراق، دار الرشيد للنشر.
- الجرجاني، علي محمد الشريف(١٩٨٥م)، كتاب التعريفات، (د.ط)، بيروت، مكتبة لبنان.
- ابن جُلجُل، سليمان بن حسان(١٩٨٥م-١٤٠٥هـ)، طبقات الأطباء والحكماء، (ط.٢)، بيروت، مؤسسة الرسالة.
- الجمحي، محمد بن سلام(د.ت)، طبقات فحول الشعراء، تحقيق: محمود محمد شاكر، (د.ط)، جدة، دار المدني.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان(١٤٢١هـ-٢٠٠١م)، الخصائص، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، (ط.١)، بيروت، دار الكتب العلمية.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان(١٤١٩هـ-١٩٩٣م)، سر صناعة الإعراب، تحقيق: حسن هنداوي، (ط.٢)، دمشق، دارالقلم.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان(١٩٨٨م)، اللمع في العربية، تحقيق: سميح أبو مغلي، (د.ط)، عمان، دار مجدلاوي للنشر.

فهرس المصادر و المراجع

- ابن جني، أبو الفتح عثمان(١٣٧٣هـ)، المنصف، تحقيق: ابراهيم مصطفى؛ عبد الله أمين، (ط.١)، القاهرة، مطبعة مصطفى البابي الحلبي.
- جهامي، جيرار(١٩٩٤م)، الإشكالية اللغوية في الفلسفة العربية، (ط.١)، بيروت، دار المشرق.
- الجواري، أحمد عبد الستار(٢٠٠٦م)، نحو الفعل، طبعة جديدة، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- الجوهري، إسماعيل بن حماد(١٩٩٠م)، الصحاح، تحقيق: أحمد عبد الغفورعطار، (ط.٤)، بيروت، دار العلم للملايين.
- ابن الحاجب، عثمان بن عمر(١٤٣١هـ-٢٠١٠م)، الكافية في علم النحو والشافية في علمي التصريف والخط، تحقيق: صالح الشاعر، (ط.١)، القاهرة، مكتبة الآداب.
- الحديثي، خديجة(١٣٨٥هـ-١٩٦٥م)، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، (ط.١)، بغداد، منشورات مكتبة النهضة.
- حسّان، تمام(١٤٢٧هـ-٢٠٠٧م)، اللغة العربية معناها و مبناها، (ط.٥)، القاهرة، عالم الكتب.
- حسّان، تمام(١٩٩٠م)، مناهج البحث في اللغة، (د.ط)، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية.
- الحلواني، محمد خير(١٩٨٣م)، أصول النحو العربي، (ط.٢)، الرباط، الناشر الأطلسي.
- الحلواني، محمد خير(١٣٩٩هـ--١٩٧٩م)، المفصل في تاريخ النحو العربي، (ط.١)، بيروت، مؤسسة الرسالة.
- ابن حمزة، مصطفى(١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م)، نظرية العامل في النحو العربي، (ط.١)، الدار البيضاء، مطبعة النجاح.
- أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف(١٤١٩هـ-١٩٩٨م)، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: حسن هندواي، (ط.١)، دمشق، دار القلم.
- ابن خلكان، أحمد بن محمد(١٤١٤هـ-١٩٩٤م)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، (د.ط)، بيروت، دار صادر.

فهرس المصادر و المراجع

- دي بور، ت.ج(د.ت)، تاريخ الفلسفة في الإسلام، ترجمة: محمد عبد الهادي أبو ريده، (ط.٥)، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية.
- الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد(١٤١٧هـ-١٩٩٦م)، سير أعلام النبلاء، تحقيق: شعيب الأرنؤوط؛ حسين الأسد، (ط.١١)، بيروت، مؤسسة الرسالة.
- ر.هـ.روبنز(١٩٩٧م)، موجز تاريخ علم اللغة في الغرب، ترجمة: أحمد عوض، (د.ط)، الكويت، عالم المعرفة.
- الراجحي، عبده(١٩٧٩م)، النحو العربي والدرس الحديث، (د.ط)، بيروت، دار النهضة العربية.
- راغين، بوشعيب(١٤٣٢هـ-٢٠١١م)، البنى التصورية واللسانيات المعرفية في القرآن الكريم، (ط.١)، اربد، عالم الكتب الحديث.
- الرضي الاستراباذي، محمد بن الحسن(١٩٩٦م)، شرح الرضي على الكافية، تحقيق: يوسف حسن عمر، (ط.٢)، بنغازي، منشورات جامعة قاريونس.
- الرضي الاستراباذي، محمد بن الحسن(١٤٠٢هـ-١٩٨٢م)، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن؛ محمد الزقراف؛ محمد محي الدين، (د.ط)، بيروت، دار الكتب العلمية.
- الرفاعي، محمد عبد العزيز(٢٠٠٨م)، العربية من منظور المنهج التوزيعي، (ط.١)، القاهرة، دار الهاني للطباعة والنشر.
- الرماني، علي بن عيسى، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: محمد إبراهيم يوسف شيبة، رسالة دكتوراة (غير منشورة)، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، مكة المكرمة.
- الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق(١٤٠٧هـ-١٩٨٧م)، أمالي الزجاجي، تحقيق: عبد السلام هارون، (ط.٢)، بيروت، دار الجيل.
- الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق(١٣٩٩هـ-١٩٧٩م)، الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن المبارك، (ط.٣)، بيروت، دار النفائس.
- الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق(١٩٢٦م)، الجمل، تصحيح: ابن أبي شنب، (د.ط)، الجزائر، مطبعة جول كربونل.

فهرس المصادر و المراجع

- الزركلي، خير الدين(١٩٨٦م)، الأعلام، (ط.٧)، بيروت، دار العلم للملايين.
- زكريا، ميشال(١٤٠٦هـ-١٩٨٦م)، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية، (ط.٢)، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر.
- الزمخشري، محمود بن عمر(د.ت)، المفصل في علم العربية، (ط.٢)، بيروت، دار الجيل.
- الساقي، فاضل مصطفى(١٣٩٧هـ-١٩٧٧م)، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، (د.ط)، القاهرة، مكتبة الخانجي.
- ابن السراج، محمد بن سهل(١٤١٧هـ-١٩٩٦م)، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، (ط.٣)، بيروت، مؤسسة الرسالة.
- سعيد، جلال الدين(١٩٩٤م)، معجم المصطلحات والشواهد الفلسفية، (د.ط)، تونس، دار الجنوب.
- السهيلي، عبد الرحمن بن عبد الله(١٤١٢هـ-١٩٩٢م)، نتائج الفكر في النحو، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود؛ علي محمد معوّض، (ط.١)، بيروت، دار الكتب العلمية.
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان(١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، (ط.٣)، القاهرة، مكتبة الخانجي.
- السيرافي، الحسن بن عبد الله(١٤٠٥هـ-١٩٨٥م)، أخبار النحويين البصريين، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، (ط.١)، القاهرة، دار الاعتصام.
- السيرافي، الحسن بن عبد الله(١٩٨٦م)، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: رمضان عبد التواب؛ محمود فهمي حجازي؛ محمد هاشم عبد الدائم، (د.ط)، القاهرة، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- السيوطي، عبد الرحمن(د.ت)، الأشباه و النظائر في النحو، (د.ط)، بيروت، دار الكتب العلمية.
- السيوطي، عبد الرحمن(١٤٢٧هـ-٢٠٠٧م)، صون المنطق والكلام عن فن المنطق والكلام، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، (ط.١)، بيروت، دار الكتب العلمية.

فهرس المصادر و المراجع

- السيوطي، عبد الرحمن(د.ت)، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: محمد جاد المولى؛ محمد أبو الفضل؛ علي البجاوي، (ط.٣)، القاهرة، مكتبة دار التراث.
- السيوطي، عبد الرحمن(١٤١٨هـ-١٩٩٨م)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين، (ط.١)، بيروت، دار الكتب العلمية.
- ابن الشجري، هبة الله بن علي(١٤١٢هـ-١٩٩٢م)، أمالي ابن الشجري، تحقيق: محمود محمد الطناحي، (ط.١)، القاهرة، مكتبة الخانجي.
- الشلوبيني، عمر بن محمد(١٤٠١هـ-١٩٨١م)، التوطئة، تحقيق: يوسف المطوع، (ط.٢)، القاهرة، دار الكتب.
- الشمري، مهدي صالح(٢٠١١م)، الأفعال الناسخة في دراسات المحدثين، (ط.١)، بيروت، دار الكتب العلمية.
- شنوقة، السعيد(٢٠٠٨م)، في أصول النحو العربي، (ط.١)، القاهرة، المكتبة الأزهرية للتراث.
- ابن صاعد الأندلسي، صاعد بن أحمد(١٩١٢م)، كتاب طبقات الأمم، نشره وذيله بالحواشي: الأب لويس شنجو اليسوعي، (د.ط)، بيروت، المطبعة الكاثوليكية.
- صالح، محمد سالم(٢٠٠٨م)، الدلالة والتقعيد النحوي دراسة في فكر سيبويه، (ط.١)، القاهرة، دار غريب.
- الصبان، محمد بن علي(د.ت)، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، (د.ط)، القاهرة، المكتبة التوفيقية.
- طلب، عبد الحميد السيد(د.ت)، تاريخ النحو وأصوله، (د.ط)، القاهرة، مكتبة الشباب.
- أبو الطيب اللغوي، عبد الواحد بن علي(١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م)، مراتب النحويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، (ط.١)، بيروت، المكتبة العصرية.
- عبد الرحمن، طه(د.ت)، تجديد المنهج في تقويم التراث، (ط.٢)، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي.

فهرس المصادر و المراجع

- عبد الواحد، عبد الحميد(١٩٩٦م)، بنية الفعل قراءة في التصريف العربي، (د.ط)، صفاقس، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية.
- عزوز، أحمد(٢٠٠٢م)، أصول تراثية في نظرية الحقول الدلالية، (د.ط)، دمشق، منشورات اتحاد الكتاب العرب.
- ابن عصفور، على بن مؤمن(١٤٠٠هـ-١٩٨٠م)، شرح جمل الزجاجي، تحقيق: صاحب أبو جناح، (د.ط)، بغداد، وزارة الأوقاف.
- ابن عصفور، على بن مؤمن(١٣٩٢هـ-١٩٧٢م)، المقرب، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري؛ عبد الله الجبوري، (ط.١)، بغداد، د.ن.
- ابن عصفور، على بن مؤمن(١٩٩٦م)، الممتع الكبير في التصريف، تحقيق: فخر الدين قباوة، (ط.١)، بيروت، مكتبة لبنان ناشرون.
- العكبري، عبد الله بن الحسين(١٤١٦هـ-١٩٩٥م)، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: غازي طليمات، (ط.١)، دمشق، دار الفكر.
- العكبري، عبد الله بن الحسين، (١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م) مسائل خلافية في النحو، تحقيق: عبد الفتاح سليم، (ط.٣)، القاهرة، مكتبة الآداب.
- العماري، عبد العزيز(٢٠٠٤م)، الجملة العربية، (ط.١)، فاس، مطبعة انفو-برانت.
- عمايرة، اسماعيل أحمد(١٤١٢هـ-١٩٩٢م)، المستشرقون ونظراتهم في نشأة الدراسات العربية، (ط.٢)، عمان، دار حنين.
- عمر، أحمد مختار(٢٠٠٣م)، البحث اللغوي عند العرب، (ط.٨)، القاهرة، عالم الكتب.
- عمر، أحمد مختار(٢٠٠٥م)، علم الدلالة، (ط.٦)، القاهرة، عالم الكتب.
- غاليم، محمد(١٤٣١هـ-٢٠١٠م)، المعنى والتوافق مبادئ لتأصيل البحث الدلالي العربي، (ط.١)، اربد، عالم الكتب الحديث.
- الفارابي، أبو نصر(١٩٨٢م)، الألفاظ المستعملة في المنطق، تحقيق: محسن مهدي، (ط.٢)، بيروت، دار المشرق.
- الفارابي، أبو نصر(١٩٩٠م)، كتاب الحروف، تحقيق: محسن مهدي، (ط.٢)، بيروت، دار المشرق.
- ابن فارس، أبو الحسين أحمد(١٤١٨هـ ١٩٩٧م)، الصاحبي في فقه اللغة، علق عليه: أحمد حسن بسج، (ط.١)، بيروت، دار الكتب العلمية.

فهرس المصادر و المراجع

- ابن فارس، أبو الحسين أحمد(١٣٩٢هـ)، مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، (د.ط)، القاهرة، دار الفكر.
- الفارسي، الحسن بن أحمد(١٤٢٦هـ-١٩٩٦م)، الإيضاح، تحقيق: كاظم بحر المرجان، (ط.٢)، بيروت، عالم الكتب.
- الفارسي، الحسن بن أحمد(١٤١٠هـ-١٩٩٠م)، التعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق: عوض حمد القوزي، (ط.١)، القاهرة، مطبعة الأمانة.
- الفارسي، الحسن بن أحمد(١٤٠٧هـ-١٩٨٧م)، المسائل الحلبيات، تحقبق: حسن هنداوي، (ط.١)، بيروت، دار المنارة.
- فريحة، أنيس(١٩٨١م)، نظريات في اللغة، (ط.٢)، بيروت، دار الكتاب اللبناني.
- الفهري، عبد القادر الفاسي (١٩٨٩م)، البناء الموازي نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة، (د.ط)، الدار البيضاء، دار توبقال للنشر.
- الفهري، عبد القادر الفاسي (إعداد)، (١٩٩٦م)، اللسانيات المقارنة واللغات في المغرب(دائرة مستديرة)، (ط.١)، الرباط، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية.
- الفهري، عبد القادر الفاسي(٢٠٠٠م)، اللسانيات واللغة العربية نماذج تركيبية ودلالية، (ط.٤)، الدار البيضاء، دار توبقال للنشر.
- الفهري، عبد القادر الفاسي(١٩٨٦م)، المعجم العربي، (ط.١)، الدار البيضاء، دار توبقال للنشر.
- فيرستيغ، كيس(١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م)، عناصر يونانية في الفكر اللغوي العربي، ترجمة: محمود كناكري، (ط.٢)، اربد، عالم الكتب الحديث.
- الفيروز آبادي، محمد بن يعقوب(١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م)، القاموس المحيط، تحقيق: أنس الشامي، زكريا أحمد جابر، (د.ط)، القاهرة، دار الحديث.
- ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم(د.ت)، أدب الكاتب، تحقيق: محمد الدالي، (د.ط)، بيروت، مؤسسة الرسالة.

فهرس المصادر و المراجع

- القرداحي، الأباتي جبرائيل(٢٠٠٨م)، المناهج في النحو والمعاني عند السريان، تقديم: الأب جوزيف شابو، (ط.٣)، حلب، المكتبة السريانية.
- القرطبي، ابن مضاء(١٩٨٢م)، كتاب الرد على النحاة، تحقيق: شوقي ضيف، (ط.٢)، القاهرة، دار المعارف.
- القفطي، علي بن يوسف(١٣٢٦هـ)، أخبار العلماء بأخبار الحكماء، تصحيح: محمد أمين الخانجي، (د.ط)، مصر، مطبعة السعادة،
- القفطي، علي بن يوسف(١٤٠٦هـ-١٩٨٦م)، انباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، (ط.١)، القاهرة، دار الفكر العربي.
- القفطي، علي بن يوسف(١٩٠٨م)، تاريخ الحكماء، تحقيق: جوليوس ليبرت، (د.ط)، ليبزغ.
- اللحياني، سرور(٢٠١٠م)، خصائص الرأس الفعلي وظواهر من انتظام المعجم، (ط.١)، منوبة، منشورات كلية الآداب والفنون والإنسانيات.
- ابن مالك، محمد بن عبد الله(١٤٢٢هـ-٢٠٠١م)، شرح التسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، طارق فتحي السيد، (ط.١)، بيروت، دار الكتب العلمية.
- ابن مالك، محمد بن عبد الله(١٤٢٤هـ-٢٠٠٢م)، متن ألفية ابن مالك، (ط.١)، بيروت، دار حزم.
- المبرد، أبو العباس محمد(١٤١٥هـ-١٩٩٤م)، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، (ط.٣)، القاهرة، مطابع الأهرام.
- المتوكل، أحمد(١٩٨٨م)، قضايا معجمية المحمولات الفعلية المشتقة في اللغة العربية(ط.١)، الرباط، الشركة المغربية للناشرين المتحدين
- مجدوب، عز الدين(١٩٩٨م)، المنوال النحوي العربي: قراءة لسانية جديدة، (ط.١)، تونس، دار محمد علي الحامي.
- محسب، محي الدين(٢٠٠٧م)، الثقافة المنطقية في الفكر النحوي، (د.ط)، الرياض، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، استرجعت بتاريخ ٢٠١١/٤/٤ من موقع:
http://faculty.ksu.edu.sa/Prof.muhassab/default.aspx

فهرس المصادر و المراجع

- المخزومي، مهدي(١٣٨٦هـ-١٩٦٦م)، في النحو العربي: قواعد وتطبيق، (ط.١)، القاهرة، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده.
- المخزومي، مهدي(١٤٠٦هـ-١٩٨٦م)، في النحو العربي: نقد وتوجيه، (ط.٢)، بيروت، دار الرائد العربي.
- المرادي، الحسن بن القاسم(١٤٢٢هـ-٢٠٠١م)، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، (ط.١)، القاهرة، دار الفكر العربي.
- المسدي، عبد السلام(٢٠١٠م)، العربية والإعراب، (ط.١)، بيروت، دار الكتاب الجديد المتحدة.
- مصطفى، ابراهيم(١٤١٣هـ-١٩٩٢م)، إحياء النحو، (ط.٢)، القاهرة، دار الكتاب الإسلامي.
- ابن منظور، محمد بن مكرم(د.ت)، لسان العرب، تحقيق: عبد الله علي الكبير؛ محمد أحمد حسب الله؛ هاشم محمد الشاذلي، (د.ط)، مصر، دار المعارف.
- المهيري، عبد القادر(١٩٩٣م)، نظرات في التراث اللغوي العربي، (ط.١)، بيروت، دار الغرب الإسلامي.
- الموصلي، السيد اقليميس يوسف(١٨٧٩م)، اللمعة الشهية في نحو اللغة السريانية، (د.ط)، الموصل، دير الآباء الدوسكيين.
- النجار، لطيفة(١٩٩٣م)، دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها، (ط.١)، عمان، دار البشير.
- نحلة، محمود أحمد(١٩٩٤م)، الاسم والصفة في النحو العربي والدراسات الأوربية، (د.ط)، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية
- ابن النديم، محمد بن إسحاق(١٩٧١م)، الفهرست، تحقيق: رضا تجدد، (د.ط)، طهران، حقوق الطبع للمحقق.
- النشار، علي سامي(١٤٠٤هـ-١٩٨٤م)، مناهج البحث عند مفكري الإسلام، (ط.٣)، بيروت، دار النهضة العربية.
- ابن هشام، عبد الله بن يوسف(د.ت)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، (د.ط)، بيروت، منشورات المكتبة العصرية.

فهرس المصادر و المراجع

- ابن هشام، عبد الله بن يوسف(٢٠٠٤م)، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، (د.ط)، القاهرة، دار الطلائع.
- ابن هشام، عبد الله بن يوسف(١٤٢١هـ-٢٠٠٠م)، شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، (ط.٤)، بيروت، المكتبة العصرية.
- ابن هشام، عبد الله بن يوسف(٢٠٠٥م)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، (د.ط)، القاهرة، دار الطلائع.
- وهابي، عبد الرحيم(١٤٣٢هـ-٢٠١١م)، القراءة العربية لكتاب فن الشعر لأرسطو، (ط.١)، إربد ، عالم الكتب الحديث.
- ابن يعيش، يعيش بن علي(١٤٢٢هـ-٢٠٠١م)، شرح المفصل، تحقيق: إميل بديع يعقوب، (ط.١)، بيروت، دار الكتب العلمية.

ثانيا: الدوريات والمجلات:

- أرحيلة، عباس(١٤١٨هـ-١٩٩٧م)، ابن قتيبة والفكر الأرسطي، مجلة آفاق الثقافة و التراث، (١٩) ، ص ص ١٢ -٢٠، استرجعت بتاريخ ٢٠١١/٦/٣ من موقع:
http://www.almajidcenter.org/Arabic/pages/magazine. aspx
- أيوب، عبد الرحمن(١٩٧٨م)، المفهومات الأساسية للتحليل اللغوي عند العرب، مجلة اللسان العربي، (١٦)، ص ص ١٣-٢٠، استرجعت بتاريخ ٢٠١١/١٠/١٦ من موقع:
http: //www.arabization.org.ma/hsearch.aspx
- الجمل، أحمد محمد(٢٠٠٢م)، أقسام الكلام السرياني، مجلة كلية اللغات والترجمة، جامعة الأزهر، (٣٣).
- الجمل، أحمد محمد(٢٠٠٥م)، أثر جهود السريان على الحضارة العربية الإسلامية، مجلة كلية اللغات والترجمة، جامعة الأزهر.

فهرس المصادر و المراجع

- الحلواني، محمد خير(١٤٠٠هـ-١٩٨٠م)، بين منطق أرسطو والنحو العربي في تقسيم الكلام، مجلة المورد، م٩(١)، ص ص ١٩-٢٦، استرجعت بتاريخ ٢٠١١/٦/٦ من موقع:
http://archive.org/details/almwred9-1-1980
- دوله، حنفي الحاج(٢٠٠٩م)، أبنية الفعل الثلاثي المجرد دراسة نظرية إحصائية تأصيلية في المعجم الوسيط، مجلة الدراسات اللغوية والأدبية، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، (١)، ص ص ١٤٩-١٧٤، استرجعت بتاريخ ٢٠١١/٨/٩ من موقع:
/http://www.iium.edu.my/irkhs/arabiclang/journal
- الرفاعي، محمد عبد العزيز(١٩٩٦م)، نظام أقسام الصيغة في النظرية النحوية، حولية الجامعة الإسلامية العالمية في إسلام آباد، (٤)، ص ص ٢٥٧ ـ ٣١٥.
- زاهد، زهير غازي(د.ت)، الإعراب وحركاته في العربية، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، م٧٩(٤)، ص ص ٧٠٣- ٧٤٣، استرجعت بتاريخ ١١/١١/ ٢٠١١ من موقع:
http://www.arabacademy.gov.sy/mag79-4.aspx
- زغوان، محمد(٢٠٠٥م-١٤٢٦هـ)، إرهاصات النشأة في النحو العربي، مجلة التراث العربي، (٩٩)، واسترجعت بتاريخ ٢٠١١/٤/٤ من موقع:
/http://www.awu-dam.org
- السيد، عبد الحميد مصطفى(٢٠٠٢م)، نظرية العامل في النحو العربي ودراسة التركيب، مجلة جامعة دمشق، (٣-٤)، ص ص ٤١-٦٥، استرجعت بتاريخ ١٩ /٢٠١١/٩ من موقع:
http://www.damascusuniversity.edu.sy/mag/hu/man/
- عويش، عبد المالك(٢٠٠٩م)، بعض الضوابط الصرفية في تكوين الكلمة، مجلة اللسان العربي، (٦٣-٦٤)، ص ص ١-١٨، استرجعت بتاريخ ٢٠١١/٩/١٧:
http://www.arabization.org.ma/hsearch.aspx

فهرس المصادر و المراجع

- الغامدي، محمد سعيد(٢٠١٠م-١٤٣١هـ)، خصائص الفعل في العربية، دورية العقيق، م٣٧(٧٤-٧٣)، ص ص ٩-٩٤.
- غيوم ، جان باتريك(١٩٩٦م)، تكوين نظرية أقسام الكلام وبناؤها في العرف النحوي العربي، ترجمة: عمار سام، مجلة التعريب، سوريا، (١٢)، ص ص ٦١-٧٩.
- قادري، كمال(٢٠٠٢م)، خصائص تطابق النوع بين الفعل والفاعل في اللغة العربية، مجلة العلوم الإنسانية بجامعة محمد خيضر، (٣)، ص ص ١-١٩، استرجعت بتاريخ ٢٠١١/١٠/٢٩ من موقع : http://www.webreview.dz/article.php3?id_article=1301
- كشاش، محمد(١٩٩٩م)، الفيزياء وأحكام اللغة العربية، مجلة اللسان العربي، (٤٧)، ص ص ١-٢٤، استرجعت بتاريخ ٢٠١١/١٠/١٦ من موقع : http: //www. arabization.org.ma/hsearch.aspx
- مخوخ، أحمد، نحو بناء معجم عربي- إنجليزي على أساس المحلاّتية، (مكناس، كلية الآداب)، استرجعت بتاريخ ٢٠١٢/٢/٢٠ من موقع: www.wata.cc/forums/uploaded/554_1166970230.doc
- مدكور، إبراهيم بيومي(١٩٥٣م)، منطق أرسطو والنحو العربي، مجلة مجمع اللغة العربية، (٧)، ص ص ٣٣٨-٣٤٦، استرجعت بتاريخ ٢٠١١/٤/٤ من موقع: http://wadod.net/bookshelf/category/8
- المنصور، وسمية(١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م)، كان وأخواتها من المعجمية إلى الوظيفية، مقاربات في اللغة والأدب، (١)، ص ص ٢٤٧-٢٩٢.
- النجار، لطيفة(١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م)، آليات التصنيف اللغوي بين علم اللغة المعرفي والنحو العربيّ، مجلة جامعة الملك سعود كلية الآداب، م١٧(١)، ص ص ١-٢٥، استرجعت بتاريخ ٢٠١١/٣/١١ من موقع : http://arabrepository.info/allarticles_ar.php

Abstract

Title: The verb in the aspect of speech theory
Researcher name: Weaam Musaed Alahmadi

The research is constructed in an attempt to authenticate Arabic speech theory by affirming its purity from any Greek influence. This was approached through two angles. The first angle is reached by reflecting on the views of different Orientalists and Arab linguists who believed in the existence of that influence. Then the research tries to prove the false accusations those views claim about foreign influences. Also, it proves that their theories are limited to certain aspects of the speech elements. To illustrate more, the research has followed the Historical relationship between Historians and how linguists handled the theory in the Arabic linguistic background writings. Then the research focused on studying the verb as one of the aspects of the theory, firstly through establishing the position it had in the human legacy and the Arabic legacy, and secondly by demonstrating cognitive dilemmas on specifying its concept. The research then shows its distinction in comparison to the noun and particle from conjugate, indicative and constructive aspects, before finally, detecting the position of the verb in the grammar and its function in the Arabic language.

This research has been looking to achieve certain goals:

1- To prove the nonexistence of the Greek influence logically and linguistically and to prove the trilateral division and how it fits the Arabic linguistic concept.
2- Also, demonstrating the distinction the verb has in comparison with the noun and particle based on views from the beginnings and claims by modern linguistic theories on different linguistic levels.
3- To specify the verb rule in grammar and to expose its main influence in setting out the sentence type.

This research has concluded two main outcomes:

1- It proved the authenticity of the Arabic speech part theory and how it matches the Arabic linguistic system.
2- The difference of the verb from its peers on all linguistic levels, conjugally, indicatively and constructively.

Key words: Arabic speech part theory, Noun, Particle, Verb, The verb.

Abstract

Kingdom of Saudi Arabia
Ministry of Higher Education
Taibah University
College of Arts And Humanities
Department of Arabic Language

The Verb in the Aspect of Speech Theory

Descriptive Analytical Study

A Dissertation Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Master Degree in General Linguistics

By:

Weaam Musaed Alahmadi

Supervisor:

Prof. Bouchaib Raghine

(Professor in General Linguistics in Taibah University faculty of Arts)

2013 AD./ 1434 H.